جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المثنى ـ كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

مدى استخدام المصارف التجارية لأنموذج CAMELS وفقاً لمتطلبات الحوكمة المصرفية

(دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)

رسالة مقدمة
الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة المثنى
وهي كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

من قبل الطالبة

رسل غالب حميدي

إشراف

الأستاذ المساعد الدكتور عقيل دخيل كريم

1445هـ 2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

صدق الله العلي العظيم

(سورة التوبة : 105)

الإهداء

إلى أعز ما في الحياة . . . أمي حفظها الله

الباحث

رسل

شكر وامتنان

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ (سورة النمل ١٩) صدق الله العلي العظيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، اللهم لا علم لنا، إلاّ ما علمتنا، إنك أنت العليم الحكيم.

أما وقد وفقني الله عز وجل لإنجازِ هذه الرسالة، فإنه لمن دواعي الوفاء والإقرار بالجميل أن أسجل شكري وعظيم امتناني لأستاذي الفاضل الأستاذ المساعد الدكتور (عقيل دخيل كريم)، الذي أغدق عليَّ الكثير من علمه وخبراته، فما من رأي سديد أبداه، وملحوظة قيمة أشار إليها، إلاّ وكانت الموجه السديد للباحث في مسار الدراسة العلمية الصحيحة، إن الكلمات تعجز عن الوفاء بحقّ أستاذي الجليل الذي كانت لمساتهُ، وعلميته الأثر البارزٌ في إخراج هذه الدراسة بهذه الصورة، فجزاه الله عني خير جزاء المحسنين، وأطال الله في عمره، وجعله ذخراً للعلم، وطلبته.

وأتقدم بخالص شكري وأمتناني إلى كل أساتذتي الذين تتلمذت على أيديهم، وأخص بالذكر هنا أساتذة كلية الادارة والاقتصاد في جامعة المثنى فلولاهم لما وصلت الى هذه المرحلة، فالشكر، والامتنان إلى رئاسة الجامعة والمتمثلة ب (الأستاذ الدكتور عامر علي حسين رئيس جامعة المثنى) والى عمادة كلية الادارة والاقتصاد والمتمثلة ب (الاستاذ الدكتور صفاء كريم كاظم عميد كلية الادارة والاقتصاد، والأستاذ المساعد الدكتور عقيل دخيل كريم معاون العميد للشؤن العلمية، والاستاذ المساعد أستاذ رائد حسن معاون العميد للشؤون الادارية)، والى رئاسة قسم علوم المالية والمصرفية المتمثلة ب (الاستاذ المساعد الدكتور رزاق ذياب شعيبث الناشي رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية) والى جميع أساتذتي اثناء فترة الدراسة فجزيل الشكر والامتنان لمتابعتهم وتشجيعهم، المستمر لي طِوَالَ فترة الدراسة، وللنصح والعون الكبير الذي قدموه لي، فلهم مني أصدق الدعوات بالتوفيق، والإطالة بالعمر، والسعة في الرزق، وعلو المنزلة في الدنيا، والآخِرة.

واقدم افضل الشكر والثناء الى الزميل والاخ (مصطفى رزاق فليح) الذي وقف معي خلال مسيرتي البحثية، والى الصديقة العزيزة (رنا بهاء حميد).

والشكر موصول وعظيم الامتنان، الى موظفي مكتبة كلية الادارة والاقتصاد في جامعة المثنى، وأستميح العذر الى كل من كان له إسهام مباشر، وغير مباشر في إنجاز هذه الدراسة، أو له واجب الذكر والشكر، ولم يرد أسمه هنا، فله مني عظيم الامتنان، والشكر الجزيل سائلاً المولى للجميع، ولوطننا الحبيب الأمن والأمان، وقبول الأعمال، وأن يرزقهم الله خير الدنيا، والجنة، والرضِوان انه هو سميع الدعاء.

الباحث

رسل

المستخلص

تهدف هذه الدراسة الى بيان مدى استخدام المصارف التجارية لأنموذج CAMELS وفقاً لمتطلبات الحوكمة المصرفية، دراسة تطبيقية في اربع مصارف عراقية (المصرف التجاري العراقي، مصرف بغداد، مصرف الشرق الاوسط، والمصرف الاهلي للاستثمار) للمدة ما بين (2016-2021)، و تمثلت مشكلة الدراسة في أن هنالك ضعف في الاداء المالي والاداري لدى المصارف التجارية وذلك يؤدي الى انخفاض في الملكية المتمثلة برأس المال والتعثر المالي لديها وعدم تحقيق عائد مقبول وكذلك الضعف الاداري في التوظيف الصحيح للاستثمار، وقلة منافستها في السوق وعدم ادارة السيولة بشكل جيد، وكل ذلك يعود الى عدم الاهتمام بتطبيق متطلبات الحوكمة المصرفية، ومن ناحية اخرى إبراز دور وأهمية أنموذج CAMELS في عملية التقييم الشامل، وتم توظيف النسب المالية لقياس مكونات النموذج من خلال تحليل الكشوفات المالية للمصارف عينة الدراسة بهدف تقييم تلك المصارف وتحقيق أهداف الدراسة، من خلال جمع البيانات الخاصة بمؤشرات أنموذج CAMELS وتوظيفها بالمعادلات الرياضية الخاصة بكل مؤشر واستخراج النسب النهائية لكل مؤشر ومن ثم توظيفها في جدول التصنيف المعتمد لأنموذج CAMELS، فقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة يمكن ذكر اهمها حصول مصرف بغداد على التصنيف المرضي من أنموذج التقييم CAMELS، أي أن مصرف بغداد يطبق الحوكمة المصرفية الا انه ليس بالتصنيف القوي، اما مصرف الشرق الاوسط والمصرف الاهلي للاستثمار الذي حصل على التصنيف الثالث وهو تصنيف متوسط، وحصل المصرف التجاري العراقي على التصنيف الرابع(حدي)، أي أن المصرف التجاري العراقي ومصرف الشرق الاوسط والمصرف الاهلي للاستثمار لا تعمل وفقاً لمتطلبات الحوكمة المصرفية، وذلك يدل على أن المصارف التجارية العراقية لم تستخدم مؤشرات أنموذج CAMELS وفقاً لمتطلبات الحوكمة المصرفية.

قائمة المحتويات

الفصول ومباحثها	المواضيع	الصفحة
	توصية المشرف	
	آية قرآنية	
	الإهداء	
	الشكر والامتنان	
	المستخلص باللغة العربية	أ
	قائمة المحتويات	ب
	قائمة المصطلحات	ج - د
	قائمة الجداول	هـ
	قائمة الاشكال	و
	المقدمة	2-1
الفصل الاول	منهجية الدراسة ودراسات سابقة وموقع الدراسة الحالية منها	18 -3
المبحث الاول	منهجية الدراسة	10 -3
المبحث الثاني	دراسات سابقة وموقع الدراسة الحالية منها	18 -11
الفصل الثاني	الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة	110 -19
المبحث الاول	الاطار النظري للحوكمة المصرفية	60 -19
المبحث الثاني	الاطار النظري لأنموذج CAMELS	99 -61
المبحث الثالث	العلاقة بين متغيرات الدراسة	110 - 100
الفصل الثالث	قياس وتحليل بيانات متغيرات الدراسة للمصارف التجارية واختبار الفرضيات	188 – 111
المبحث الاول	قياس وتحليل بيانات مؤشرات أنموذج CAMELS	154 -111
المبحث الثاني	التحقق من تطبيق متطلبات الحوكمة وتقييم المصارف وفق أنموذج CAMELS واختبار الفرضيات	188 – 155
الفصل الرابع	الاستنتاجات والتوصيات	206 – 189
المبحث الاول	الاستنتاجات	190 – 189
المبحث الثاني	التوصيات	192 – 191
	المصادر والمراجع	206 – 193
	الملاحق	
	المستخلص باللغة الإنكليزية	I

قائمة المصطلحات

ت	المصطلح	التوضيح
1	**OECD**	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization of Economic Cooperation and Development): هي منظمة دولية تم تأسيسها رسمياً في 30 سبتمبر 1961، تتمثل مهمتها الاصلية في تعزيز السياسات التي من شأنها تحسين الوضع الاقتصادي لأعضائها.
2	**USAID**	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: هي وكالة تابعة لحكومة الولايات المتحدة الفيدرالية وهي مسؤولة في المقام الأول عن إدارة المساعدات الخارجية المقدمة للمدنيين، أسس الرئيس (جون كينيدي) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID عام 1961 بأمر إداري لتنفيذ برامج المساعدات التنموية في المناطق بموجب قانون المساعدات الخارجية
3	**ACCION**	هي منظمة غير ربحية تمول من خلال منظمات الإقراض الشريكة، القروض الصغيرة قصيرة الأجل التي يسعى إليها الفقراء لبدء أعمالهم التجارية الخاصة، ويدفعون معدلات فائدة تعكس تكلفة الإقراض فقط، تأسست في عام 1961 على يد (جوزيف بلاتشفورد)، وهو طالب قانون مثالي.
4	**(Berle et Means)**	- أدولف بيرل Adolf Berle : محامي، أستاذ جامعي، كاتب ودبلوماسي أمريكي، قام بتدريس قانون الشركات في جامعة كولومبيا للأعمال، كما عمل كمستشار في ادارة الرئيس الامريكي(فرانكلين روزفلت)، ثم عمل كسفير الولايات المتحدة الامريكية بالبرازيل من عام 1945-1946، ليعود بعد ذلك للعمل الاكاديمي بجامعة كولومبيا. - غاردينر مينز(Gardiner Means): عالم اقتصادي امريكي قام بالتدريس بجامعة هارفارد، والتقى ب أدولف بيرل عندما كتبا معاً (الشركة الحديثة والملكية الخاصة)، والذي يعد بمثابة الاساس النظري لحوكمة المؤسسات
5	**Meckling) (Jensen،**	هما باحثان صاغها نظرية الوكالة، خاصة بالعلاقات التعاقدية عام 1976، وتُعرّف الوكالة على أنها عقد يستخدم فيه شخص طبيعي أو معنوي (أو أكثر من شخص واحد)، يُسمى المفوّض أو الموكل خدمات شخص آخر يسمى الوكيل، لأداء مهمة معينة باسمه، مما يعني تفويض اتخاذ القرار إلى الوكيل.
6	**CGG**	لجنة الحوكمة العالمية(Commission on Global Governance): هي لجنة دولية تابعة لمنظمة الامم المتحدة تم تأسيسها سنة 1992 بدعم تام من طرف الامين العام لمنظمة الامم المتحدة، تتمثل مهمتها الاساسية في دعم المؤسسات للحصول على التميز المؤسسي من خلال إدارة قوية وقابلة للمساءلة، هدفها ترقية معايير الحكم الراشد على المستوى الدولي.
7	**IBRD**	البنك الدولي للإنشاء والتعمير(International Bank of Reconstruction and Development): هو المؤسسة الاقتصادية العالمية التوأم لصندوق النقد الدولي، والذي أنشئ في أطار النظام الاقتصادي العالمي ما بعد الحرب العالمية الثانية، يعمل في مجال الاقراض طويل الاجل لأغراض التعمير والتنمية لدول الاعضاء.
8	**IMF**	صندوق النقد الدولي(International Monetary Fund): هو منظمة متعددة الاطراف أنشأت على أثر مؤتمر بريتون وودز سنة 1944، وتركز هذه المنظمة على ضمان استقرار النظام النقدي الدولي من خلال مجموعة الاهداف المبينة في المادة الاولى من مواد اتفاقية بريتون وودز.
9	**UNDP**	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(United Nations Development Programme): يعمل ميدانياً من خلال شبكة عالمية في177 دولة، يدعو الى التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، وهو ادارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، وثيقة للسياسات العامة لبرامج الامم المتحدة الانمائي.
10	**BIS**	بنك التسويات الدولية(Bank for International Settlements): اسس في عام 1930 بمدينة بازل السويسرية، وهو بذلك يمثل أقدم هيئة مالية دولية، يهتم بالتعاون النقدي والمالي على المستوى الدولي، وهو يتخذ شكل بنك البنوك المركزية.
11	**IOSCO**	المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية : هي جمعية من المنظمات التي تنظم أسواق الأوراق المالية والعقود الآجلة في العالم، وتتمثل مهمتها في: - تطوير وتنفيذ وتعزيز معايير تنظيمية عالية لتعزيز حماية المستثمرين وتقليل المخاطر النظامية. - تبادل المعلومات مع التبادلات ومساعدتهم في القضايا التقنية والتشغيلية. - وضع معايير لمراقبة المعاملات الاستثمارية العالمية عبر الحدود والأسواق.

12	**تقرير كادبوري**	صدر التقرير عام 1992 تحت عنوان(المظاهر المالية لحوكمة المؤسسات)، وهو تقرير لجنة ترأسها أدريان كادبوري عام 1991، قامت بوضع توصيات حول نظام مجلس الادارة والانظمة المحاسبية بهدف المساعدة على رفع مستوى الثقة في الافصاح المالي.
13	**Tread way commission**	هي منظمة تعمل على تطوير مبادئ توجيهية للمؤسسات لتقييم الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر وردع الاحتيال في عام 1992، (وأعيد إصداره لاحقًا في عام 2013)، نشرت (COSO الرقابة الداخلية) الإطار المتكامل، الذي يشيع استخدامه من قبل المؤسسات في الولايات المتحدة لتصميم وتنفيذ وإدارة أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية وتقييم فعاليتها.
14	**Ribbon Blue Report**	تقارير لجنة الشريط الأزرق التابعة لـ NACD على تعزيز حوكمة المؤسسات، إذ تصدر هذه اللجنة بانتظام مبادئ وممارسات وأدوات لمعالجة المشكلات الأكثر تحديًا التي تواجه مجالس الإدارة و أصحاب المصلحة.
15	**Smith Report**	ان تقرير سميث هو تقريرًا عن حوكمة المؤسسات تم تقديمه إلى حكومة المملكة المتحدة في عام 2003، وكان مهتمًا باستقلال المدققين، وتشكل توصياته الآن جزءًا من المدونة الموحدة لحوكمة المؤسسات المطبقة من خلال قواعد الإدراج في بورصة لندن. وقد تأثر بشكل كبير بالآراء التي اتخذتها مفوضية الاتحاد الأوروبي، إذ كانت إحدى النقاط المهمة هي أن المدقق نفسه ينبغي أن ينظر فيما إذا كان هيكل حوكمة المؤسسة يوفر ضمانات للحفاظ على استقلاليته.
16	**Sarbanes-QxcleyAct**	قانون ساربينز أوكسلي لعام 2002 هو قانون أقره الكونجرس الأمريكي في 30 يوليو من ذلك العام للمساعدة في حماية المستثمرين من التقارير المالية الاحتيالية من قبل المؤسسات، إذ فرض إصلاحات صارمة على لوائح الأوراق المالية الحالية وفرض عقوبات جديدة صارمة على المخالفين للقانون.
17	**لجنة بازل**	هي لجنة من هيئات الرقابة المصرفية التي أنشأها محافظو البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر في عام 1974، إذ تتألف من البنوك المركزية والسلطات المسؤولة عن التنظيم المصرفي، ويوفر منتدى للتعاون المنتظم في المسائل الإشرافية المصرفية، وهدفها هو تعزيز فهم القضايا الإشرافية الرئيسية وتحسين جودة الرقابة المصرفية في جميع أنحاء العالم، وتضع اللجنة مبادئ توجيهية ومعايير في مجالات مختلفة.

قائمة الجداول

ت	الرقم	اسم الجدول	الصفحات
1	(1-1)	جدول أوجه تمايز الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة، فضلاً عن الإفادة من تلك الدراسات (الدراسات العربية والاجنبية)	18 – 16
2	(1-2)	جدول مؤشرات أنموذج CAMELS	64
3	(2-2)	جدول تصنيف المصارف وفق أنموذج CAMELS للتصنيف المصرفي	65
4	(3-2)	جدول مخاطر الموجودات للعناصر داخل الميزانية العمومية	72
5	(4-2)	جدول مخاطر الموجودات خارج الميزانية العمومية	73
6	(5-2)	جدول تصنيف كفاية رأس المال وفق أنموذج CAMELS	76
7	(6-2)	جدول تصنيف جودة الموجودات وفق أنموذج CAMELS	79
8	(7-2)	جدول تصنيف جودة الادارة وفق أنموذج CAMELS	83
9	(8-2)	جدول تصنيف الربحية وفق أنموذج CAMELS	87
10	(9-2)	جدول تصنيف السيولة وفق أنموذج CAMELS	93
11	(10-2)	جدول تصنيف الحساسية تجاه مخاطر السوق وفق أنموذج CAMELS	97
12	(1-3)	جدول نتائج حساب رأس المال الإجمالي (TC) للمدة (2016-2021)	116
13	(2-3)	جدول نتائج قياس الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان RWA(CR) للمصارف عينة الدراسة	118
14	(3-3)	جدول مقارنة نتائج حساب مخاطر التشغيل (OR)	120
15	(4-3)	جدول نتائج حساب مخاطر السوق(MR) للمصارف عينة الدراسة	121
16	(5-3)	جدول مقارنة نتائج حساب الموجودات المرجحة بالمخاطر (RWA) للمصارف عينة الدراسة	122
17	(6-3)	جدول مقارنة نتائج احتساب نسبة كفاية رأس المال (CAR)	124-123
18	(7-3)	جدول مقارنة نتائج حساب جودة الموجودات	127
19	(8-3)	جدول مقارنة نتائج حساب جودة الادارة	133 - 130
20	(9-3)	جدول مقارنة نتائج حساب الربحية للمصارف عينة الدراسة	139 -135
21	(10-3)	جدول مقارنة نتائج حساب السيولة للمصارف عينة الدراسة	146 -141
22	(11-3)	جدول مقارنة نتائج حساب الحساسية اتجاه مخاطر السوق للمصارف عينة الدراسة	153 - 149
23	(12-3)	قياس الحوكمة المصرفية للمصرف التجاري العراقي	155
24	(13-3)	قياس الحوكمة المصرفية لمصرف بغداد	156
25	(14-3)	قياس الحوكمة المصرفية لمصرف الشرق الاوسط	157
26	(15-3)	قياس الحوكمة المصرفية للمصرف الاهلي للاستثمار	158
27	(16-3)	جدول التقييم النهائي للمصرف التجاري العراقي	165
28	(17-3)	جدول التقييم النهائي لمصرف بغداد	172
29	(18-3)	جدول التقييم النهائي لمصرف الشرق الاوسط	180
30	(19-3)	جدول التقييم النهائي للمصرف الاهلي للاستثمار	187
31	(1)	ملحق نتائج حساب الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان داخل الميزانية WBCRW للمصارف عينة الدراسة	
32	(2)	ملحق نتائج حساب الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان خارج الميزانية للمصارف عينة الدراسة	
33	(3)	ملحق البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة	

قائمة الأشكال

ت	الرقم	اسم الشكل	الصفحات
1	(1-1)	المخطط الافتراضي لأهم مكونات مؤشرات أنموذج CAMELS	10-9
2	(1-2)	شكل يوضح مبادئ الحوكمة المصرفية وفق مقررات بازل	36
3	(2-2)	شكل يوضح مبادئ الحوكمة المصرفية وفق OECD	38
4	(3 -2)	شكل أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف	44
5	(4-2)	شكل ركائز الحوكمة المصرفية	46
6	(5-2)	شكل مكونات مجلس الادارة	48

المقدمة

المقدمة

إن التحولات الاقتصادية التي اجتاحت العالم وتبعتها الانهيارات التي عصفت بكبرى المؤسسات في العالم والتي ساهمت في إظهار مفهوم حوكمة المؤسسات، ولقد زاد الاهتمام بتطبيق الحوكمة في المصارف نتيجة للتطورات السريعة في الأسواق المالية وعولمة التدفقات المالية والتقدم التكنولوجي، مما أدى إلى حدوث ضغوط تنافسية متزايدة بين المصارف والمؤسسات غير المصرفية، إذ انعكست على نمو الأسواق المالية وتنوع في الأدوات المالية المستخدمة من طرف المصارف، مما زاد من أهمية تقييم اداء المصارف وفقاً للحوكمة المصرفية فيها من خلال تطبيق مؤشرات أنموذج CAMELS، وإظهار الدور الذي تلعبه الحوكمة للوصول إلى معلومات محاسبية ذات جودة عالية، اذ تلعب المؤسسات المالية والمصرفية بمختلف أنواعها دوراً هاماً وحيوياً في النهوض باقتصاد أي بلد من بلدان العالم، من خلال تزويد مختلف المتعاملين الاقتصاديين بالأموال التي يستخدمونها في انشطتهم الاقتصادية المتنوعة، عبر طريق منح القروض والتسهيلات الائتمانية وتشجيع فرص الاستثمار وتوظيف هذه الأموال في مختلف المشاريع بما يسهم في خلق حالة من الرقي والتقدم الاقتصادي للبلد ودعم التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة في البلد، وتتمثل المؤسسات المالية بالمصارف بمختلف أنواعها وخاصة المصارف التجارية، إذ أن هذه الأخيرة تعد أكثر المؤسسات المالية انتشاراً وأكثرها تعاملاً مع مختلف الشركات والمؤسسات الحكومية والخاصة والمتعاملين الاقتصاديين سواء كان في البلدان النامية أو المتقدمة.

ولبغية تحديد جوانب القوة التي تميز المصارف، وجوانب الضعف، والعمل على تعزيز وزيادة جوانب القوة والقضاء على جوانب القصور وتخفيضها، وبما إن إنموذج التقييم CAMELS يعد واحداً من أهم المؤشرات العالمية المستعملة في العديد من الدول المتقدمة لتقييم القطاع المصرفي، لزم الأمر إجراء تقييم لبعض المصارف التجارية وبيان السلامة المالية، فأنموذج التقييم المصرفي CAMELS يقيم المصارف وفق أنموذج واحد وأوزان مختلفة و يتم تصنيف المصارف إلى خمسة مستويات فالأول هو تصنيف قوي(Strong)، والمصارف التي تكون ضمن هذا المستوى تكون سليمة من جميع النواحي أما المصارف التي تقع ضمن المستوى الثاني ففي الغالب يكون تصنيفها مرضي(Satisfactory)، ولديها بعض نقاط الضعف المحدودة وهناك رغبة وقدرة من قبل إدارة المصرف على القضاء عليها، إما المستوى الثالث هو تصنيف متوسط (Fair) وتشوب المصارف

التي تقع ضمن هذا التصنيف بعض نقاط الضعف التي غالباً ما تكون متوسطة أو شديدة، وهناك المستوى الرابع وهو تصنيف حدي (Marginal) وتكون المصارف التي ضمن هذا المستوى غير آمنة و سليمة، أما المستوى الخامس فهو تصنيف غير مرضي(Unsatisfactory) فالمصارف التي ضمن هذا المستوى تتميز بمخاطر ونقاط ضعف كبيرة للغاية، و يمكن أن يؤدي الأمر إلى زوالها.

تمثل الفصل الأول بالإطار المنهجي للدراسة وقد تكون من مبحثين الأول تطرق إلى منهجية الدراسة، أما الثاني فيتطرق إلى استعراض الدراسات السابقة فضلاً عن ما يميز الدراسة الحالية ومقدار الإفادة من تلك الدراسات، اما الفصل الثاني يتكون من ثلاث مباحث، المبحث الأول تطرق الى الحوكمة المصرفية، في المقابل تطرق المبحث الثاني إلى معرفة أنموذج CAMELS ومؤشراتهِ، اما المبحث الثالث فتم الطرق الى العلاقة بين متغيرات الدراسة، والفصل الثالث تمثل بالجانب التطبيقي للدراسة والذي يتكون من ثلاث مباحث، فالمبحث الأول تطرق إلى تحليل بيانات المصارف عينة الدراسة، أما المبحث الثاني فتم وضع التقييم النهائي لتلك المصارف ووصف تصنيفاتها، واما الفصل الرابع خُصص لاستعراض أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

الفصل الأول

منهجية الدراسة

ودراسات سابقة وموقع الدراسة الحالية منها

المبحث الأول: منهجية الدراسة

المبحث الثاني: دراسات سابقة وموقع الدراسة الحالية منها

تمهيد

تعد منهجية الدراسة، بصورة عامة، من الأمور المهمة التي يرتكز عليها البحث العلمي الموضوعي والمفيد، ويعود السبب في هذا الأمر إلى أنه من أهم ضوابط البحث العلمي أن يكون منظمًا ودقيقاً، بحيث يستفيد منه القارئ والباحث والمطلع بمجرد أن ينظر إلى منهجيته ويقرأ في سطوره، ولذلك لابد من أن يستند البحث العلمي إلى منهجية واضحة يمكن للباحث العلمي أن يستخدمها في خطواته النظرية والعملية أثناء عمل بحثه العلمي أو دراسته بشكل مُحكم وممنهج بطريقة علمية واضحة، كذلك تُعد منهجية الدراسة بمثابة خارطة طريق لبلوغ الأهداف التي يسعى إليها الباحث ومن خلال تسلسل الأفكار التي يوردها في الجانب النظري، ويجسدها في الجانب التطبيقي من أجل الوصول إلى النتائج المنشودة.

أما الدراسات السابقة فتمثل أحد أهم الأركان المهمة في البحث العلمي، فهي تمثل مسحاً شاملاً لما كتب من بحوث ودراسات علمية ذات علاقة مباشرة بموضوع الدراسة الحالية، وتقدم هذه الدراسات للبحث العلمي أو الدراسة الحالية معلومات مفيدة ومقارنتاً بموضوع الدراسة الحالية، وتساعد الباحث على فهم وإدراك موضوع بحثه أو دراسته، وتعد الدراسات السابقة أساساً لاستكمال ما يسعى إليه الباحث، أي من خلال ما توصلت إليه بعض الدراسات من نتائج يمكن لأي باحث بناء أفكار جديدة مستمدة من أفكار الباحثين السابقين.

واستناداً لذلك يستعرض هذا الفصل مبحثين المبحث الأول يتناول منهجية الدراسة، والمبحث الثاني يتطرق إلى بعض دراسات سابقة وموقع الدراسة الحالية منها.

المبحث الأول: منهجية الدراسة.

المبحث الثاني: دراسات سابقة وموقع الدراسة الحالية منها.

منهجية الدراسة

تتضمن هذه الفقرة من الدراسة فكرة وافية عن مضمون هذه الرسالة من خلال عدة تساؤلات توضح مشكلة الدراسة واهميتها وفرضياتها فضلا عن مجال وحدود الدراسة، وكذلك المنهج الذي اعتمد في تحقيق أهداف هذه الدراسة الى جانب الاسلوب الرياضي المالي لجمع البيانات وادوات تحليلها.

اولاً: مشكلة الدراسة:

نظراً للمخاطر المستمرة والمتكررة التي تواجه القطاع المصرفي التجاري سواء المحلي والعالمي، والتي يمكن تخفيفها من خلال الالتزام بمتطلبات الحوكمة المصرفية، فإن إشكالية الدراسة تعنى بمدى التزام تلك المصارف باستخدام أنموذج Camels وفقاً لمتطلبات الحوكمة المصرفية، والتي تعد المشكلة الرئيسة للدراسة، وتتفرع إلى مشاكل ثانوية للمصارف عينة الدراسة وهي:

1. هل ان التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية يساهم في تحسين نسبة كفاية رأس المال لمؤشرات أنموذج CAMELS ؟
2. هل ان التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية يساهم في تحسين نسبة جودة الموجودات لمؤشرات أنموذج CAMALS ؟
3. هل أن التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية يساهم في تحسين نسبة جودة الادارة لمؤشرات أنموذج CAMALS ؟
4. هل أن التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية يساهم في تحسين نسبة ادارة الربحية لمؤشرات أنموذج CAMELS ؟
5. هل أن التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية يساهم في تحسين نسبة ادارة السيولة لمؤشرات أنموذج CAMELS ؟
6. هل أن التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية يساهم في تحسين نسبة الحساسية اتجاه مخاطر السوق لمؤشرات أنموذج CAMALS ؟

ثانياً: اهداف الدراسة

من خلال ما تم طرحة في مشكلة الدراسة إلى تحقيق مجمل من الأهداف تتمثل بالاتي:

1. التعرف على الحوكمة المصرفية ومؤشرات أنموذج CAMELS، من الجانب النظري والتطبيقي.
2. تقييم القطاع المصرفي التجاري وفق أنموذج CAMELS بهدف تحديد نقاط القوة والضعف وتحديد السلامة المالية لهذه المصارف.
3. تشخيص واقع واهمية الحوكمة المصرفية، فضلاً عن تشخيص واقع واهمية مؤشرات أنموذج CAMELS .
4. تحديد دور الحوكمة المصرفية في مؤشرات أنموذج CAMELS.

ثالثاً: أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة الحالية لأهمية استخدام أنموذج CAMELS وفق متطلبات الحوكمة المصرفية، اذ تشكل اليات الحوكمة احدى الادوات الاساسية التي تساعد المؤسسات المالية على الانطلاق إلى بداية جيدة، مما يضمن نجاحها وبقائها وتطورها في قطاع الخدمات المالية الذي تعمل فيه، كما يشكل تقييم أداء العاملين وادارتها احدى المهام الأساسية للإدارة العليا التي ينبغي تنفيذها بشكل ناجح لكونها تشكل الدليل الذي يتم العمل عليه في كافة مستويات المنظمة وفروعها وتحديد نقاط قوتها وضعفها الداخلية، فضلاً عن العمل على تعزيز الأولى ومعالجة الثانية، اذ اهتمت هذه الدراسة في معرفة مدى استخدام المصارف التجارية لمؤشرات أنموذج CAMELS وفقا لمتطلبات الحوكمة المصرفية من خلال معالجة جزء من المشكلة الواقعية، وقد تكون هذه المشكلة ذاتها موجودة في مؤسسات اخرى.

رابعاً: فرضيات الدراسة

تستند هذه الدراسة فرضية رئيسة مفادهما الآتي:

"المصارف التجارية تستخدم أنموذج Camels وفقاً لمتطلبات الحوكمة المصرفية"، ويمكن تقسيم هذه الفرضية إلى ست فرضيات فرعية على النحو التالي:

الفرضية الفرعية الاولى: " أن التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية يساهم في تحسين نسبة كفاية رأس المال لمؤشرات أنموذج CAMELS".

الفرضية الفرعية الثانية: " أن التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية يساهم في تحسين نسبة جودة الموجودات لمؤشرات أنموذج CAMALS".

الفرضية الفرعية الثالثة: " أن التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية يساهم في تحسين نسبة جودة الادارة لمؤشرات أنموذج CAMALS ".

الفرضية الرئيسة الرابعة: " أن التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية يساهم في تحسين نسبة ادارة الربحية لمؤشرات أنموذج CAMELS ".

الفرضية الفرعية الخامسة: " أن التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية يساهم في تحسين نسبة ادارة السيولة لمؤشرات أنموذج CAMELS ".

الفرضية الفرعية السادسة: " أن التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية يساهم في تحسين نسبة الحساسية اتجاه مخاطر السوق لمؤشرات أنموذج CAMALS".

خامساً: حدود الدراسة

ركزت الدراسة على الموضوع ضمن الحدود المكانية والزمانية التالية:

1. **الحدود المكانية:** تم تطبيق هذه الدراسة على عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، إذ تم اختيار اربع مصارف من القطاع المصرفي وذلك ضمن المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وهي (مصرف الشرق الاوسط، المصرف التجاري العراقي، مصرف بغداد، والمصرف الأهلي للاستثمار).
2. **الحدود الزمانية:** تم تحديد مدة الدراسة الحالية للفترة من (2016- 2021).

3. **اسباب اختيار عينة الدراسة:** تم اختيار عينة الدراسة وفق هيئة الاوراق المالية العراقية التي صنفت هذه المصارف ضمن التصنيف الاول.

سادساً: مجتمع وعينة الدراسة

1. **مجتمع الدراسة:** يبلغ عدد المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (28) مصرفاً تجارياً، وقد تم اختيار مجتمع الدراسة من المصارف الفعالة بشكل حقيقي في السوق المالية والبالغ عددها (18).

2. **عينة الدراسة:** نظراً لحجم المجتمع فقد تم اختيار عينة الدراسة من القطاع المصرفي والبالغ عددها اربعة مصارف وذلك ضمن المؤسسات المصرفية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية، إذ تم اختيار العينة على وفق تأريخ التأسيس لكل مصرف، لذلك شملت عينة الدراسة المصارف التجارية الآتية:(مصرف الشرق الاوسط، المصرف التجاري العراقي، مصرف بغداد، المصرف الأهلي للاستثمار)، لاختبار الفرضيات من خلال دراسة وتحليل بيانات كل مصرف على حده وتقديم النتائج واستخلاص الاستنتاجات.

سابعاً: منهج الدراسة

تعد الدراسة من الدراسات التطبيقية ونظراً لأهمية الدراسة وأهدافها اتبع الباحث فيها المنهج الوصفي التحليلي، ويتكون منهج الدراسة من جانبين وعلى النحو الآتي:

1. **الجانب النظري:** بناءً على طبيعة الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بالاعتماد على الكتب والمجلات ودراسات سابقة والدوريات المنشورة في المكتبات أو على الانترنت، ويفحص هذا النهج الظاهرة في الموقع ويضمن أنها وصف دقيق ويعبر عنها نظريًا وكميًا، لا يتمثل هذا النهج في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل دراسة مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يذهب إلى أبعد من ذلك التحليل والتفسير للوصول إلى استنتاجات التي يعتمد عليها الإدراك، ويقترح تحسين التوازن الفكري للمعرفة حول هذا

الموضوع للوصول إلى استنتاجات يبني عليها التصور الفكري المقترح بحيث يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع.

2. **الجانب العملي:** اعتمد الباحث على منهج الأسلوب العملي التجريبي الذي يأخذ المعادلات الرياضية المستخدمة بوصفها أداة للقياس الرياضي بالنسبة للمتغيرات المستقلة والتابعة، وذلك من خلال استخدام البيانات المالية الموضوعية والفعلية المستخرجة من القوائم المالية للمصارف عينة التطبيق.

كذلك تم الاعتماد على البيانات المالية الفعلية المتوفرة لدى الباحث من الكشوفات والقوائم والتقارير المالية وتطبيقها على الارقام الفعلية المتوفرة من سوق العراق للأوراق المالية للمؤسسات المصرفية المساهمة وانتقاء مؤشرات CAMELS بوصفها متغيرات تابعة تتمثل في كفاية رأس المال، جودة الموجودات، الربحية، السيولة، جودة الادارة، الحساسية اتجاه مخاطر السوق، التي جسدها الباحث في قياسها من خلال النماذج والمعادلات الحسابية الممكن استخدامها في البيانات الفعلية في المصارف التجارية، إذ سيتم دراسة البيانات ومقارنة متغيرات الدراسة من خلال تحويل المتغيرات غير الكمية إلى متغيرات كمية قابلة للقياس، وذلك بهدف التعامل معها في اختبار الفرضيات، ومن ثم إتاحة المجال للتعرف على هذه العلاقة للوصول إلى بيانات يمكن إخضاعها للتحليل المالي وبيان النتائج والتوصيات اللازمة.

ثامناً: وسائل جمع البيانات

تضمنت طرق جمع البيانات في هذه الدراسة نقاطاً تتعلق بالمصادر التي استخدمها الباحث لبلورة الجوانب النظرية والعملية للدراسة الحالية وتتلخص فيما يلي:

1. **الجانب النظري** : استخدم الباحث الأساليب الاستقرائية والاستنتاجية المطبقة في الجزء النظري من هذه الدراسة، بالاعتماد على الكتب والمجلات العربية والأجنبية والعربية والأجنبية، والإنترنت.
2. **الجانب التطبيقي:** اعتمد الباحث على الحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة ووظفها في الجانب العملي التجريبي الذي يأخذ المعادلات الرياضية للوصول إلى استخدام البيانات الفعلية

في قياس متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، ومن ثم استخدام التحليل المالي وإيجاد العلاقة بين متغيرات الدراسة، والحصول على مقارنات التي تؤدي إلى تأكيد أو نفي فرضيات الدراسة.

تاسعاً: أنموذج الدراسة

يوضح شكل (1-1) المخطط الافتراضي لأهم مكونات مؤشرات أنموذج CAMELS

شكل (1-1) يمثل المخطط الفرضي للدراسة

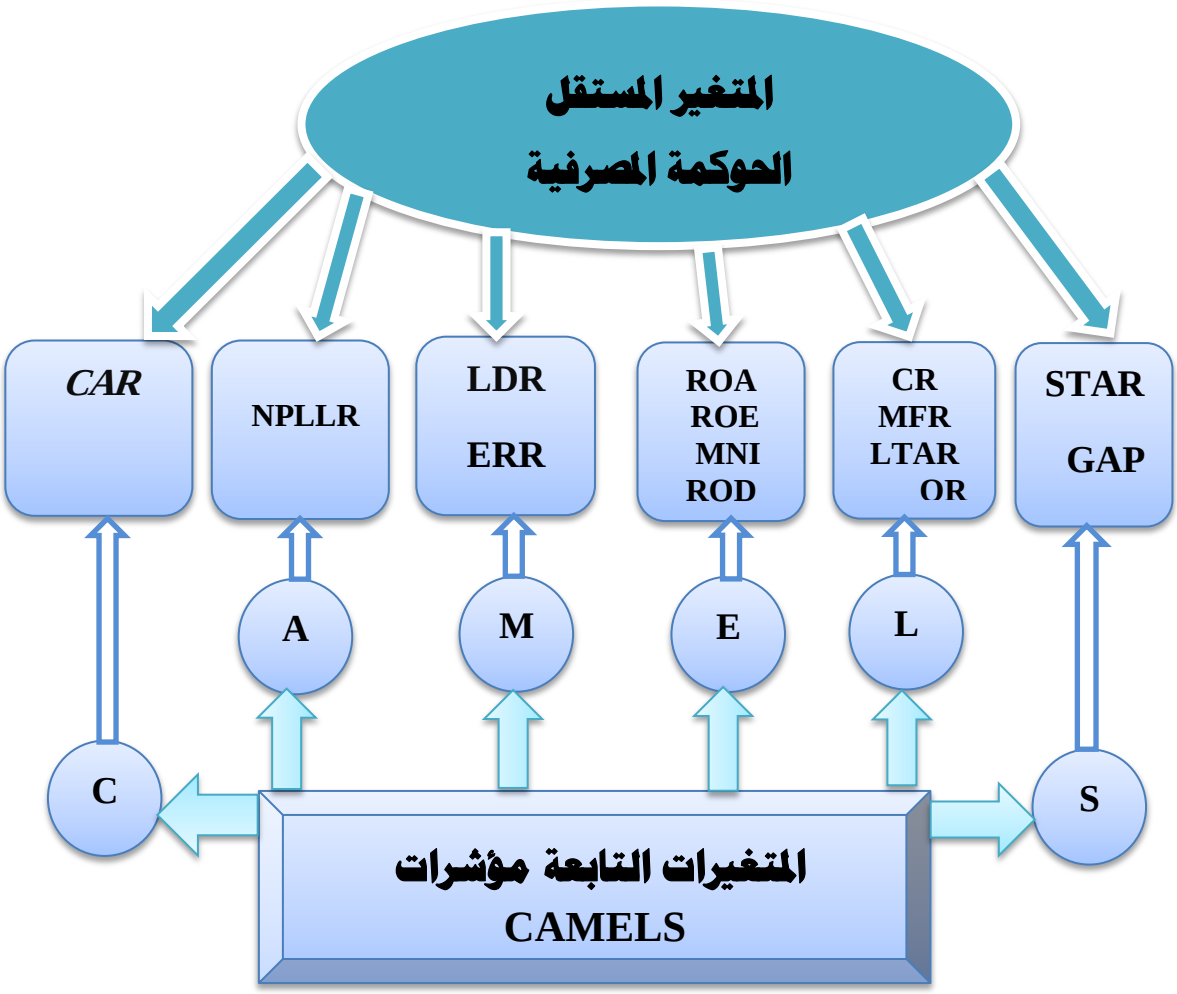

المصدر: من إعداد الباحث

أذ أن : **تشير الاسهم الى:**

مكونات النموذج

إذ إنَ:
Capital adequacy =C كفاية رأس المال
Asset quality =A جودة الموجودات
Management Quality =M جودة الادارة
Earnings=E العوائد
Liquidity =L السيولة

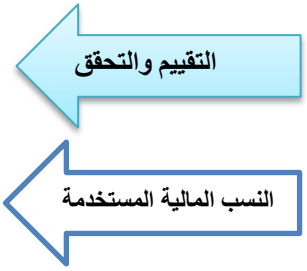
التقييم والتحقق
النسب المالية المستخدمة

المبحث الثاني

دراسات سابقة

توجد العديد من الدراسات التي تناولت الحوكمة المصرفية وأنموذج التقييم CAMELS، منها المحلية والعربية فضلاً عن الدراسات الأجنبية، ونتطرق إلى أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع لغرض تحقيق الافادة في بلورة الاطار النظري، فضلاً عن وضع الأسس العلمية للجوانب التطبيقية للموضوع المدروس.

أولاً: الدراسات التي تناولت الحوكمة المصرفية

1. دراسة (حمودي، والعامري، 2018) بعنوان (أثر الحوكمة المصرفية على العائد والمخاطرة):

تهدف الدراسة الى معرفة اثر الحوكمة المصرفية على العائد والمخاطرة في المصارف المبحوثة، وسعياً لتحقيق ذلك اعتمد البحث على المنهج التجريبي، لترصين المفاهيم التي تناولها البحث الحالي، فقد شملت عينة البحث (5) مصارف خاصة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2013 – 2008). واستخدم في قياس الحوكمة المصرفية نموذج يتصف بالعلمية والموثوقية ويكشف مدى التلاعب في بنود القوائم المالية المنشورة من قبل المصارف وهو نموذج جونز المعدل 1995، اما الجانب الاخر من البحث فهو العائد والمخاطرة وانعكاسهما على الأداء المصرفي الذي يعكس مدى قدرة إدارة المصرف في استغلال موارده في تحقيق الأرباح ومواجهة المخاطر المستقبلية، واستخدم في قياس العائد والمخاطرة مؤشرين مهمين هما معدل العائد على حق الملكية وهو من المؤشرات التقليدية والذي يحسب العائد بدون مخاطرة، ومؤشر معدل العائد على راس المال المعدل بالمخاطرة وهو من المؤشرات الحديثة والذي يحسب العائد والمخاطرة على حداً سواء، توصل البحث الحالي الى عدم وجود اثر للحوكمة المصرفية في الأداء المصرفي في عدد من المصارف، وذلك لعدم وجود ترسيخ لمبادئ الحوكمة المصرفية لدى المصارف العراقية والإدارات العليا وغياب القوانين الراعية التي تدعو إلى تطبيق الحوكمة وعدم ممارسة إدارة الأرباح، وتغلب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة مما انعكس على أدائها المصرفي.

2. دراسة(حميد، وغيث،2022) بعنوان (استخدام أنموذج Camels وأثره في الحوكمة المصرفية لتقييم أداء المصارف)،دراسة حالة مصرف بغداد:

تهدف هذه الدراسة الى بيان استخدام المصارف لأنموذج CAMELS لعينة البحث وبيان أثره على الحوكمة المصرفية لتقييم اداء المصارف، تم استخدام 6 معادلات تشكل قوام أنموذج CAMELS الاساسي من خلال البيانات الخاصة للكشوفات المالية لمصرف بغداد، ثم اعداد استبانتين للمصرف من خلال اسئلة مباشرة تخص أنموذج CAMELS واثره على الحوكمة المصرفية من حيث تقييم الاداء المصرفي، وبعد ذلك تم استخدام المقاييس الاحصائية لأثبات وجود علاقة ارتباط بين استخدام الأنموذج وبين الحوكمة المصرفية وبالتالي اثبات او نفي فرضية البحث، وفي ختام البحث تم التوصل الى العديد من الاستنتاجات من اهمها هناك علاقة ارتباط طردي موجب متوسط القوة بين استخدام أنموذج CAMELS وبين الحوكمة المصرفية لتقييم الاداء، وانطلاقا من الاستنتاجات تم التوصل الى مجموعة توصيات من اهمها: (ضرورة ان تستخدم المصارف أكثر من اسلوب لتقييم الاداء نتيجة التقلبات التي تصيب البيئة المالية والمصرفية في العراق).

3. دراسة (قصاص، 2017) بعنوان (أثر تطبيق الحوكمة على تحسين اداء المنظومة المصرفية الجزائرية) دراسة تحليلية تقييمية من(2002-2010):

هدفت إلى معرفة وتحليل الأثر الناتج من تطبيق الحوكمة على المصارف في تحسين الأداء في المصارف الإسلامية بالجزائر من خلال استخدام مؤشري العائد على الموجودات والعائد على الأموال الخاصة في الفترة ما بين(2002-2010)، واعتمد الباحث في دراستها على المنهج الوصفي فيما يتعلق بمفهوم الأداء المالي بالمصارف، إذ توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها ارتفاع نسبة رأس المال مع ارتفاع مؤشرات المالية عند تطبيق الحوكمة في المصرف الجزائري وأوصت الدراسة من الضرورة عمل بيئة قانونية قوية تناسب المتطلبات الدولية والتي بدورها تساهم في تحسين الأداء المالي للمصارف الإسلامية بالجزائر.

4. دراسة (Ammana& Oesch & Schmid,2011)

بعنوان (Corporate governance and firm value: International evidence)

حوكمة المؤسسات وقيمة المؤسسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان اثر العلاقة القائمة بين الحوكمة وقيمة المؤسسة لعينة تتكون من 2300 شركة في 22 دولة من الدول المتقدمة اقتصادياً وذلك باستخدام المؤشر الدولي GML خلال فترة خمسة سنوات للمدة من 2003 إلى 2007، وجدت الدراسة أن هناك علاقة قوية وإيجابية بين الحوكمة على مستوى المؤسسات وقيمة المؤسسة، فضلاً عن ذلك قامت الدراسة بالتحقيق في أهمية قيمة الحوكمة و الصفات التي توثق السلوك الاجتماعي للشركات بغض النظر عن ما إذا كانت هذه الصفات هي تعبر بشكل فردي أو تم تجميعها بشكل مؤشرات.

5. دراسة (Ajanthan& Balaputhiran & Nimalathashan,2013)

بعنوان (Corporate Governance and Banking performance)

حوكمة المؤسسات والاداء المصرفي:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة أثر حوكمة المؤسسات السريلانكية على الاداء المصرفي، واستنتجت الدراسة الى أن ثم علاقة ايجابية بين الحوكمة والعائد على حقوق الملكية في معظم المصارف الخاصة والحكومية، أما العلاقة بين الحوكمة ومعدل العائد على الموجودات فأنها كانت علاقة ارتباط ايجابية مع أغلب المصارف الخاصة والحكومية، أي أن حوكمة المؤسسات لها تأثير معتدل على الاداء المصرفي.

6. دراسة (El-Chaarani،2014) بعنوان (The Impact of Corporate Governance on the Performance of Lebanese Banks)

أثر حوكمة المؤسسات على اداء البنوك:

تهدف هذه الدراسة الى تناول أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف خال خمس سنوات(2006-2010)، لتحقق من مدى ملاءمة آليات حوكمة الشركات وتم اكتشاف التأثير الإيجابي للمجالس المستقلة على أداء المصارف كما توصلت الدراسة الى وجود علاقة مهمة وسلبية بين ازدواجية الرئيس التنفيذي وأداء المصرف، وكشفت الدراسة عن الأثر الإيجابي لتركيز الملكية من الداخل على مؤشرات العوائد للمصارف وتحسين الأداء، كما إن نقاط الضعف في حوكمة الشركات في بعض المصارف قد يكون سببها التركيز العالي للملكية من الداخل.

ثانياً: الدراسات التي تناولت أنموذج CAMELS:

1. **دراسة (الخاكاني، وابو هونة :2018)** بعنوان**استخدام نظام CAMELS في تحليل (كفاية رأس المال والربحية والسيولة) لعينة من المصارف العراقية:**

هدفت الدراسة إلى تقييم الاداء المالي على وفق (كفاية رأس المال والربحية والسيولة) للمصارف العراقية المتمثلة ب(مصرفين حكوميين وثلاثة مصارف اهلية)، للمدة (2004-2014)، وتوصل الباحث إلى نتائج أن المصارف الحكومية تعاني من انخفاض نسبة كفاية رأس المال والربحية مقارنة بالمصارف الاهلية في حين كلا النوعين من المصارف حققا نسبة سيولة فوق المتوسط.

2. **دراسة (عبد الستار :2020) بعنوان أثر تقييم الاداء المصرفي باستعمال CAMELS على القيمة السوقية(دراسة تحليلية لمصرف الائتمان للمدة 2012-2016):**

وهدفت هذه الدراسة إلى اثبات الدور الفاعل لتقييم الاداء المصرفي بموجب نظام CAMELS في تحديد مستوى الكفاءة الحقيقية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، واستنتجت الدراسة اهمية تطبيق نظام CAMELS في المصارف لتجنب تدهورها ولتلافي الخطر في الوقت المناسب وتأثير ذلك على قيمتها السوقية.

3. دراسة(صندوق، واخرون،2021) بعنوان تقييم أداء القطاع المصرفي بالاعتماد على أنموذج CAMELS (دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية):

تهدف هذه الدراسة الى تقييم أداء القطاع المصرفي الخاص في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة الممتدة بين (2010–2018) وذلك من وجهة نظر رقابية خاصة بالمصرف المركزي للوقوف على نقاط القوة والضعف في القطاع المصرفي في الجمهورية العربية السورية.

4. **دراسة (Ebrahimi &at al:2017) (Performance assessment of banks listed on Tehran stock exchange based CAMEL indicators) (تقييم أداء المصارف المدرجة في بورصة طهران استناداً إلى مؤشرات نموذج التقييم CAMEL)،**

وكان الهدف الاساس للدراسة هو بيان تأثير مكونات أنموذج التقييم(CAMEL) على الاداء المالي للمصارف وفي هذا الصدد، تم اختيار 14 مصرفاً مدرجاً في بورصة طهران للمدة (2010-2015)، وقد أجريت هذه الدراسة باستخدام الانحدار المتعدد، وأظهرت نتائج التحليل أن كفاية رأس المال وجودة الموجودات لها تأثير إيجابي كبير على الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة أي بارتفاع هذين المؤشرين يؤدي إلى زيادة الاداء المالي والعكس صحيح في حين كان للسيولة تأثير سلبي كبير على الأداء المالي فارتفاع السيولة المصرفية يؤدي إلى انخفاض الأداء المالي للمصارف والعكس صحيح، في حين إن جودة الإدارة والعوائد المصرفية ليس لها تأثير كبير على الأداء المالي للمصارف.

5. دراسة(Boateng,2019) بعنوان (Credit Risk Management and performance of Banks in Ghana the Camels Rating Model Approach) أدارة مخاطر الائتمان واداء المصارف في غانا: نهج أنموذج Camels:

الهدف الاساسي هو تقييم أداء المصارف الغانية باستخدام أنموذج تصنيف **Camels**، واشارت نتائج تحليل النسب المحسوبة من البيانات المالية للمصارف المختارة الى أن الربحية برزت كعامل مهم للغاية يؤثر على اداء المصارف في غانا سيؤدي التغيير في النسبة المئوية في الربحية الى زيادة هائلة في اداء المصرف، ووجد أن كفاية رأس المال وجودة الموجودات والادارة والسيولة تؤثر على اداء المصارف بشكل كبير، ومن ناحية اخرى وجد أن الحساسية هي العامل الوحيد غير المهم في أنموذج Camels الذي يؤثر على اداء المصارف.

6. دراسة (Nguyen, etal ,2020) بعنوان (Applying the CAMEL model to assess performance of commercial banks: empirical evidence from Vietnam) تطبيق أنموذج CAMEL لتقييم أداء المصارف التجارية: دليل تجريبي من فيتنام:

تهدف هذه الدراسة الى تأثير مكونات CAMEL على الاداء المالي للمصارف التجارية، أشارت نتائج التحليل لفرضيات الدراسة الى ان كفاية رأس المال وجودة الموجودات وجودة الادارة والسيولة لها تأثير سلبي على اداء المصارف التجارية.

7. دراسة (Nugroho,etal,2020) بعنوان (Effect of CAMELS Ratio on (Indonesia Banking Share Prices تأثير CAMELS على اسعار اسهم المصارف في اندونيسيا:

تهدف هذه الدراسة الى دراسة تأثير CAMELS جزئياً او متزامناً على اسعار الاسهم للمصارف المدرجة في اندونيسيا للفترة (2012–2019)، وتشير النتائج الى ان CAR لها تأثير كبير على سعر سهم المصارف الحكومية المدرجة في بورصة اندونيسيا وفي الوقت نفسه ليس لجودة الموجودات وجودة الادارة والربحية والسيولة أي تأثير على سعر السهم وانما لها تأثير ايجابي وهام على اسعار الاسهم في المصارف الحكومية.

ثالثاً: اوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

1. جدول (1-1) أوجه تمايز الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة، فضلاً عن الإفادة من تلك الدراسات

أ. الدراسات العربية

ت	اسم الباحث والسنة والعنوان	أوجه التمايز مع الدراسة الحالية	أوجه الإفادة
1	**دراسة (قصاص، 2017) بعنوان (أثر تطبيق الحوكمة على تحسين اداء المنظومة المصرفية الجزائرية) دراسة تحليلية تقييمية من(2002-2010)**	هدفت إلى معرفة وتحليل الأثر الناتج من تطبيق الحوكمة على المصارف في تحسين الأداء في المصارف الإسلامية بالجزائر من خلال استخدام مؤشري العائد على الأصول والعائد على الأموال، اما الدراسة الحالية فقد تم استخدام مؤشرات أنموذج CAMELS وفق الحوكمة المصرفية.	تم الاستفادة من ناحية الجانب النظري للحوكمة المصرفية.
2	**دراسة (حمودي، والعامري،2018) بعنوان(أثر الحوكمة المصرفية على العائد والمخاطرة)**	تهدف الدراسة الى معرفة اثر الحوكمة المصرفية على العائد والمخاطرة في المصارف المبحوثة، اما الدراسة الحالية فقد تم استخدام مؤشرات أنموذج CAMELS وفق الحوكمة المصرفية.	تم الاستفادة من ناحية الجانب النظري للحوكمة المصرفية.
3	**دراسة (حميد، وغيث،2022) بعنوان (استخدام أنموذج Camels وأثره في الحوكمة المصرفية لتقييم أداء المصارف)،دراسة حالة مصرف بغداد**	تهدف هذه الدراسة الى بيان استخدام المصارف لأنموذج CAMELS لعينة البحث وبيان أثره على الحوكمة المصرفية لتقييم اداء المصارف، اما الدراسة الحالية تتميز بتقييم المصارف باستخدام CAMELS وفق الحوكمة المصرفية وبيان مواطن القوة والضعف للمصارف.	تم الاستفادة من ناحية الجانب النظري للحوكمة المصرفية.
4	**دراسة (الخاكاني، وابو هونة :2018) بعنوان استخدام نظام CAMELS في تحليل (كفاية رأس المال والربحية والسيولة) لعينة من المصارف العراقية**	تحاول بيان كفاية رأس المال وجودة الربحية والسيولة من وجهة أنموذج التقييم CAMELS على بعض المصارف الحكومية والاهلية بالتالي لم تأخذ بنظر الاعتبار المكونات الأساسية لأنموذج التقييم وهي كفاية رأس المال وجودة الإدارة وجودة الموجودات والسيولة والحساسية تجاه مخاطر السوق، أما الدراسة الحالية فهي تأخذ بنظر الاعتبار تلك المكونات الاساسية عند تطبيق الأنموذج كذلك فإن الدراسة الحالية تحاول تطبيق أنموذج التقييم CAMELS على بعض المصارف التجارية الاهلية فقط.	كان مقدار الافادة بالتعرف على الإطار النظري لأنموذج (CAMELS) فضلاً عن بعض مستوياته.

5	**دراسة (عبد الستار :2020) بعنوان أثر تقييم الاداء المصرفي بأستعمال CAMELS على القيمة السوقية(دراسة تحليلية لمصرف الائتمان للمدة 2012-2016)**	تحاول هذه الدراسة تطبيق أنموذج التقييم الامريكي على أحد المصارف العراقية لغرض بيان اثره على القيمة السوقية، اما الدراسة الحالية تتميز بتقييم المصارف باستخدام CAMELSوفق الحوكمة المصرفية وبيان مواطن القوة والضعف للمصارف.	فتمثلت بالتعرف على أهم المستويات الستة لمكونات أنموذج التقييمCAMELS .
6	**دراسة (صندوق، واخرون،2021) بعنوان تقييم أداء القطاع المصرفي بالاعتماد على أنموذج CAMELS (دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)**	تبين هذه الدراسة تقييم أداء القطاع المصرفي وذلك من وجهة نظر رقابية خاصة بالمصرف المركزي للوقوف على نقاط القوة والضعف، اما الدراسة الحالية تتميز بتقييم المصارف باستخدامCAMELS وفق الحوكمة المصرفية وبيان مواطن القوة والضعف للمصارف.	فتمثلت بالتعرف على أهم المستويات الستة لمكونات أنموذج التقييم CAMELS .

ب. الدراسات الاجنبية

ت	اسم الباحث والسنة والعنوان	أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية	أوجه الإفادة
1	**(Ammana&Oesch&Schmid,2011) بعنوان حوكمة المؤسسات وقيمة المؤسسة**	تهدف هذه الدراسة إلى بيان اثر العلاقة القائمة بين الحوكمة وقيمة المؤسسة وذلك باستخدام المؤشر الدولي GML، اما الدراسة الحالية فقد استخدمت معيار (CAMEL) وفق الحوكمة المصرفية.	كان مقدار الافادة بالتعرف على الإطار النظري للحوكمة.
2	**(Ajanthan&Balaputhiran& Nimalathashan,2013) بعنوان حوكمة المؤسسات والاداء المصرفي**	تهدف هذه الدراسة الى معرفة أثر حوكمة المؤسسات السريلانكية على الاداء المصرفي، اما الدراسة الحالية فقد استخدمت أنموذج (CAMEL) وفق الحوكمة المصرفية.	كان مقدار الافادة بالتعرف على الإطار النظري للحوكمة.
3	**دراسة (El-Chaarani،2014) بعنوان (أثر حوكمة المؤسسات على اداء البنوك)**	تهدف هذه الدراسة الى تناول أثر حوكمة المؤسسات على الأداء المالي للمصارف، اما الدراسة الحالية فقد استخدمت أنموذج (CAMEL) وفق الحوكمة المصرفية.	كان مقدار الافادة بالتعرف على الإطار النظري للحوكمة.
4	**(Ebrahimi&atal:2017) بعنون (تقييم أداء المصارف المدرجة في بورصة طهران استناداً إلى مؤشرات أنموذج التقييم CAMEL)**	و كان الهدف الاساس للدراسة هو بيان تأثير مكونات أنموذج التقييم (CAMEL) على الاداء المالي للمصارف، أما الدراسة الحالية تأخذ بنظر الاعتبار العنصر السادس من مكونات الأنموذج .	بلورت الإطار النظري لنموذج التقييم لاسيما العوامل التي ينبغي أن تؤخذ بنظر الاعتبار عند التقييم.
5	**دراسة(Boateng,2019) بعنوان (أدارة مخاطر الائتمان واداء المصارف في غانا: (نهج أنموذج Camels**	تهدف هذه الدراسة الى تقييم أداء المصارف الغانية باستخدام أنموذج تصنيف **Camels**، أما الدراسة الحالية تتميز باستخدام مؤشرات أنموذج CAMELSوفقاً للحوكمة المصرفية.	بالتعرف على الجانب النظري لأنموذج التقييم CAMELS.
6	**دراسة (Nguyen,etal 2020,) بعنوان (تطبيق أنموذج CAMEL لتقييم أداء المصارف التجارية: دليل تجريبي من فيتنام)**	تحاول هذه الدراسة التعرف على أهم مزايا وعيوب أنموذج التقييم CAMEL وتطبيقه على المصرف الامريكي في فيتنام، على عكس الدراسة الحالية التي تحاول تطبيق الأنموذج على المصارف التجارية ومعرفة الحاكمية المصرفية، فضلاً عن الاخذ بنظر الاعتبار الحساسية تجاه مخاطر السوق وهو المكون السادس من الأنموذج.	التعرف على مزايا وعيوب نموذج التقييم CAMEL فضلاً عن بعض أوزانه الفرعية والنهائية.

7	**دراسة(Nugroho,etal,2020) بعنوان(تـــــأثير CAMELS على اسعار اسهم المصارف في اندونيسيا)**	تهدف هذه الدراسة الى دراسة تأثير CAMELS جزئياً او متزامناً على اسعار الاسهم للمصارف المدرجة في اندونيسيا، الدراسة الحالية التي تحاول تطبيق الأنموذج على المصارف التجارية ومعرفة الحاكمية المصرفية، فضلاً عن الاخذ بنظر الاعتبار الحساسية تجاه مخاطر السوق وهو المكون السادس من الأنموذج.	بلورت الإطار النظري لنموذج التقييم لاسيما العوامل التي ينبغي أن تؤخذ بنظر الاعتبار عند التقييم.

المصدر: من إعداد الباحث

رابعاً: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

تعد الحوكمة المصرفية بأنها الوسيلة التي تدار بها شؤون المصرف من خلال دور مجلس الإدارة والإدارة العليا بما يؤثر في تحديد أهدافه، وكذلك احترام حقوق المستفيدين وحماية حقوق المودعين، ونظراً لتعقيد النشاط المصرفي، أصبحت عملية مراقبة إدارة المخاطر من قبل السلطة الإشرافية غير كافية، لذا يعد أنموذج CAMELS واحداً من المعايير الذي تتبناه العديد من الدول المتقدمة بما فيهم الولايات المتحدة الامريكية بتصنيف وفحص مختلف المصارف من خلال أنموذج CAMELS وفق الحوكمة المصرفية، من أجل تحديد السلامة المالية، لذلك فإن أهم ما يميز الدراسة الحالية هو محاولة أجراء تقييم لبعض المصارف ولعدة سنوات، فضلاً عن تطبيقها وفق الحوكمة المصرفية، وبذلك فإن الدراسة الحالية تبحث في المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها المصارف والأسباب الجوهرية التي تتبعها في سبيل تحقيق أرباح ومكاسب مرضية لمساهميها ولمودعيها، من خلال إجراء تقييم شامل وفق أنموذج CAMELS، وأن غالبية الدراسات التي تناولت أنموذج التقييم تقوم بتقييم مصرف أو مجموعة من المصارف دون أن تقوم بمعرفة حاكمية هذه المصارف، على عكس الدراسة الحالية التي تسعى الى معرفة ما الى اذا كانت المصارف التجارية العراقية بانها تستخدم أنموذج CAMELS وفق الحوكمة المصرفية ام هي مهملةٍ لتلك المتطلبات، ومحاولة الخروج بحلول ونتائج وتوصيات يمكنها أن تخدم المصارف التجارية العراقية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للحوكمة المصرفية

المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لأنموذج CAMELS

المبحث الثالث: العلاقة بين متغيرات الدراسة

تمهيد

يعد تقييم العمل المصرفي من اهم القواعد الأساسية لنجاح المصارف والذي يجنب المودعين والمقترضين الوقوع في الازمات من خلال تقييم مؤشرات CAMELS، والتي تتعلق بكفاية رأس المال، جودة الموجودات، جودة الادارة، الربحية، السيولة والحساسية اتجاه مخاطر السوق وفق الحوكمة المصرفية، إذ تساعد هذه الاخيرة على مراقبة النظام من آجل تحسين الأداء في المصارف، لذلك من الضروري أن تستحدث المصارف انظمة تقييم مركبة وجديدة تواكب القفزات الالكترونية والتطورات الاقتصادية التي غزت العالم ومن هذه الأنظمة أنموذج الانذار المبكر CAMELS والذي يحلل ملاءة رأس المال، جودة الموجودات، جودة الادارة، الربحية، السيولة، والحساسية اتجاه مخاطر السوق، أذ يساعد تطبيق هذا الأنموذج على تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف المالية والتشغيلية والادارية في وقت مبكر لتصويب الأوضاع وعلاج مناطق الضعف في اداء المصرف قبل تفاقمها، والذي يمكن تعزيز عمله من خلال آليات الحوكمة المصرفية.

وهذا الفصل يتضمن ثلاث مباحث رئيسة، إذ يتضمن المبحث الاول التعرف على الحوكمة المصرفية، وفي المبحث الثاني تم التطرق الى أنموذج CAMELS وتطوره ومؤشرات النموذج وهي كفاية رأس المال، جودة الموجودات، جودة الادارة، السيولة، الربحية، والحساسية اتجاه مخاطر السوق، اما المبحث الثالث فقد تضمن العلاقة بين الحوكمة المصرفية ومؤشرات أنموذج CAMELS.

المبحث الاول

الحوكمة المصرفية

1.1.2 مفهوم حوكمة المؤسسات

برز الاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات في كثير من اقتصاديات البلدان المتقدمة، والناشئة على حد سواء خلال العقود الماضية، حتى اصبحت حوكمة المؤسسات من اساليب الادارة الناجحة وصمام الأمان للمستثمرين (عبد الحليم، 2014: 8)، إذ ادت الانهيارات المالية في العديد من البلدان الى التفكير في كيفية حماية المستثمرين من السياسات الخاطئة وتلاعب مجالس ادارة المؤسسات فتوسع الاهتمام بضرورة تطبيق مجموعة من الاجراءات والضوابط الاخلاقية والمهنية لتحقيق الشفافية والمصداقية (حسن، وعبد الوهاب، 2012: 55)، الامر الذي ادى الى دخول مصطلح الحوكمة الى الاسواق المالية، بعد ان اعلنت عنه المؤسسات الدولية ومن بينها صندوق النقد الدولي، وهو ما تم ترجمته الى الادارة الرشيدة وبهذا اصبحت الحوكمة معيارا لقياس مدى مناسبة الاسواق للاستثمار، خلال وضع اسس واضحة وثابتة للعلاقة بين مجلس الادارة والمديرين والمستثمرين واصحاب المصالح بالشكل الذي يضمن شفافية التعامل بين هذه الاطراف (الحازمي، 2011: 63)، وقد اصبح من الضرورة الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات يحدد بدرجة كبيرة قدرة المؤسسات على مواجهة تحديات المنافسة وتعزيز امكانياتها في النمو والاستمرار، تنبع مشكلة من الخطى المتسارعة لتطور العمل المصرفي في ظل المنافسة المتزايدة نحو تقديم خدمات مصرفية متطورة تفي باحتياجات الزبائن والحصول على تمويل كبير من مساهمين يشعرون بالرضى عن العمليات المصرفية، مما يحتم على المصارف أن تدرك الدور الذي تؤديه حوكمة المؤسسات في تحقيق ميزة تنافسية تساعدها على تحقيق ربحية جيدة وقيمة سوقية مرتفعة (غضبان، 2014: 2).

2.1.2 نشأة حوكمة المؤسسات

يعد الباحثان الامريكيان بيرل ومينز (Berle et Means) اول من اهتم بمفهوم حوكمة المؤسسات، وإذ تطرقا الى مفهوم الحوكمة في كتابهما المؤسسة الحديثة والملكية الخاصة الذي يعني إدارة الشركات الحديثة والاستخدام الأمثل للموارد، فضلا عن القضايا المرتبطة بفصل الملكية عن الإدارة، وكان ذلك سنة 1932 من خلال قيامهما بدراسة تركيبة رأسمال المؤسسات الامريكية، إذ لاحظا من خلال الدراسة أن هناك صعوبة في ادارة المؤسسات من قبل مالكيها الاصليين، فاقترحا من

ذلك فصل الملكية عن الادارة، إذ تقوم مجموعة من المساهمين في المؤسسة بانتخاب وكلاء عنهم ليقوموا بإدارة شؤنها (طالب و شيحان، 2011: 27).

إذ أن ابحاث هذين العالمين ادى الى ظهور وتطوير نظرية الوكالة التي تم عرضها في عام 1976 على يد كل من جنسن وميكلينغ (Jensen، Meckling)، وما تتضمنه من تعارض في المصالح بين إدارة المؤسسة والمساهمين وأصحاب المصالح بصفة عامة وهذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بإيجاد قوانين وتقنيات وقواعد تنظم العلاقة بين الأطراف في المؤسسات (آل غزوي، 2010: 8).

كما أدى ظهور نظرية الوكالة وما ارتبط بها، من إلقاء الضوء على المشاكل التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء مجلس إدارة المؤسسات وبين المساهمين، إذ بدأ الاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات وإبراز أهميته في الحد والتقليل من النزاعات التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة والتي مثلتها نظرية الوكالة ولاحق ذلك مجموعة من الدراسات العلمية والعملية التي أكدت على أهمية الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات (بركة، 2012: 92).

وعليه قامت اللجنة الوطنية والخاصة بالانحرافات في إعداد القوائم المالية بإصدار تقريرها الرسمي للجنة تريد واي (Tread way commission) في عام 1987 والذي يتضمن سلسلة من التوصيات حول تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات ومنع الاحتيال والتلاعب في إعداد البيانات المالية، ولفت الانتباه إلى مفهوم الرقابة الداخلية وعززت مهنة المدقق الخارجي أمام مجالس إدارات المؤسسات، (Obid & Naysary ,2014: 304) ومن أهم التطورات الحاصلة في تطور الحوكمة: (طالب، وشيحان، 2011: 23)

أ. في الولايات المتحدة كان لبورصة لندن دور في تطوير حوكمة المؤسسات إذ أصدرت لجنة كادبوري والتي تم تشكيلها لوضع إطار لحوكمة المؤسسات باسم (Cadbury: 1992) من أجل زيادة ثقة المستثمرين في عملية إعداد ومراجعة القوائم المالية.

ب. في الولايات الأمريكية 1999 أصدر تقرير ما يعرف (Ribbon Blue Report)، والذي اهتم بفاعلية دور لجان المراجعة بالمؤسسات في الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات.

ت. في عام 2002 تم إصدار (Sarbanes-QxcleyAct) الذي ركز على دور حوكمة المؤسسات في القضاء على الفساد المالي والإداري الذي يواجه العديد من المؤسسات، وذلك من خلال تفعيل الدور الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس إدارة المؤسسات.

ث. عقد اجتماع مجلس الاتحاد الأوربي في أكتوبر 2008 بعد تصاعد الأزمة المالية العالمية، الذي من خلاله قرر بعض الزعماء السياسيين في الدول الكبرى إلى ضرورة إخضاع كل الفاعلين في الأسواق المالية للتنظيم والإشراف.

2. 1. 3 تعريف حوكمة المؤسسات

تعد حوكمة المؤسسات من المفاهيم الحديثة التي زادت أهميتها في قطاع الأعمال العام والخاص، إذ يعد من أهم نظم إدارة المؤسسة وأحد أهم المعايير المعتمدة لمراقبة أداء الأفراد والمؤسسات في الوقت الحاضر (عبد المالك، وعولمي، 2016: 43)، كذلك لا يوجد تعريف موحد لحوكمة المؤسسات وإنما توجد العديد من التعاريف اختلفت باختلاف الباحثين ويمكن ذكر اهمها:

تعريف لجنة الحوكمة العالمية (CGG) الحوكمة هي مجموعة طرق إدارة الأفراد والمؤسسات العمومية والخاصة لشؤونها (الرمحي، 2011: 197- 198).

تعريف البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) الحوكمة هي الطريقة التي تمارس بها السلطة لإدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من أجل تحقيق التنمية.

تعريف صندوق النقد الدولي (IMF) الحوكمة هي الطريقة التي بواسطتها تدير السلطة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة ما لخدمة التنمية، وذلك باستخدام طرق فعالة في الادارة بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع (بن عويد، 2013: 12- 13).

تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائية (UNDP) الحوكمة هي ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في إطار إدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، فالحوكمة تمثل الآليات والعمليات والعلاقات والمؤسسات التي يمكن للأفراد والجماعات من خلالها التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم (Jacob & et al, 2010: 17).

2. 1. 4 اسباب ظهور الحوكمة المصرفية

ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في المصارف بسبب عدد من الأسباب والدوافع التي تنعكس أهميتها في الآتي: (بن طيبة وتحانوت، 2020: 476)

أ. الفصل بين الإدارة والملكية ومراقبة الأداء.

ب. البحث عن هيكل يسمح لك بتحديد أهداف المصرف ووسائل تحقيقها ومراقبة النتائج.

ت. من أجل ضبط وتعديل القوانين المنظمة لعمل المصارف، تنتقل مسؤولية الرقابة إلى كل عضو من أعضاء مجلس إدارة المصرف والمساهمين الممثلين في الاجتماع العام للمصرف.

ث. يعد عدم تناسق المعلومات أكثر خطورة في القطاع المصرفي منه في القطاعات غير المالية الأخرى، إذ تحتوي العقود المالية على وعد بالدفع في المستقبل ويزداد تعقيد المنتجات المالية، مما يتطلب مستوى أعلى من الحوكمة بما في ذلك الإفصاح والشفافية.

ج. الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي مرت بها العديد من الدول في التسعينيات، وبعد الانهيار المالي والمحاسبي للعديد من المؤسسات الدولية وما تلاه من إفلاس العديد من المصارف.

ح. انتشار ما يسمى بالمصارف الشاملة وتوسيع عملياتها وظهور الاندماج المصرفي من خلال تكوين كيانات مصرفية عملاقة.

2. 1. 5 مفهوم الحوكمة المصرفية

تعد الحوكمة المصرفية أحد أهم المواضيع الحديثة في المجال المالي والمحاسبي، وهذا على مستوى الاقتصاد الجزئي، ونظرا لما تمثله المصارف من عنصر أساسي لتنمية الاقتصاد الوطني وجب تنميتها والحفاظ عليها من الانهيار انطلاقا من ضمان مصالح وأهداف كل الأطراف المتعاملة فيها ومعها (Hopt, 2020: 7).

إذ أن نظام الحوكمة المصرفية يعد مفهوماً شاملاً يتضمن مجموعة من المعايير والنظم والاجراءات والقواعد التي يمكن اتباعها بهدف مراقبة وتنظيم العلاقة بين ادارة المؤسسة وبين كافة الجهات ذات الصلة التي تتعامل معها على النحو الذي يحمي ويحافظ على الحقوق ويؤدي الواجبات (عباس، 55:2012).

يركز مفهوم حوكمة المصارف على جوانب مختلفة من حوكمة المؤسسة، وأهمها شفافية معاملات المؤسسة والسجلات المحاسبية والميزانيات العمومية، وكذلك تطبيق معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين والمصارف التي تمنح القروض للمؤسسات لمنع حدوث ازمات مصرفية، (بن الطاهر، و بو طلاعة، 4:2012).

ويشير مفهوم الحوكمة المصرفية بشكل عام إلى المعايير والقواعد التي تحدد العلاقة بين ادارة المصارف من ناحية، واصحاب المصالح وحملة الاسهم أو الأطراف المرتبطة (حملة السندات، العمال، الموردين، الدائنين والمستهلكين) من ناحية اخرى (الحازمي، 65:2011).

لا يوجد تعريف موحد ومتفق عليه للحوكمة بين العلماء والمحامين والاقتصاديين والمحللين ويعود ذلك الى تداخله في العديد من الأمور الاجتماعية والمالية والتنظيمية والاقتصادية للمصارف، فضلا عن تأثيره الواسع على المجتمع والاقتصاد ككل(Fung: 2014,12)، لذا فان الحوكمة المصرفية تعرف بأنها الاسس والقواعد التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا، وبدورها تحدد كيفية وضع أهداف المصرف والتشغيل وحماية مصالح المساهمين وأصحاب الاموال، من خلال الالتزام بالقوانين والنظم السائدة بما يضمن حماية حقوق المودعين تحقيقاً لمبدأ الشفافية. (مشكور، وعبد، 2015: 50)

كما قد تم تعريفها بأنها نظام يضمن الممارسات السليمة في مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للمؤسسة وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، فضلا عن الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين والتي تتحدد بالإطار التنظيمي، وسلطات الهيئة الرقابية، كما يتسع مفهوم الحوكمة ليشمل دور العامة وهم جميع الفاعلين الذين من شأنهم التأثير على أحكام الرقابة (ابراهيم و مكية، 2011: 49).

وكذلك تم تعريفها هي الطريقة التي يدير بها مجلس الإدارة والإدارة العليا لشؤون المصرف بما يؤثر في تحديد أهدافه مع احترام حقوق المستفيدين وحماية حقوق المودعين مع زيادة النشاط المصرفي، إذ أصبحت عملية الرقابة التي تمارسها السلطة الإشرافية على إدارة المخاطر غير كافية لذلك يتطلب أمن النظام المصرفي المشاركة المباشرة للمساهمين وممثليهم في مجلس إدارة المصرف(دعبوز، 2014: 52) .

وكما للحوكمة المصرفية تعريفاً أخر يبين أنها مجموعة من القواعد والمبادئ التي يتم بموجبها ضبط العمل داخل المؤسسة والتحكم بها، وتوجيه انجاز اعمال المؤسسة بدرجة عالية من الشفافية، وكذلك توزيع الحقوق والواجبات بين الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة، والمساهمين وأصحاب المصلحة الأخرين، لتحديد ومراقبة وتحقيق اهداف المصرف (بركة، 2012: 89).

2. 1. 6 أهمية الحوكمة المصرفية

تتميز الحوكمة بأهمية بالغة بالنسبة للقطاع الخاص والعام على حد سواء وهو ما يعكسه الاهتمام المتزايد في كيفية تطبيقها، والتشديد من قبل الجهات المعنية على تفعيلها والاستفادة من مزاياها، إذ تعد الحوكمة المصرفية من أهم العمليات الضرورية واللازمة لتوجيه ادارة العمل بشكل جيد في المؤسسات وتأكيد نزاهة الإدارة فيها، وكذلك للوفاء بالالتزامات والتعهدات لضمان تحقيق المؤسسات أهدافها بشكل قانوني واقتصادي سليم (رايس، 2016: 158)، ويمكن توضيح أهمية الحوكمة المصرفية من خلال الاتي:

1. تحسين الأداء الإداري للمصارف: ينبغي على أعضاء مجالس إدارة المصارف التأكد من الإدارة السليمة للمخاطر التي تتعرض لها الطبيعة الخاصة لأنشطة المصارف.
2. تسهيل عملية التمويل بأقل تكلفة: تؤدي المصارف الملتزمة بحوكمة المؤسسات إلى مزيد من خيارات التمويل، وانخفاض التكاليف، وتتمتع المصارف بثقة المستثمرين. (Andra & Mircea, 2010: 137).
3. الرفع من آليات الرقابة وتعزيز التدقيق على المصارف: الحوكمة هي نظام يتم من خلاله إدارة ومراقبة الأنشطة التشغيلية للمصارف من خلال تفعيل وظائف المشرفين ولجان الرقابة، يتطلب التطبيق الصحيح للحوكمة ضبط سلوك القائمين على إدارة المنشآت، من خلال تنفيذ تعليمات وتوصيات الجهات الرقابية.
4. تحفيز المسؤولية الاجتماعية للمصارف: تمثل الحوكمة عنصراً رئيسيا في تحسين المسؤولية الاجتماعية من خلال القيام بدور اجتماعي أكثر فعالية فلا بد أن يزداد وعي المؤسسة بمحيطها.
5. تكريس القيم الأخلاقية والشفافية: تساهم الحوكمة في تعزيز مبادئ المعاملة العادلة والمتساوية باتجاه جميع الأطراف الأخرى في المؤسسة وتحث على التعامل بشفافية فيما بينها وذلك على اعتبار أن الأخلاقيات هي المكون الرئيسي لحوكمة المؤسسات.
6. تقليص تعارض المصالح: إن الحوكمة تشجع المؤسسات على السلوك العادل في تعاملها مع الأطراف ذات العلاقة.
7. جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية: تساعد الحوكمة على إنماء عمليات الاستثمار وذلك من خلال تخفيض تكلفة التمويل (رياض، وأصلان، 2015 :26).

2. 1. 7 أهداف الحوكمة المصرفية:

للحوكمة المصرفية اهدافاً عدة تصب في مصلحة المؤسسة المصرفية وهذه الاهداف تشتمل على مجمل جوانب العمل المصرفي ويمكن تلخيص اهداف الحوكمة المصرفية كالاتي:

1. تساهم الحوكمة الجيدة في المؤسسات في دعم وزيادة القدرات التنافسية أو جذب الاستثمارات للمؤسسات، وتحسين الاقتصاد بشكل عام.
2. مساعدة الإدارة ومجلس الإدارة في تبني استراتيجية سليمة من خلال تحسين وتطوير إدارة المنظمة وضمان اتخاذ قرارات الدمج والرقابة على أساس سليم، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة التشغيلية.
3. بناء وتعزيز ثقة الجمهور في نجاح عملية التخصيص مع ضمان أفضل عائد ممكن على الاستثمار.
4. التأكد من مصداقية الاتصالات مع المساهمين والموظفين والدائنين والأطراف المعنية الأخرى، خاصة في حالة الإفلاس الوشيك للمؤسسة(عبد القادر، 2010: 33).
5. تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات بمراقبة ومتابعة الأداء التشغيلي والاستراتيجي للمؤسسة.
6. التعديل والمراجعة للقوانين الحاكمة لأداء المؤسسات.
7. إيجاد الهيكل المناسب الذي تحدد من خلاله أهداف المؤسسة ووسائل تحقيق تلك الأهداف.
8. تجنب حدوث الممارسات المالية والإدارية الخاطئة وتدعيم استقرار المؤسسات ودعم أسواق المال المحلية والدولية.
9. تعزيز العلاقات بين منشآت الأعمال وأصحاب المصالح بكافة فئاتهم. (الفضل، وحمد،2014: 66)

1.2. 8 الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة المصرفية

تتمثل الأطراف التي تتأثر وتؤثر في مدى التزام المصرف بتطبيق مبادئ الحوكمة وتحدد إلى درجة كبيرة مدى نجاحه أو فشله في تطبيق هذه المبادئ في كل من:

أولاً: الاطراف الداخلية

تمثل القوى للحوكمة المصرفية التي تقع داخل المصرف، والتي تؤثر بصورة كبيرة على ممارسات الحوكمة داخل المصرف (بوقرة، وغانم،2012: 23)، وتتمثل الاطراف الداخلية بما يلي:

1. المساهمين:

تحتاج الحوكمة المصرفية إلى تفعيل الدور الإشرافي والرقابي الذي تمارسه الجمعيات العامة للمساهمين، فضلاً عن اعتبارها تضم جميع المساهمين في المصرف الذين يقدمون رأس المال المملوك إذ أن أول جمعية تنعقد في تأريخ المصارف هي الجمعية العامة التأسيسية التي تصادق على نظام المصرف الأساسي وتنتخب مجلس الإدارة ومراجعي الحسابات(عباس، 51:2012)، وينبغي على الجمعية العامة للمساهمين مراقبة أعمال مجلس الإدارة من خلال عقدها الاجتماعات سنوية لسماع تقارير عن إدارته للمؤسسة والنظر فيما يقدمه من حسابات، ولتحقيق هذا الغرض فإنها تستعين بمراجعي حسابات، فإذا اقتنعت الجمعية العامة بما قدمه مجلس الإدارة أبرأته في إدارته وإذا لم تقتنع فلها الحق وفقا للقانون في التحقيق معه، وللمساهمين الحق أيضا في تقديم طلب للتفتيش على أعمال المصرف، ومن المهم جدا أن يقتنع المساهمون بأنهم ليسوا فقط في مجال الأخذ وعدم العطاء، ففي كثير من الأحيان لا يهتم المساهمون إلا بمقدار الربح على أسهمهم غير واعيين بدورهم الرقابي في المصرف (أنيسة، 2016: 156).

2. مجلس الإدارة:

نظراً لكثرة عدد أعضاء الجمعية العامة للمساهمين وصعوبة قيامها بالإدارة الفعلية للمصرف، فهي تنتخب عددا من أعضائها من أصحاب الخبرة للقيام بإدارة المصرف وتسيير أموره في إطار ما يسمى بمجلس إدارة المصرف، وبالرغم من أن مجلس الإدارة يقوم بتفويض الإدارة اليومية للأعمال المصرفية للموظفين، إلا أنه لا يستطيع التهرب من المسؤولية عن عواقب السياسات والممارسات الغير سليمة المتصلة بالإقراض والوقاية من الغش الداخلي أو أي نشاط مصرفي آخر(بو خمادة، 2014: 43)، وعليه تتكون مجالس الإدارة من:

أ. الرئيس

يتولى مجلس الإدارة انتخاب أحد أعضائه رئيسا يتفرغ للأعمال الإدارية، ويمثل المؤسسة باعتبارها شخصا معنويا، وتتركز مهامه في التأكد من توافر المعلومات الكافية واللازمة لقيام أعضاء مجلس الإدارة والمديرين بمهامهم، والمحافظة على علاقة طيبة بين المصرف وأصحاب رأس المال، وكذلك اختيار أعضاء مجلس الإدارة (ناصر، ومعراج، 2014: 34).

ب. أعضاء المجلس التنفيذيين

هم الأعضاء المسؤولين عن إدارة الأعمال المصرفية اليومية داخل المصرف لما لهم من خبرة ومعرفة بطبيعة عمله، ومن ناحية الاستقلالية لهم مستويات ودرجات أقل من الأعضاء الغير تنفيذيين لأنهم من داخل المصرف، ويمكن السيطرة عليهم ودفعهم إلى تنفيذ عمليات في غير صالح المصرف من قبل المديرين، لذا ليست لهم مهام حساسة مثل الأعضاء غير التنفيذيين(Antwi & Binfor, 2013:162).

ت.أعضاء المجلس غير التنفيذيين

هم الأعضاء الذين لا تربطهم أي علاقة من أي نوع مع فريق المصرف أو إدارته التي من شأنها التأثير على استقلاليتهم، وباعتبارهم من خارج المصرف فإن دورهم يتمثل في الترشيد والرقابة على القرارات التي يصدرها الأعضاء التنفيذيون، والتأكد من الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة المصارف.(أنيسة، 2012: 108)

وتتمثل المسئوليات الرئيسية التي تقع على عاتق مجلس الإدارة بمختلف أعضائه اتجاه كل من مودعي المصرف ومساهميه والعاملين فيه والمجتمع ككل فيما يأتي: (وضع الأهداف العامة للمصرف، رسم السياسات المصرفية اللازمة لبلوغ تلك الأهداف، إقرار الهيكل التنظيمي للمصرف وتشكيل اللجان، والتحقق من أمان المصرف وسيولته)، ونظرا لانشغال مجالس الإدارة، فضلا عن تعقد مهامهم، فإن عددا متزايدا منهم يستخدم العديد من اللجان التي تتمثل ميزتها الرئيسة في كونها لا تحل محل وظائف مجالس الإدارة، بل إنها تقوم برفع تقرير مفصل للمجلس، وله القرار النهائي مع تحمله للمسؤولية الكاملة لأي عمل توصي به اللجان (الربيعي و راضي،2011: 33).

3. الإدارة العليا

تقوم الإدارة العليا من خلال مديرها التنفيذي وفريقها بإدارة الأنشطة اليومية للمصرف بما يتلاءم مع السياسات التي يضعها مجلس الإدارة (Andra & Mircea, 2010: 123).

4. الرقابة الداخلية

تعد وظيفة الرقابة الداخلية الية مهمة من آليات المراقبة ضمن إطار هيكل الحوكمة، وبشكل خاص فيما يتصل بضمان دقة ونزاهة التقارير المالية واكتشاف ومنع حالات التلاعب، وهذا باعتبارها وظيفة مستقلة داخل التنظيم تهدف إلى خدمته عن طريق فحص وتقييم أنشطته المختلفة، ويتمثل

هدف المراجعة الداخلية في مساعدة أعضاء التنظيم في تنفيذ مسئولياتهم بفعالية، وذلك بإمدادهم بالبيانات وتقديم المشورة والتوصيات بصدد الأنشطة التي تم مراجعتها (سيد أحمد، 2010: 161).

وتلعب إدارة المراجعة الداخلية دورا هاما في إرساء مبادئ الحوكمة المصرفية من خلال المهام التي تؤديها، والمتمثلة أساسا في: (أنيسة،2013: 87)

أ. مراقبة ما تم تنفيذه والتأكد من مطابقته للسياسات والخطط المرسومة والقوانين.

ب. مراقبة مدى كفاية استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أهداف المصرف.

ت. فحص المعلومات الإدارية والمالية بشكل مفصل سواء ما كان متعلقا بالعمليات، الحسابات، الأرصدة للتحقق من قيم الموجودات ومطابقتها لما هو مثبت في الدفاتر ولحماية هذه الموجودات كنشاط وقائي ناشئ عن الإهمال وعدم الكفاءة، وحتى يقوم المراقب الداخلي بعمله على أحسن وجه، ينبغي أن يلتزم بالنزاهة والموضوعية في أداء عمله.

ثانيا: الاطراف الخارجية

ينبغي أن يكون هناك أطراف خارجية تمارس وظائف الرقابة والإشراف على شؤون وأنشطة المصرف، مع حماية حقوق أصحاب المصلحة الآخرين الناشئة عن أوجه القصور والتجاوزات التي تمارسها الأطراف الداخلية في أداء واجباتها نتيجة عضويتها و العلاقة مع المصرف.(كافي،2013: 80)

1. المراقبة الخارجية

يتطلب الإطار العام للحوكمة المصرفية ضرورة تعيين المساهمين لمراقب خارجي مستقل ومؤهل لمراجعة كافة عمليات المصرف، لغرض إبداء الرأي الفني المحايد والموضوعي في مدى صدق القوائم المالية للمصرف في التعبير عن نتيجة نشاطه، ومركزه المالي، وغيرها من الأمور المالية التي قد يغفل عنها المراجع الداخلي أو لم يستطع إبداء رأيه بوضوح (بن عويد، 2013: 19)، وتتمثل مسئوليات المرقب الخارجي فيما يلي: (عبد القادر، 2010: 39)

أ. يتعين عليه أن يعتمد في عمله على الأحكام والشروط التي تنظم أعمال مهنة المراقبة.

ب. ينبغي أن يتقيد بالسرية التامة وألا يفشي المعلومات التي حصل عليها بحكم عمله حتى ولو بعد انتهاء مهمته في المصرف المعني.

ت. عليه تقديم تقرير للجمعية العامة للمصرف يبين فيه أن مراقبته لأعمال هذا الأخير وحساباته تمت وفقا لمعايير المراقبة الدولية المعمول بها، وعن مدى تعبير البيانات المالية عن مركزه المالي.

ث. من الضرورة أن يبين في تقريره أي مخالفات لأحكام التشريعات والقرارات، وكذلك التعليمات الصادرة عن السلطة النقدية، وعليه فإن الحوكمة تحتاج إلى الدور الهام الذي يمارسه مراقبو الحسابات الخارجيين من أجل تدعيم استقرار نشاط المصارف العاملة في الاقتصاد، وتجنب حدوث أي انهيارات بالأجهزة المصرفية، فأهمية المراقب الخارجي تنبع من حاجة المساهمين (الملاك) والمودعين في المؤسسات المصرفية لمعرفة سلامة ودقة الأوضاع المالية والإدارية المعروضة عليهم في تلك المؤسسات.

2. المودعون

يعد المودعون من أهم أصحاب المصلحة المرتبطين بالمصارف، فهم يلعبون دورا هاما في عدد من أنظمة الحوكمة المصرفية لما لهم من مصلحة في الاطمئنان على توفير السيولة في المصرف والتأكد من عدم تعرضه إلى مخاطر كبيرة في توظيفاته، وذلك حتى لا يتعرض المصرف إلى هزة عنيفة قد تؤثر على وضعه المالي في السوق، كما يهتم المودعون بمدى كفاية رأس المال لأنه في حالة تصفية المصرف إثر تعرضه لخسائر كبيرة فإنها قد تطال ودائعهم إذا كان رأس المال غير كافي.(حساني، واخرون، 2012: 34)

3. السلطات التنظيمية والرقابية

في معظم الدول يتم إسناد مهمة التنظيم والرقابة على القطاع المصرفي للبنك المركزي، فهو الجهة الرئيسية المسؤولة عن ضمان سلامة واستمرارية النظام المصرفي للدولة، والذي تنبع صلاحيته في الرقابة من خلال قانونه الخاص وقانون المصارف، وغيرها من الأنظمة والتعليمات والبلاغات الصادرة استنادا إلى هذه القوانين (Colga, et al, 2011: 80)، إذ تستهدف رقابة البنك المركزي التأكد من التزام المصارف في أعمالها بأحكام قانونه وقرار مجلس إدارته وتوجيهاته وتعليماته، وكذا التأكد من سلامة المراكز المالية والائتمانية للمصارف من أجل المحافظة على حقوق المودعين والدائنين بالمصرف، وتحقيق الاستقرار النقدي وأخيرا تحقيق أفضل معدلات النمو الاقتصادي. (زلاسي، 2010: 89)

4. صندوق ضمان الودائع

ينصرف مفهوم نظام التأمين على الودائع إلى حماية ودائع الزبائن وتعويضهم كليا أو جزئيا من خلال مساهمات المصارف المشتركة عادة في صندوق التأمين على الودائع، إذا ما تعرضت الودائع للخطر نتيجة تعثر المصرف (Andra & Mircea, 2010: 140)، إذ يمول هذا الصندوق بموجب رسوم أو اشتراكات أو مساهمات يلتزم المصرف العضو بسدادها، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي، ويسعى صندوق ضمان الودائع المصرفية إلى تحقيق هدفين، أولهما حماية حقوق المودعين، وثانيهما الحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف وتفادي تعرضها للفشل أو العسر المالي، وبالتبعية المحافظة على سلامة واستقرار الجهاز المصرفي، ويدخل نظام التأمين على الودائع ضمن الإجراءات العلاجية التي صممت بغرض التخفيف من نتائج الأزمات. (صلاح، 2010: 56)

5. وكالات التصنيف الائتماني

تعد هذه الوكالات أحد أهم الاطراف الخارجيين في تطبيق أسس حوكمة المصارف، إذ تقدم درجات نظم التصنيف للمستثمرين صورة مختصرة عن أداء المصرف ووصفا تفصيليا عن ممارسات المصرف الخاصة بالحوكمة، مما قد يساعد المستثمرين في تقييم المخاطر بدقة ومن ثم اتخاذ قرارات استثمارية سليمة، فضلاً عن تصنيف المصارف الضعيفة في خانة واحدة وهو ما يمكن المؤسسات ذات العلاقة من القيام بمهمتها المتمثلة في الحفاظ على ثقة الجمهور في النظام المصرفي واستقراره. (محمد، 2010: 101)

2. 1. 9 محددات الحوكمة المصرفية

أن التطبيق الجيد للحوكمة في المصارف يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات الداخلية والخارجية (Golga, et al, 2011: 84) ويمكن عرض هاتين المجموعتين بشيء من التفصيل كما يلي:

اولاً: المحددات الخارجية

وتشمل جميع عناصر البيئة الخارجية المؤثرة في المصارف، وتضم: (حسينة، 2015: 19)

1. الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي: إن وجود إطار تنظيمي وقانوني متقدم للنظام المصرفي لا يقل أهمية عن الوظيفة الإشرافية للبنك المركزي.

2. الجمهور: يمكن أن يكون لمفهوم الرأي العام تأثير أكبر على تعزيز الرقابة وفرض انضباط السوق في أداء المصرف عند توسيعه ليشمل كل ما يلي:

أ- المودعين: يتمثل دور المودعين في مراقبة أداء الجهاز المصرفي في قدرتهم على سحب مدخراتهم إذا قرروا أن المصرف مستعد لتحمل مخاطر مفرطة.

ب- شبكة الأمان وصندوق التأمين على الودائع: يعد تأمين الودائع أحد أهم أشكال شبكات الأمان (نظام التأمين الضمني – نظام التأمين الصريح).

3. وسائل الإعلام: يمكن لوسائل الإعلام الضغط على المصارف لنشر المعلومات وزيادة كفاءة رأس المال البشري والنظر في مصالح المشاركين الآخرين في السوق وتأثيرهم على الرأي العام.

4. مؤسسات التصنيف والتقييم الائتماني: تساعد مؤسسات التصنيف في زيادة تعرض السوق لأن فكرة التسعير هي ضمان توفر المعلومات لمستثمري التجزئة، لذلك فإن توفر هذه الخدمة من شأنه أن يعزز مستوى الشفافية ويدعم الحماية التي ينبغي أن تكون متاحة للوسطاء في السوق.

ثانياً: المحددات الداخلية

وتشمل القواعد والأسس والأنظمة الداخلية التي تحدد طريقة اتخاذ القرار وتوزيع السلطات بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والمديرين، و تتبع أهمية هذه الشروط من حقيقة أن وجودها يقلل من تضارب المصالح بين هؤلاء الأشخاص(خليفة، 2020: 112-113)، إذ تشمل المحددات الداخلية ما يلي:

1. حملة الأسهم: يلعب المساهمون دورًا مهمًا في التحكم في الأداء العام للمصرف ويمكنهم التأثير على سياسات المصرف وقراراته.
2. مجلس الإدارة: مسؤول عن وضع الاستراتيجية وقيادة الإدارة العليا ووضع السياسة التشغيلية والمساءلة وقوة موقف المصرف.(السيسي، 2011: 136)
3. الإدارة التنفيذية: ينبغي أن يتمتعوا بالخبرة والنزاهة لإدارة البنك والعمل بشكل أخلاقي.
4. المراجعين الداخليين: لعب المدققون دورًا مهمًا في تقييم عملية إدارة المخاطر (سمير ونارجس 2018: 269).

2. 1. 10 أبعاد الحوكمة المصرفية

اولاً: كيفية اختيار أعضاء مجلس الإدارة ومؤهلاتهم

لتحديد وتقييم واختيار أعضاء المجلس المرشحين ينبغي أن يكون للمجالس عملية واضحة وصارمة، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، يقوم المجلس(وليس الادارة) بتحديد وترشيح المرشحين، ويضمن التخطيط المناسب لتعاقب أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا، ينبغي أن تشمل عملية الاختيار مراقبة ما إذا كان المرشحون في مجلس الإدارة يمتلكون المعرفة والمهارات والخبرة واستقلالية العقل نظرا لمسؤولياتهم في مجلس الإدارة وداخلها في ضوء الأعمال التجارية للمصرف والمخاطر، وعلى أعضاء مجلس الادارة ان يكون لديهم سجل النزاهة والسمعة الطيبة ولديهم الوقت الكافي للقيام بمسؤولياتهم بالكامل، وان لا يكون لدى مرشحي المجلس أي تضارب في المصالح قد يعيق قدرتهم على ذلك في أداء واجباتهم بموضوعية وإخضاعهم لتأثير لا مبرر له (ALramahi, et al, 2014: 7).

ثانياً: دور المدققين الداخليين والخارجيين

يعدر الدور الذي يلعبه المدققين دورا مهماً بالنسبة لإرساء قواعد الحوكمة لذا من الضرورة نشر الوعي بهذه الأهمية لدى كافة الأطراف المتصلة بالمصرف نحو الاستفادة الفعلية من النتائج التي توصل إليه هؤلاء وضرورة توفير البيئة الملائمة لدعم استقلالية المدقق وحياد في أداء مهامه والتي تمكنه من إيصال تقرير إلى مجلس الإدارة والسلطة الرقابية دون عراقيل (السيسي، 2011: 144).

ثالثاً: الإفصاح والشفافية

ينبغي أن تكون حوكمة المصرف شفافة بما فيه الكفاية لمساهميه ومودعيه وغيرهم من أصحاب المصلحة والمشاركين في السوق، وكذلك على جميع المصارف الإفصاح سنويا عن أسلوب التوظيف لاختيار أعضاء مجلس الإدارة وتكوين مجلس الإدارة، وما إذا كان المصرف لديه لجان مجلس الإدارة وعدد المرات التي يقف فيها، وعلى المصارف تطبيق الإفصاح والشفافية، كذلك النقاط الرئيسة المتعلقة بالتعرض للمخاطر واستراتيجيات إدارة المخاطر دون خرق والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالغرض والاستراتيجيات والهياكل والمخاطر والضوابط ذات الصلة وأن يكون الإفشاء دقيقا وواضحاً وفي الوقت المناسب.(Jenkins, 2018: 5)

رابعاً: المسؤولية

على أعضاء المجلس أن يكونوا مسؤولين عن تقديم الإشراف على الإدارة العليا ومسؤوليات المجلس ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن أعمال المصرف واستراتيجية المخاطر والسلامة المالية، وكذلك كيف ينظم المصرف ويحكم نفسه. (turiea & et al, 2012: 9)

خامساً: الاستقلالية

الاستعانة بأعضاء غير تنفيذيين بخلاف مجلس الإدارة من اجل الاستقلالية والموضوعية، ويعد مجلس الإدارة مسؤول عن عمليات المصرف والمتانة المالية، لذا ينبغي أن تتوفر لديه معلومات دقيقه ولحظية تمكنه من الحكم عن الادارة. (عثمان، 2011: 119).

سادساً: القوانين والتشريعات

وهي مطبقة لحماية حقوق المستثمرين، إذ يعد الية جيدة للحوكمة في المصارف وذلك من خلال وضع مجموعة من القواعد والضوابط التي تهدف الى حماية اموال المستثمرين سواء كانوا مساهمين او دائنين، وان وجود نظم قانونية توفر الحماية القانونية للمستثمرين تؤثر بشكل اساسي على أداء المصارف وتزيد من قدرته في الحصول على التمويل اللازم (مقدم، وطراد، 2016: 9).

1.2. 11 مبادئ الحوكمة المصرفية

حظي مفهوم الحوكمة باهتمام كبير من قبل مختلف الهيئات والتنظيمات ذات الصلة بتطبيق الحوكمة ومنها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وبنك التسويات الدولية (BIS) ممثلا في لجنة Basel والمنظمة الدولية للجنة الأوراق المالية (IOSCO)، كما أن المبادئ الموضوعة من قبل كل من (OECD) و(BIS) هي الأكثر قبولا (Colga, et al, 2011: 89) لذلك سوف يتم ذكر هذه المبادئ بشيء من الإيجاز:

اولاً: مبادئ الحوكمة المصرفية وفق لجنة بازل للأشراف المصرفي

أصدرت لجنة بازل للأشراف المصرفي في عام 1999م دليلا لمساعدة مشرفي المصارف لتبني مبادئ الحوكمة، وقد تم استلهامها من مبادئ منظمة (OECD) التي نشرت في عام 1999، ومتابعة للتطورات المتعلقة بالحوكمة والتي اجتذبت اهتمام من قبل المستويات الدولية، أصدرت منظمة (OECD) مبادئ الحوكمة المعدل لعام 2004، واعترافا بأن هذا الدليل المعدل يمكن أن يساعد المصارف والمسؤولين في تطبيق وفرض الحوكمة بما يناسب المصارف ووضعها المميز، فقد أصدرت

اللجنة المبادئ المعلنة في دليل 1999 وقد تم اعتماد الدليل الجديد عام 2006 (Basel, 2010: 7)، وتلخص لجنة بازل للأشراف المصرفي مبادئ الحوكمة المصرفية بالاتي:

المبدأ الأول: كفاءة أعضاء مجلس الإدارة

ينبغي أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين للقيام بوظائفهم ولديهم إدراك واضح وكامل لدورهم، وعدم خضوعهم لأي تأثيرات داخلية أو خارجية، فضلاً عن ذلك أن يكون لديهم القدرة على إصدار القرارات المناسبة لإدارة شؤون المصرف والأعمال اليومية (ALramahi, et al, 2014: 17)

المبدأ الثاني: صياغة ومتابعة تنفيذ الأهداف

وضع الأهداف الاستراتيجية للمصرف من قبل مجلس الإدارة ومتابعة تنفذ تلك الأهداف، والقيم المؤسسية التي يتم التعامل بها داخل المؤسسة المصرفية، ومن الضرورة أن تكون معلنة لكل العاملين في المصرف. (Dan & Andar, 2011:220)

المبدأ الثالث: منح الصلاحيات والمسؤوليات

أن منح الصلاحيات والمسؤوليات من قبل مجلس الإدارة ووضع قواعد وحدود واضحة، والمسائلة والمحاسبة داخل المصرف سواء لأعضاء مجلس الإدارة أو لجميع العاملين في المصرف وعلى حد السواء. (Jenkins, 2018: 15)

المبدأ الرابع: نظام فاعل للرقابة الداخلية

على مجلس الإدارة أن يضمن توفر نظام فعال للرقابة الداخلية في المصرف، وإدراك المراقبين لأهمية دورهم.(Colja, et al, 2011: 98)

المبدأ الخامس: مراقبة المخاطر

متابعة خاصة للمخاطر في المواقع التي تتضارب فيها المصالح، وكذلك علاقة الموظفين مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا. (Ararat, et al, 2014: 21)

المبدأ السادس: توافق المكافآت والحوافز مع الأهداف

أن تتوافق سياسات المكافآت المالية والحوافز وتطبيقاتها مع الأنظمة المصرفية والثقافة العامة للمصرف ومع الاستراتيجيات والأهداف الاستراتيجية للمصرف. (turiea & et al, 2012: 19)

المبدأ السابع: الشفافية والإفصاح

توافر الشفافية والإفصاح في كافة الإعمال وأنشطة والتقارير الصادرة عنها.

المبدأ الثامن: الالتزام بالقوانين والتعليمات:

تفهم أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والعليا للبيئة التشريعية التي تحكم عمل المصرف والالتزام الكامل بالقوانين والتعليمات (Antwi & Binfor, 2013: 196).

والشكل الاتي يوضح المبادئ أعلاه:

شكل (2-1) يوضح مبادئ الحوكمة المصرفية وفق مقررات بازل

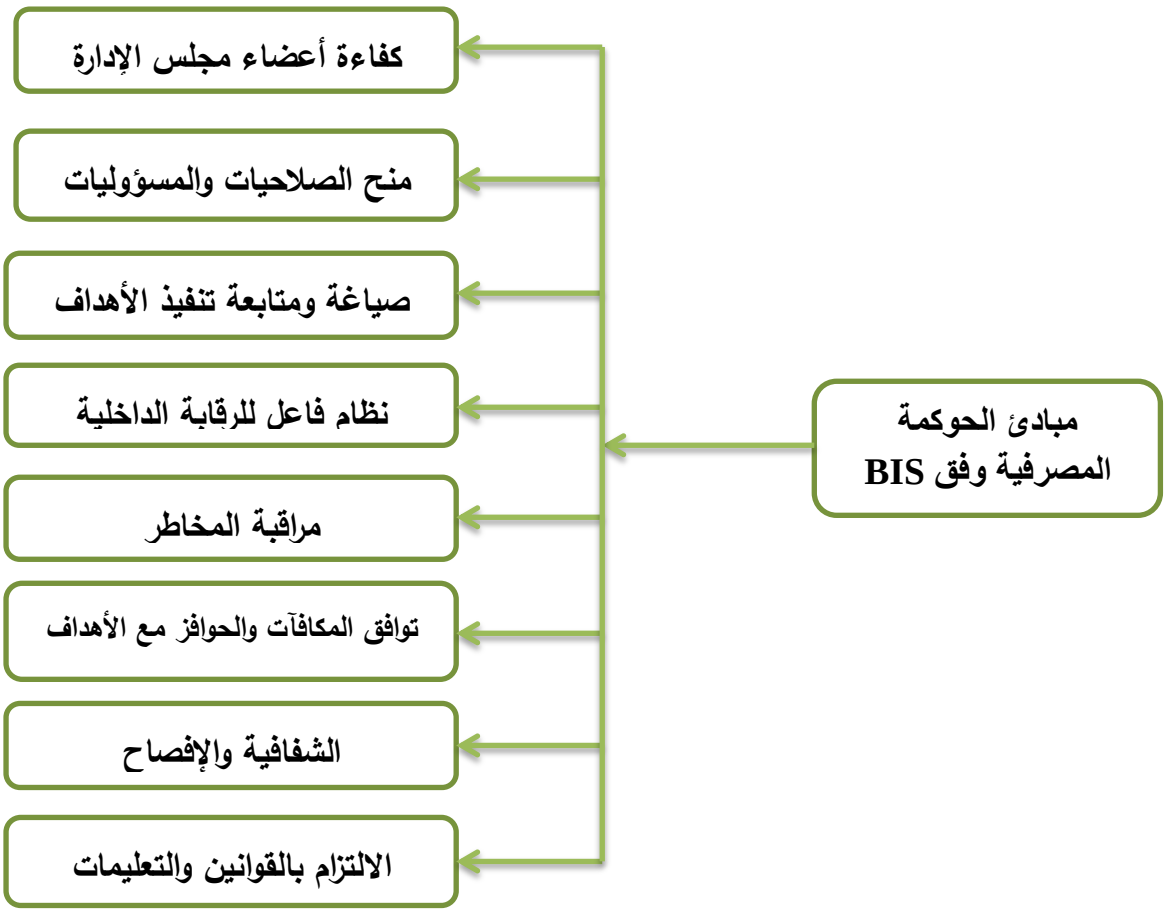

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (Basel, 2010 :10).

ثانياً. مبادئ الحوكمة المصرفية وفق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

تهدف مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وفق النسخة المحدثة إلى عرض معايير الممارسات المثالية والشائعة بحيث يمكن تطبيقها في البلدان ذات الثقافات المختلفة والاتفاق عليها دون أن تكون إلزامية وتفصيلية بشكل مرهق(Jenkins, 2018: 24)، وهناك عدة مبادئ يمكن توضيحها كما يلي:

المبدأ الأول: ضمان وجود إطار فعال للحوكمة

ينبغي أن يتضمن إطار الحوكمة تحسين شفافية وكفاءة الأسواق، والامتثال للقانون، وتحديد المسؤوليات وتوزيع السلطات الرقابية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة. (Dessie, 2017: 120)

المبدأ الثاني: حفظ حقوق جميع المساهمين

وتشمل هذه نقل ملكية الأسهم، وانتخاب مجلس الإدارة، واستلام مكافأة تقاسم الأرباح، وتدقيق البيانات المالية وحق المساهمين في المشاركة بنشاط في الاجتماعات العامة.(Jenkins, 2018: 25).

المبدأ الثالث: المساواة العادلة في المعاملة لجميع حملة الأسهم

وتعني حقهم في الدفاع عن الحقوق القانونية والاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة ويحميهم من عمليات الاستحواذ أو الاندماج المشكوك فيها (marcin, 2012: 4).

المبدأ الرابع: حماية حقوق أصحاب المصلحة

هم الذين لهم علاقة بالمصرف مثل المصارف الأخرى والموظفين وحملة السندات والموردين والزبائن، ويشمل احترام حقوقهم القانونية وأي انتهاكات لتلك الحقوق. (ALramahi, et al, 2014: 17)

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية

يشرح الإفصاح الصحيح لجميع المساهمين والأطراف المهتمة عن المعلومات الجوهرية، والتي سيؤثر حذفها أو عدم الكشف عنها على قرارات مستخدمي المعلومات.(Nowroz, 2018: 112)

المبدأ السادس: مسؤولية مجلس الإدارة

ويتعلق بهيكلية مجلس الإدارة وصلاحياته القانونية وإجراءات انتخاب أعضائه ووظائفه الأساسية ودوره كمدير للإدارة. (Dessie, 2017: 121)

شكل (2-2) يوضح مبادئ الحوكمة المصرفية وفق OECD

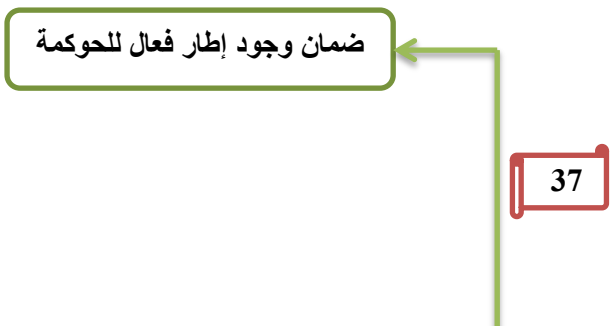

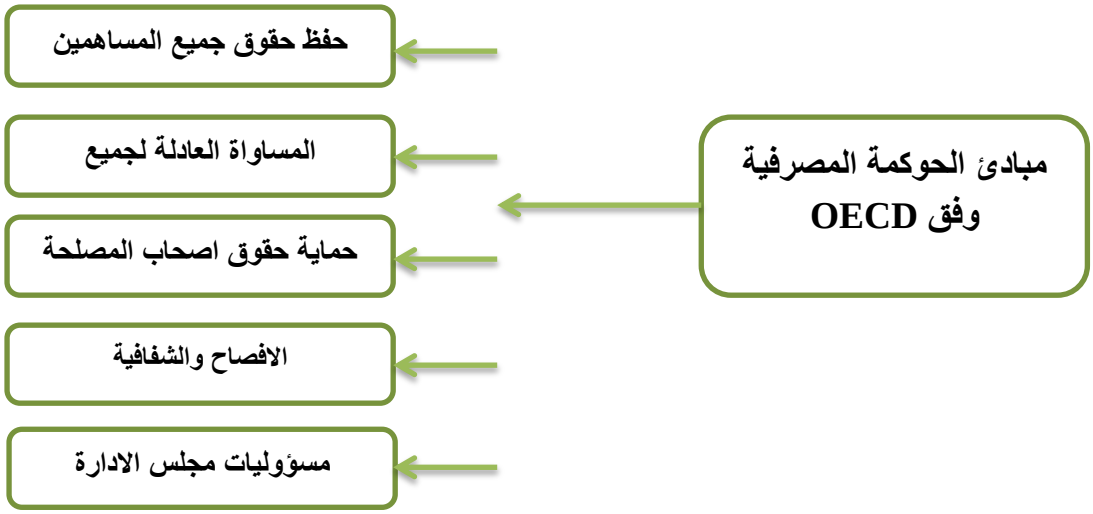

مصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على(Dessie, 2017: 121).

1.2. 12 عوامل نجاح الحوكمة المصرفية

تتوقف نجاح وفعالية تطبيق مفهوم حوكمة المصارف على مدى توافر مجموعة من العوامل الأساسية(هندي، 2010: 15)، ويمكن التمييز بين مجموعتين من العوامل على النحو التالي:

اولاً: العوامل الخارجية

تشير العوامل الخارجية بصفة عامة إلى البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها المصارف، والتي تشتمل على سبيل المثال القوانين المتحكمة في النشاط الاقتصادي (قوانين أسواق رؤوس الأموال، قانون تأسيس المؤسسات، قوانين تنظيم المنافسة، قوانين الإفلاس والتصفية، قوانين منع الممارسات الاحتكارية)، وكفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمشروعات، كفاءة الأجهزة الإشرافية والهيئات الرقابية في إحكام الرقابة على أعمال المؤسسات، فضلا عن ذلك بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تكفل السير الحسن للأسواق (الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للمهنة للعاملين في السوق كجمعيات المدققين والمحاسبين المعتمدين والمحامين والسماسرة ووكالات التصنيف الائتماني). (Suhing, 2020: 52)

ثانياً: العوامل الداخلية

يقصد بالعوامل الداخلية الاجراءات والقواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات داخل المصرف، وتوزيع المسؤوليات والسلطات والواجبات بين مجلس الإدارة والإدارة والمساهمين وأصحاب

المصالح، وذلك بالشكل الذي يؤدي إلى عدم التعارض في المصالح بين هذه الأطراف، بل يؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل.(أحمد، 2010: 163)

2. 1. 13 الالية الجيدة لتطبيق لحوكمة المصرفية

ينبغي ان يتم تطبيق الحوكمة المصرفية بالشكل الملائم حتى يتم الاستفادة بأكمل وجه من المزايا التي توفرها في المصرف، لذا من الضرورة توفر نموذج جيد للحوكمة له خصائص محددة ومتطلبات معينة وكذلك وجود عناصر تساعد على تطبيق وتفعيل هذا النموذج في المصارف. (محمد، 2010: 150)

اولاً: متطلبات الالية الجيدة للحوكمة المصرفية

وهي مجموعة العناصر الضرورية التي تساعد على التطبيق السليم للحوكمة المصرفية ونذكر منها ما يلي: (Ararat, et al, 2014: 23)

1. تحديد الأهداف الاستراتيجية للمصرف وكذلك القيم والمبادئ الواجب اتباعها داخل المصرف.
2. وضع سياسات واضحة للمسؤولية في المصرف واتباعها.
3. ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة ومدى إدراكهم للوظائف الموكلة إليهم في عملية الحوكمة مع ضمان عدم تأثرهم بأية عوامل سواء كانت داخلية أو خارجية.
4. التأكد من وجود نظام رقابة داخلية ملائم وفعال لبناء طاقات في الحوكمة.
5. إجراء دورات تعليمية وتدريبية وتكوينية لبناء طاقات في الحوكمة.
6. التأكد من وجود توافق بين نظام الحوافز وأنظمة المصرف وأهدافه وكذلك البيئة المحيطة به، وتطوير إطار قانوني فعال يتم فيه تحديد حقوق وواجبات المصرف.
7. تفعيل دور السلطات الرقابية في مراجعة أعمال كل من الإدارة العليا ومجلس الإدارة.
8. ضرورة وجود وظائف مستقلة لإدارة مخاطر المراجعة.
9. ضرورة وجود رقابة خارجية على مختلف مجالات العمل بهدف ضمان حياد وسلامة وفعالية الرقابة.

ثانياً: ابعاد الية التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية

لنموذج الحوكمة المصرفية الجيد بعدين أساسيين أحدهما داخلي والآخر خارجي، ويتمثل البعد الخارجي في القواعد الاحترازية بينما البعد الداخلي فيتمثل في طريقة إدارة المصرف (Suhing, 2020: 55).

1. البعد الخارجي للقواعد الرقابية

يمكن تعريف القواعد الاحترازية على أنها مجموعة من الإجراءات والتدابير المصممة للحد أو السيطرة على المخاطر التي تشكلها العناصر المختلفة للنظام المالي ولحماية الدائنين(عابد، وآخرون، 2013: 56)، ويمكن تلخيص هذه الشروط كالاتي:

أ. تحقيق التنسيق بين شروط المنافسة: الهدف الرئيسي من هذه القواعد هو إنشاء وتعزيز المنافسة المصرفية، إذ أن البيئة التنافسية تسمح للنظام المصرفي بتطوير والحفاظ على استقراره وسلامته(Nowroz, 2018: 120).

ب. تقوية السلامة المصرفية: يعد النظام الرقابي هدفًا مهمًا للغاية لإدارة الأزمات التي يمكن أن تضعف النظام المصرفي، لهذا السبب، وضع المنظمون معايير للمراقبة المستمرة والحفاظ على استقرار النظام المصرفي من أجل الحفاظ على الثقة في هذا النظام وتجنب الأزمات الناتجة من العمليات المصرفية (Talab, 2017: 1132).

ت. تطوير نشأة المصارف: أثرت موجة الابتكارات والتغييرات المالية التي حدثت في السنوات الأخيرة على وظائف المصارف وظهور أسواق جديدة، وأعمال تجارية جديدة، وممارسات مصرفية جديدة... إلخ، ونظرًا لزيادة المخاطر المصرفية، فإن الهيئات الدولية مثل بازل هي هيئات تنظيمية للمصارف ولجان رقابة تضع المعايير التنظيمية المصرفية التي ينبغي على المصارف الالتزام بها والعمل معها لضمان السيولة والملاءمة لعملائها(Ararat, et al, 2014: 29).

2. البعد الداخلي "طريقة إدارة المصرف"

يتمثل البعد الداخلي لتطبيق نموذج الحوكمة الرشيدة في المصارف في مجلس الإدارة، الأمر الذي له أهمية كبيرة في بناء لوحة تحكم أكثر فاعلية، خاصة بعد أن أصبح دورها أكثر تعقيدًا، واشتملت مسؤوليتها على عدة وظائف، مثل تحديد الاستراتيجيات طويلة الأجل، وإنشاء وتطبيق الضوابط الداخلية وضمان اتخاذ جميع القرارات بطريقة مسؤولة وشفافة(سفيني، 2014: 39).

ثالثاً: العناصر الأساسية لتعزيز التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية

ينبغي توافر مجموعة من العناصر الرئيسة من اجل التطبيق السليم للحوكمة المصرفية نوضحها فيما يلي:

1. وضع أهداف استراتيجية ومجموعة القيم والمبادئ

لا يمكن لأي مصرف أن يقوم بإدارة أنشطته وعملياته بدون أن يكون له أهداف استراتيجية يريد بلوغها، فضلاً عن مجموعة من المبادئ التي تستعين بها الإدارة للوصول إلى هذه الأهداف ومجلس الإدارة مسؤول عن وضع الاستراتيجيات اللازمة لتوجيه وإدارة عمليات المصرف وتطوير سياسات الحوكمة الخاصة به التي تضمن إنهاء الفساد المالي والإداري ومنع الإجراءات التي تؤدي إلى الوهن بهدف تحقيق فعالية الحكم.(عمرو، 2010: 77)

2. وضع وتنفيذ سياسات واضحة للمسؤوليات في المصرف

من مهام مجلس الإدارة تحديد السلطات والمسؤوليات الرئيسة للمجلس في حد ذاته والإدارة العليا، وتقوم الإدارة العليا بدورها بتحديد مختلف مسؤوليات الموظفين وفقا لتدرجهم الوظيفي. (أحمد، 2010: 166)

3. ضمان كفاءات أعضاء مجلس الإدارة

من الضرورة أن يكون أعضاء مجلس إدارة المصرف ذوي كفاءة عالية وعلى دراية تامة بالدور الرئيسي لهم في عملية الحوكمة، في الواقع كونه هو المسؤول الرئيسي عن العمليات التي يقوم بها المصرف ولا يمكن أن يتأثر بأي عامل داخلي أو خارجي، ينبغي أن يراقب أداء المصرف وأن يكون لديه المعلومات الضرورية والكافية ليتمكن من تحديد أوجه القصور، وينبغي أن تكون قادرة على اتخاذ الإجراءات الصحيحة اللازمة في الوقت المناسب. (موسى، 2010: 12)

4. التأكد من وجود رقابة كافية على أنشطة المصرف من قبل الإدارة العليا

الذي يمنح مجلس الإدارة دورًا إشرافيًا على الإدارة العليا، يؤكد على أهمية حوكمة الإدارة العليا، التي ينبغي أن تمارس الرقابة على المديرين والمديرين التنفيذيين، مع الأخذ في الاعتبار: أولاً، تجنب التدخل في قرارات الإدارة، وثانيًا، من خلال النظر في المهارات والمعرفة المطلوبة في مجال معين قبل إسناد المسؤولية. (حسين، 2011: 11).

2. 1. 13 ركائز الحوكمة المصرفية

لابد من توافر مجموعة من الركائز التي تسهم في تعزيز هذا النظام في المصارف من أجل ان يؤدي مفهوم الحوكمة دوره المشار إليه (شيروف، 2016: 102)، وتتمثل هذه الركائز في:

اولاً: السلوك الأخلاقي: يعتمد هذا على إطار عمل أخلاقي ومجموعة من القيم الخاصة التي يتم تداولها داخل المصارف والتي تحدد الإطار المناسب لحوار حل المشكلات في الوقت المناسب وبصدق، والذي بدوره يمنع المضاربة على المركز (الفساد)، وتسرب بيانات العملاء وتضارب المصالح (Talab, 2017: 1139) وإلا فإنه يقيد الأنشطة والعلاقات التي تحجب دور حوكمة المؤسسات، مثل القروض الداخلية المتعلقة بمسؤولي المصرف وموظفيه أو أي صفقات تفضيلية مع أشخاص مقربين من المسؤولين، في حين أن السلوك الأخلاقي ليس ضمن سلطة القوانين واللوائح للامتثال لها، فإن بعض العلماء يؤكدون على أهمية قواعد الشرف وأخلاقيات العمل، ولكنهم يشملون أيضًا طرقًا للتحايل على الأعراف والتقاليد المهنية والاجتماعية، ولكنها مهمة للغاية في بناء الصورة، هذا لأنه يتعامل مع الجانب الصالح للإنسان من حيث الطاعة والاختيار، وليس من حيث الإكراه والالتزام. (حسينة، 2015: 28).

ثانياً: الرقابة والمسائلة: من الضرورة وجود نظام فاعل للتقارير المالية لكي تكتمل أحكام الرقابة الفاعلة على أداء المصارف، على أن يتميز هذا النظام بالشفافية والافصاح وبقدر يكفل توفير المعلومات المناسبة، وتوافر هذا المرتكز يضمن الدور الفاعل للسلطات الرقابية وإدراكها لأهمية دورها الرقابي لأنها ركيزة من ركائز بناء حوكمة المصارف، وتجدر الإشارة إلى أن الرقابة ليست الداخلية (النظم والقوانين الداخلية) والخارجية (المراقبين الخارجيين) فحسب، بل هناك أطراف تسهم بشكل مباشر في عملية الرقابة، كهيئة سوق المال، البنك المركزي، البورصة، الغرف التجارية والصناعية وكل من له مصلحة (طالب وشيحان،2011: 52).

ولأهمية الدور الرقابي بشقيه الداخلي والخارجي، والأطراف ذات العلاقة كنظام يعمل على الضبط الداخلي للمصرف وكركيزة مهمة لنظام حوكمة المصارف التي استطاعت في ضوء ذلك تغيير العمل التقليدي للمدقق، فلم يعد دوره يتوقف عند تحديد المخاطر فحسب، بل تعدى ذلك ليصل إلى القيام بدور استشاري يساعد في تطوير وتعديل مؤشرات الأداء الرئيسة، وأصبح مطالبا بالمهارات

الفنية التي تساعده في استيعاب الخطط وأسس بناء البرامج التي تؤهله للعمل على تقديم التوصيات اللازمة لخفض التكاليف (موسى، 2010: 19).

ثالثاً: إدارة المخاطر: برزت الحاجة الملحة إلى الاعتناء بإدارة المخاطر بسبب التطورات السريعة في الأوراق المالية وعولمة التدفقات المالية فضلا عن التقدم التكنولوجي السريع والتحرر من القيود التشريعية اللذين أديا إلى ضغوط تنافسية بين المؤسسات المالية وغير مالية على السواء، وقد أدى تطور النظام المصرفي منذ بداية الثمانينات إلى تعرض المصارف إلى درجات مخاطرة عالية في نفس الوقت، مما استوجب تشكيل إدارة للمخاطر التي يتعرض لها المصرف والتي تعد من أهم ركائز الحوكمة المصرفية، (Talab, 2017: 1152) ذلك أن تقليل المخاطر يعد من أهم أهداف الحوكمة، ولإدارة المخاطر عدة أغراض أهمها: (شيروف، 2016: 107)

1. التعرف على الاحداث المرتقبة والأخطار المحتملة وقياس تلك لمخاطر، وتقدير الخسائر التي يمكن أن تأتي عنها، وإدارتها من أجل المحافظة على هذه المخاطر عند مستوى معين يمكن للمصرف تحملها، ومن ثم المساعدة الإدارة العامة في اختيار النشاطات والأعمال المصرفية.
2. المحافظة على الموجودات لحماية مصالح المودعين، الدائنين، وكذلك المستثمرين.
3. احكام الرقابة والسيطرة على الأنشطة التي ترتبط موجوداتها بالمخاطر كالقروض والسندات والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.
4. إعداد الدراسات قبل تحقق الخسائر أو بعد حدوثها، وذلك بغرض منع الخسائر المحتملة.
5. حماية صورة المصرف من خلال توفير الثقة للمودعين والدائنين والمستثمرين بتعزيز قدرته الدائمة على توليد الأرباح على الرغم من أي خسارة عارضة قد تؤدي إلى تقليل الأرباح أو عدم تحققها، (حسين، 2011: 21) والشكل الاتي يوضح اهم أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف.

شكل (2- 3): أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (marcin, 2012: 8)

رابعاً: الكفاءات والمهارات: يعد توافر عدد من الاستراتيجيين المؤهلين في المصرف مع وجود كفاءات تتمتع بالمهارات اللازمة التي حددها مجلس الإدارة، وكذلك وجود أعضاء مجلس إدارة يتمتعون بالاستقلالية الكافية والمعرفة الفنية ركيزة لا يستهان بها في دعم العمليات المصرفية وتعزيز أدائه المالي، ويتطلب هذا أن يتصف أعضاء مجلس الإدارة بالقدرة على اصدار الأحكام معبرا عن رؤية الإدارة وكبار المساهمين، وذلك من خلال الاستفادة من تجارب المؤسسات المالية الأخرى في الإدارة التي من شأنها تطوير الخطط الاستراتيجية نظرا لتزايد تعقيد العمل المصرفي وتسارع وتيرة التغير في الأسواق المالية وممارستها. (موسى، 2010: 22)

خامساً: الهيكل التنظيمي: يكفل وجود هيكل تنظيمي للمصرف تحديدا دقيقا لمدى فاعلية وواجبات نظام الحوكمة المصرفية، لذا يشير مصطلح الهيكل التنظيمي إلى ذلك البناء الذي يحدد التركيب الداخلي للمصرف، ويحدد كيفية توزيع مهام المصرف وكيفية الحصول على موارده، فضلا عن كيفية تحديد العلاقات والمستويات في السلم التنظيمي(حسين، 2011: 24)، ويوضح كذلك التقسيمات والتنظيمات فضلا عن الوحدات الفرعية التي تؤدي مختلف الأعمال اللازمة للتحقيق أهداف المصرف، ويبين الإطار العام للصلاحيات والمسؤوليات وإجراءات تفويضها، وكذلك هو الذي يعكس

نوعية وطبيعة العلاقة بين أقسامه، ويفرض على المصرف اختيار أعضاء إدارة أكفاء وقادرين على أن يجمعوا بين أيديهم كل خيط النجاح والابتكار، إن توفر ذلك يضمن وجود ركيزة مهمة لبناء نظام حوكمة مؤسسية جيدة في المصارف. (بو قريط، 2015: 13)

سادساً: التشريعات والأنظمة القانونية: تسهم التشريعات والأنظمة القانونية في تعزي وتدعيم البنية العام لنظام الحوكمة المصرفية من خلال الأطر العامة لعناصر هذا النظام والمتابعة المستمرة لمخرجاته باعتبار أن البيئة التشريعية هي الأساس في تطوي ممارسات هذا النظام وتطبيقه، إذ تتناول تلك التشريعات والأنظمة رسما دقيقا وملزماً لحدود عناصره وأطره العامة بما يكفل توفير مجموعة من الأدوات اللازمة لتعزيز الممارسة العادلة للحقوق وتحديداً واضحاً لأنظمة السلوك الداخلي في المصارف (Hopt, 2020: 12)، والشكل الموالي يبين أهم ركائز الحوكمة المؤسسية في المصارف:

الشكل (2-4): ركائز الحوكمة المصرفية

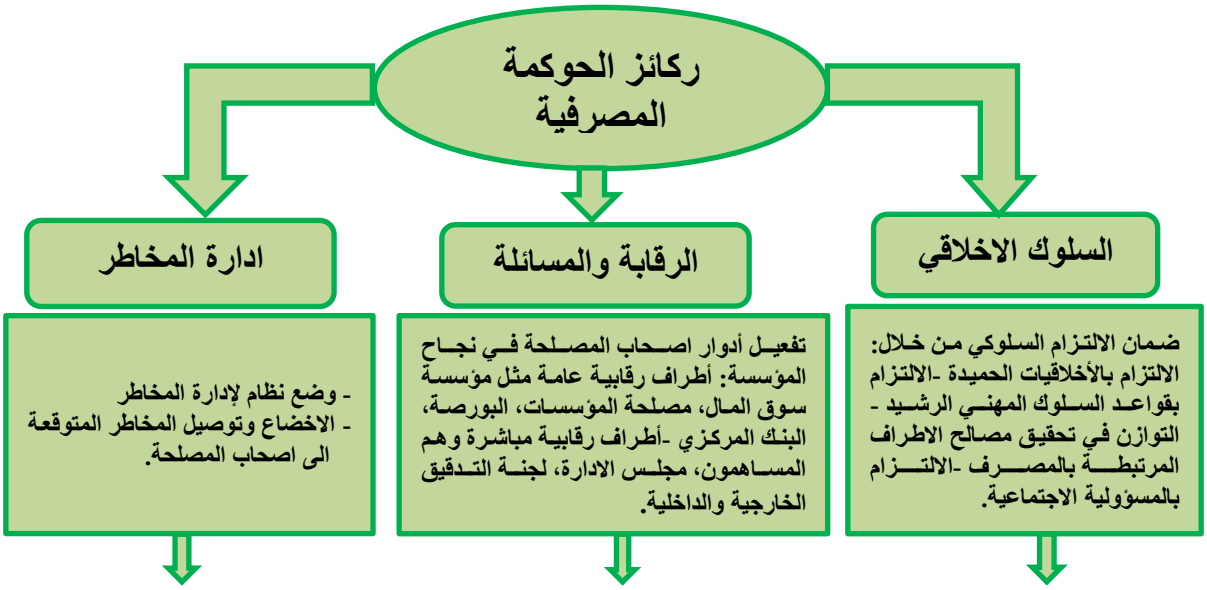

الكفاءات والمهارات | الهيكل التنظيمي | التشريعات والتنظيمات

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (Hopt,2020: 13)

2. 1. 14 الاليات الداخلية للحوكمة المصرفية

تتمثل الاليات الداخلية للحوكمة المصرفية فيما يلي:

2. 1. 14. 1 مجلس الادارة

اولاً: ماهية مجلس الإدارة

يعد مجلس الإدارة السلطة العليا في المصرف، له واسع الصلاحيات والسلطات في عملية التوجيه واتخاذ القرارات في كل المجالات، كما أنه الممثل القانوني لمصالح رأس المال والمسؤول عن رعاية جميع مصالح المساهمين دون اختلاف أنواعهم ووجودهم أو نسب مشاركتهم، إذ يتولى إدارة المؤسسة بناء على تفويض من الجمعية العامة كما يعمل على تحقيق الصالح العام، (Amir & Ali, 2016: 55) وأن مجلس الإدارة يعد أحسن أداء لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يحمي رأس المال المستثمر في المصرف من سوء الاستعمال من قبل الإدارة وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا، كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع استراتيجية المصرف، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم أدائها وبالتالي تعظيم قيمة المصرف (Danotieno, 2015: 34)، ويعرف كذلك على أنه مجموعة من الأعضاء يختارهم المُلاك لينوبوا عنهم في اختيار الرقابة على إدارة المصرف (يحياوي، وبوحديد،2014: 24).

ثانياً. تركيبة مجلس الادارة

يمكن وضع أشكال وطرق كثيرة ومتنوعة لهيكل مجلس الادارة بحيث يلائم احتياجات المصارف، وهناك انواع شائعة لهياكل مجلس الادارة ذي الطبقة الواحدة، أو مجلس الادارة ذي الطبقتين الذي يتضمن مجلساً اشرافياً، ومجلساً للإدارة، أو قد يضم مجلس ادارة ولجنة مراجعة، أو مجلس ادارة ذي ثلاث طبقات يمكنه أن يشرف على الأقسام المتعددة في المصرف (Javed,2016: 54)، وعلى أية حال فغالباً لا يكون هيكل مجلس الادارة هو السبب في ظهور التناقضات فيما يتعلق بالحوكمة الجيدة، بل إن السبب يرجع إلى تكوين مجلس الإدارة، فلكي يستطيع المجلس أن يعمل

بطريقة تتسم بالشفافية والوضوح، فإن من الأفضل أن يكون هناك جزء مستقل من أعضاء مجلس الإدارة (Amir & Ali, 2016: 65).

يتكون مجلس الإدارة أساسا من نوعين من الأعضاء وهم الأعضاء المستقلون الذين يأتون من خارج المصرف أو الإدارة التنفيذية، ولتحقيق آليات الإشراف والاستقلال التي تدعو إليها مبادئ الحوكمة بالنسبة لمجالس الإدارة فإنه من الضرورة أن يتكون مجلس الإدارة من أغلبية كبيرة الأعضاء الخارجيين المستقلين، وذلك لتقليل أي تعارض في المصالح فيما يتعلق بمسؤوليتهم كما أن عنصر النوعية من الأمور التي ينبغي مراعاتها في تشكيل مجلس الإدارة (Madalina, 2012: 34)، ويقصد بذلك توافر الكفاءة والمهارة في أعضاء المجلس بما يؤهلهم للتعامل مع الجوانب المختلفة للنشاط من خلال القدرة على اتخاذ القرارات الرشيدة، وكذلك القدرة على مساءلة ومتابعة الإدارة التنفيذية عن أعمالها، من خلال خريطة تنظيمية توضح خطوط المسؤولية والسلطة وقنوات الاتصال، هذا فضلا عن نظام فعال للتدقيق الداخلي يوضح اجراءات الرقابة المالية والإدارية وإجراءات الضبط الداخلي، وكذلك إلى أساليب مراجعة الأداء وتقييم المخاطر(Olayinka, 2010: 19).

هذا وقد أوصت لجنة (Cadbury) أن يتم اختيار الأعضاء غير التنفيذيين بنفس درجة الاهتمام الذي يتم به اختيار التنفيذيين في المناصب العليا، كما أن بعض المصارف الأمريكية تضع جدولا زمنيا للعضوية، وكذلك تضع حدوداً للسن من آجل ضمان أن الأعضاء سيضلون ملمين بممارسات العمل المالي، إذ أكدت العديد من الدراسات على أنه من الأفضل ألا يكون عدد أعضاء مجلس الإدارة كبيرا، إذ تكون فعالية المجالس الكبيرة أقل (Priyanka, 2013: 33).

الشكل (2-5) مكونات مجلس الادارة:

الشكل (2-5) مكونات مجلس الادارة

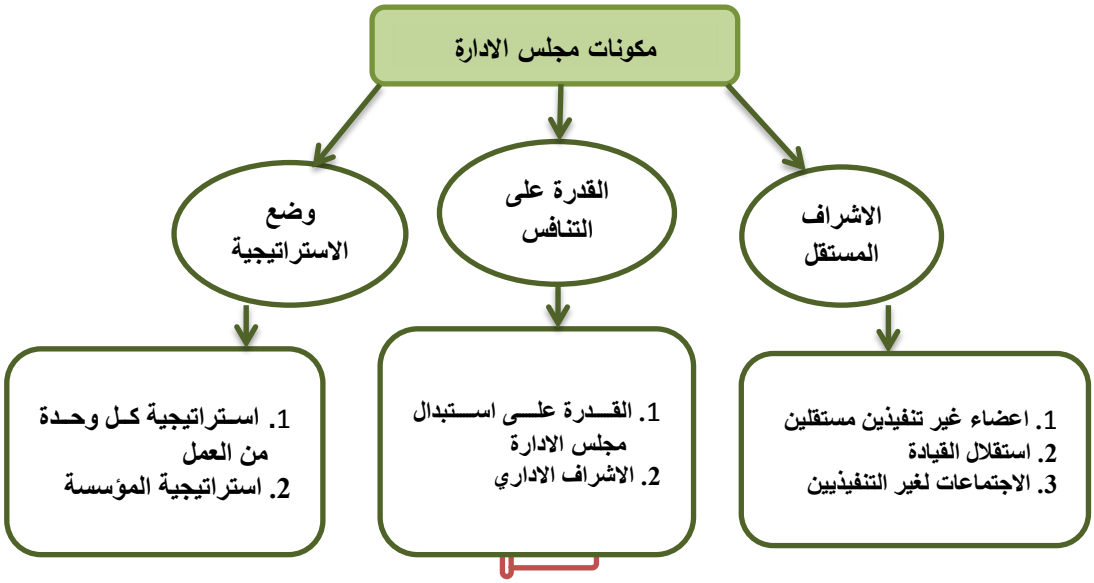

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على(Ronald, 2014: 57)

ثالثاً. مسؤوليات مجلس الادارة

ينبغي على مجلس الإدارة الاجتماع أربعة مرات بصفة منتظمة خلال العام وذلك من آجل مراجعة ومناقشة التقارير التي يقدمها كل من رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب والمتعلقة بأداء المصرف وخططها الاستراتيجية، ويمكن لمجلس الإدارة الاجتماع لعدد أكثر من المرات وذلك إذا لزم الأمر، وعلى رئيس مجلس الإدارة التعاون مع سكرتارية المجلس بغرض التنسيق في إعداد جدول الأعمال الخاص بكل اجتماع (Javed, 2016: 59)، ومن الضرورة أن يحصل أعضاء مجلس الإدارة على جدول الأعمال والتقارير والمستندات المرتبطة بالموضوعات التي سوف يتم مناقشتها قبل الاجتماع بوقت كاف، وذلك لكي يتمكنوا من مراجعتها ودراسة تلك الموضوعات بالشكل الذي يمكنهم من إبداء الرأي فيها عند عرضها أثناء الاجتماع(نصرالله، 2014 : 23)، وتتمثل مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة في الآتي:

1. اعتماد وتدقيق الموازنة السنوية، الخطط المالية السنوية، الوضع الضريبي للمصرف، التقرير السنوي المتعلق بإدارة المخاطر، والتقارير المتعلقة به السياسات والإجراءات المتعلقة بالبيئة والصحة والأمان، التقارير المتعلقة بالتأمين على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين، والتقارير المتعلقة بصندوق المعاشات.
2. تدقيق العمليات الخاصة بالتخطيط الاستراتيجي للمصرف والمحافظة على التقدم الذي يحققه المصرف اتجاه تحقيق أهدافه.
3. تقييم واعتماد اداء رئيس المصرف في ضوء الأهداف التي تم وضعها له، والمكافئات الخاصة بأعضاء ورئيس مجلس الإدارة ورؤساء الإدارات التنفيذية، وهيكل المكافئات الخاص بالجان التابعة لمجلس الإدارة.
4. اعتماد وتدقيق والاشراف على تطبيق الارشادات الخاصة بمفهوم الحوكمة المصرفية داخل المصرف، والقواعد الخاصة بآداب السلوك المهني المتعلقة بالمديرين والموظفين، وسياسات الاتصال داخل المصرف، والنظام الأساسي للجان التابعة لمجلس الإدارة، والارشادات المتعلقة بالإفصاح.

5. اختيار أعضاء اللجان التابعة لمجلس الإدارة، وتعيين أعضاء جدد بمجلس الإدارة، تدريب وتوجيه الأعضاء الجدد، واختيار المديرين التنفيذيين الجدد. (Ronald, 2014: 60)
6. مراجعة مدى التزام المصرف بتطبيق القوانين واللوائح التي تفرضها الدولة واتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة وجود تجاوزات من قبل الإدارة.
7. بالتعاون مع لجنة التدقيق، ينبغي أن يقوم المجلس بالتأكد من مدى التزام المصرف بتطبيق المتطلبات الخاصة بإعداد التقارير والقوائم المالية السنوية والدفترية ومتطلبات الإفصاح التي تطلبها بورصة الأوراق المالية المقيد المصرف بها أسهمها.
8. الإشراف والمراجعة على تقييم وإنشاء هيكل نظام التدقيق الداخلي الذي أنشأته الإدارة والمتعلق بإعداد القوائم المالية.
9. تدقيق وحل المشاكل المتعلقة بالمعاملات التي قد تتضمن تعارض في المصالح.
10. القيام بعملية تعيين المدقق الخارجي للمصرف وتحديد الاتعاب الخاصة به، واعتماد قيامه بأداء خدمات غير التدقيق والإشراف عليها لضمان استقلاليته. (جميل، وعلي،2016: 24)

رابعاً. خصائص مجلس الإدارة:

هناك عدة خصائص لمجلس الادارة ومنها:

1. حجم مجلس الإدارة

إن العنصر الأساسي في تحديد مدى فعالية مجلس الإدارة هو حجم المجلس، إذ أن المجالس الكبيرة من المحتمل أن تكون أقل فعالية من المجالس الصغيرة في تقليل تكاليف الوكالة، ومن ناحية أخرى، فإن المجالس الكبيرة قد تكون أكثر فاعلية في تخفيض تكاليف الوكالة الفعلية من خلال مواءمة أي تضارب في المصالح قد يحدث بين الإدارة والمساهمين (Elshandidy & Neri, 2015: 334)، فحجم مجلس الإدارة الكبير يتميز باختلاف الآراء وتنوع الخبرات وهو ما يعزز من قوة الرقابة، ولكن يرى البعض أن كبر حجم مجلس الإدارة يؤدي لصعوبة التنسيق والتواصل غير الفعال، بما يؤدي لضعف عملية اتخاذ القرار، بينما يؤدي صغر حجم مجلس الإدارة لمناقشات صريحة وفعالة والتي يكون لها تأثير إيجابي على الأداء (Elzahar & Hussainey, 2012: 138).

اي أنه كلما زاد حجم المجلس، زادت فرص حدوث التعارضات الداخلية، كما يبطئ الحجم الكبير للمجلس أيضاً عملية صنع القرار لأن عليهم الجمع بين آراء الأعضاء وآرائهم، فهذا يجعل

المجلس أقل فعالية في أداء الرقابة والإشراف على تنفيذ الإفصاح عن مخاطر المؤسسة (Salah, etal, 2018: 149)، وحسب (دليل الحوكمة المؤسساتية وإدارة المخاطر) ينبغي أن يتراوح عدد اعضاء المجلس ما بين خمس الى ثمان اعضاء.

2. استقلالية مجلس الإدارة

تشكل احد أبرز الخصائص النوعية للمجلس ومحوراً أساسياً في فعالية دور الإشرافي والتوجيهي، وتعيين أعضاء مستقلين، بهدف تدخل الإدارة في عملية التقرير المالي، وتعزيز الشفافية والإفصاح وملائمة التقارير المالية لاحتياجات المستخدمين، بما يؤدي إلى زيادة ملائمة الأرباح المحاسبية ومنفعتها لاتخاذ القرارات (Allini & et al, 2016: 115)، وذلك لأن نظرية الوكالة تفترض بأن المدراء المستقلين من المرجح أن يخففوا من تعارضات الوكالة بين المديرين والمساهمين، لأن هؤلاء المديرين المستقلين لن يكون لهم علاقات مع المديرين أو المساهمين الممثلين، وينبغي أن يكونوا قادرين على تقديم أراء موضوعية حقيقية تفيد المؤسسة، فقد يكون لدى المديرين المستقلين حوافز عالية أيضاً لزيادة مستويات الإفصاح، وعليه يشيرون إلى افتقارهم إلى التواطؤ مع الوكلاء وقدرتهم على تحسين القيمة السوقية للمؤسسة (Alzead, 2017:121)، على أنه لا ينبغي على المديرين المستقلين كلا من الاتي: (Kiflee & Khan, 2019: 74)

أ. الولاء لمساهم أو مجموعة من المساهمين.

ب. الحصول على عضوية مجلس الإدارة لحماية مصالح اطراف أخرى.

ت. أن يكون المدير التنفيذي الحالي أو السابق للمؤسسة.

ث. أن يكون لهم مصالح مالية أو غيرها من المصالح في أعمال المؤسسات التابعة لها.

3. اجتماعات مجلس الإدارة

يعد نشاط المجلس من العوامل التي تحسن من جودة التقارير المالية، فالمديرون الذين يجتمعون بشكل غير متكرر هم أقل قدرة على أداء وظيفة الرقابة بشكل فعال، إذ تتمثل إحدى مسئوليات أعضاء مجلس الإدارة في حضور اجتماعات مجلس الادارة، لأنها تعد عامل رئيسي في فعالية المجلس، وينظر إلى اجتماع مجلس الإدارة على أنه تجمع أعضاء مجلس الإدارة لمناقشة القضايا المتعلقة بالمؤسسة، إذ يعد اجتماع مجلس الإدارة بمثابة وسيلة لاتخاذ القرارات الفعالة (Saleh, et al, 2018: 133).

فمن المرجح أن تنعقد اجتماعات المجالس النشطة بانتظام لتقوم بواجباتها ومراعاة مصلحة المساهمين وفرض مراقبة على معدي التقارير المالية علاوة على ذلك، واتفاقا مع نظرية الوكالة فأن الاجتماع بشكل متكرر يقلل من مخاطر الاحتيال (Kiflee & Khan, 2019: 78).

ولقد نص (دليل الحوكمة المؤسساتية وإدارة المخاطر) بأن ينعقد مجلس الإدارة مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر، وتلعب اجتماعات مجلس إدارة المؤسسات دوراً هاماً في حوكمة المؤسسات وتحسين الأداء، إذ أن تكرار عدد اجتماعات مجلس الإدارة يقيس شدة الأنشطة التي يضطلع بها مجلس الإدارة وفعاليتها ونوعيتها، ويمكن أن يؤدي تكرار الاجتماعات إلى زيادة جودة رقابة الإدارة، وعليه التأثير إيجابياً على الأداء المالي للمؤسسات، كما أن الاجتماعات الدورية تتيح للمدراء المزيد من الوقت للتشاور ووضع الاستراتيجية وتقييم الأداء الإداري وهذا يساعد المديرين على الاطلاع ومعرفة التطورات المهمة داخل المؤسسة (Elzahar & Hussainey, 2012: 140).

5. الخبرة المهنية

تعد خبرة أعضاء مجلس الإدارة في أعمال المجلس أو في مجالات أخرى من العوامل المهمة التي تؤثر في طريقة توجيه المصرف(Ronald, 2014: 61).

2. 1. 14. 2 لجنة التدقيق الداخلية

اولاً. مفهوم لجنة التدقيق

عرفت لجنة التدقيق بأنها لجنة منبثقة من مجلس الإدارة، وتتكون من ثلاثة من الأعضاء غير التنفيذيين ذوي الخبرة والكفاءة وتجتمع معظم لجان التدقيق كل ربع سنة، ومن الضرورة أن يكون لها خط اتصال مباشر مع المساهمين عن طريق تقرير منفصل عن التقرير السنوي، وتسعى اللجنة لتقديم رؤية واضحة عن مدى تحقيق مبادئ الحوكمة المصرفية والقيام بمهمة التدقيق والرقابة والمساءلة (Arens & et.al. 2010:84)، وكذلك عرفت بأنها اللجنة التي تتكون عادة من المديرين غير التنفيذيين في المؤسسة، وأن الهدف الأساسي من تشكيلها هو زيادة فاعلية وظيفة التدقيق وزيادة مساءلة الإدارة (Adel & Maissa, 2013: 59)، وأن لجنة التدقيق لجنة مكونة من مديري المصرف الذين تتركز مسؤولياتهم في تدقيق القوائم المالية السنوية قبل تسليمها لمجلس الإدارة وتعد لجنة التدقيق كحلقة وصل بين مجلس الإدارة والمدققين الخارجيين وتتخلص نشاطاتها في مراجعة ترشيح المدقق

القانوني ونتائج ونطاق عملية التدقيق وكذلك الرقابة الداخلية للمصرف وجميع المعلومات المالية المعدة للنشر (Garcia & etal, 2012: 17)

ثانياً. أهمية لجنة التدقيق:

تتجلى من خلال المنافع المتوقعة من لجنة التدقيق والتي يمكن أن تقدمها إلى جميع الأطراف ذات العلاقة مثل مجلس الإدارة والداخلي والمساهمين وأصحاب المصالح والمدقق الخارجي (Iyer & etal, 2013: 65)، ويمكن توضيح المنافع التي تقدمها لجان التدقيق للأطراف السابقة على النحو الآتي:

1. أهميتها بالنسبة لمجلس الإدارة: سوف يؤدي إنشاء لجنة التدقيق إلى مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين على تنفيذ مسئولياتهم ومهامهم، وخاصة فيما يتعلق بنواحي التدقيق والمحاسبة من خلال تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي، وذلك من خلال الاجتماع بالمدقق الخارجي أثناء عملية التدقيق وفي نهايتها وتوصيل نتيجة هذه الاجتماعات إلى مجلس الإدارة والمساعدة في حل المشكلات التي قد يتعرض لها المدقق مع إدارة المصرف فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية (Arens, et.al. 2010:90).
2. أهميتها بالنسبة للمدقق الخارجي: إذ ان الدور المهم الذي تلعبه لجنة التدقيق في تدعيم استقلالية المدقق الخارجي بالشكل الذي يؤدي إلى قيامه بمهامه دون ضغط أو تدخل من الإدارة، كذلك تتناول بعض المعايير طبيعة العلاقة بينهما فيما يتعلق بدور لجان المراجعة في تعيين المدقق الخارجي، وفي التعامل مع الأمور التي قد تنشأ بين الإدارة والمراجع الخارجي وفي تحديد أتعابهم، وكذلك زيادة التفاعل بين كل من المدقق الخارجي والداخلي (Garcia, etal, 2012: 20).
3. أهميتها بالنسبة للتدقيق الداخلي: تقوم لجنة التدقيق باختيار رئيس قسم التدقيق الداخلي وتوفير الموارد اللازمة لهذا القسم والاجتماع المستمر بهم لحل المشكلات التي قد تنشأ بين الإدارة وبينهم مما يؤدي إلى زيادة استقلالية وتفعيل دور قسم التدقيق الداخلي (Iyer & etal, 2013:70).
4. أهميتها بالنسبة للمستثمرين والأطراف الخارجية: يؤدي إنشاء لجنة التدقيق داخل المصرف إلى زيادة الاعتمادية والشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها المصارف، مما يؤدي بدوره إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية في تلك التقارير (Nelson& Devi, 2011: 335).

ثالثاً. اهداف لجنة التدقيق:

إن الهدف الأساسي من تشكيل لجنة التدقيق هو من آجل ضمان خلو البيانات المالية من الأخطاء والغش والسعي إلى اكتشاف تلاعب وغش الإدارة، ومن أهداف لجنة التدقيق:

1. تقوم لجنة التدقيق في دعم مصداقية القوائم المالية السنوية التي يتم تدقيقها لضمان أمان الإفصاح والشمولية لهذه القوائم.
2. توفير قناة اتصال بينها وبين مجلس الإدارة وبين المدققين الخارجيين، مما يضمن تناسق المعلومات داخل المجلس.
3. التحقق من كفاءة نظم إدارة المخاطر وفاعلية وكفاءة العمليات التشغيلية. (Sekaran & Bougie, 2010: 23-2).
4. التحقق من أن تصرفات الأشخاص والعمليات المالية تتوافق مع الأنظمة والقوانين المعمول بها.
5. العمل على حل الإشكاليات والقضايا التي تعود لأسباب مختلفة من خلال استخدام اللجنة كأداة تحقيق داخلية مستقلة تناقش أية حالة شكوى أو تذمر تؤثر في أعمال المصرف.
6. الاهتمام بسمعة المصرف والحفاظ عليها عن طريق توثيق العلاقات وإجراء الحوار والاتصالات مع جميع الأطراف ذات المصلحة فيها.
7. مساندة المديرين على القيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه. Thiruvadi & Huang, 2011 (:483)

رابعاً. خصائص لجان التدقيق:

1. حجم أعضاء لجنة التدقيق:

يختلف عدد أعضاء اللجنة من مصرف لأخر ومن بلد لأخر وذلك وفقا لحجم مجلس الإدارة وحجم المصرف وطبيعة نشاطه، لكن بغض النظر عن حجم المصرف ونشاطه ينبغي أن يكون عدد الأعضاء كافيا لتحقيق مزيج من القدرات والخبرات التي تمكن اللجنة من القيام بالمهام الملقاة عليها وتحقيق اهدافها(Nelson& Devi, 2011: 338)، ومع الأخذ بالحسبان عدم زيادة هذا العدد بصورة قد تحد من اتخاذ القرارات بصورة فعالة وسريعة، وعدم تخفيضه بصورة تحد من اداء اللجنة لأعمالها بكفاءة وفعالية، علما بأن العدد الامثل لأعضاء لجنة التدقيق يتراوح بين ثلاثة وخمسة إلى سبعة اعضاء وذلك لضمان استقلالية اللجنة كما هو الحال في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية واستراليا

وان التشكيل الجيد للجنة التدقيق ينبغي ان يجمع بين الخبرة ومناوبة العضوية لضمان استمرار عنصر الخبرة وتحديث وجهات النظر والآراء (Adel & Maissa, 2013 :66)

2. استقلالية أعضاء لجنة التدقيق:

يكاد يكون الاستقلال مبدأً عاماً يتفق عليه الجميع كأحد محددات فعالية هيكل لجنة التدقيق، ويقضي ذلك بأن تضم اللجنة أغلبية من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ذوي القدرة على ممارسة التقدير والحكم بشكل مستقل عن الإدارة (قديح، 2013: 24)، ويمثل مبدأ الاستقلالية عنصر هام لأعضاء لجنة التدقيق للقيام بإعمالهم الرقابية، إذ أن الاستقلال يزيد من القوة التي يمتلكها الأعضاء، وهذا يمكنهم من أداء عملهم دون تأثير، ويعرف استقلال أعضاء لجنة التدقيق هو مدى قدرتهم على اتخاذ القرارات بواقعية وموضوعية دون أن يتأثروا بالآخرين، حتى ولو تعارضت مع رغبات ومصالح الإدارة العليا للمصرف، إذ يقاس استقلالهم بعدد المديرين غير التنفيذيين في اللجنة (Zaman& Sarens, 2013: 495).

3. الخبرة والمعرفة لدى أعضاء لجنة التدقيق:

من الأمور المتفق عليها أحياناً أن يتمتع أعضاء لجنة التدقيق بالخبرة والمعرفة والمهارة بمقدار يمكنهم من متابعة انظمة التدقيق الداخلي وتقييمها ومدى الالتزام بإجراءات الأنظمة، وكذلك إلى القدرة على فهم الأمور المحاسبية والإدارة المالية والتدقيق، وان يكونوا على معرفة كافية بإعداد التقارير المالية وبطبيعة نشاط المصرف او المجال الذي تعمل فيه (قديح، 2013: 30)، إذ أن تعقد الأدوات المالية وظهور صناعات جديدة وتعقد هياكل رأس مال المصارف والتطبيق الخلاق للمعايير المحاسبية كلها معاً توضح اهمية وجود أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين فقط للعمل في لجنة التدقيق وان الخبرة لدى اعضاء اللجنة تعد أحد الأركان المهمة، وذلك لأن العديد من المشكلات المحاسبية التي ينبغي على لجنة التدقيق حلها تعتمد على الحكم الشخصي والذي مما لا شك فيه يتأثر بمستوى الخبرة المتوافر لدى العضو في مجال المحاسبة والتدقيق (Thiruvadi& Huang, 2011: 489).

4. عدد اجتماعات أعضاء لجان التدقيق:

إذ يعد عدد المرات التي تجتمع فيها لجنة التدقيق خلال العام من الأمور التي تؤثر في فعاليتها، لأن ذلك يعد مقياساً مهماً على مقدرة اللجنة على القيام بمهامها وممارسة دورها بشكل ايجابي وعدد المرات هذا يرتبط بحجم مسؤوليات اللجنة وبطبيعة الظروف التي يمر بها المصرف، وهذا العدد تقرره

اللجنة نفسها حسب ما تعتقده مناسباً، فقد أوصى تقرير (Smith Report) في بريطانيا الصادر عام (2003) بان العدد المناسب ينبغي أن لا يقل عن ثلاث مرات في العام بينما أوصت لجنة (Tread Way) في الولايات المتحدة بأن يكون الاجتماع على أساس ربع سنوي (Adel & Maissa, 2013: 67)، وقد أوصت المادة (15) من تعليمات إفصاح المؤسسات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لعام 2005 بأن تجتمع اللجنة على الأقل أربع مرات في السنة (Sekaran& Bougie, 2010 :29).

2. 1. 14. 3 هيكل الملكية

أن انفصال الملكية عن الإدارة وتفويض الملاك (الأصيل) حق إدارة المؤسسة إلى مجموعة متخصصة من المديرين (الوكيل) أدى إلى وجود اختلاف جوهري في المعلومات بين الملاك والمديرين وهو ما نتج عنه مشكلة عدم تماثل المعلومات، ودفع ذلك الملاك إلى تحمل تكاليف الوكالة لقيامهم بوضع آليات للرقابة على تصرفات المديرين وتحفيزهم على تحقيق مصالحهم (أليفي، 2014: 43).

إذ يتم تعريف هيكل الملكية من خلال توزيع الأسهم فيما يتعلق برأس المال والأصوات، فضلاً عن هوية المساهمين، فإن الفكرة وراء مفهوم هياكل الملكية هي فهم كيفية تفاعل المساهمين مع إدارة المصرف، ويتوقف دور الملاك في تحقيق الرقابة الفعالة في سلوك الادارة على نمط هيكل الملكية، إذ تعد هوية مالكي المصرف على جانب كبير من الأهمية وفي مجالين أساسيين هما طبيعة المنافع التي تؤول اليهم نتيجة لهذه الملكية وحجم ملكيتهم (Bouch & et al, 2012:20)، اذ تصنف هياكل ملكية المصارف إلى نوعين يتمثل النوع الأول بالملكية المركزة التي تتركز فيها الملكية أو السيطرة المركزة في عدد صغير من المساهمين، وتدير تلك المجموعات المحدودة في الغالب المصارف أو تسيطر عليه مما يعني أنها ستؤثر فيه بقوة بسبب امتلاكها معظم اسهم المصرف وعليه معظم حقوق التصويت، وهذا النمط سائد في دول إفريقيا وآسيا و أوربا ماعدا بريطانيا، أما النوع الثاني فيتمثل بالملكية المشتتة والتي يوضحها العدد الكبير من المالكين الذين يمتلك كل منهم عددا صغيرا من أسهم المصرف ولا يملكون الحق في الاشتراك بسياسات أو قرارات الإدارة كما لا يمكنهم ان يمارسون مراقبة أنشطة المصرف عن قرب، ويسود هذا النمط في الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا (قديح، 2013: 35).

ويعد هيكل الملكية هي إحدى الآليات المهمة لحوكمة المصارف التي تؤثر على أداء المصرف، ويتم تعريف الملكية على أنها مجموع مصالح الأفراد والجماعات التي تشكل معًا رأس مال المصرف، واعتمادًا على الاختلافات بين هذه المجموعات، وتختلف فرص التأثير في القرارات الإدارية والمالية، أظهرت الدراسة أن المجموعات الفردية في هيكل ملكية المصرف تسعى لتحقيق مصالح وأهداف ليست بالضرورة متجانسة مع بعضها البعض (Sekaran & Bougie, 2010: 35)، ويمكن بيان هيكل الملكية من خلال:

اولاً: كبار المساهمين (تركز الملكية)

أن مفهوم تركز الملكية في المصرف يتحدد بعنصرين أساسيين هما: عدد كبار المساهمين والنسبة المئوية للأسهم التي يمتلكها هؤلاء المساهمون من مجموع الأسهم، ويصنف المساهمون على أنهم كبار المساهمون إذا فاقت نسبة امتلاكهم من الأسهم 5% من إجمالي الأسهم. (Thiruvadi & Huang, 2011: 490)

ثانياً: مزايا تركز الملكية

أن تركز الملكية يمثل أحد آليات الحوكمة الداخلية التي تهدف إلى التخفيف من مشكلة الوكالة، ومنع المدراء من الابتعاد كثيرا عن تحقيق مصالح المالكين، وكذلك السيطرة على قيمة المصرف وذلك يتجسد من خلال: (Adel & Maissa, 2013: 77)

1. أن هيكل الملكية المركز الذي يضم عدد قليل من المساهمين يمتلكون النسبة الأكبر من أسهم المصرف والذين يعرفون بكبار المساهمين ويمتاز بالقدرة على ثني مدراء المصرف من ممارسة سلوك المخاطرة المعنوية.
2. أن المساهمون الكبار عادة ما يميلون إلى الإبقاء على استثماراتهم في المصرف لمدة طويلة ولذا فإنهم يقومون بتأييد القرارات الاستراتيجية التي تتضمن تطوير أداء المصرف على المدى الطويل دون القرارات التي تهدف إلى تحقيق مكاسب على المدى القصير.
3. أن كبار المساهمين يتمتعون بإمكانيات وقدرات كبيرة على توجيه ورقابة الأنشطة الادارية التي من خلالها يمكن المساهمة في رفع وتيرة أداء المصرف.

إذ تكتسب آلية تركز الملكية أهمية كبيرة، وذلك نتيجة تأثيرها في فاعلية الرقابة على القرارات الادارية، فالملكية المنتشرة والتي تتمثل في عدد كبير من المساهمين لعدد قليل من الأسهم مع عدد

قليل من المالكين لعدد كبير من الأسهم ينتج رقابة ضعيفة على قرارات الإدارة، وقد أظهرت نتائج كثير من الأبحاث في المجال المالي بأن درجة عالية من تركز الملكية يجعل احتمالية توجه القرارات الاستراتيجية للمدراء نحو تعظيم ثروة المساهمين أكبر(Nelson & Devi, 2011: 340).

ثالثاً: صور تركز الملكية:

أن ملكية المصرف تتنوع حسب مؤسسيها إلى مصارف عائلية، أو مصارف مؤسسة من قبل الجهات الرسمية أو شبه الرسمية، مؤسسات تابعة للمؤسسات المالية والاستثمارية، مؤسسات مملوكة للمساهمين الأفراد والمؤسسات المتنوعة التي تحوي كل أو بعض هذه الخصائص(Iyer & etal, 2013: 81)، ويمكن تقسيم أنواع الملكية إلى:

1. الملكية الادارية

هي مقدار أو نسبة امتلاك أو سيطرة الإدارة على المصرف بمعنى آخر قيام بعض حملة الاسهم بالمشاركة في الادارة التنفيذية وتملكهم لجزء من أسهم المصرف، وأن ملكية الأسهم من قبل المديرين تساعد على تقارب مصالحهم مع حملة الأسهم ويحد من سلوكهم الانتهازي ويحسن من جودة الأرباح، في حين يرى (Olayinka, 2010: 30) أنه عند المستويات الأعلى من ملكية الإدارة فإن المديرين يمتلكون سيطرة كافية لتحقيق أهدافهم الخاصة دون الخوف من عواقب ذلك على مصالح المالكين الآخرين، إذ يستطيع حملة الأسهم الكبار مراقبة الإدارة إلا أنهم يمتلكون القوة للتأثير سلباً على مصالح المساهمين الصغار ويمكن أن يصبحوا جزءاً من الإدارة العليا، أو يستطيعون أن يؤثروا عليها بسبب ملكيتهم، كما أشارت دراسة (Arens & et.al. 2010:96) إلى أنه طبقا لآثار الحصانة فإن تزايد الملكية الإدارية يخفض من مصداقية المعلومات المحاسبية لتزايد ممارسات إدارة الأرباح وضعف آليات الرقابة على تصرفات الإدارة.

ويمكن للملكية الإدارية أن تؤثر في تكاليف الوكالة بطريقتين:

أ. تأثر تقارب المصالح

أن وجود إدارة تتمتع بحصة ملكية مرتفعة ونفوذ مهم، يحدث تقارب للمصالح مع حملة الأسهم الخارجيين، وهنا لا يتخذ المستثمرون الملاك قرارات تحقق منافع خاصة لهم، نظراً إلى أنَّهم سيتحملون عواقب سلوكهم الذي لن يؤدي إلى تعظيم قيمة المؤسسة، بالمقابل إذا كان للإدارة حصة ملكية منخفضة ستكون دوافعها ضعيفة للعمل بما يحقق مصالح حملة الأسهم الخارجيين، وعليه وفي هذه

الحالة يتوقع أن يؤدي تأثير اختلاف المصالح إلى وجود تكاليف وكالة أكبر، وقد أظهرت نتائج الدراسات أنه عندما تكون الإدارة تملك 10% من حقوق الملكية فإن مصالحها تتقارب مع مصالح حملة اسهم الآخرين(يحياوي، وبوحديد،2014: 36).

ب. تأثير استحكام الإدارة

أن نفوذ الإدارة يزداد مع زيادة حصتها في الملكية، ومن ثم يكون لديها مجال أوسع للعمل بشكل نفعي واتخاذ القرارات التي تحقق مصالحها، فعندما تكون الملكية الإدارية مرتفعة من المتوقع أن تتم زيادة ثروة المديرين من خلال المبالغة في الأرباح عن الفترة الحالية وتحويل الثروة من حملة الأسهم الخارجيين إليها، أي أن إذا كانت حصة الإدارة مرتفعة، فإنها ستعمل على اختيار السياسات المحاسبية التي تقلل من التحفظ المحاسبي (Ronald, 2014: 69)، إذ تؤدي إلى المبالغة في الأرباح بما سيؤدي إلى زيادة مكافآتها وتعويضاتها، وهنا ينظر إلى أن للتحفظ المحاسبي كمؤشر عن جودة الارباح المحاسبي دوراً، من خلال دوره في تقليل تفاؤل الإدارة أو الحد منه وتقييد القرارات أو الأفعال التي قد تؤدي إلى المبالغة في الأرباح أو تضخيم الموجودات(نصرالله، 2014: 43).

2. الملكية المؤسسية

تعني أن يتم امتلاك أو السيطرة على المؤسسات، إذ تحد الملكية المؤسسية من تصرفات الإدارة الانتهازية وتخفيض مشاكل الوكالة، وتخفيض حالة عدم التماثل بين الإدارة والمستثمرين في السوق، فضلا عن رغبة المؤسسات في إعداد قوائم مالية ذات جودة عالية، كما أن زيادة ملكية مؤسسات الاستثمار يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية والحد من التصرفات الانتهازية (جميل، وعلي، 2016: 31).

3. ملكية كبار المستثمرين

هي تعني أن المصرف يتم السيطرة عليه من قبل عدد صغير من كبار المستثمرين ومن الناحية النظرية فإن المساهمين يقومون بدور الرقابة على أداء الإدارة للتخفيف من تكاليف الوكالة الإدارية، إلا أنه من الناحية العملية فإن صغار المساهمين ليست لديهم القدرة أو الحافز على الرقابة أو التأثير في أداء الإدارة، وعليه بالمقابل فإن كبار المساهمين لديهم الحافز والقدرة على الرقابة الإدارية بشكل كفوء، وبشكل عام فإنه كلما زادت نسبة مساهمة المستثمر كلما زادت القدرة والحافز للرقابة على الأداء بهدف حماية مصالحه (Arens & et.al 2010:99) إذ خلصت دراسة (Olayinka, 2010: 36) إلى أن

زيادة نسبة كبار المساهمين في المصرف يعمل على منع عمليات السيطرة الخارجية على المصرف مما يشعر الإدارة بالأمان الأمر الذي ينعكس إيجاباً على تكاليف الوكالة والأداء.

4. الملكية العائلية

هي مؤسسات تنسب الى عائلة معينة وتكتسب شهرتها من شهرة العائلة أو العكس أن تكتسب العائلة شهرتها من خلال شهرة المؤسسة التي تحمل اسمها، وهي مؤسسات في أغلب الأحيان مغلقة على ملاكها، وقد يكون هناك سيطرة فقط من العائلة على المؤسسة وليست ملكية بنسبة 100%، وقد يكون مؤسسها أو أحد أفراد عائلته هو رئيس مجلس الإدارة أو عضواً فيها، أو مدير تنفيذي أو مالك لـ5% على الأقل من أسهم المؤسسة، كذلك هي المؤسسة التي يكون فيها أكثر من شخص واحد من نفس العائلة ويملك كل واحد منهم 5% فأكثر من أسهم المؤسسة (Antwi & Binfor, 2013: 199).

وتركز الملكية له تأثير إيجابي على القيمة، وذلك لأنه يخفف من صراع المصالح بين المالكين والمديرين وهو ما يقلل من مشاكل الوكالة وقد يزيلها نهائيا، وهو ما يؤثر ايجابيا على قيمة إدارة العائلة وتتمتع هذه المؤسسات برؤية طويلة الأجل ناجمة عن رغبة المؤسسين في بقاء المؤسسة للأجيال القادمة (Dan & Andar, 2011:230)، لكن هناك العديد من المخاطر المرتبطة بهذا النوع من هياكل الملكية منها: (ALramahi, et al, 2014: 37).

أ. النزاعات التي قد تنشأ بين العائلة خاصة بين الذين يعملون في المؤسسة وبين من هم مجرد حملة أسهم، ومع نمو المؤسسة فإن معادلة المالك / المدير تتغير ويزداد تعقد الأمور وتنشأ الحاجة إلى وجود أنظمة رسمية تضبط العلاقات ما بين الأجيال الجديدة من العائلة والمديرين من غير العائلة.

ب. مخاطر ناشئة عن توظيف وإدارة المستقبل المهني بمديرين من نفس العائلة والمديرين من خارج العائلة، إذ ينبغي انتهاج سياسة تساوي بين المديرين من داخل العائلة والمديرين من خارج العائلة من خلال نظام ترقية مستند على الكفاءة والأداء، كما من الضرورة أن تكون هناك عدالة وشفافية في أنظمة الحوافز المادية وغير المادية.

وتتسم الاقتصاديات الناشئة مقارنة بالاقتصاديات المتطورة بتركز الملكية، إذ تكون مجموعات حملة الأسهم ذات علاقة قوية بعائلة أو بعائلات محددة(أليفي،2014: 50).

5. الملكية الحكومية:

تعني أن تقوم الحكومة بالسيطرة أو الامتلاك المباشر للمصرف أو أن تقوم أحد المؤسسات التابعة للحكومة بشكل غير مباشر بامتلاك أو السيطرة على المصرف، وتعد الملكية الحكومية للمصرف هي الأكثر شيوعاً وانتشاراً في كل أرجاء العالم وخاصة في الدول ذات المؤسسات الضعيفة(Colga& 2011:91 ,et al)، وأن لهذا النوع من الملكية تأثيرات مميزة على تخصيص الموارد وتحقيق التطور الاقتصادي، إذ أن التطور المالي ضروري لتحقيق النمو، وذلك لأن المصارف ذات الملكية الخاصة هي المحرك الرئيسي لتوجيه الادخارات نحو الصناعة في العديد من الدول الصناعية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر خاصة في ألمانيا (Ronald, 2014: 66).

المبحث الثاني

الإطار النظري والمفاهيمي لأنموذج CAMELS

2. 2. 1 نشأة وتطور أنموذج Camels

تعد الولايات المتحدة الامريكية من أوائل الدول التي استخدمت أنموذج CAMELS وذلك بسبب الازمات المصرفية التي تعرضت لها في عام 1933 التي تم بموجبها عن إفلاس أكثر من 4000 مصرف محلي(شكارة، 2012: 134)، وكان ذلك أحد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية، إذ تعرض النظام المصرفي بأكمله لأزمة فقدان الثقة مما جعل الجمهور الى سحب ودائعهم من المصارف، ثم وقع انهيار مماثل في عام 1988 أدى إلى انهيار 221 مصرف (Van & Day, 2019: 260)، ويمكن عرض مراحل تطور أنموذج(CAMEL) وفقاً للآتي:

أولاً: أنموذج Camel

عبارة عن أنموذج يقوم بتصنيف المصارف وتوحيد اسلوب كتابة التقارير والإلمام السريع بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه ويعد الأنموذج أحد الوسائل الرقابية المباشرة.

ووضحت السلطات الرقابية على الأخذ بنتائج أنموذج Camel اي الاعتماد عليها في القرارات الرقابية لأنها تعكس النتائج الحقيقية لوضع المصرف، وينبغي ان يأخذ الأنموذج في الاعتبار خمسة مؤشرات رئيسة: (Dang, 2011: 12)

يرمز الحرف C لمدى كفاية رأس المال لحملة المودعين وتغطية المخاطر، والحرف A لجودة الموجودات وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية ومدى وجود مخصصات لمقابلة الموجودات الهالكة أو المشكوك في تحصيلها، بينما يرمز الحرف M للإدارة ومستوى كفاءتها وتعمقها والتزامها بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي ومدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي والمؤسسي، أما الحرفE فيرمز لمستوى الربحية ومدى مساهمتها في نمو المصرف، وزيادة رأس المال وأخيرا الحرف L يرمز لقياس سلامة الموقف السيولي ومقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة. (Kumar, 2016: 128)

ثانياً: انموذج CAEL

في عام 1985 تبنت مؤسسة ضمان الودائع المصرفية أنموذج CAEL، إذ اعتمد هذا الأنموذج على تقدير الشخصي للمقيمين بفرض تصنيف تقديرية، لكن تعرض لانتقادات لأغفاله لعنصر الادارة في تقيمه للأداء المالي للمصارف، وكذلك هو عبارة عن مؤشر للرقابة المصرفية وللإنذار المبكر وتحديد مواطن الضعف في اداء المصرف ويعتمد على تحليل القوائم الربع السنوية المرسلة من المصاريف للبنك المركزي ومن ثم عمل تقييم وتصنيف ربع سنوي لها استنادا على أربعة مؤشرات من المؤشرات الخمسة المكونة لأنموذج CAMEL وهي (كفاية رأس المال، جودة الموجودات، الربحية، والسيولة)، ولا يشمل الأنموذج عنصر الإدارة، إذ انه مكمل لأنموذج CAMEL وليس بديلاً عنه. (Al-Mahmoud, 2014: 59)

ثالثاً: أنموذج CAMELS:

تم تطوير أنموذج CAMEL بإدخال المؤشر السادس عليه وهو الحساسية تجاه مخاطر السوق وبذلك اصبح الأنموذج أكثر كفاءة من خلال نموذج يساعد المصارف على تقييم وتصنيف داخلي لفروعها وقياس مستوى كفاءة الاداء للفروع الداخلية بدلاً من الاعتماد على الربحية بوصفها أنموذج للقياس وذلك عملاً بمبدأ الرقابة الذاتية (Van & Day, 2019: 262).

لذلك قام مجلس مراقبة المؤسسات المالية الفيدرالي، بتبني أنموذج CAMEL وذلك في 13 نوفمبر 1979، إذ يقوم بتصنيف المصارف ومد المصارف بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور إلى أن تمكنت السلطات المصرفية بالتنبؤ بالانهيار المصرفي قبل حدوثها، ولقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية الأنموذج في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، إذ توصل المحللين الاقتصاديين بهذا البنك إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذا الأنموذج في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي أستخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا قبل استخدام الأنموذج (شوقي، 2010: 2).

وكذلك أثبتت الدراسات أيضا مقدرة الأنموذج على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار وبشهور عديدة لذلك فقد طالب الكثير من الخبراء والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تمليكهم الحقائق وعليه تحسين مقدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع

المصارف ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل، ولكن هناك اختلاف حول إمكانية نشر تحليل أنموذج Camels للجمهور بين مؤيد ومعارض، فهناك من يرى أنها في غاية السرية ولذلك تقتصر فقط على السلطات الرقابية حتى لا يؤثر نشرها على ثقة الجمهور في المصارف والنظام المصرفي ككل، بينما يرى البعض الآخر ضرورة نشرها لتمليك الحقائق للجمهور ومن ثم يتخذ قراره على بينة من الأمر طالما أن النشر لا يؤثر على سلامة النظام المصرفي ويؤدي إلى فشله وانهياره ككل. (Dang, 2011:16)

والعراق كغيره من الدول فهو واجه أوضاع صعبة وخاصة فيما يتعلق بالجهاز المصرفي العراقي لذا كان في حاجة ماسة إلى أنموذج للتقييم المصرفي أسوة بالدول، لذا شهدت المرحلة التي تلت 2003 تطورات مهمة في النظام المصرفي نتيجة المتغيرات الكبيرة التي سادت الدولة وتحول الاقتصاد العراقي من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق والتي كان لابد للنظام المصرفي من مواكبة هذا التطور، ومن هنا جاءت الحاجة إلى تبني البنك المركزي العراقي أهم المعايير الرقابية والاشرافية المتعارف عليها إقليمية ودولية وهو أنموذج التقييم المصرفي CAMELS لتحقيق السلامة المصرفية، وقام البنك المركزي العراقي بتصميم هذا الأنموذج وبدأ بتطبيق معاييره اعتبارا من 2007 ولكنه استثنى منها مؤشر (الحساسية المخاطر السوق) وفق ظروف الدولة، وتعامل مع المؤشرات الأخرى لتصبح مؤشرات (CAMEL) خمسة هي المعايير المرجحة في تقييم وتصنيف المصارف العراقية، وطبق البنك المركزي العراقي هذا الأنموذج على مرحلتين: (Merciful, 2014, 35)

المرحلة الأولى: تتعلق بخلق بيئة قانونية مصرفية عن طريق التعليمات والمنشورات التي يصدرها البنك المركزي العراقي وخاصة مع مقررات وتوصيات لجنة بازلI فيما يتعلق بكفاية رأس المال إذ ألزم المصارف الخاصة بضرورة العمل على رفع رأسمالها، كما عمد البنك المركزي من خلال إقامة الندوات وتعميم المنشورات إلى خلق وعي مصرفي. (شكارة، 2012: 130)

المرحلة الثانية: هنا تم إدخال مؤشرات أنموذج التقييم (CAMEL) حيز التطبيق الفعلي ولأول مرة في العراق من قبل البنك المركزي العراقي وبدأ بتطبيق مؤشراته على المصارف الخاصة وبشكل رسمي اعتبارا من 2007، إذ خضعت كافة المصارف الخاصة للتقييم والتصنيف في تلك السنة، وقام البنك المركزي العراقي فعلا بتطبيق مؤشرات أنموذج CAMEL على جميع المصارف الخاصة(Rashidah & Rozzani, 2013: 36).

2.2.2 تعريف أنموذج CAMELS

يعد أنموذج CAMELS من معايير الإنذار المبكر للأزمات المصرفية في حالات تعرض الجهاز المصرفي للخطر، وإن الغاية من استخدام أنموذج CAMELS هو تحديد الظروف المصرفية الكلية بطريقة شاملة وموحدة للمصارف وتحديد نقاط القوى والضعف في عملياتها المالية والتشغيلية والإدارية، والتي قد تؤدي إلى انهيار المصرف إذا لم يتدخل المصرف المركزي لإنقاذه (Mohammad,2014: 330)، أذ عرفه على أنه أنموذج تصنيف وتقييم للمصارف الدولية، وتقوم مؤسسات تصنيف المصارف المشرفة والمراقبة عليها بتصنيفها بناء على ست مؤشرات المذكورة انفاً (كفاية رأس المال، جودة الموجودات، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة، وحساسية مخاطر السوق)، والسلطات الاشرافية عادةً ما تمنح لكل مصرف نقاطاً معينه بمقياس يبدأ من الواحد وهو الافضل الى خمسة وهو الأسوأ لكل مؤشر من مؤشرات الأنموذج، فاذا حصل المصرف على متوسط درجة اقل من اثنين يعتبر المصرف بمركز مالي قوي والمصرف الذي يحصل على ما يزيد عن ثلاثة درجات اي ان المصرف يعاني من تدهور في وضعه المالي وينبغي اتخاذ الاجراءات اللازمة من اجل ابقاءه (شوقي، 2010: 20)، كما وقد عرفه بانه مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعد من الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التدقيق الميداني وعملت السلطات الرقابية في أمريكا بالأخذ بنتائج CAMELS والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات (Neghab ,et al, 2012: 2545).

وكذلك عرفة معيار CAMELS بأنه قياس حقيقة الموقف المالي للمصرف ومعرفة درجة تصنيفه، أذ يعد أحد وسائل الرقابة المباشرة ويهتم بأخذ أكثر من مقياس ليعكس الواقع الحقيقي لموقف المصرف للاعتماد عليه في القرارات الرقابية، ويأخذ بنظر الاعتبار ستة مؤشرات للقياس، ومن خلال التعاريف نرى إن أنموذج CAMELS (سعيد، واخرون، 2019: 124) يحتوي على ست مؤشرات ويمكن ذكرها تبعاً للاتي:

جدول (2-1) مؤشرات أنموذج CAMELS

الرمز	معنى الرمز بالغة الانكليزية	معنى الرمز بالغة العربية
C	Capital Adequacy	كفاية رأس المال
A	Asset Quality	مؤشرات جودة الموجودات
M	Management	مؤشرات جودة الإدارة
E	Earnings	مؤشرات الربحية
L	Liquidity	مؤشرات السيولة
S	Sensitivity to Marketer	الحساسية تجاه المخاطر السوقية

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (Mohammad, 2014: 342)

2. 2. 3 التصنيف المصرفي حسب المستويات المختلفة لمؤشرات أنموذج CAMELS

تتراوح درجات التصنيف ما بين 1 وهو القوي الى التصنيف 5 وهو الضعيف كالاتي:

جدول(2-2): تصنيف المصارف وفق أنموذجCAMELS للتصنيف المصرفي

مقاييس التصنيف	تصنيف المجموعة	تصنيف التحليل
المستوى الاول	1-1.4	قوي
المستوى الثاني	1.5-2.4	مرضي
المستوى الثالث	2.5-3.4	متوسط
المستوى الرابع	3.5-4.4	حدي
المستوى الخامس	4.5-5	غير مرضي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (Rashidah & Rozzani, 2013: 39)

اذ يشير الجدول **(2-2)** وصفا لدرجات التصنيف وكما يلي:

أولاً: التصنيف من المستوى الاول

المصرف الذي يحصل على التصنيف الاول اذا يقع ضمن الفئة (1-1.4)، يدل على قوة المصرف وعدم وجود نقاط ضعف وان وجدت تكون طفيفة، ويمكن لإدارة المصارف التعامل معها، وكذلك تعمل كحصانة للمصارف التي تقع في تلك الفئة على التغلب ومواجهة اي تغيرات في ظروف البيئة الخارجية المؤثرة عليها، واحد اسباب قوة المصرف تكون من التزام المصارف بالقوانين والتعليمات والانظمة، وبالنتيجة لا تحتاج الى اشراف رقابي قوي من قبل السلطات نتيجة تمتعها بإداء قوي وادارة كفوءة للمخاطر (Rahim, 2014: 29).

ثانياً: التصنيف من المستوى الثاني

يقع هذا التصنيف ضمن الفئة (1.5-2.4)، وهذا يدل على امتلاك المصارف في تلك الفئة على اداء مالي مرضي، بعض المصارف في هذه الفئة تعاني من اضطرابات طفيفة، وتكون مستقرة نوعا ما ولديها القدرة على التعامل مع التغيرات البيئة الاقتصادية، نتيجة التزامها بالتعليمات والانظمة والقوانين وادارة مخاطر كفوءة الى حد ما، تجعل تدخل السلطات الرقابية محدود، بصورة اجماليه يكون اساسها المالي متين. (تاج الدين، 2019: 426)

ثالثاً: التصنيف من المستوى الثالث:

يقع هذا التصنيف ضمن الفئة (2.5-3.4)، معنى ذلك تراوح اداء المصرف ما بين متوسط الى هامشي، اي عدم قدرة ادارة المصرف على التعامل السريع مع نقاط ضعف ادائها بأسرع وقت اضافة لعدم قدرتها على التعامل مع التقلبات الاقتصادية والتأثر السريع بالظروف الخارجية، واحد

اسباب ذلك يعزى هو الى عدم دقة الادارة في تنفيذ القوانين والتعليمات والانظمة، واداء ادارة المخاطر لديها يكون اقل من المرضي، نتيجة ذلك تحتاج تلك المصارف الى اهتمام السلطات الرقابية، وهنالك امل في تحسين ادائها اذا ان احتمالية فشل المصرف غير مؤكد ويعتمد ذلك على متانة المصرف وسلامته (زغود، 2015: 71).

رابعاً: التصنيف من المستوى الرابع

يقع هذا التصنيف ضمن الفئة (3.5-4.4)، بمعنى ان المصارف تعاني من مشاكل كبيرة على الصعيد الاداري والمالي مما ينعكس على ادائها ويشكل خطورة كبيرة، لعدم التزامها بالقوانين والتعليمات والانظمة، مما يعرضها للتأثر بالتقلبات الاقتصادية وعدم قدرة الادارة على التعامل معها، واحتمالية فشل المصارف كبيرة جدا اذا لم يتم ايجاد معالجات سريعة لنقاط الضعف التي تعاني منها المصارف. (تريعة، 2015: 33)

خامساً: التصنيف من المستوى الخامس

اي وقوع المصرف ضمن الفئة (4.5-5)، بمعنى ان المصارف تمر بضعف كبير في كل من ادائها وادارتها للمخاطر وقلق كبير من السلطات الرقابية، واحتمالية نجاتها تكاد تكون معدومة. (Ahsan ,2016: 48)

4.2.2. مميزات أنموذج CAMELS

يمتاز أنموذج CAMELS بمميزات عدة اهمها الاتي: (Rahim, 2014: 32)

1. استخدم درجة عددية كمية لتسجيل جميع المصارف وتصنيفها مقابل أنموذج واحد.
2. تطبيق نموذج تنبؤ موحد يعتمد على البيانات والنسب المالية للمصارف، مما يسمح بتوحيد طريقة إعداد التقارير المقدمة إلى البنك المركزي.
3. يساعد صانعي القرار على اتخاذ تدابير استباقية لمنع التهديدات من الحدوث أو تقليل الخسائر الناتجة عندما لا يستطيعون تجنب التهديدات التي قد تنشأ.
4. يعد أنموذجاً مهماً لمتخذي القرارات اذ يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التقويمية التي تعقب الرقابة.
5. يحدد درجة الوضوح في عكس صورة البيانات المرسلة بواسطة المصارف التجارية الى البنك المركزي.

6. يتمتع باختصار وقت التقييم بالتركيز على ست مؤشرات رئيسة وعدم تشتيت المجهود في التقييم لبعض المؤشرات التي قد لا تكون ضرورية.
7. يساعد على العمل للتقييم الشامل يمكن من خلاله تقويم اداء النظام المصرفي ككل وذلك وفق منهج موحد وتحليل النتائج لكل مصرف على حدة.

2. 2. 5 عيوب وانتقادات أنموذج Camels

يمكن تلخيص أهم العيوب والانتقادات في النقاط الاتية: (بوخلخال، 2012: 5)

1. يعطي الأنموذج نسب ثابتة للمؤشرات المكونة للأنموذج بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل مؤشر وهذا يقلل من كفاءة الأنموذج ودقته في التحليل والاعتماد على النتائج التي يتم الوصول إليها، وحتى لو تم التوصل لنسب مناسبة لكل مؤشر فإنه من الصعوبة بمكان تثبيتها طوال فترات التقييم دون إعطاء اهمية للمتغيرات وهذا قد يقلل من دقة وشفافية الأنموذج وأهمية نتائجه.
2. لا يعتمد الأنموذج على تقسيم المصارف لمجموعات متماثلة حسب حجم الموجودات باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافا ملحوظا من مصرف لآخر داخل المجموعة نفسها وعليه فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة.
3. لا يعتمد الأنموذج على قياس الأداء استنادا على المصارف الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة، وعليه في حالة حدوث أي تغير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام المصرفي ككل فإنه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي.

2. 2. 6 المؤشرات المعتمدة في أنموذج CAMELS

يقوم المنظمين الفيدراليين في الولايات المتحدة الأمريكية بتقييم الوضع المالي العام بانتظام لكل مصرف مع تحديد المخاطر التي يتعرض لها من خلال عمليات الفحص لإعداد التقارير الدورية وكذلك تصنيف المصرف وفقا لأنموذج موحد، والذي يتكون من ستة مؤشرات جمعت تحت اسم CAMELS, إذ يشير كل حرف من هذه الكلمة إلى نوع محدد (سعيد و ابوالعز، 2014 :6)، ويمكن عرض هذه المؤشرات بالتفصيل تبعاً للاتي:

2. 2. 6. 1 كفاية رأس المال Capital Adequacy (CA)

أولاً: مفهوم كفاية رأس المال

تعرف كفاية رأس مال المصرف بأنها مقدار رأس المال الذي يؤمن المصرف من المخاطر المختلفة، ومدى قدرته على مواجهة الازمات بما لا يعرض المركز المالي للخطر، ويعد جزءاً من السيولة لمواجهة الخسائر التي قد تحدث مستقبلاً وبذلك توفر الحماية للمصرف، وتعبر كفاية رأس المال عن قدرة المصرف على تحقيق سلامته واستقراره المالي، أي بتعبير آخر توفير حجم السيولة المطلوبة لمواجهة الأحداث التي قد تحدث مستقبلاً (Ghosh, kohli, 2013: 5).

وكذلك ينظر إلى كفاية رأس المال بحكم تعريفها بوصفها نسبة وتسمى نسبة كفاية رأس المال التي تقوم بتخطيطها الجهات الرقابية المسؤولة للمصرف، وذلك من أجل الحكم والمعرفة على قوة المصرف الداخلية في تحمل الخسائر المحتملة التي قد تحدث أثناء الأزمات المالية، إذ كلما تكون تلك النسبة عالية كلما يكون للمصارف قوة داخلية على مواجهة الأزمات المالية والقدرة على تسديد ما بذمتها وكذلك توفير الحماية لاستثماراتها والحفاظ عليها من المخاطر(Chatzi et al,2015: 45)، وينظر إلى كفاية رأس المال على أنها وسيلة لتوفير الحماية ضد الإعسار المالي الناجم عن المخاطر في القطاع المصرفي، إذ يمثل أقل مبلغ ضروري للحفاظ على ثقة المودعين في المصرف (Saeid, 2013: 57).

كما عرفت كفاية رأس المال هي مقدار رأس المال المطلوب للمصرف كما هو منصوص عليه من قبل سلطات الرقابة والإشراف من أجل تحقيق الصحة والسلامة المالية للمصارف (Barth, et al, 2013: 111)، إذ إن كل الجوانب المالية للمصارف تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر برأس المال، وبذلك فإن رأس المال يعد واحد من العوامل المهمة التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم السلامة أو الصحة المالية للمصارف، وبالمثل يعمل رأس مال المصرف كتحوط ضد المخاطر المختلفة التي يواجهها في حالة حدوث خسائر غير متوقعة ويشكل الأساس للحفاظ على ثقة المودعين في المصرف، والعامل الحاسم في تحديد قدرة المصرف على الاقتراض (Muraina, 2018: 43).

من جانب آخر بدأت السلطات التنظيمية في معظم دول العالم بتحديد نسبة معينة من رأس المال لمواجهة متطلبات كفاية رأس المال، والتي وضعتها لجنة بازل للإشراف المصرفي في عام 1980، وقامت اللجنة بتطوير هذا الأنموذج الذي من شأنه أن يعزز التقارب الدولي فيما يخص

اللوائح الإشرافية التي تحكم كفاية رأس المال (يونس، 2020 :57)، كما تتمثل كفاية رأس المال في رأس المال المتوقع للحفاظ على التوازن مع المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة المالية مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية (Chatzi et al, 2015: 59)، فضلاً عن أن كفاية رأس المال تزيد من قدرة المصارف على التوسع في العمليات والأنشطة المصرفية وابتكار وتقديم خدمات جديدة، ومن ثم تحقيق الربح المجزي والمقبول له، وهذا يتم حينما يكون استخدام الأموال استخداما اقتصادياً فعالاً، ويرى بعضهم أن رأس المال له علاقة مع قدرة المصرف على توليد الدخل ووسيلة لتوسيع العمليات، وتقديم خدمة عالية الجودة، ومن ثم يساهم في خلق الميزة التنافسية للمصرف وبقائه قادراً على الاستمرار بالمنافسة (Odekina & art, 2019: 108).

ثانياً: أهمية كفاية رأس المال المصرفي

ان سبب الاهتمام بكفاية رأس المال المصرفي في إنها تعد بمثابة "الخط الوقائي" الذي يحمي المصارف من التعرض إلى الخسائر الناشئة عن الأعمال سواء كانت داخل أو خارج الميزانية العمومية للمصارف، كذلك تدعم كفاية رأس المال مستقبل النمو وتساهم في تعزيز ثقة الجمهور في المصارف، وهي تعد قضية مركزية تتعلق بالتنظيم التحوطي (Al-Jamil, 2018: 137)، وكفاية رأس المال تشمل تحديد الحد الأدنى من متطلبات مخاطر السوق في سجلات المصارف وشركات الاستثمار، وأن الغاية من وضع معايير لكفاية رأس المال المصرفي هو التأكد من أن المصرف يحتفظ بحد أدنى من أمواله الذاتية لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها، ذلك لأجل استيعاب وتحمل اثار هذه الخسائر مع اعطاء ادارة المصرف الدافع والحافز لوضع السياسات السليمة في الاستثمار، وإرضاء الزبائن في تلبية احتياجات السحب وحماية المودعين من الخسارة في حالة التصفية أو الخسائر التي تتكبدها المصارف، ومن ثم فإن رأس المال الكافي يعد شرطاً لا غنى عنه في القطاع المالي والمصرفي على وجه الخصوص(Chatzi & et al, 2015: 45)

وتقاس كفاية رأس المال المصرف على أساس نسبة كفاية رأس المال، وتكشف نسبة كفاية رأس المال عن القوة الداخلية للمصرف لتحمل الخسائر خلال فترة الأزمة، إذ كلما ارتفعت نسبة كفاية رأس المال، فإنها تشير إلى أن المصرف لديه القوى والقدرة الأكثر على حماية حقوق المستثمرين والمودعين، وهذه النسبة تمثل أن المصارف قادرة على الوفاء بالالتزامات والمخاطر الأخرى مثل المخاطر التشغيلية ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق(فليح، 2020: 26)

وقد جاء في دراسة (Ebrahimi)، أن نسبة كفاية رأس المال مرتبطة بمسؤولية كفاية رأس المال التي يمكن حسابها في الميزانية العمومية للمصرف من خلال قسمة إجمالي رأس مال المصرف على إجمالي موجودات المصرف، وتساعد هذه النسبة في تحديد المستوى الذي يمكن للمصرف من خلاله استيعاب المستوى المؤكد من الخسائر قبل إعساره، كذلك فإن المصارف مطلوب منها توفير مستوى معين مرتبط بنسبة معينة حداً أدنى من الإيرادات، يعمل هذا المستوى الأدنى من كفاية رأس المال بوصفه ضماناً لحماية حقوق الزبائن المودعين في المصرف، وهذا المستوى الأدنى من كفاية رأس المال يعد مؤشراً على استقرار وكفاءة النظام المالي للمصرف، وبما أن كفاية رأس المال تمثل حماية لمودعي المصرف فمن الأفضل أن يكون بمستوى أعلى مما يدل على استقرار المصرف، وجاء في الدراسة نفسها رأي بعض الباحثين أن كفاية رأس المال تمنع المصرف من أن يصبح معسراً مما يزيد من ثقة الزبائن بالمصرف (Ebrahimi, 2017: 421).

كذلك فسر (Khasawneh & Obeidat) كفاية رأس المال بوصفها مؤشراً لقوة رأس المال، وهذا المؤشر مقبول على نطاق واسع، إذ أن المصارف التي تمتلك مستويات عالية من رأس المال، من المؤكد أن يشير ذلك إلى قوة ومتانة مركزها المالي، ويمثل هذا المؤشر الأساس لاعتبارات بازل بالنسبة لرؤوس الأموال (Khasawneh & Obeidat, 2016: 185).

ثالثاً: تطوير قياس نسبة كفاية رأس المال

أن نسبة قياس كفاية رأس المال مرت بعدة تطورات، ففي البداية ومنذ العام 1914 استخدمت نسبة حقوق المساهمين إلى الودائع مؤشراً لقياس كفاية رأس المال، ويعني ارتفاع هذه النسبة توفير المزيد من الأمان لأموال للمودعين والمستثمرين، إذ حددت هذه النسبة بـ10%، وبعد ذلك استخدمت نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات باعتبار أنَّ النسبة تقيس كيفية استخدام الأموال في توظيفات مختلفة، ومدى ما توفره هذه الموجودات من سيولة، وبعد ذلك تم استخدام نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات الخطرة لقياس كفاية رأس المال(Barth & et al, 2013: 219)، وبعد أثر تفاقم أزمة الديون الخارجيَّة للدول النامية، ومن ثم زيادة حجم الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها المصارف العالمية، فقد تم استحداث نسبة أحدث لقياس كفاية رأس المال، وهي رأس المال المرجح بالمخاطر الائتمانية وذلك في العام 1988 بواسطة لجنة عرفت باسم لجنة بازل للإشراف (Suresh & Paul, 2010: 64)، ويمكن توضيح تطور نسبة كفاية رأس المال حسب التالي:

لجنة بازل1: (فليح، 2020: 29)

1. نسبة كفاية رأس المال = رأس المال الاجمالي / (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق) ≤ 8%.

2. أخذت لجنة بازل في عام 1988 مخاطر واحدة بنظر الاعتبار وهي المخاطر الائتمانية، وتعد أقل حساسية في قياس المخاطر.

3. لديها طريقة واحدة فقط في حساب نسبة كفاية رأس المال.

4. الاساليب المستخدمة هي متشابهة في جميع المؤسسات المالية.

5. طرائق أقل لحساب المخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية.

لجنة بازل2: (Penikas, 2015: 15)

1. نسبة كفاية رأس المال = رأس المال الاجمالي / (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق+ مخاطر التشغيل) ≤ 8%.

2. وكذلك المخاطر المحسوبة في لجنة بازل1 تم اضافة مخاطر التشغيل، إذ تعني حساسية أكبر في قياس المخاطر.

3. لديها أكثر من طريقة في حساب كفاية رأس المال.

4. المؤسسات المالية يمكن أن تختار الطريقة التي تناسبها.

5. طرائق أكثر لحساب جميع المخاطر سواء كانت تشغيلية أو ائتمانية او سوقية.

رابعا: مكونات رأس المال

يتكون رأس المال من جزئيين الجزء الأول رأس المال الاساسي أما مكوناته فتتضمن حقوق المساهمين الدائمة أو الاسهم العادية، فضلاً عن الاحتياطيات المعلنة، فحقوق المساهمين الدائمة تشمل الاسهم العادية والمصدرة والمدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة الدائمة غير المتراكمة والاحتياطيات المعلنة والاحتياطيات العامة، والقانونية والأرباح غير الموزعة أو المحتجزة، ويستثنى من ذلك الاسهم الممتازة المتراكمة (Tian, 2017: 40).

أما الفئات المستبعدة من رأس المال الاساسي وفقاً للجنة بازل تتمثل بالاتي: (Gabilodo, 2016: 101)

أ. الاستثمارات في المؤسسات المالية والمصرفية التابعة الشهرة.

ب. الشهرة

أما مكونات الجزء الثاني أو رأس المال المساند أو التكميلي تمثلت بالاتي: (رايس، 2016: 193)

أ. الاحتياطيات.

ب. المخصصات العامة.

ت. الأسهم الممتازة

وأوصت اللجنة بنسب مرجحة بتصنيف المخاطر للموجودات التي يمتلكها المصرف (داخل وخارج الميزانية العمومية)، ويفضل إتباع هذا النظام الذي يوفر أساساً منصفاً لعمل المقارنات بين الأنظمة المصرفية الدولية (بلعزوز واخرون، 2013: 252)، وإن هذا النظام لا يمنع المصارف من حيازة موجودات سائلة ذات المخاطر المعدومة (النقد في الصندوق والأرصدة لدى الغير) باعتبار أن اللجنة وضعت وزن (0%) لتلك الموجودات، وحددت اللجنة التصنيف الاساسية للمخاطر، وهي (0%، 10%، 20%، 50%، 100%)، (Hanmanth & Shivaji, 2014: 74)

جدول (2-3) مخاطر الموجودات للعناصر داخل الميزانية العمومية:

درجة الترجيح	البنود
0%	• النقدية • الالتزامات من الحكومة المركزية والمصارف المركزية بالعملة المحلية والممول بها • الالتزامات الاخرى من دول منطقة التعاون الاقتصادي (OECD)* ومصارفها الاخرى • الالتزامات بضمانات نقدية وبضمانات اوراق مالية من الحكومات المركزية في (OECD) أو مضمونة من قبل تلك الدول
0% أو10% أو20% أو50%	• الالتزامات من القطاع العام المحلي او المضمونة منه أو القروض المغطاة بواسطة أوراق مالية صادرة منه
20%	الالتزامات المضمونة(ودائع) من مصارف التنمية متعددة الاطراف مثل البنك الدولي وكذلك الاوراق المالية المغطاة من قبل تلك المصارف • الالتزامات من شركات الاوراق المالية التابعة لدول (OECD) والخاضعة لاتفاقيات رقابة مالية • الالتزامات من المصارف التابعة لدول (OECD) وأيضاً القروض المضمونة منها • الالتزامات من مصارف خارج دول (OECD) والمتبقي على استحقاقها أقل من عام وكذلك القروض من مصارف خارج دول (OECD) ومتبقي على استحقاقها أقل من عام • الالتزامات من مؤسسات القطاع العام غير المحلي في دول(OECD) والتي تتضمن مطلوبات حكومية • النقدية تحت التحصيل
50%	• القروض المضمونة برهون عقارية ويسكنها المقترضون او التي يؤجرونها للغير
100%	• ودائع القطاع الخاص • ودائع من المصارف المسجلة خارج دول (OECD) ويتبقى على ميعادها فترة تزيد عن عام • المطلوبات (ودائع) من الحكومة المركزية خرج دول (OECD) و يبقى على تاريخ استحقاقها فترة تزيد عن عام • الالتزامات من الشركات التجارية والتابعة للقطاع الخاص • المباني والآلات والموجودات الاخرى (الموجودات الثابتة)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (Hanmanth & Shivaji, 2014: 45)

ومما سبق ذكره فأنه يمكن قياس الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان داخل الميزانية (WBCRWA) من خلال المعادلة الأتية: (بلعزوز واخرون، 2013: 252)

$$WBCRWA = A \times DR \ldots\ldots\ldots (1)$$

إذ إن:

Within-Balance Credit Risk Weighted Assets: WBCRWA: الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان داخل الميزانية.

Asset: A: الموجودات.

Degree of Risk : DR: درجة المخاطرة.

أما في ما يتعلق بالموجودات المرجحة خارج الميزانية العمومية فيتم إعطاءها تصنيف ترجيحية من 20% إلى 100%، والجدول(2-4) يبين البنود المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية العمومية، وهي كما في الجدول الاتي:(علي، 2019: 45)

جدول(2-4) مخاطر الموجودات خارج الميزانية العمومية

درجة الترجيح	نوعية الموجودات
%20	الاعتماد المستندي
%50	خطابات الضمان(تنفيذ عمليات مقاولات او توريدات)
%100	الضمانات العامة للقروض

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (علي، 2019: 45)

ويجري حساب قيمة الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان خارج الميزانية (OBCRWA) وفق المعادلة الأتية: (قارون، 2012، 61)

$$OBCRWA = OBA \times DR \ldots\ldots\ldots (2)$$

إذ إنّ:

OBCRWA: Off-Balance Credit Risk Weighted Assets :الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان خارج الميزانية.

OBA : Off-Balance Assets :الموجودات خارج الميزانية.

DR : Degree of Risk: درجة المخاطرة.

وفقاً لجدول (2-3) و (2-4) فإن ترجيح موجودات المصارف داخل وخارج الميزانية العمومية بتصنيف مختلفة تتراوح من 0 الى 100%، يُمكن المصارف من التحكم بالمخاطر حسب درجتها، وأن كل وزن معين ينبغي أن يقابله مبلغ يحتفظ به المصارف من رأس المال بهدف توفير الحماية اتجاه تلك المخاطر.

خامساً: قياس نسبة كفاية رأس المال بموجب متطلبات لجنة بازل 3

إن الغرض من الإصلاحات الجديدة التي أقرتها بازلIII، هو لدعم وتعزيز الدعائم الاساسية لاتفاق بازلII، من خلال التركيز على جودة ونوعية رأس المال المطلوب، إذ إن متطلبات لجنة بازلIII قد زادت من نسبة الشريحة الاولى لرأس المال من 4% إلى 6%، وزيادة نسبة الحد الادنى لكفاءة رأس المال من 8% حالياً إلى 10.5%، ويبدأ العمل بهذه الالية أعتباراً من كانون الثاني سنة 2013 وبشكل تدريجي وصولا إلى سنة 2015 وتنفيذها بشكل نهائي في سنة 2019، وتم تصنيف المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المصرفية الى ثلاثة انواع مخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق، والتغير المهم في قياس المخاطر هو تغيير نسبة الحد الادنى لكفاءة رأس المال، مع الإبقاء على طرق قياس مخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق كما في متطلبات لجنة بازلII (Delahaye, 2011: 13)، ويجري حساب نسبة كفاية رأس المال بموجب متطلبات لجنة بازلIII حسب المعادلة الاتية الاتي: (Johasson, 2012: 26)

$$\mathbf{CAR} = \frac{TC}{\mathbf{RWA(CR+MR+OR)}} \times \mathbf{100\%} \quad \geq \mathbf{8\%} \quad \mathbf{.....(3)}$$

إذ أن:

CAR: Capital Adequacy Ratio نسبة كفاية رأس المال

TC: Total Capital إجمالي رأس المال

RWA: Risks Weighted Assets الموجودات المرجحة بالمخاطر

MR: Market Risk : مخاطر السوق

CR : Credit Risk : مخاطر الائتمان

OR : Operational Risk : مخاطر التشغيل

إذ يمكن حساب رأس المال الاجمالي من خلال حاصل جمع كل من رأس المال الأساس، ورأس المال المساند وكما في المعادلة الاتية: (Harzi, 2011: 6)

$$\mathbf{TC = CCT_1 + SCT_2 .....(4)}$$

إذ أن:

CCT1 : Core capital رأس المال الاساس (الشريحة الاولى)

SCT2 : Supplementary Capital Tier رأس المال المساند (الشريحة الثانية).

ويجري حساب الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان من خلال حاصل جمع كل الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان داخل وخارج الميزانية العمومية وفق المعادلة التالية: (Dreca, 2013: 7)

$$\mathbf{RWA(CR) = WBCRWA + OBCRWA .....(5)}$$

إذ أن:

Risk Weighted Assets :(CR) RWA : الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان

Within-Balance Credit Risk Weighted Assets : WBCRWA : الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان داخل الميزانية.

Off-balance Credit Risk Weighted Assets : OBCRWA : الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان خارج الميزانية

سادساً: قياس كفاية رأس المال في البيئة العراقية وفقاً لمتطلبات لجنة بازلIII

لقد قام البنك المركزي العراقي بوضع آلية من اجل حساب نسبة كفاية رأس المال، وذلك بعد إجراء تغيير للنسب استناداً إلى واقع النظام المصرفي العراقي، ويتم تطبيقها على بنود الموجودات داخل ميزانية المصرف وخارجها لغرض ترجيح مبلغها والوصول إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر التي تعتمد على حساب نسبة كفاية رأس المال من خلال الاحتفاظ بنسبة لا تقل عن 15%، التي خفضت لاحقا إلى نسبة 12% من الموجودات المرجحة بالمخاطر، وتحسب على أساس الميزانية الموحدة لكل من الإدارة العامة وفروع المصرف داخل وخارج العراق، والمؤسسات المالية التابعة للمصرف، وعلى أن لا يقل مبلغ الأموال الخاصة عن مبلغ رأس المال المحدد بموجب قانون المصارف، مع حق البنك المركزي العراقي فرض نسبة أعلى لكفاية رأس المال ولأي مصرف كان إذا ما تطلبت الضرورة ذلك (ادم والمولي، 2015: 98)، ويجري قياس نسبة كفاية رأس المال في الدراسة الحالية وفقاً للمعادلة الأتية: (فليح، 2020: 30)

$$CAR = \frac{CCT1 + SCT2}{WBCRWA + OBCRWA + MR} \quad \text{.....(6)}$$

سابعاً: مستويات كفاية رأس المال

يتم تصنيف كفاية رأس المال إلى مستويات خمسة:

المستوى الأول: رأس مال قوي بالنسبة إلى إجمالي مخاطر المصرف ويتميز المصرف الذي يكون ضمن هذا المستوى بإدارة جيدة، ويحقق مستويات عالية من النمو، وتتجاوز فيه مستويات رأس المال المتطلبات التنظيمية كافة، ويتميز بأداء قوي للأرباح وزيادة التخصص وقدرة الإدارة على تحليل وقياس المخاطر المرتبطة بأنشطته وتحديد مستويات رأس المال المناسبة ويُحقق أرباحاً معقولة فضلاً عن القدرة على رفع رأس مال جديد (Salgotra & Wadhwa, 2015 :57).

المستوى الثاني: يشير هذا المستوى إلى رأس مال مرضي نسبياً بالمقارنة مع إجمالي المخاطر التي يتعرض لها المصرف، وتتجاوز نسب رأس المال المتطلبات التنظيمية، ولكن يمكن أن تكون

الموجودات الخطرة مرتفعة نسبياً وعدم قدرة الإدارة على الاحتفاظ برأس مال كاف لمواجهة المخاطر. (Cargill, 2017: 193)

المستوى الثالث: يشير هذا المستوى إلى رأس مال أقل من مرضي بالمقارنة مع حجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف، لذا تكون هناك حاجة إلى التحسين حتى إذا كان مستوى رأس مال المصرف يتجاوز الحد الأدنى من المتطلبات التنظيمية والقانونية (Gul zeb, 2011: 54)

المستوى الرابع: يشير إلى نقص حاد في رأس المال وزيادة المخاطر التي يتعرض لها المصرف، لذلك وجب الأمر تقديم المساعدة المالية من قبل المساهمين، أو من مصادر خارجية. (Fani & art, 2018: 68)

المستوى الخامس: يشير إلى وجود نقص حادٍ في مستوى رأس المال بحيث يكون المصرف مهدد في البقاء لذلك وجب الأمر المساعدة الفورية من المساهمين أو غيرهم من الخارج، فإن مصادر الدعم المالي تكون مطلوبة. (Topak & Talu, 2017: 576)

وقد صنف أنموذج CAMELS كفاية رأس المال بوضع تصنيف مختلفة تتراوح من (10% -2 %) وهي كما يلي:

جدول (2–5) تصنيف كفاية رأس المال وفق أنموذج CAMELS

درجة التصنيف	كفاية رأس المال CAR	وصف التصنيف
1	أكبر او تساوي≤ 15%	رأس المال الجيد والقوي
2	أكبر او تساوي 12-14.99%	رأس المال الكافي
3	اقل من 8 - 11.99%	رأس المال غير الكافي
4	اقل من 7- 7.99 %	رأس المال غير الكافي بدرجة كبيرة
5	أقل ≤ 6.99%	رأس المال غير الكافي بدرجة حرجة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (Dreca, 2013 :12)

2. 2. 6. 2 جودة الموجودات

أولاً: تعريف جودة الموجودات

هي جودة محفظة القروض وبرامج إدارة الائتمان، وتتطلب هذه الموجودات عادةً وجود مدفوعات فوائد مثل القروض والمحافظ الاستثمارية، وإن مدى فاعلية الإدارة في مراقبة مخاطر الائتمان يمكن أن تؤثر كذلك على نوع التصنيف الائتماني، إذ يتم أخذ العديد من العوامل بعين الاعتبار عند تقييم جودة الموجودات، فعلى سبيل المثال ينبغي النظر فيما إذا كانت المحفظة متنوعة

الأنظمة أو القواعد التي وضعت للحد من مخاطر الائتمان ومدى كفاءة استخدام بشكل ملائم، وما هي العمليات وما إلى ذلك (Alhassan, at el, 2013: 3).

ثانياً: أهمية جودة الموجودات

تتميز جودة الموجودات بأهمية خاصة في نظام التقييم المصرفي لأنها تمثل الجزء الحاسم في نشاط المصرف الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، إذ أن حيازة المصرف على موجودات ذات كفاءة عالية يعني توليد ارباح أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ولرأس المال(Abata, 2014: 39)، وتعد نسبة جودة الموجودات مقياساً لدرجة القوة المالية للمصرف، وإن قياس جودة الموجودات مهم للغاية بالنسبة للمصارف لأنه يعكس ربحيتها، كما أن تقييم جودة الموجودات يشمل تصنيف عوامل مخاطر الاستثمار التي قد تواجه المصرف قياسها بأرباح المصرف، فضلاً عن إن جودة الموجودات تمثل انعكاساً لكفاءة القرارات الائتمانية للمصرف وسياسات الاستثمار وممارسات القروض والسلف التي تشكل جزءاً كبيراً من موجودات المصارف (يحيى، 2017: 600).

ثالثاً: قياس جودة الموجودات

يمكن تفسير مخاطر الائتمان بأوسع معانيها على أنها مخاطر الخسارة المالية بسبب إخفاق المقترض في أداء التزاماته، ويمكن أن تنشأ هذه المخاطر أساسا من أنشطة المصرف في تقديم الائتمان والانشطة الاخرى مثل أنشطة التداول وأسواق رأس المال، وعادة ما تستخدم نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض بوصفه متغيراً بديلاً لقياس مخاطر الائتمان(شكارة، 2012: 146).

لقد أجرت العديد من الدراسات قياس جودة الموجودات من خلال قسمة مخصص خسائر القروض على إجمالي القروض الذي يشير إلى قدرة المصارف على استيعاب الخسائر من القروض المتعثرة ومن هذه الدراسات دراسة سفيان(Sufian, 2011: 49)، ويتمثل مخصص خسائر القروض في القروض والحسابات الجارية المدينة والسندات التجارية المخصومة.

وفي هذه الدراسة سيتم قياس جودة الموجودات من خلال قسمة القروض المتعثرة على إجمالي القروض للمصرف وبالاعتماد على ما جاء في دراسة (علي، 2019: 61)، وعلى وفق المعادلة الآتية:

$$\mathbf{NPLLR} = \frac{\mathbf{NPL}}{\mathbf{L}} \times \mathbf{100\%} \quad \text{.....(7)}$$

إذ أن:

NPLLR: نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض Performing Loans to Total Loans Ratio

NPL: القروض المتعثرة Non-Performing Loans to Total Loans

L : القروض Loans

وإذا كانت هذه النسبة مرتفعة فإنها تشير إلى انخفاض جودة الموجودات، ومن ثم فإن ذلك ينعكس على ربحية المصرف التي ستكون هي الأخرى منخفضة، وذلك بسبب زيادة حجم القروض المعرضة لعدم السداد، وإذا كانت هذه النسبة منخفضة فإنها تشير إلى ارتفاع جودة الموجودات، أي أنه كلما انخفضت هذه النسبة كان أفضل للمصرف أو المؤسسة المصرفية لأنها تعطي مؤشرات مقبولة لدى المصرف مثل انخفاض نسبة مخصص الديون المتعثرة إلى حقوق الملكية، ملاءة رأس المال فعالة، مخصصات الديون المتعثرة كافية لمواجهة هذه المخاطر، إمكانية شطب الديون المتعثرة منخفضة نسبياً، سياسة منح ائتمان رشيدة (Sathyamoorthi, 2017: 149).

رابعاً: مستويات جودة الموجودات

وفقاً لأنموذج(CAMELS) تم تصنيف جودة موجودات المصارف كالاتي:

المستوى الأول: يشير إلى وجود موجودات و قروض قوية ورصينة مع وجود نقاط ضعف قليلة ومحدودة في طبيعتها، والتعرض للمخاطر يكون بشكل بسيط ويمتلك هذا المستوى مجموعة من الخصائص أهمها: (Pastory & Mutaju, 2013: 179)

أ. تُشكل القروض المتعثر إلى إجمالي القروض ما نسبة (1.5%)

ب. تبقى القروض المتعثرة تحت السيطرة.

ت. كفاءة إدارة محفظة القروض، والرصد الدقيق للقروض الخطرة.

ث. كفاية احتياطيات خسائر القروض وفقاً للوائح التنظيمية.

ج. لا تشكل الموجودات غير الائتمانية أي تهديد.

المستوى الثاني: جودة الموجودات والائتمان والممارسات الإدارية مرضية ونقاط الضعف محدودة كذلك فإن قدرات الإدارة تتناسب مع المخاطر لكن: (Gul zeb, 2011: 30)

أ. يشهد المصرف اتجاهات سلبية في مستوى القروض المتعثرة.

ب. وجود نقاط ضعف في معايير منح الائتمان وإجراءات الرقابة.

ت. القروض الداخلية تشكل بعض المخاوف التنظيمية، ولكن يمكن تصحيحها بسهولة.

ث. العائد على الموجودات غير الائتمانية منخفض، وإنه عرضة للمخاطر.

المستوى الثالث: جودة الموجودات والائتمان والممارسات أقل من مرضية كذلك فإن كل الاتجاهات قد تكون غير مستقرة أو تشير إلى التدهور في جودة الموجودات، وزيادة في التعرض للمخاطر وزيادة نقاط الضعف، لذلك يتطلب مستوى مرتفع من الاهتمام والإشراف (تميسة، 2014: 11)، وهناك حاجة لتحسين إدارة الائتمان والمخاطر ويتميز هذا المستوى بمجموعة من الخصائص منها: (Biswas, 2014: 223)

أ. يمتلك المصرف مستويات عالية من القروض المتعثرة التي انتهى موعد استحقاقها وإعادة جدولتها.

ب. معايير منح الائتمان ضعيفة جداً.

ت. لا يتم تنفيذ السياسات والإجراءات بشكل صحيح.

ث. الموجودات غير الائتمانية تمتلك مخاطر غير عادية وقد تشكل تهديداً كبيراً وهناك إمكانية لتحقق الخسائر.

المستوى الرابع: يعاني المصرف ضمن هذا المستوى من نقص في الموجودات وضعف أداء إدارة الائتمان والممارسات تكون ضمن مستويات خطيرة، كذلك فإن الرقابة غير كافية، وهناك إمكانية لتحقيق الخسائر إذا لم يتم معالجة تلك الامور فبالإمكان زوال المصرف. (Ufirs, 2016 :2)

المستوى الخامس: يعاني المصرف ضمن هذا المستوى من مستويات خطيرة في الموجودات الائتمانية، مما يضعف رأس المال وتكون هناك نتائج سلبية عليه وإمكانية محدودة بأن إجراءات الإدارة يمكن أن تُحسن من الحالة المالية للمصرف ولذلك وجب الأمر وجود رقابة تنظيمية قوية لمنع المزيد من تآكل رأس المال وحماية أموال المودعين والدائنين. (Getahun, 2015: 17) والجدول (2-6) يبين تصنيف جودة الموجودات.

جدول (2-6) تصنيف جودة الموجودات وفق أنموذج CAMELS

التصنيف	NPLLR	وصف التصنيف
1	أقل من ≥ 1.25 %	قوي
2	%1.26-2.5	مرضي
3	%2.6-3.5	متوسط
4	%3.6-5.5	حدي
5	أكثر من ≤ 5.5%	ضعيف

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (Desta, 2016: 5)

2. 2. 6. 3 جودة الادارة

اولاً: تعريف جودة الادارة

تشير جودة الإدارة إلى قدرة مجلس الإدارة على تحديد وقياس ومراقبة مخاطر أنشطة المصرف، وضمان التشغيل الأمن والسليم والفاعل في الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، ويُعد الأداء الإداري مكوناً أساسياً للحكم على مدى نجاح المصرف في تحقيق أهدافه، من خلال تفاعل العديد من العوامل المرتبطة بمهام ومسؤوليات الإدارة، والقدرة على التعامل مع التطورات والمتغيرات البيئية والمصرفية، وتحقيق الرقابة اللازمة بهذا الخصوص (Alemu & Aweke, 2017: 2250)

ثانياً: أهمية جودة الإدارة

تحتل جودة الادارة اهمية بالغة في تقيم النظام المصرفي، إذ يتم التأكيد على كفاءة كافة المستويات الإدارية فضلا عن الالتزام بالقوانين والتشريعات والتعليمات الرقابية النافذة، ومدى سلامة نظام الرقابة الداخلية والتزام الموظفين بها، وكذلك التأكد من قدرة المصرف على التخطيط السليم والتأقلم مع المتغيرات الطارئة في ظل الظروف المحيطة وبما يحافظ على سلامة المصرف وزيادة قدرته على النمو، وترتفع فرص المصرف في الحصول على راس مال كافي ونوعية موجودات جيدة وأرباح وسيولة كافية في تواجد الإدارة الجيدة. (Dang, 2011: 21).

وبشكل عام لا ينبغي أن يكون مجلس الإدارة منشغل في الأعمال اليومية للمصرف، بدلاً من ذلك، ينبغي عليه وضع خطط وسياسات للمخاطر المقبولة والتأكد من اتباع الممارسات والإجراءات التي تم تطويرها حتى يتم ترجمة أهداف المجلس إلى أهداف فعالة وسليمة(Gulzeb, 2011 :78).

ويرى (Ferrouhi, 2014: 623) أن الإدارة تعتمد على مستوى ونوعية الرقابة ودعم جميع أنشطة المؤسسة من قبل مجلس الإدارة وإدارة المصرف وقدرة المجلس على أخذ دوره في عملية التخطيط، والاستجابة للمخاطر وقد تنشأ لتغيير الأعمال والشروط، أو الشروع في أنشطة، أو منتجات جديدة، والسياسات والضوابط الداخلية المناسبة، والتصدي للعمليات الخطرة، والدقة والتوقيت وفعالية إدارة المعلومات، ونظم مراقبة المخاطر المناسبة، وحجم المصرف، وتعقيد مخاطرة، ومدى كفاية عمليات التدقيق، والضوابط الداخلية، من أجل تعزيز العمليات الفعالة، وتقديم التقارير المالية والتنظيمية الموثوقة، وحماية الموجودات، وضمان الامتثال للقوانين واللوائح والسياسات الداخلية، بذلك

فـإن جـودة الإدارة تتعلـق بكافـة الجوانـب الإداريـة كـالتخطيط، والرقابـة، وتحديـد المخـاطر، ونظـم المعلومـات المتبعـة، والتـدقيق وتطبيـق القـوانين المصـرفية الصـادرة مـن السـلطات الأشـرفية، المتمثلـة بالبنك المركزي.

ثالثاً: قياس جودة الإدارة

لغرض قياس جودة الإدارة يتم استخدام مؤشرات مختلفة، منها الكمية والنوعية إذ يتم استخدام المؤشرات النوعية لغرض التعرف على أنظمة الرقابة المتبعة، وأنظمة المعلومات وعلاقة المصرف مع السلطات الرقابية، ومدى قدرته على رعاية مصالحه القانونية، وكفاية أنظمة التخطيط والضبط وغيرها، ويتم قياسها من خلال الاستبانات، وهناك مؤشرات كمية وتتمثل بالنسب المالية ويتم توظيفها بهدف قياس جودة الإدارة، لكن بعد أن تعذر على الباحث توزيع الاستبانات على المصارف عينة الدراسة، تم الاستعانة ببعض المؤشرات الكمية، التي تدل على كفاءة الإدارة المصرفية ما يتم قياس جودة الإدارة من خلال المؤشرات النوعية، لغرض معرفة كفاءة وفاعلية الإدارة في عمليات التخطيط والالتزام باللوائح الإشرافية وغيرها، لكن هناك مؤشرات كمية أخرى تستخدم بهدف معرفة عمليات التوظيف ومقدار المصاريف من إجمالي الإيرادات. (Gulzeb, 2011 :79) وهي كما يأتي:

أ. نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع وفقاً لهذه النسبة يتم قياس كفاءة وقدرة إدارة المصرف في تحويل الودائع المتاحة إلى قروض، باستثناء الأموال الأخرى مثل رأس المال، وما إلى ذلك، ويتم استخراجها من خلال قسمة القروض الممنوحة على إجمالي الودائع، وارتفاع هذه النسبة يظهر كفاءة الإدارة في توظيف الودائع على شكل ائتمان ممنوح ولجهات مختلفة، (Silva, et al, 2017: 1442) وتحسب كما يأتي: (السيسي، 2011: 196)

$$\mathbf{LDR= \frac{L}{D} \times \%100 \ .....(8)}$$

إذ إن:

LDR : Loans to Deposits Ratio: نسبة القروض إلى الودائع

L : Loans: القروض

D: Deposits: الودائع

ب. نسبة المصاريف إلى إجمالي الايرادات: تسمى احياناً بنسبة كفاءة العمليات وتستخدم لقياس إجمالي المصاريف وكنسبة مئوية من العوائد المتحققة فكلما انخفضت هذه النسبة أظهرت الادارة كفاءة في إدارة المصرف، وعلى العكس عند ارتفاعها، بذلك فإن انخفاضها أفضل من

ارتفاعها لان انخفاض المصاريف ينعكس بشكل إيجابي على الأرباح المتحققة، وأن النسبة المنخفضة تدل على انخفاض إجمالي المصروفات مقابل زيادة إجمالي الايرادات، وتحسب من خلال قسمة المصاريف الإجمالية على الإيرادات الإجمالية (Mohanty, 2014: 62)، كما في المعادلة الآتية: (Ebrahimi & et al, 2017: 130)

$$\mathbf{ERR} = \frac{\mathbf{E}}{\mathbf{R}} \times \mathbf{\%100} \quad \text{.....(9)}$$

إذ إن:

ERR : Ratio of Expenses to Revenues: نسبة المصاريف إلى الإيرادات.

E : Expenses: المصاريف.

R : Revenue: الإيرادات

رابعاً: مستويات جودة الادارة

صنف أنموذج CAMELS جودة الادارة الى خمسة تصنيفات الاتية:

المستوى الأول: يشير إلى الأداء القوي من قبل مجلس الإدارة وإدارة المصرف، إذ يمتلك المصرف إدارة قوية تتناسب مع حجم المخاطر التي يتعرض لها، وأن المخاطر تكون محددة ومسيطر عليها، ومجلس الإدارة وإدارة المصرف يبدون رغبة للتعامل مع المخاطر، وبنجاح عال (Aspal & Dhawan, 2016: 13).

المستوى الثاني: يشير إلى مستوى مرضٍ كذلك فإن إداء مجلس الإدارة وإدارة المصرف وممارسات إدارة المخاطر تتناسب مع حجم المصرف، وقد توجد نقاط ضعف لكنها طفيفة أو محدودة وبشكلٍ عام، فإن المخاطر المهمة معروفة ويتم تحديدها، وقياسها ومراقبتها، كذلك فإنها خاضعة للسيطرة، لذلك يتطلب الأمر من إدارة المصرف النظر بعناية في الوضع المالي للمصرف. (Sarker, 2011: 11)

المستوى الثالث: يشير إلى ضرورة تحسين وتطوير عمل الإدارة، وأداء المجلس وإن أداء إدارة المخاطر أقل من مرضية، نظراً لطبيعة المصرف وحجم انشطته، كما أن قدرات الإدارة أو مجلس الإدارة قد تكون غير كافية لنوع المصرف وحجمة وحالته، وقد تكون هناك مشاكل ومخاطر غير محددة ومراقبة، أو لا يتم السيطرة عليها بشكل فعال. (علوان، 2016: 87)

المستوى الرابع: يشير هذا التصنيف إلى ضعف الإدارة وأداء مجلس الإدارة و إدارة المخاطر، إذ تكون غير كافية بالنظر إلى طبيعة أنشطة المصرف وحجمة، ومستوى التعرض للمشاكل

والمخاطر، وغالباً ما يكون هناك احتمال كبير بعدم تحديد المخاطر بشكل كافٍ أو قياسها ومراقبتها، أو السيطرة عليها وتتطلب إجراءات فورية من قبل مجلس الإدارة وإدارة المصرف للحفاظ على سلامته، لذ أستوجب الأمر استبدال أو تعزيز الإدارة، ويلزم اتخاذ إجراءات تنظيمية قوية تجاه المتطلبات التنظيمية. (المحمود، 2014: 87)

المستوى الخامس: يشير هذا التصنيف إلى ضعف وانخفاض كبير في إداء الإدارة ومجلس الإدارة وإدارة المخاطر كذلك فإن إدارة المصرف ومجلس الإدارة لم تثبت القدرة على تصحيح المشاكل و تنفيذ الممارسات والسياسات الإدارية المناسبة، فلم يتم تحديد المخاطر أو قياسها أو مراقبتها أو السيطرة عليها وكل تلك الأمور تهدد بقاء المصرف لذلك وجب استبدال أو تعزيز الإدارة أو مجلس الإدارة. (الكراسنة، 2010: 31).

جدول (2-7) تصنيف جودة الادارة وفق أنموذج CAMELS

التصنيف	تصنيف جودة الادارة	وصف التصنيف
1	أقل من≥25.99%	قوي
2	26-30.99%	مرضي
3	31-38.99%	متوسط
4	39-45.99%	حدي
5	≤46%	ضعيف

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (Desta, 2016: 10)

2. 2. 6. 4 الربحية

اولاً: تعريف الربحية

أن القطاع المصرفي له دور جوهري وكبير في الاقتصاد كونه القطاع الذي يوفر الأموال للقطاعات الأخرى في الاقتصاد، وهذه القطاعات لا يمكنها أن تؤدي وظائفها إذا كان القطاع المصرفي غير مربح، وبذلك أن الربحية تستخدم لأعوام عديدة، باعتبارها أولوية قصوى للعمليات المصرفية (Al-Shabib, 2018: 89)، حتى في الاعوام الأخيرة التي حصلت قدراً كبيراً من الاهتمام من قبل الخبراء، وتعد الأرباح مصدراً أساسياً للمصارف من حيث التمويل الذاتي لها، وتحقيق الأرباح يجعل المصارف أكثر سيطرة وقوى واستعدادا على مواجهة الصعوبات المستقبلية عند حدوثها (شرف، 2014: 2)، وبذلك يمكن تعريف الربحية بأنها عبارة عن العلاقة بين الإيرادات التي تحققها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، والربحية تعد هدفاً للمنظمة ومقياسا للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية، ويتم قياس الربحية أما من خلال العلاقة بين

الأرباح والمبيعات، او من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها (طابي، 2017: 24).

ثانياً: اهمية الربحية

أن الربحية مهمة جداً وذلك لأنها تعد الهدف الجوهري للمصارف التجارية، إذ تمثل الأرباح المحدد الرئيسي للنمو والتوظيف في المدى المتوسط وتقديم المعلومات حول صحة وازدهار الاقتصاد، كذلك تعد التغييرات في الربحية عاملاً مساهماً مهماً للغاية في تحقيق التقدم الاقتصادي من خلال تأثير الأرباح الواضح على قرارات الاستثمار وادخارات المؤسسات، وذلك لأن الارتفاع في معدل نسبة الأرباح يحسن موقف السيولة النقدية من خلال التدفقات النقدية (Ayada & et al, 2013:156)، وبذلك فإن الربحية تحسن وضع التدفق النقدي للمؤسسات وتوفر قدراً أكبر من المرونة في مصادر التمويل لاستثمارات المؤسسات أي من خلال الاحتفاظ بالأرباح، ومن ثم أن الربحية تمثل مؤشراً لقياس الكفاءة التشغيلية للمؤسسة (Islam & et al, 2017: 2)

ثالثاً: قياس الربحية

تمثل الربحية إحدى المؤشرات الرئيسة في تقييم الأداء المالي، وهي تمثل مقياساً نسبياً يشير إلى قدرة المنشأة لكسب الربح، كذلك تمثل الربحية النتيجة النهائية للقرارات التي تتخذها إدارة المصرف، وذلك لأن نسب الربحية هي أكثر النسب مصداقية وأهمية في فحص وتحديد مقدرة المصرف على توليد الأرباح، إذ تقوم الربحية بقياس مدى فاعلية السياسات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية والقرارات التي تتخذها الإدارة (Chilboole & Jagongo, 2020: 63).

وهناك جملة من المقاييس التي تستعمل لبيان حجم الأرباح التي تحققها المصارف ومنها ما يأتي: (Macmilan, 2019: 24)

1. معدل العائد على الموجودات Return On Asset (ROA)
2. معدل العائد على حق الملكية Return On Equity (ROE)
3. هامش صافي الربح Net Profit Margin (NPM)
4. نسبة العائد على الودائع Rate of Return on Deposits (ROD)

ويمكن تلخيص هذه المعادلات بما يأتي:

1. معدل العائد على الموجودات Return On Asset (ROA)

يعرف العائد على الموجودات بأنه صافي الدخل من الإيرادات بعد الفوائد والضرائب مقسوما على مجموع الموجودات، وتعكس هذه النسبة مقدار ربح المصرف من عملياته لكل دينار أو دولار استثمر في مجموع موجوداته (Kumar , 2013: 39)، إذ يتم التعبير عن الأرباح الصافية كنسبة مئوية من مجموع الموجودات فارتفاع هذه النسبة دليل على كفاءة المصرف في استخدام موجوداته، فكلما زادت هذه النسبة زاد الامان المصرفي وتحسب كما يأتي: (Ongore & Kusa, 2013: 2239)

$$\mathbf{ROA} = \frac{\mathbf{NI}}{\mathbf{TA}} \times \mathbf{\%100} \quad \mathbf{.....(10)}$$

إذ إنّ

ROA : Return On Asset : العائد إلى الموجودات.

NI : Net Income : صافي الدخل

TA : Total Asset : إجمالي الموجودات

2. معدل العائد على حق الملكية Return On Equity (ROE)

ويعرف بأنه حاصل قسمة صافي الدخل بعد الفوائد والضرائب على حقوق الملكية، وهو يشبه الى حد كبير العائد على الموجودات، كذلك يعد هذا المعدل من أكثر النسب استخداما في تقييم الاداء المالي للمصارف، لبساطته في حساب وقياس الاداء المالي، وكذلك يعد مؤشر فعال يعبر عن الاداء المستقبلي، ومن خلال هذه النسبة يمكن المقارنة بين المصارف المختلفة من حيث الحجم والهيكل (poulos, 2011: 13).

ويتم حساب النسبة من خلال قسمة صافي الدخل على إجمالي حق الملكية وكما في المعادلة الآتية:(Alamry, 2020: 148)

$$\mathbf{ROE} = \frac{\mathbf{NI}}{\mathbf{TE}} \times \mathbf{\%100} \quad \mathbf{.....(11)}$$

إذ إنّ:

ROE : Return On Equity : العائد إلى حقوق الملكية.

NI : Net Income : صافي الدخل.

TE : Total Equity : إجمالي حق الملكية.

وحتى يكون المصرف ضمن المستوى الأول (قوي) قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) عام 1989 بتحديد نسبة أنموذجية لمعدل العائد إلى الموجودات ومخصص إلى الدول

النامية بنسبة أكبر من (3%)، لكن النسبة المعيارية التي وضعها البنك المركزي العراقي أقل من النسبة التي وضعتها المنظمة وحددها بنسبة أكبر من (2.5%) (أبو هونة، 2016: 213)، وقد تم الاعتماد على النسب المعيارية التي وضعها البنك المركزي العراقي، لأنها أقرب ما تكون إلى النسب التي تحققها المصارف المحلية عينة الدراسة، وكذلك حددت مؤسسة (**ACCION**) الامريكية النسبة المعيارية لمعدل العائد لرأس المال بنسبة لا تقل عن (15%) (Kumar , 2013 :41).

3. هامش صافي الربح Net Profit Margin (NPM)

تشير نسبة هامش صافي الربح مقياس الفرق بين إيرادات الفوائد الناتجة عن المصارف ومقدار الفوائد المدفوعة إلى المقرضين، ففي حالة أظهر المؤشر نسبة مرتفعة فإن ذلك يدل على قدرة وكفاءة المصرف على تخفيض المصاريف، ويعد واحداً من المؤشرات المهمة لا لكونه يبين مقداد الأرباح التي يحصل عليها مساهمو المصرف بل يحدد حجم المخاطر المحيطة بالمصرف عند انخفاض حجم الإيرادات (Alamry, 2020: 148)، ويحسب وفقاً للمعادلة الاتية : (Ongore & Kusa, 2013: 239)

$$NIM = \frac{NI}{R} \times \%100 \quad \text{.....(12)}$$

إذ إن :

MIN: Net Income Margin هامش صافي الدخل

NI: Net Income صافي الدخل

R: Revenue الإيرادات

4. نسبة العائد على الودائع Rate of Return on Deposits (ROD)

تعرف أحياناً بمعدل صافي الدخل إلى إجمالي الودائع و يقيس هذا المؤشر كفاءة المصرف في توليد الأرباح من خلال الودائع التي قام بتوظيفها على شكل قروض أو استثمارات، وما يترتب على ذلك زيادة العوائد المصرفية (الربيعي وراضي،2011: 113)، ويحسب وفقاً للمعادلة الأتية:

$$ROD = \frac{NI}{D} \times \%100 \quad \text{.....(13)}$$

إذ إن:

ROD: Rate of Return on Deposits : نسبة العائد على الودائع.

IN: Net Income : صافي الدخل.

D: Deposits: الودائع.

رابعاً: مستويات الربحية

قام اتحاد تصنيف المؤسسات المالية الامريكي بوضع خمسة مستويات للربحية منها:

المستوى الأول: يشير إلى الربحية العالية وهي أكثر من كافية لدعم العمليات والحفاظ على رأس المال وكفاية المخصصات بعد النظر لنوعية الموجودات والنمو، وعوامل أخرى تؤثر على جودة وكمية واتجاه تلك الأرباح (poulos, 2011: 19) .

المستوى الثاني: يشير إلى أرباح مرضية، إذ إن تلك الأرباح غالباً ما تكون كافية لدعم العمليات والحفاظ على رأس المال وكفاية المخصصات بعد الأخذ بنظر الاعتبار نوعية الموجودات والنمو، وعوامل أخرى تؤثر على جودة الأرباح وكميتها واتجاهاتها، وغالباً ما تكون الأرباح مستقرة نسبياً، حتى لو شهدت انخفاضا يكون طفيفاً (Kumar , 2013 :43)

المستوى الثالث: يشير هذا المستوى إلى ضرورة تحسين الأرباح والعمل على زيادتها لأنها لا تدعم العمليات ورأس المال والمخصصات (Islam & art, 2017 :22)

المستوى الرابع: يشير هذا المستوى إلى أن الأرباح غير كافية لدعم العمليات والإبقاء على مستويات كافية من رأس المال والمخصصات فالمصارف التي تصنف ضمن التصنيف(4) عادةً ما تعاني من تقلبات في مستوى هامش الربح (Chilboole & Jagongo, 2020: 69)

المستوى الخامس: يشير هذا المستوى إلى نقص حاد في الربحية، إذ إن المصرف الذي يصنف ضمن التصنيف (5) يعاني من خسائر كبيرة ويُمكن أن يؤدي ذلك إلى زواله أو تصفيته بسبب تآكل رأسماله لذلك وجب الامر اتخاذ إجراء فوري، ويلزم الإشراف التنظيمي القوي من قبل البنك المركزي (أبو هونة، 2016: 222).

جدول(2-8) تصنيف الربحية وفق أنموذج CAMELS

التصنيف	تصنيف الربحية	وصف التصنيف
1	أكبر من ≤ 100%	قوي
2	80 - 99.99%	مرضي
3	35-79.99%	متوسط
4	25 - 34.99%	حدي
5	≤ 24.99%	ضعيف

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (أبو هونة، 2016: 214)

2. 2. 6. 5 السيولة

اولاً: تعريف السيولة

هي قدرة المصرف على الحصول على الأموال السائلة من أجل مواجهة التزاماته (مثل مواجهة المسحوبات من الودائع)، وتُعرف بالقدرة على تحويل الموجودات إلى نقد بصورة سريعة وبأقل خسارة ممكنة (محمد داود، 2012: 132)، ولكي يعد الموجود سائلاً ينبغي أن يتوافر لديه شرطان اساسيان الأول منهما القابلية للتحويل إلى نقد وبأسرع وقت ممكن، بينما الشرط الثاني هو تخفيض الخسارة إلى أقل ما يمكن عند التحويل إلى نقد، مع ملاحظة من الضرورة أن يتحقق الشرطان معاً ففي حالة تحقق الشرط الأول مقابل عدم تحقق الشرط الثاني، أو بالعكس لا يعد الموجود سائلاً (er al. Al,2017: Ebrahimi & 130).

من خلال التعريف السابق يمكن أن يستنتج إن السيولة المصرفية هي قدرة المصرف على تحويل ما بحوزتها من موجودات إلى نقد بسرعة وبسعر معقول وباقل خسارة ممكنة، من آجل مواجهة التزاماته المختلفة.

ثانياً: اهمية السيولة

وتمثل السيولة أهمية كبيرة في المصارف التجارية، إذ إن نقص السيولة لدى أحد المصارف يُمكن أن يؤدي إلى إلحاق ضرر جسيم في الربحية وبثقة المودعين وبذلك فإن احتمالية فشل المصرف تكون كبيرة، كذلك فإن السيولة تعكس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية عند موعد استحقاقها، دون تكبد خسائر غير مرضية، إذ ترتبط بعمليات سحب الودائع والدفع اليومي للمصرف وإدارة السيولة هي عملية يومية تتطلب من القائمين في المصارف مراقبة التدفقات النقدية لضمان الحفاظ على سيولة كافية (Al-Shabib, 2015: 92)، ولذلك فإن الحفاظ على التوازن بين الموجودات القصيرة الأجل والالتزامات قصيرة الأجل أمر بالغ الأهمية، كذلك فإن إدارة السيولة واحدة من الوظائف المهمة لدى المصارف التجارية، إذ أن استخدام الأموال بشكل غير سليم، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحقيق خسائر كبير، فالأرصدة النقدية غير الداخلة في الاستثمار ليس لها أي عائد، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن المصرف إذا لم يحتفظ بنقد سائل متوازن، فإنه لا يمكن أن يكون قادراً على دفع الودائع تحت الطلب، فضلاً عن تسديد مستحقات الدائنين أو دفع الالتزامات الطارئة

الأخرى، وسيؤدي ذلك إلى زيادة التركيز على المصرف وخلق مشاكل في اقتراض الأموال ويؤدي بدوره إلى زيادة معدلاته، لذا من الضرورة الحفاظ على سيولة متوازنة (Ongore & Kusa, 2013: 241).

ثالثاً: انواع السيولة

تنقسم السيولة الى نوعين:

1. السيولة الحاضرة تشمل أرصدة نقدية بحوزة البنك المركزي وأرصدة نقدية حاضرة في خزائن المصرف التجاري، إضافة إلى وجود أرصدة سائلة أخرى، أي أن السيولة الحاضرة لدى المصرف التجاري وتحت تصرفه (Al-A'ajeebi, 2018: 140)، ويشمل هذا النوع من السيولة ما يأتي: (طابي، 2017: 10-11)

أ. الشيكات تحت التحصيل.

ب. النقدية بالعملة المحلية والأجنبية.

ت. الودائع لدى المصارف الأخرى ولدى البنك المركزي

2. السيولة شبه النقدية وتشمل الحوالات المخصومة التي تتكون من أذونات الخزانة التي يمكن إعادة خصمها بسهولة لدى البنك المركزي وتمثل الاحتياطات الثانوية للمصرف، وتتسم هذه الحوالات بقصر أجل الاستحقاق وإمكانية التصرف السريع سواء بالبيع أو الرهن، إذ كلما كانت هذه الاستثمارات حكومية أو مضمونة من الحكومة كلما كانت أسهل بالتصرف فيها (Al-Shabib, 2012: 106)

رابعاً: مكونات السيولة

وتقسيم مكونات السيولة المصرفية على جزأين رئيسين:

1. الاحتياطيات الأولية تتمثل في الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون أن يكتسب منها عائداً، وتتألف هذه الاحتياطيات على مستوى المصرف الواحد من المكونات الآتية: (Mulugeta, 2016: 50)

أ. النقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوق.

ب. الودائع النقدية لدى البنك المركزي.

ت. الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى.

ث. الصكوك تحت التحصيل.

ج. الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج

2. الاحتياطيات الثانوية الاحتياطيات الثانوية في المصرف التجاري هي عبارة عن موجودات سائلة تدرّ لها عائداً، وتشتمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة التي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، وتحقق هذه الاحتياطيات في مجال السيولة فوائد عدة، منها أنها تساهم في تدعيم الاحتياطيات الأولية، وفي استيعاب ما يفيض من الاحتياطيات الأولية عن متطلبات المصرف، وكذلك إنّها تساهم في تحقيق نسبة من أرباح المصرف (Sangmi, 2010: 51).

وتتكون الاحتياطيات الثانوية من جزأين، الأول محدد قانوناً، ويسمى بالاحتياطيات القانونية، والذي يأخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة، ويظهر هذا الجزء واضحاً عندما تحتاج الدولة إلى أموال لتمويل العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة لزيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة (كاظم، 2014: 61)، أما الجزء الثاني من الاحتياطيات الثانوية، فيكون محدداً بحسب سياسة المصرف التجاري ذاته، أي إنّها تعد بمثابة ادخار يُستخدم عند الحاجة إليه، كأن يتم تحويل جزء منه إلى احتياطيات أولية، أو تحويل جزء من الأخيرة إليه (عتروس، 2015: 10).

يرى الباحث إنّ المصارف التجارية كغيرها من مؤسسات الأعمال، تسعى جاهداً إلى زيادة سيولتها، ومن ثم ليس من مصلحتها الاحتفاظ باحتياطيات أولية تفوق حاجتها الفعلية، أي إنّها يمكن أن تستخدم جزءاً من أموالها في استثمارات قصيرة الأجل، كشراء الأوراق المالية، والأوراق التجارية التي هي إضافة إلى أنها مربحة فإنّها تتمتع بسيولة عالية.

خامساً: قياس نسبة السيولة

هناك عدة نسب ومؤشرات لقياس السيولة ومنها:

1. نسبة التداول Current Ratio (CR)

وتمثل نسبة التداول إلى قدرة المصارف على تغطية المطلوبات المتداولة من خلال الموجودات المتداولة، والنسبة العالية تدل على أن المصارف لديها القدرة الكافية على سداد التزاماتها المتداولة، مما يعزز ثقة المودعين ويتم قياسها من خلال قسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة من خلال المعادلة الآتية :(Ferrouhi, 2014: 353)

$$\mathbf{CR = \frac{CA}{CL} \times \%100 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(14)}$$

إذ إنّ:

CR: Current Ratio : نسبة التداول

CA: Current assets : الموجودات المتداولة

CL: Current liabilities : المطلوبات المتداولة

ويدل ارتفاع نسبة التداول على أن السيولة جيدة، وأن الأنموذج الذي يمكن الاسترشاد به هو أن الموجودات المتداولة تكون ضعف المطلوبات المتداولة، وإن انخفاض الموجودات المتداولة إلى النصف يعني إنّ المصرف ليس لديه القدرة على الوفاء بالتزاماته المستحقة الإداء خلال الفترة المالية، كذلك فإن ارتفاع هذه النسبة لا يدل على إن الإدارة كفؤة وإنما يدل على عجز المصرف عن توظيف الأموال في استثمارات جديدة بدليل وجود فائض في رأس المال العامل، إذ تنعكس آثاره سلبا على ربحية المصرف (Durrah & et al, 2016: 436)

وبسبب اختلاف النسب المعيارية للسيولة المصرفية بين المصارف عينة الدراسة، تم الاعتماد على أنموذج البنك المركزي العراقي والبالغ (30%)، وينبغي على المصارف الاحتفاظ بها كنسبة مئوية من إجمالي مطلوباتها السائلة وفقاً للمادة (21) لعام2011 لتسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم (94) لعام(2004).

2. نسبة التدفق النقدي Fund Flow Ratio (FFR)

تعد نسبة التدفق النقدي أحد النسب المهمة لقياس السيولة، وتمثل نسبة النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الودائع، فبارتفاع هذه النسبة ترتفع السيولة النقدية، وتزداد معها قدرة المصرف في الوفاء بالتزاماته المصرفية وبشكلٍ نقدي(كاظم، 2014: 70)، وتحسب كما يلي:(27: (Karapinar & Dogan, 2015

$$\mathbf{MFR = \frac{C+F}{D} \times \%100 \ldots\ldots\ldots\ldots(15)}$$

إذ إنّ:

MFR : Monetary fund Ratio : نسبة الرصيد النقدي

C : Cash : النقد

F : Funds : الارصدة

D : Deposits : الودائع وما في حكمها

3. نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات Loans to total assets Ratio (LTAR)

تُقيس هذه النسبة إجمالي القروض التي يمنحها المصرف إلى عملائه و كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات، فارتفاع هذه النسبة يؤدي إلى تخفض نسبة السيولة التي يحتفظ بها المصرف والعكس صحيح في حالة انخفاضها إذ يدل انخفاضها على توفر سيولة كافية لدى المصرف (Chatzi & Chytis, 2015: 53)، وتحسب كما يأتي: (Ferrouhi, 2014: 356)

$$\mathbf{LTAR = \frac{L}{TA} \times \%100 \ldots\ldots\ldots\ldots (16)}$$

إذ إن:

LTAR : Loans to total assets Ratio : القروض إلى إجمالي الموجودات

L : Loans : القروض

TA: total assets : إجمالي الموجودات

4. نسبة السيولة السريعة Quick Liquidity Ratio (QLR)

تعد النسبة الأفضل لقياس قدرة المصارف على الاستجابة السريعة لمتطلباتها قصيرة الأجل، وسرعة تحويل الموجودات إلى نقد، وهي تبين مقدرة الموجودات السائلة النقدية استثمارات قصيرة الأجل، المدينون) على تغطية المطلوبات المتداولة (Aspal & Dhawa, 2016: 13)، ويجري حسابها على وفق المعادلة الآتية: (Malahimm & AlKhatib, 2018: 15)

$$\mathbf{QLR = \frac{LA}{CL} \times \%100 \ldots\ldots\ldots\ldots (17)}$$

إذ أن:

QLR : Quick Liquidity Ratio : نسبة السيولة السريعة

LA : Liquidity Assets : الموجودات السائلة

CL : Current Liabilities : المطلوبات المتداولة

سادساً: مستويات السيولة المصرفية

تصنيف السيولة وفق أنموذج CAMELS كما يأتي:

المستوى الأول: تتصف إدارة المصرف بالفهم الشامل للبيئة الاقتصادية وبيئة الزبائن فضلاً عن عوامل عدة: (تريعة، 2013: 43)

1. توافر الموجودات السائلة لمواجهة مسحوبات الودائع وتلبية طلب القروض.

2. انخفاض عمليات الاقتراض التي يقوم بها المصرف من المصارف الاخرى لتلبية احتياجات السيولة.

3. زيادة عمليات الاشراف والرقابة على كافة عمليات وانشطة المصرف التي يعمل بها.

4. امتلاك إدارة المصرف الخبرة الكافية والاستخدام المعقول لعمليات الاقراض.

المستوى الثاني: يمتلك المصرف الذي يصنف ضمن هذا المستوى خصائص تشبه خصائص المستوى الأول لكن لدية بعض نقاط الضعف بواحدة أو أكثر من تلك العوامل المذكورة أعلاه ويمكن تلافي ذلك من خلال زيادة وتشديد عمليات الرقابة والاشراف وضمن أطار زمني معين.

المستوى الثالث: يمتلك المصرف الذي يصنف ضمن هذا المستوى نقاط ضعف في العديد من العوامل المذكورة، ويشير هذا المستوى إلى افتقار الإدارة إلى الخبرة الكافية مما يؤدي إلى ظهور مخاطر متكررة في السيولة، ويتطلب هذا المستوى ضرورة توافر الجهود وزيادة وتشديد عمليات الرقابة، والاشراف لتدارك تلك المخاطر (Gulzeb, 2011:49).

اما المصرف الذي يقع ضمن هذين المستويين المستوى الرابع والخامس يتصف بخصائص معينة وهي: (شكارة، 2012: 152)

المستوى الرابع: يتصف المصرف الذي يكون ضمن هذا التصنيف بمشاكل حادة في السيولة، يتطلب اتخاذ إجراءات فورية بغرض توفير قدر كافٍ من السيولة، لمواجه احتياجات السيولة قصيرة الأجل، والاحتياجات غير المتوقعة.

المستوى الخامس: يتطلب هذا المستوى اتخاذ إجراءات فورية من قبل السلطات الرقابية والمتمثلة بالبنك المركزي لمنع انهيار المصرف، وذلك بسبب عدم قدرته على تلبية التزاماته تجاه مودعيه، ودائنيه.

جدول(2-9) تصنيف السيولة وفق أنموذج CAMELS

التصنيف	تصنيف السيولة	وصف التصنيف
1	اكبر من ≥ 50%	قوي
2	45-49.99%	مرضي
3	38-44.99%	متوسط
4	33-37.99%	حدي
5	أقل او تساوي32%	ضعيف

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (Gulzeb, 2011: 51).

2. 2. 6. 6 الحساسية تجاه المخاطر السوقية

اولاً: تعريف الحساسية تجاه المخاطر السوقية

ويقصد بالحساسية هي درجة التأثر التي تؤدي الى التعرض للمخاطر المؤثرة على اداء المصرف، إذ يشير هذا العنصر الى قدرة المصرف على ادراك مخاطر السوق ومراقبتها وادارتها وتسليط الضوء على المشاكل من اجل اعطاء اشارة الى الادارة لاتخاذ الاجراءات الازمه، وتعتبر حساسية مخاطر السوق هي امتداد للسيولة، لمعرفة أن كان وضع المصرف آمن أو لا (Setyawati & Martia, 2010: 38)، وتعريف مخاطر السوق على أنها مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية بسبب التغيرات في أسعار السوق، وتتضمن مخاطر اسعار الفائدة ومخاطر العملات الاجنبية ومخاطر الاسعار الاخرى (Gulzeb, 2011: 59).

ثانياً: اهمية الحساسية تجاه مخاطر السوق

تعد حساسية مخاطر السوق أحد المعايير الجديدة نسبيًا المضافة إلى نموذج تصنيف CAMELS، تمت إضافته في عام 1997 لارتباطه بالتغيرات المالية والمصرفية المستمرة التي جعلت المصارف أكثر عرضة للازمات والمخاطر المالية المختلفة التي تواجهها المصارف، والتغيرات في أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار الأدوات المالية (Al-Ali, 2013: 426)، والحساسية تجاه مخاطر السوق تشير إلى مخاطر تغير أسعار الموجودات المالية كالتغيرات في أسعار الصرف، والفائدة، والاسهم والسندات، وبذلك فإن أنشطة المصارف تتأثر نتيجة لتلك التغيرات ويكون ذلك التأثير أما سلبي أو إيجابي (Boateg, 2019: 54).

لذلك تتعلق الحساسية لمخاطر السوق بجميع التغيرات في أسعار الموجودات المالية التي يحتفظ بها المصرف، وكذلك التغيرات في أسعار الفائدة على الموجودات الأخرى، مثل أسعار الفائدة والقروض والودائع ذات السعر العائم والتغيرات في أسعار الصرف يمكن الإشارة إلى أن الموجودات بسعر فائدة ثابت، على عكس الموجودات ذات السعر العائم، لا تخضع لمخاطر السوق. (Gul zeb, 2011: 60)

ثالثاً: مقياس الحساسية تجاه مخاطر السوق:

1. فجوة الموجودات والمطلوبات الحساسة: من خلا هذه النسبة يتم قياس الفرق بين الموجودات الحساسة للفائدة، والمطلوبات الحساسة للفائدة، فإذا إذا كانت نتيجة هذه النسبة موجبة، يعني ذلك أن درجة حساسية الموجودات تجاه أسعار الفائدة اكبر من المطلوبات، أما كانت النتيجة

سالبة، فهذا يدل على أن درجة حساسية المطلوبات تجاه أسعار الفائدة أكبر من حساسية الموجودات، وأما إذا كانت النتيجة مساوية إلى الصفر فيعني أن الموجودات الحساسة مساوية للمطلوبات الحساسة لأسعار الفائدة، إي هناك توازن ما بين الموجودات والمطلوبات الحساسة (Grier, 2012: 150).

GAP = RSAs – RSLs .....(18)

إذ إنّ:

GAP: الفجوة

RSAs: rate-sensitive assets : الموجودات الحساسة للفائدة

RSLs: rate-sensitive liabilities : المطلوبات الحساسة للفائدة

وعندما تكون الفجوة موجبة (GAP) وارتفعت معدلات الفائدة فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع كلاً من أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وزيادة في صافي عائد الفائدة، بسبب ارتفاع فوائد موجودات المصرف خاصة فوائد القروض الممنوحة والعكس صحيح عند انخفاض معدل الفائدة سوف يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة، ومن ثم انخفاض عائد الفائدة الصافي. (Malahimm & AlKhatib, 2018: 25).

أما إذا كانت الفجوة سالبة وارتفعت معدلات الفائدة، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة الدائنة والمدينة وانخفاض في عائد الفائدة، وذلك بسبب ارتفاع الفوائد المدفوعة على المطلوبات لاسيما الفوائد المدفوعة على الودائع والعكس صحيح عند انخفاض أسعار الفائدة، الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة الدائنة والمدينة ومن ثم زيادة دخل الفائدة الصافي، في حين إذا كانت نتيجة الفجوة مساوية إلى الصفر إي إن الموجودات الحساسة تساوي المطلوبات الحساسة وارتفعت معدلات الفائدة سوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، ودون أن يحدث تغير في صافي دخل الفائدة، وانخفاض معدل الفائدة يؤدي بدوره إلى انخفاض أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، وأيضاً دون تغير في صافي دخل الفائدة (Suresh & paul, 2018 :89).

2. نسبة الموجودات الحساسة للفائدة إلى إجمالي المطلوبات الحساسة للفائدة: تعبر هذه النسبة عن الفجوة ما بين الموجودات الحساسة للفائدة، والمطلوبات الحساسة للفائدة، فإذا كانت نتيجة تلك النسبة مساوية للواحد الصحيح أو أكبر من واحد، يعني أن حساسية الموجودات تجاه أسعار الفائدة أكبر من حساسية المطلوبات، أما إذا كانت النتيجة أقل من واحد فإن ذلك يعني أن درجة حساسية المطلوبات للفائدة أكبر من الموجودات الحساسة للفائدة (Setyawati & Martia, 2010: 40).

$$\mathbf{GR = \frac{RSAs}{RSLs} \times \%100 \ldots\ldots\ldots\ldots(19)}$$

إذ إنّ:

GAPRatio: GR: نسبة الفجوة
rate-sensitive assets:RSAs : نسبة الموجودات الحساسة للفائدة
rate-sensitive liabilities:RSLs : نسبة المطلوبات الحساسة للفائدة

3. الفجوة المطلقة: تستخدم هذه النسبة عند شدة تحسس المصرف لمخاطر السوق، ويتم قياسها من خلال قسمة قيمة الفجوة على إجمالي الموجودات الحساسة، فإن ارتفاعها يؤدي إلى زيادة مخاطر السوق والعكس صحيح عند انخفاضها ويتم حسابها كما في المعادلة الأتية: (Boateg, 2019 : 57)

$$|G| = \frac{G}{TA} \times \%100 \ldots\ldots\ldots\ldots (20)$$

إذ إنّ:
|G| :|Gap|:الفجوة المطلقة
Gap: G : الفجوة
TA: Total Assets : إجمالي الموجودات

وبسبب عدم وجود تصنيف ثابتة للفجوة تم توظيف مقياس نسبة الأوراق المالية إلى إجمالي الموجودات، وتم وضع تصنيف ثابتة لها والجدول (2–8) يبين تلك التصنيف، لكن ما يعاب على تلك النسبة هو حصر التغير تجاه مخاطر السوق فقط في الأوراق المالية التي يحتفظ بها المصرف، ودون الاخذ بنظر الاعتبار تغير أسعار فائدة القروض الممنوحة والودائع التي يحتفظ بها المصرف على عكس طريقة الفجوة (GAP)، وتبين الفرق ما بين الموجودات ذات أسعار الفائدة المتغيرة والمطلوبات ذات أسعار الفائدة المتغير. (Gul zeb, 2011: 67)

4. نسبة الاوراق المالية إلى إجمالي الموجودات: تقيس هذه النسبة الاوراق المالية التي يحتفظ بها المصرف مقابل إجمالي الموجودات التي يمتلكها المصرف فكلما ارتفعت هذه النسبة ارتفع معها تحسس المصرف تجاه مخاطر الاسواق المالية ويتم حسابها من خلال قسمة إجمالي الاوراق المالية على إجمالي الموجودات وهي كما في المعادلة الآتية: (Al-Ali, 2013: 430)

$$STAR = \frac{S}{TA} \times \%100 \ldots\ldots\ldots\ldots (21)$$

إذ إنّ:
STAR : Securities to Total Assets Ratio : نسبة الاوراق المالية إلى إجمالي الموجودات.
S : Securities : الأوراق المالية .
TA : Total Assets: إجمالي الموجودات.

جدول (2-10) تصنيف الحساسية تجاه مخاطر السوق وفق أنموذج CAMELS

التصنيف	الحساسية اتجاه مخاطر السوق	وصف التصنيف
1	أقل من ≥ 25.99%	قوي
2	26- 30.99 %	مرضي
3	31- 37.99%	متوسط
4	38- 42.99%	حدي
5	≤43%	ضعيف

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (Gul zeb, 2011: 71)

رابعاً: مستويات الحساسية اتجاه مخاطر السوق

تختلف مستويات الحساسية تجاه مخاطر السوق باختلاف درجة المخاطر التي يتعرض لها المصرف، وقد صنفت الحساسية اتجاه مخاطر السوق حسب أنموذج CAMELS كالآتي:

المستوى الأول: يتميز المصرف بالقدرة على التحكم بمخاطر السوق كذلك فإن الأرباح المتحققة لها القدرة على مواجهة التغيرات العكسية التي تحدث في أسعار الفائدة، فضلاً عن احتفاظه برأس مال كافٍ لمواجهة تلك المخاطر. (Setyawati & Martia, 2010: 44)

المستوى الثاني: يتصف المصرف هنا بنفس خصائص مصرف المستوى الأول لكن وجود نقاط ضعف في واحد أو اكثر من العوامل المذكورة آنفاً، ويتصف بالقدرة على مواجهة مخاطر السوق، وارتفاع مستوى أرباحه الصافية، فضلاً عن كفاية رأسماله لمواجه مخاطر السوق.

المستوى الثالث: يتصف هنا المصرف بانخفاض قدرته على التحكم بمخاطر السوق، ويتطلب هذا المستوى رقابة وأشراف قوي من آجل ضمان أدارة المصرف من اتخاذ الخطوات والإجراءات التصحيحية المناسبة. (Grier, 2012: 159)

المستوى الرابع: يظهر على هذا المصرف من المستوى الرابع نقاط ضعف كبيرة في العوامل المذكورة مما يتطلب تدخل البنك المركزي لاتخاذ إجراءات تصحيحيه خاصة عند عدم قدرة المصرف على التحكم بمخاطر السوق.

المستوى الخامس: وهنا المصرف يشهد مشاكل حادة وكبيرة في التحكم بمخاطر السوق، وهذا يعني عدم توافر العوامل المذكورة آنفاً، ويتطلب اتخاذ خطوات تصحيحية فعند عدم اتخاذ تلك الإجراءات يمكن أن يؤدي ذلك إلى انهيار المصرف وإفلاسه. (Al-Ali, 2013: 429)

المبحث الثالث

العلاقة بين متغيرات الدراسة

يتناول في هذا المبحث العلاقة بين الحوكمة المصرفية ومؤشرات أنموذج Camels والتي تتمثل في (كفاية رأس المال، جودة الموجودات، جودة الادارة، السيولة، الربحية، والحساسية أتجاه مخاطر السوق)، ويمكن توضيح العلاقة تبعاً للآتي:

2. 3. 1. علاقة الحوكمة المصرفية بمؤشرات Camels

أن الحوكمة المصرفية تهدف إلى تحديد وتوزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في المصارف مثل مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين كما إنها تبين القواعد والإجراءات لاتخاذ القرارات التي تخص المصارف، وهنا سنبين علاقة الحوكمة المصرفية بمؤشرات Camels:

اولاً: علاقة كفاية رأس المال بالحوكمة المصرفية:

تكشف نسبة كفاية رأس المال عن القوة الداخلية للمصرف لتحمل الخسائر المحتملة، إذ أن ارتفاع هذه النسبة تدل على أن المصرف لديه القوة والقدرة الأكثر على حماية حقوق المستثمرين، كما تضمن أن المصرف قادر على الوفاء بالمطلوبات ومواجهة المخاطر مثل المخاطر التشغيلية ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق، وهنالك العديد من الدراسات التي اشارت إلى الحوكمة المصرفية لها علاقة مع نسبة كفاية رأس المال ومن هذه الدراسات.

دراسة (Elgammal, et al, 2018) إذ اشارت الى أن هدف الحوكمة المصرفية المتمثل في تعزيز الإفصاح والشفافية كون الإفصاح والشفافية يساعد كفاية رأس المال على تحسين إدارة المخاطر، فالمصارف التي تتبنى منهجاً قوياً ودقيقاً لإعداد تقارير عن كفاية رأس المال يؤدي ذلك الى زيادة تعامل اصحاب المصلحة مع المصرف الذي يترتب عليه زيادة الدعم للمصرف وكذلك زيادة الارباح التي يحصل عليها المصرف، فضلاً عن ذلك فإن الإفصاح عن أداء المصرف يمكن أن يقلل من حدوث الإهمال الذي يمكن أن يؤدى إلى فشل المصارف أو الفشل في تحقيق الاهداف في المستقبل، وتوصلت هذه الدراسة على وجود علاقة ايجابية بين الحوكمة المصرفية ونسبة كفاية رأس المال.

وكذلك دراسة (Alhadi, et al, 2016) أشارت الى أن مع تعدد المؤسسات واتساع حجمها وانفصال الملكية عن الادارة، ظهر ما يسمى بحوكمة المؤسسات التي تحدد مسؤوليات مجلس الادارة والعاملين في المؤسسة وتحديد حقوق المساهمين، وتنظيم وترتيب العلاقات بين اطراف المؤسسات سواء اطراف داخلية ام خارجية من اجل حماية حقوق المساهمين واصحاب المصالح الاخرى، إذ يعد هيكل الملكية من اليات الحوكمة الداخلية بجانب مجلس الادارة ولجنة التدقيق، إذ يساهم هيكل الملكية في فهم ومعرفة ادارة المؤسسة وموازنة المصالح بين الاطراف، وجاءت هذه الدراسة لتبين مكونات هيكل الملكية واثرها على كفاية رأس باعتبار الأسهم هي مكونات راس المال المصرفي، اذ إن الأهمية البالغة لرأس المال لكل جانب من جوانب العمل المصرفي تقريباً، من أجل الحفاظ على أداء سليم وآمن للمصارف، لذلك فقد فرض المنظمون الحد الأدنى من متطلبات رأس المال في العديد من الدول من أجل الحفاظ على الحد الأدنى من رأس المال الذي يقلل من مخاطر التخلف عن السداد المحددة مسبقاً على الأقل، من ناحية أخرى فإن زيادة رأس المال والاحتفاظ به يعد أمراً مكلفاً بسبب الضرائب وتكاليف الوكالة والمعلومات، بمعنى أن زيادة مستوى رأس المال يقلل من معدل العائد على حقوق الملكية للمساهمين، ومن أجل الحفاظ على عائد عادل على حقوق الملكية، يتعين على المصارف الوصول إلى المستوى الأمثل لرأس المال لتقليل تكاليفها مع ضمان الملاءة المالية، لهذا السبب يعد تحديد المستوى الأمثل لرأس المال مرتفع بما يكفي لتقليل مخاطر التخلف عن السداد والامتثال للوائح ومنخفض بدرجة كافية لتقليل تكاليف الاحتفاظ برأس المال وتوفير عائد عادل على حقوق الملكية، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة بين هيكل الملكية ورأس المال.

ودراسة (Dey, et al, 2018) تهدف لاختبار خصائص لجان التدقيق على كفاية رأس المال في المصارف التجارية وذلك للحاجة الى تعظيم اثر الحاكمية والياتها، واوضحت النتائج الى وجود تأثير ايجابي لعدد اعضاء لجنة التدقيق على كفاية رأس المال واستقلالية لجنة التدقيق وعدد مرات اجتماعات لجنة التدقيق، ويشير ذلك الى ان المصارف التي تتمتع بلجان تدقيق فعالة وجيدة، لديها قدرة على المساهمة وتعزيز كفاية رأس المال في المصارف من خلال الافصاح والشفافية لجذب المساهمين.

ويرى الباحث من خلال الدراسات السابقة أن تطبيق اليات الحوكمة يعد عنصراً فاعلاً ومؤثراً في نشاط المصارف التجارية لأنها تحقق الامان من المخاطر المصرفية ورفع مستوى الاداء

للمصارف وجذب الاستثمارات الاجنبية، وتشجيع رأس المال على الاستثمار في المشاريع، لأن المصارف التي تمتلك رأس مال مرتفع تتمتع بميزة تنافسية اكبر في مواجهة المخاطر المالية، ويشير ذلك مدى مساهمة مجلس الادارة ولجان التدقيق في ادارة موارد المصرف بشكل جيد وتعظيم قيمة المصرف، بينما تبين من الدراسات السابقة أن المجالس الكبيرة للإدارة اقل فعالية مقارنة بالمجالس الصغيرة بسبب الصراع والخلاف الذي يمكن أن ينشأ بين الاعضاء، وعليه سوف يتأثر رأس المال ويحصل على نتائج سلبية، وكذلك المدراء المستقلون في مجالس الادارة ينظر اليهم على انهم يتمتعون بمعرفة ورؤية مستقلة افضل عن الادارة، لأنهم قادرين على تنفيذ الاحكام والقوانين المتعلقة بالحوكمة المصرفية، والمحافظة على حقوق المساهمين، وكذلك العلاقة الايجابية التي بين هيكل الملكية وكفاية رأس المال، يشير ذلك الى المزايا التي يتمتع بها مدراء المصرف الذين تربطهم علاقات مع مساهمين خارجيين، لأن ذلك يؤدي الى الزيادة من هيكل رأس المال، وبذلك يكون المصرف الذي يتمتع برأس مال قوي قادر على حماية اصحاب المصلحة، اكثر من المصارف التي تتمتع بهيكل ملكية اقل وغير قادرة على مواجهة مخاطرها.

ثانياً: علاقة الحوكمة المصرفية بجودة الموجودات

إن تقييم جودة الموجودات يشمل تصنيف عوامل مخاطر الاستثمار التي قد تواجه المصرف، فضلاً عن إن جودة الموجودات تمثل انعكاساً لكفاءة القرارات الائتمانية للمصرف وسياسات الاستثمار التي تشكل جزءاً كبيراً من موجودات المصرف، وإن ارتفاع هذه النسبة تشير الى انخفاض جودة الموجودات، وبالعكس عند انخفاضها فأنها تدل على أن جودة الموجودات عالية.

دراسة (Nagaraja& Vinay, 2019) تهدف هذه الدراسة الى تحسين الحوكمة في المصارف من اجل تخفيض مخاطر الائتمان، واوصت هذه الدراسة أن ابرز الادوات الملحة التي تمكن من ارساء الحوكمة المصرفية هي الشفافية والافصاح التي لها دور في رصد وضعية المصارف من قبل المشرفين أو المودعين والمقرضين، وكذلك تحسين دور مجلس الادارة من خلال اعادة تشكيلها ووضع تنظيمات جديدة تقتضي بأنشاء لجنة التدقيق الداخلي التي ينبغي ممارستها داخل المصرف ومن خارجه للتأكد من سلامة عمليات المصرف ومتانتها.

وأشارت دراسة (Oliveira, et al, 2013) الى أثر متغيرات الحوكمة المصرفية على ادارة المخاطر الائتمانية، واظهرت النتائج ان كل من عدد الاعضاء المستقلين في مجلس الادارة وعدد

اللجان في مجلس الادارة ونسبة الاسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين لها أثر ايجابي على المخاطر الائتمانية، لأن مجلس الادارة مؤهل ان يمارس وظيفة الاشراف والمراقبة بحرية وطريقة مستقلة، من خلال وضع نظام تقييم مستقل لعملية ادارة القروض تقدم نتائج التقييم مباشرةً الى مجلس الادارة.

ومن خلال ما تقدم يرى الباحث أن التغيرات التي طرأت على الاقتصاد، أصبح هناك حاجة ماسة على زيادة مستوى جودة الموجودات للاستفادة منها في الوقت المناسب في الاستثمارات، إذ كلما زادت الاستثمارات في جودة الموجودات انخفضت الديون، وكذلك تعد جودة الموجودات هي احد العوامل المساهمة في تحديد التفاوت بين قيمة المصرف، إذ من الضروري أن نفهم الطبيعة الحقيقية لجودة الموجودات، لذى ينبغي زيادة مستوى الإفصاح والشفافية، لضمان توفر المعلومات والبيانات لكي يستفيد منها اصحاب المصلحة، لذا اتجهت العديد من المصارف الى معرفة مدى استعدادها لتحمل مخاطر الائتمان ومستوى الربحية المطلوبة، من خلال وضع استراتيجيات لمخاطر الائتمان من قبل مجلس الادارة، وكذلك على هذا الاخير أن يأخذ بنظر الاعتبار اهداف جودة الائتمان، العوائد، نمو الموجودات المرجحة بين المخاطر والعائد في اطار انشطة المصرف، واعداد تقارير دورية مستقلة لأعضاء مجلس الادارة والادارة التنفيذية، وذلك بغرض التأكد من أن هناك سيطرة على مخاطر الائتمان، وضرورة وجود رقابة داخلية للتأكد من الابلاغ عن الاستثناءات في السياسات الائتمانية والحدود الائتمانية.

ثالثاً: علاقة الحوكمة المصرفية بجودة الادارة:

تشير جودة الادارة الى قدرة الادارة على ضبط وتوجيه السياسة المصرفية والائتمانية بشكل سليم، ومدى قدرتها على استخدام المعلومات في مجال التنبؤ.

إذ اشارت دراسة (يوسف، 2012) على إن المحور الذي ترتكز عليه الحوكمة الجيدة هو مجلس الإدارة فمجلس الإدارة الجيد يضمن للمستثمرين في المؤسسة بأن الموجودات التي قاموا بتوفيرها ويجري استخدامها من جانب مديري المؤسسة ووكلائهم لزيادة قيمة المؤسسة، ومن ثم تحقيق قيمة أفضل للمساهمين، كما يضمن لهم عدم ضياع أو إساءة استخدام رأس المال، بل إن رأس المال يستخدم لتحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة قيمة المؤسسة وتحقيق الاهداف المخطط لها، وإن استقلال مجلس الإدارة يخفض الخسائر التي تنشأ من مشكلة الوكالة والتي

تعد أمرا أساسيا في المؤسسات العامة والتي تتمثل في الفصل بين الملكية والإدارة، إذ أن من مسؤولية جودة الادارة متابعة تنفيذ الاهداف وادارة المخاطر، وهكذا فإن حوكمة المصارف تعني ببساطة وبصفة محددة أن يقوم مجلس الإدارة نيابة عن المساهمين بمساءلة المديرين ومحاسبتهم عن أدائهم لتحقيق أهداف المؤسسة، وهذا هو السبب الأساسي في قدرة مجلس الإدارة على تحديد وتنظيم أنشطة المصرف وقياس المخاطر التي قد يتعرض لها.

وركزت دراسة (Ball, 2012) على مدى اعتبار الافصاح عن المعلومات الخاصة بجودة الادارة متمماً للتقارير المالية ومدى ارتباط تأكيدات المدقق او المراقب حول القوائم المالية، وتوصلت هذه الدراسة بضرورة أن تتضمن جودة الادارة الافصاح والشفافية، من آجل الحصول على تنبؤات دقيقة ومفيدة ومحددة بالتوقيت المناسب، إذ من شروط الافصاح هو تحقيق العدالة والامانة والشفافية، وتوصلت هذه الدراسة الى أن المصرف الذي تكون جودة الادارة فيه من المستوى الجيد يكون قد التزم بأحكام وقوانين الحوكمة المصرفية وادارة مخاطرها بشكل جيد.

وكذلك اشارت دراسة (Adelopo, 2011) الى المصرف الذي يكون مستوى جودة الادارة فيه من التصنيف الغير مرضي حسب تصنيف أنموذج Camels، يعاني المصرف وبشكل كبير من ممارسات غير امنة وغير متينة وعدم كفاءة لجان التدقيق في الرقابة على التقارير المالية، ويعاني من ضعف كبير في الاداء وضعف كبير في ادارة المخاطر ويشكل قلقاً كبيراً للسلطات الرقابية.

وبناً على ما تقدم يرى الباحث أن مؤشر جودة الادارة هو المحور الرئيسي الذي يدور حوله اداء المصرف في مختلف مجالاته فالإدارة الجيدة هي العنصر الحاكم والاساسي في نجاح المؤسسات بصفة عامة والمصرفية منها بصفة خاصة، في تحقيق اهدافها في تنمية نشاطها و ربحيتها، وفي خدمة المجتمعات التي تعمل فيها وتتزايد اهمية الادارة في مجال العمل المصرفي بعد اهمية المصارف في تحقيق اهدافه، وان تقييم الادارة ينبغي ان يعتمد على مستوى ونوعية معرفة مجلس الادارة بنشاطات المصرف ومقدرة مجلس الادارة والادارة التنفيذية، كل حسب اختصاصه للتخطيط وللتعامل مع المخاطر التي يمكن ان تنشأ عن تغير ظروف العمل أو المبادرة في تقديم نشاطات ومنتجات جديدة، ودقة وتوقيت وفعالية انظمة المعلومات وانظمة مراقبة المخاطر، إذ أن جوهر جودة الإدارة في العقود الماضية كان يتمثل في فشل مدققي الحسابات في كشف التلاعب نتيجة استخدام المديرين لبعض السياسات والممارسات المحاسبية التي تؤثر على الأرباح، فتطبيق الافصاح والشفافية ساهم

بكثير في تعزيز جودة التقارير المالية، وادى ذلك الى تطوير ثقافة المؤسسة، وانعكس بشكل رئيسي على تحسين موقع المؤسسة واستمراريتها نحو بلوغ اهدافها، والامر الذي يؤدي الى تقليل تشتت توقعات المستثمرين، وكذلك أن ضبط العلاقة بين مجلس الإدارة والمساهمين من أهم الأهداف التي نشأت من أجلها ضوابط وقواعد حوكمة المصارف والتي تم من خلالها تحديد مهام مجلس الإدارة بدقة حتى لا يحدث تضارب للمصالح بينه وبين المساهمين، إلا أن الحوكمة الجيدة من خلال إشراف ومتابعة مجلس الإدارة لتنفيذ الاهداف، وادارة المخاطر، والرقابة الداخلية، تزيد من احتمالات سرعة استجابة المصرف للتغيرات في بيئة الأعمال والأزمات والفترات الحتمية للهبوط في الأعمال.

رابعاً: علاقة الحوكمة المصرفية بالسيولة:

نظراً لأهمية السيولة لدى المصاف، هناك العديد من الدراسات التي اهتمت بالسيولة، منها دراسة (Shams, et al, 2018) هدفت هذه الدراسة لمساعدة المصارف في تطبيق الحوكمة المصرفية من اجل ادارة مخاطر السيولة، وركز هذه الدراسة على ان المصارف التي تتمتع بسيولة كافية قادرة على مواجهة مخاطرها وادارتها، وكذلك تحقيق الارباح من خلال استثمار هذه السيولة، فقد تستخدم المصارف التي تتمتع بسيولة عالية تلك السيولة من أجل تمويل استثماراتها، وفي هذه الحالة تقل نسبة الديون لديها الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع قيمة الاسهم، وزيادة حقوق المساهمين، وتوصلت هذه الدراسة الى قدرة مجلس الادارة من متابعة ومراقبة انشطة المصرف الذي يتمتع بسيولة كافية، لان هذا المؤشر يخلق الاطمئنان لدى المساهمين واصحاب المصلحة وادارة المصرف لمواجهة اي طارئ قد يتعرض له المصرف.

ودراسة (Gao, et al, 2011) التي أشارت الى علاقة السيولة بالإفصاح، إذ أن ارتفاع مستوى الافصاح يؤدي الى انخفاض تشتت المعلومات والبيانات في التقارير المالية، لإعطاء إشارة ايجابية للمستثمرين، مما قد يؤدي الى زيادة المتعاملين مع المصرف وبذلك ارتفاع سيولة المصرف، ومن ناحية اخرى تشير دراسة (Lang, et al, 2012) الى أن الحوكمة المصرفية تهدف بشكل اساسي لحماية موجودات وممتلكات المصرف والحفاظ على حقوق المساهمين وجميع اطراف العلاقة، وان السيولة تعد من اهم بنود موجودات المصرف، أذ تسعى لجنة التدقيق الداخلي من خلال توجيه سلوك ادارة التنفيذ نحو الاحتفاظ بالحد الامثل من السيولة النقدية والتدخل في الوقت المناسب عندما

ينخفض المؤشر عن هذا الحد حتى لا يقع المصرف في مخاطر السيولة، وكذلك التدخل عندما يرتفع عن الحد الامثل من خلال التدخل في تحفيز سلوك الادارة نحو استثمار الارصدة الفائضة.

ومما سبق يرى الباحث أن السيولة تعبر عن قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصير الاجل المتوقعة منها والغير متوقعة، وتهتم المصارف اهتماماً كبيراً بمؤشر السيولة بهدف تحقيق الاستخدام الامثل لمواردها ومن ثم تمكنها من تحقيق المستوى الذي ترغب في تحقيقه من الربحية وتخفيض تكاليف النشاط وبأقل مخاطرة، لذلك اصبح من الضروري ان يتبنى مجلس الادارة سياسة مركزية لإدارة السيولة وتفعيل الاجراءات الرقابية وتفعيل رؤية المنفعة الحدية للسيولة النقدية، واعداد الخطط الاستراتيجية لإدارة السيولة، لأن دور ومسؤوليات مجلس الادارة ولجنة التدقيق في ادارة السيولة من خلال انشاء وحدة في المصرف تعنى بإدارة مخاطر السيولة وتحديد ادوات واساليب قياس وتحديد ومراقبة وتخفيض مخاطر السيولة.

خامساً: علاقة الحوكمة المصرفية بالربحية:

يشير مفهوم الربحية بشكل عام الى قدرة المصرف على توليد الارباح .

أذ أشارت دراسة (Nimer, et al, 2011) الى أن الربحية التي هي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها الاستثمارات والمشاريع أحد أهم الأهداف التي يتطلع المساهمين لتحقيقها باعتبارها مقياس للحكم على كفاءة وفعالية المصارف، فهي تمثل نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات وعليه تعد مؤشر الربحية، والقرارات المالية واحدة من أهم هذه القرارات التي يتخذها المصرف كونها تعكس قرارات استراتيجية لما لها من تأثير بالغ على المستقبل، كما أنها تعكس السياسات المتبعة مثل سياسة الاستثمار وسياسة التمويل وسياسة توزيع الأرباح في سبيل بلوغ الأهداف المخطط لها.

وركزت دراسة (Daniel, et al, 2010) الى أن سياسة توزيع الأرباح واحدة من أهم القرارات المالية للمؤسسة فقد حظيت بقسط كبير من الدراسات وانقسمت هذه الدراسات بين مؤيدة ومعارضة لها، ونظرا لعلاقة سياسة توزيع الأرباح المباشرة مع حقوق المساهمين فهي تعد من أهم قضايا التمويل، فهي أحد القرارات الرئيسة التي تواجه مجلس الادارة كونه مسؤول عن الاختيار بين قرار توزيع الأرباح على المساهمين وعليه انخفاض التمويل الذاتي للمؤسسة وزيادة الحصة السوقية لأسهمها أو قرار احتجاز الأرباح من أجل زيادة مصادر التمويل وزيادة فرص الاستثمار المتاحة للمؤسسة.

وقد أشارت دراسة (Dechow, et al ,2010) الى بيان أثر لجان التدقيق في تحسين مستوى جودة الربحية، إذ توصلت الدراسة الى وجود علاقة بين ضوابط تشكيل لجنة التدقيق(حجم اللجنة، استقلالية اللجنة، خبرة ومعرفة لجنة التدقيق، وعدد مرات التدقيق)على تحسين مستوى جودة الربحية، وذلك من خلال تخفيض احتمال التلاعب في القوائم المالية.

وكذلك بينت دراسة (Kaveen, et al, 2013) أثر العلاقة بين خصائص مجلس الادارة وجودة الربحية، وتوصلت الدراسة الى وجود تأثير ايجابي لخصائص مجلس الادارة (استقلالية مجلس الادارة، عدد جلسات مجلس الادارة، حجم مجلس الادارة) على جودة الربحية، وكذلك وجود تأثير سلبي لخصائص مجلس الادارة على جودة الربحية، وذلك من خلال كفاءة مجلس الادارة الذي يعد من اهم الاليات التي تساعد على استدامة جودة الربحية، إذ يسعى الى زيادة مستوى الشفافية وجودة القوائم المالية، مما ينعكس ايجابياً على الاداء المالي ويضمن بقاء المصارف ويخفض من تعرضها للتعثر المالي.

ويرى الباحث من ما تقدم أن عامل الربحية من أهم العوامل الذي يحظى باهتمام كل من المساهمين والمستثمرين والمقرضين وذلك لما له من دور فعال على الأداء المالي للمؤسسة، وذلك لأن تعظيم الأرباح من أهم الأهداف التي تسعى اليها المؤسسات، إذ أن تحقيق الأرباح يمكن المؤسسات من المحافظة على استمراريتها وزيادة حقوق ملكيتها وضمان حقوق المساهمين والمستثمرين بها، إذ تزداد قدرتها على مواجهة الصعوبات والالتزامات التي تواجهها، كما يرى المستثمرون في توزيع الأرباح مؤشر على كفاءة الادارة في ادارة نشاطات المؤسسة، إذ لا يكون لدى المساهمين الوقت الكافي لمتابعة نشاطات المؤسسة بالتفصيل وعليه ينظرون الى توزيع الأرباح على أنها مؤشر لمدى نجاح المؤسسة وإحدى أهم عوامل الربح الرأسمالي للمؤسسة، فكلما زادة قيمة الأرباح الموزعة للسهم من عام الى أخرى زادت قيمة السهم، ودل ذلك على فعالية أداء المؤسسة لدى المتعاملين في الأسواق المالية، وكذلك يرى الباحث أن للجان التدقيق اثر على ربحية المصرف، إذا طبقت القوانين والاحكام الخاصة بلجان التدقيق سوف يؤدي ذلك الى تحسين التقارير المالية التي تشرف عليها لجان التدقيق، إذ ما يلفت نظر مستخدمي القوائم المالية واهتمامهم هو الارباح التي يحققها المصرف فأن العلاقة بين اهمية التدقيق ومجلس الادارة على ربحية المصرف له اهمية كبيرة بأنه يخدم الاطراف المستفيدة من خلال تحديد نقاط القوة والضعف التي تمتلكها لجان التدقيق وأثرها في انجاز الدور الموكل اليها.

سادساً: علاقة الحوكمة المصرفية بالحساسية اتجاه مخاطر السوق

ترتبط حساسية مخاطر السوق بأي تغير في أسعار الموجودات المالية التي يحتفظ بها المصرف، إذ تشير دراسة (Alzawahreh, 2015) الى أن مخاطر السوق هي مخاطر تعرض المؤسسة لخسارة من الحركات غير المواتية في أسعار السوق الناتجة عن التغيرات أو التقلبات في أسعار أدوات الدخل الثابت وأدوات حقوق الملكية، إذ إن مفهومي إدارة المخاطر وحوكمة المؤسسات مترابطان ولا يمكن فصلهما، فإذا كانت إدارة المخاطر تعبر عن جملة الإجراءات التي يقوم بها مجلس الإدارة (الإدارة التنفيذية)، وجميع أصحاب المصالح والتي تهدف إلى وضع استراتيجيات على مستوى جميع نشاطات المؤسسة، لغرض التعرف جميع الأحداث وتحديدها والتي يمكن أن تأثر عند حدوثها على المؤسسة ونتائجها، وكذلك ادارة المخاطر في حدود قبول المؤسسة لهذه المخاطر مما يسمح بضمان معقول للإضرار التي يمكن أن تحدد أهداف المؤسسة.

ودراسة (رمضاني، 2012) اشارت الى أن الحوكمة المصرفية تمثل أداة يهدف من خلالها مجلس الإدارة إلى تعظيم قيمة المؤسسة وتحسين أدائها، وإدارة المخاطر المحيطة بالمؤسسة، والسعي إلى تعزيز المساءلة والحفاظ على حقوق المساهمين، وإذا كان الهدف من إدارة المخاطر هو تحسين الأداء وزيادة قيمة المساهمين فان الحوكمة المصرفية هي جملة الآليات والإجراءات التي تضمن للمستثمرين مردودية من خلال استثماراتهم.

واشارت دراسة (Rao & Jirra, 2017) أن الإفصاح وعلاقته بالمخاطر السوقية في كافة التقارير المالية، واظهار الجهود المتعلقة بإدارة تلك المخاطر يؤدي الى تقليل عدم التماثل في المعلومات، مما يحقق المزيد من النزاهة والشفافية والمصداقية في التقارير المالية المنشورة، وعليه زيادة ثقة المستثمرين، كما يمكن مستخدمي تلك التقارير من فهم وتقييم طبيعة المخاطر التي قد تؤثر على اداء المصرف، لذلك حضي الافصاح في المصارف باهتمام متزايد في اعقاب الأزمة المالية والمصرفية التي شهدها العالم عام 2008 وما صاحبها من تعثر العديد من المصارف وكيفية أدارة تلك المخاطر والتهديدات.

ويرى الباحث أن كل من الحوكمة المصرفية وإدارة المخاطر هو الوقاية ضد المخاطر الداخلية والخارجية التي من شأنها إلحاق الضرر بالأهداف المخططة، وزيادة مردودية المساهمين في

المؤسسة، كما يعد كل من التدقيق الداخلي ونظام المراقبة الداخلية إحدى أهم آليات الحوكمة التي من شأنها تخفيض المخاطر.

إذ تلزم الحوكمة المصرفية الاداريين بتقديم جميع المعلومات لمجلس الإدارة أو للمدقق المالي حول المخاطر المحتملة التي يتعرض لها المصرف، وكذا مدى فعالية إجراءات إدارة هذه المخاطر في حالة حدوثها، ويترتب على مجلس الإدارة أحد أهم آليات الحوكمة وضع علاوات لصالح الإطارات الموجهة لحثهم وتحفيزهم على تعظيم عوائد المساهمين، وفي هذا الإطار يقوم مجلس الإدارة بتحديد مستوى هذه المكافئات التي يستحقونها من المدراء المكلفين بإدارة المخاطر وكذلك زيادتها أو تخفيضها أو إلغائها حسب أداء هؤلاء المدراء، وكذلك يعمل الافصاح على تحسين شفافية التقارير والقوائم المالية السنوية ويجعلها أكثر ملائمة وموثوقية مما يزيد من ثقة اصحاب المصلحة، وكما تكمن اهمية علاقة الإفصاح بالحساسية اتجاه مخاطر السوق في كونها وسيلة للتخفيف والحد من عدم تماثل المعلومات بين اصحاب المصلحة من جهة والادارة من جهة اخرى، فضلا عن أن الافصاح يرسل إشارة لأصحاب المصالح بوجود رقابة فاعلة على اعمال المديرين مما يقلل من ممارساتهم غير الاخلاقية، وعليه التخفيف من قلق اصحاب المصالح ومساعدتهم في تحديد استدامة أو تقلب الارباح والتدفقات النقدية المستقبلية، مما ينعكس بشكل ايجابي على السيولة وكذلك زيادة ربحية المصرف، فإن الأرباح المتحققة لها القدرة على مواجهة التغيرات العكسية التي تحدث في أسعار الفائدة، فضلاً عن احتفاظه برأس مال كافٍ لمواجهة تلك المخاطر.

الفصل الثالث

قياس وتحليل البيانات متغيرات الدراسة للمصارف التجارية واختبار الفرضيات

(الجانب العملي)

المبحث الأول: قياس وتحليل بيانات مؤشرات أنموذج CAMELS

المبحث الثاني: التحقق من تطبيق متطلبات الحوكمة وتقييم المصارف التجارية وفق أنموذج CAMELS واختبار الفرضيات

تمهيد

بعد استعراض المفاهيم النظرية لكل المتغيرات المشمولة في الدراسة، وفي هذا الفصل سيتم تطبيقها رياضياً، إذ تضمن هذا الفصل مبحثين، خُصص الأول منهما للتعرف على المصارف عينة الدراسة بغية تقييمها، واستُخدمت النسب المالية لإجراء التحليل ومن ثم التقييم النهائي بالاعتماد على معايير البنوك المركزية كمعيار كفاية رأس المال، والسيولة المصرفية، والنسب المعيارية التي حددتها المؤسسات الدولية التي تقوم بإعداد أنموذج التقييم CAMELS كنسبة الربحية (معدل العائد على الموجودات وعلى حقوق الملكية)، وجودة الموجودات، هذا فضلاً عن تطبيق بعض المؤشرات الكمية لبيان جودة الإدارة وكفاءتها في تعظيم الربحية وتخفيض إجمالي المصاريف، ومقاييس الحساسية تجاه مخاطر السوق، فيما خُصص المبحث الثاني للتحقق من تطبيق متطلبات الحوكمة المصرفية من خلال جمع البيانات التي تثبت ذلك، ومن ثم إجراء التقييم النهائي للمصارف عينة الدراسة، ومناقشة الفرضيات فيما إذ يتم أثباتها أو نفيها.

المبحث الأول

قياس وتحليل بيانات مؤشرات أنموذج CAMELS

يتناول هذا المبحث قياس وتحليل مؤشرات أنموذج CAMELS وفقاً لمعادلات رياضية الخاصة كل مؤشر على حدى للمصارف عينة الدراسة، وقبل البدء في تحليل وقياس تلك المؤشرات لابد من وضع نبذة مختصرة لكل مصرف من مصارف عينة الدراسة وكما وضح ادناه:

1.1.3 نبذة مختصرة للمصارف عينة الدراسة

اولاً: المصرف التجاري العراقي

ويرمز له (BCOI)، وتأسس المصرف التجاري العراقي كمؤسسة مساهمة في 11 شباط من عام 1992 بموجب شهادة التأسيس الصادرة عن دائرة تسجيل المؤسسات على وفق قانونها النافذ عام 1983، برأس مال قدره (150) مليون دينار عراقي، وقد طرأ على رأس ماله تغيرات عدة إذ استمر بزيادة رأس ماله المدفوع إلى أن اصبح في عام 2014 (250) مليار دينار عراقي، واستمر على هذا القدر من رأس المال إلى الوقت الحالي، إذ يعد المصرف التجاري العراقي أول مصرف عراقي خاص تم تأسيسه وقد سمح قانون البنك المركزي العراقي رقم 12 لعام 1991 بإجازته، وزاول المصرف نشاطاته المصرفية المختلفة في 12 تموز من عام 1992، وبذلك اتسعت أعمال الصيرفة خارج و داخل العراق، إذ قد حقق المصرف نمواً كبيراً في المركز المالي خلال الأعوام الأخيرة مما سمح باستقطاب المزيد من الاعمال، وتحقيق زيادة في الموجودات والمطلوبات، إذ بلغت إجمالي موجوداته التي يحتفظ بها عام 2021 حوالي (512312) مليون دينار عراقي، ويقوم المصرف بتقديم خدمات عدة لتلبية احتياجات زبائنه، وقد بلغ عدد موظفي المصرف عام 2021 حوالي (214) موظفاً في حين بلغ عدد فروعه (11) فرعاً تعمل داخل العراق فقط، أما أهداف المصرف التي يسعى إلى تحقيقها فتمثلت بما يأتي:

1. تطور سمعة المصرف بوصفه مصرفاً عراقياً رائداً والمزود المفضل للخدمات والمنتجات المالية.
2. زيادة قاعدة الزبائن المحلية والدولية وتعزيز الأداء وتقيم الخدمات من خلال توفير الحلول لخدمة الزبائن، واستخدام التكنلوجيا المصرفية الحديثة وتوسيع المصرف.

3. تعظيم قيمة المساهمين مع الحفاظ على العائد في بيئة آمنة، وترسيخ ثقافة المخاطر وإدارة التكاليف.

4. المساهمة بشكل إيجابي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق.

ثانياً: مصرف بغداد

ويرمز له (BBOB)، وتأسس مصرف بغداد كمؤسسة مساهمة في 18 شباط من عام 1992 بموجب شهادة التأسيس الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات على وفق قانونها النافذ عام 1983 برأس مال قدره (100) مليون دينار عراقي مدفوع منة (25) مليون دينار، كما يعد مصرف بغداد ثاني مصرف عراقي خاص تم تأسيسه وقد سمح قانون البنك المركزي العراقي رقم 12 لعام 1991 بإجازته، وزاول المصرف نشاطاته المصرفية المختلفة في 12 أيلول من عام 1992، وقد طرأ على رأس ماله تغيرات عدة إذ قام المصرف بزيادة رأس ماله المدفوع منذ عام 1997 إلى أن وصل عام 2005 إلى (52,973) مليار دينار، حتى أصبح في عام 2013 حوالي (250) مليار دينار، وبقي على حاله حتى نهاية عام 2021، وبذلك اتسعت أعمال الصيرفة داخل وخارج العراق، وقد حقق المصرف نمواً كبيراً في المركز المالي خلال الأعوام الأخيرة مما سمح باستقطاب المزيد من الأعمال، وتحقيق زيادة في الموجودات والمطلوبات، إذ بلغ إجمالي موجوداته التي يحتفظ بها عام 2021 حوالي (1,158, 326) مليون دينار عراقي، كما وقد بلغ عدد موظفي المصرف عام 2021 حوالي (789) موظفاً في حين بلغ عدد فروعه (22) فرعاً تعمل داخل العراق فقط، ويقوم المصرف بتقديم خدمات عدة بغية تلبية احتياجات زبائنه المختلفة، أما أهداف المصرف التي يسعى اليها فتمثلت بما يأتي:

1. المساهمة في التنمية الاقتصادية.
2. تنشيط فعالياتها من خلال ممارسة أعمال الصيرفة الشاملة.
3. التخصصية إضافة إلى أعمال الصيرفة الاستثمارية.

ثالثاً: مصرف الشرق الاوسط للاستثمار

ويرمز له(BIME)، وتأسس مصرف الشرق الاوسط للاستثمار كمؤسسة مساهمة في7 تموز من عام1993 استناداً لقانون الشركات المرقم (36) لسنة 1983 وفقاً لشهادة التأسيس والصادرة من دائرة تأسيس الشركات، برأس مال قدرة (400) مليون دينار عراقي مدفوعاً منه (100) مليون دينار، وحصل المصرف على إجازة الصيرفة من قبل البنك المركزي العراقي، في 28 أيلول من عام 1993، وباشر المصرف أعماله المصرفية الشاملة، واستقبل الجمهور من خلال فرعه الرئيسي في

1994/5/8، كما وقد حدثت تطورات عدة على رأسماله، إذ قام المصرف بزيادته مرات عديدة، منذُ تأريخ تأسيسه عام 1993 إلى عام 2014 واستمر بالزيادة المستمرة إلى أن وصل إلى(250) مليار دينار عراقي في نهاية عام 2014، وبقي على حالة حتى عام 2021، كما وتم عمليات الزيادة تلك عن طريق تحويل جزء من الأرباح غير الموزعة إلى رأس مال المصرف، وإصدار أسهم جديدة، كما وقد بلغت موجودات المصرف عام 2021 حوالي (640,722) مليون دينار عراقي، أما فيما يخص الاهداف الاساسية التي يسعى اليها فتمثلت بتعبئة المدخرات الوطنية، والعمل على توظيفها في المجالات الاستثمارية المختلفة ضمن الاطر السياسية والاقتصادية التي تنتهجها الدولة، ولغرض تحقيق أهدافه في التطور والنمو، أما فيما يتعلق بطبيعة الأعمال التي يقوم بها فإن المصرف يقوم بمختلف أنواع الأنشطة المصرفية، والاستثمارية المحلية والدولية، وقد بلغ عدد فروع المصرف (18) فرع جميعها تعمل داخل العراق أما عدد موظفي المصرف فبلغ (707) موظف، أما الأهداف الأساسية التي يسعى إليها المصرف فتمثلت بما يأتي:

1. تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي.
2. خلق التوعية في الاوساط التجارية والمالية بأهمية العمل المصرفي .
3. تعبئة المدخرات الوطنية وتوظيفها في المجالات الاستثمارية المختلفة .

رابعاً: المصرف الأهلي للاستثمار

ويرمز له(BIBI)، وتأسس المصرف الأهلي للاستثمار كمؤسسة مساهمة في 1 شباط من عام 1995 برأس مال قدره (400) مليون دينار، وحصل على إجازة الصيرفة من قبل البنك المركزي بتاريخ 1995/3/28 بهدف ممارسة نشاطه المصرفي، إذ كان يسمى بالمصرف الأهلي للاستثمار والتمويل الزراعي، لكن في تاريخ 1998/10/1 سمح البنك المركزي للمصرف بتعديل عقد التأسيس بهدف ممارسة أعمال الصيرفة الشاملة، وقد واكب المصرف العمل على زيادة رأس ماله وبشكل مستمر، حتى بلغ (100) مليار دينار عام 2010 و (150) مليار دينار عام 2012 ، حتى وصل إلى (250) مليار دينار عام 2013، وبقي على هذا الحال لنهاية عام 2021 ، كما وقد بلغ إجمالي موجودات المصرف عام 2021 حوالي (650,959) مليون دينار عراقي، وقد بلغ عدد فروع المصرف عام 2021 حوالي (11) فرعاً تعمل داخل العراق فقط، في حين بلغ عدد موظفيه حوالي (353) موظفاً، أما الأهداف الأساسية التي يسعى إليها المصرف فتمثلت بما يأتي:

1. السعي لزيادة وتطوير القطاع المصرفي.

2. تقديم الخدمات المصرفية المتطورة .

3. العمل على تطوير منتجات وخدمات تخدم كافة فئات المجتمع.

2.1.3 نتائج قياس وتحليل مؤشرات Camels

1.2.1.3 نتائج قياس كفاية رأس المال في المصارف مجال الدراسة

لقياس نسبة كفاية رأس المال (CAR) ينبغي أولاً إعداد الحسابين رأس المال الإجمالي (TC)، والموجودات المرجحة بالمخاطر (RWA) للمصارف عينة الدراسة بالاعتماد على بيانات تلك المصارف، لذا سيجري قياس وتحليل نتائج كفاية رأس المال وكما في النقاط الرئيسة الآتية:

أولاً: نتائج قياس إجمالي رأس المال (TC) للمصارف عينة الدراسة

يمكن قياس للمصارف عينة الدراسة على وفق المعادلة الآتية:

TC= CCT1+ SCT2

رأس المال الإجمالي (TC)= رأس المال الأساسي(CCT1)+ رأس المال المساند(SCT2)

ويحسب رأس المال الأساسي (CC) للمصارف عينة الدراسة على وفق المعادلة الآتية:

CCT1 = PC+GR

رأس المال الأساسي (CC) = رأس المال المدفوع (PC) + الاحتياطيات العامة (GR)

ويمكن قياس الاحتياطيات العامة (GR) من خلال معرفة الاحتياطيات المعلنة (DR)، أي التي يقوم المصرف بالإعلان والإفصاح عنها، وكذلك الفائض المتراكم (AS) على وفق المعادلة الآتية:

GR= AS +DR

الاحتياطيات العامة (GR)= الاحتياطيات المعلنة (DR) + الفائض المتراكم (AS)

إذ أن:

AS : Accumulated Surplus الفائض المتراكم.

DR : Declared Reserves الاحتياطيات المعلنة.

وتوضح الجداول أدناه نتائج قياس رأس المال الأساس للمصارف عينة الدراسة، تبعاً للبيانات المتوافرة في جداول الملحق رقم (1) للمصارف عينة الدراسة، وعلى وفق معادلة قياس رأس المال الأساس:

جدول (3-1) نتائج حساب رأس المال الإجمالي (TC) للمدة (2016-2021) (مليون دينار)

ت	أ المصرف التجاري العراقي					
	النسب / السنة	PC (1)	GR (2)	CCT1(1+2)= (3)	SCT2 (4)	TC (4+3)=(5)
1	2016	250000	31941	281941	15514	297455
2	2017	250000	41809	291809	19327	311136
3	2018	250000	33958	283958	18837	302795
4	2019	250000	21929	271929	15931	287860
5	2020	250000	57755	307755	287	308042
6	2021	250000	64543	314543	230	314773

ت	ب مصرف بغداد					
	النسب / السنة	PC (1)	GR (2)	CCT1(1+2)= (3)	SCT2 (4)	TC (4+3)=(5)
1	2016	250000	32822	282822	3902	286724
2	2017	250000	26942	279642	3094	282736
3	2018	250000	283485	533485	3192	536677
4	2019	250000	23641	273641	2717	276358
5	2020	250000	28436	278436	10033	288469
6	2021	250000	61106	311106	6314	317420

ت	ج مصرف الشرق الاوسط					
	النسب / السنة	PC (1)	GR (2)	CCT1(1+2)= (3)	SCT2 (4)	TC (4+3)=(5)
1	2016	250000	22094	272094	3895	275989
2	2017	250000	20898	270898	3307	274205
3	2018	250000	17468	267468	3192	270660
4	2019	250000	17290	267290	2717	270007
5	2020	250000	14891	264891	3371	268262
6	2021	250000	13162	263162	3460	266622

ت	د المصرف الاهلي للاستثمار					
	النسب / السنة	PC (1)	GR (2)	CCT1(1+2)= (3)	SCT2 (4)	TC (4+3)=(5)
1	2016	250000	39793	289793	18295	308088
2	2017	250000	33083	283083	20404	303487
3	2018	250000	33102	283102	31572	314674
4	2019	250000	10626	260626	39611	300237
5	2020	250000	14299	264299	60997	325296
6	2021	250000	13138	263138	53330	316468

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات القوائم المالية السنوية المنشورة في هيئة سوق العراق للأوراق المالية

يتضح من جدول (3-1) بأن إجمالي رأس المال (TC) للمصارف عينة الدراسة متفاوتة بالزيادة والنقصان خلال مدة الدراسة، وذلك بسبب الاختلاف الحاصل في كل من رأس المال الأساس (CCT) المتكون من الفوائض النقدية الاحتياطيات العامة والمتجمع بشكل متراكم منذ بداية تأسيس المصارف، وكذلك بسبب التباينات الواضحة في رأس المال المساند (SCT2)، إذ يلحظ أن رأس مال المصرف التجاري العراقي متباين، ويسعى نحو الاتجاه المتزايد إذ بلغ رأس مال المصرف(314773) مليون كحد أعلى في عام 2021، و(287860) مليون كحد أدنى في عام 2019، وبذلك يمكن القول

إن المصرف يقوم بعمليات زيادة مستمرة وبشكل سنوي في رأس ماله، وبزيادة رأس المال يزداد الأمان المصرفي، وعليه فهو يحقق أحد أهدافه المهمة والأساسية وهو حماية المصرف من المخاطر المحيطة، بينما مصرف بغداد، فقد بلغ رأس مال المصرف (536677) مليون كحد أعلى في عام 2018، و(276358) مليون كحد أدنى في سنة 2019، وكذلك مصرف الشرق الاوسط بلغ رأس ماله كحد أعلى في عام 2016، إذ بلغ رأس مال المصرف(275989) مليون، و(266622) مليون كحد ادنى في عام 2021، أما رأس مال المصرف الأهلي للاستثمار، فقد كان رأس مال المصرف بمبلغ قدره (325296) مليون كحد أعلى في سنة 2020، و(300237) مليون كحد أدنى في سنة 2019. يلحظ أن مصرف بغداد يمتلك رأس مال إجمالي أكبر مما هو عليه في المصارف الأخرى، ومن ثم يليه المصرف الأهلي للاستثمار، ويأتي بعدهما المصرف التجاري العراقي، وأخيراً مصرف الشرق الاوسط، ويمثل أقل مصرف من حيث امتلاكه لرأس المال الإجمالي، خلال مدة الدراسة.

ثانياً: نتائج قياس الموجودات المرجحة بالمخاطر (RWA) للمصارف عينة الدراسة

يمكن قياس وتحليل الموجودات المرجحة بالمخاطر (RWA) للمصارف عينة الدراسة من خلال جمع الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان (CR)، ومخاطر التشغيل(OR) ، ومخاطر السوق (MR) وفقاً للمعادلة الاتية:

RWA=(CR+OR+MR)

إذ أن:

RWA : إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر

CR : الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان

OR : مخاطر التشغيل

MR : مخاطر السوق

ويمكن قياس الموجودات المرجحة بمخاطر(مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل) تبعاً للآتي:

1. نتائج قياس الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان RWA(CR) للمصارف عينة الدراسة

يتم قياس الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان RWA(CR) للمصارف عينة الدراسة من خلال جمع الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان داخل الميزانية (WBCRWA) والموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان خارج الميزانية (OBCRWA)، وفق المعادلة الاتية:

RWA (CR)= WBCRWA + OBCRWA

WBCRWA=A×DR

OBCRWA=OBA×DR

إذ أن:

WBCRWA: الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل الميزانية

OBCRWA: الموجودات المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية

DR: نسبة المخاطر

جدول (3-2) نتائج قياس الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان RWA(CR) للمصارف عينة الدراسة (مليون دينار)

المصرف		ت	العام	WBCRWA(1)	OBCRWA(2)	RWA(CR) (1+2)=(3)
أ	المصرف التجاري العراقي	1	2016	45552	447	45999
		2	2017	48438	2940	51378
		3	2018	75065	497	75562
		4	2019	77575	2081	79656
		5	2020	116776	38029	154805
		6	2021	104829	38541	143370
المصرف		ت	العام	WBCRWA(1)	OBCRWA(2)	RWA(CR) (1+2)=(3)
ب	مصرف بغداد	1	2016	169884	108229	278113
		2	2017	188313	56634	244947
		3	2018	153431	60332	213763
		4	2019	176281	62958	239239
		5	2020	67555	56061	123616
		6	2021	95373	46203	141576
المصرف		ت	العام	WBCRWA(1)	OBCRWA(2)	RWA(CR) (1+2)=(3)
ج	مصرف الشرق الاوسط	1	2016	244537	47459	291996
		2	2017	244046	21137	265183
		3	2018	273896	28124	302020
		4	2019	271394	17178	288572
		5	2020	258951	21841	280792
		6	2021	258541	18712	277253
المصرف		ت	العام	WBCRWA (1)	OBCRWA(2)	WA(CR) (1+2)=(3)
د	المصرف الاهلي للاستثمار	1	2016	272401	99770	372171
		2	2017	145032	81337	226369
		3	2018	151609	84124	235733
		4	2019	177511	92120	269631
		5	2020	179160	95094	274254
		6	2021	206123	21170	227293

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المبوبة في الجداول (أ، ب، ج) من ملحق (1).

يتضح من جدول (3-2)، أن الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان داخل وخارج الميزانية كانت متباينة وعلى مستوى المصرف الواحد، إذ بلغت أدنى قيمة للموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان من بين مصارف عينة الدراسة بقيمة (45999) مليون دينار في المصرف التجاري العراقي خلال العام 2016، وقيمة (123616) مليون دينار في مصرف بغداد خلال عام 2020، وبقيمة(265183) مليون دينار في مصرف الشرق الاوسط في عام 2017، وبقيمة (226369) مليون دينار في

المصرف الأهلي للاستثمار في العام 2017، أما أعلى قيمة للموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان ولكل مصرف كانت بقيمة (154805) مليون دينار في المصرف التجاري العراقي خلال عام 2020، وقيمة (278113) مليون دينار في مصرف بغداد خلال عام 2016، وقيمة (302020) مليون دينار في مصرف الشرق الاوسط خلال عام 2018، وقيمة (372371) مليون دينار في المصرف الأهلي للاستثمار خلال عام 2016،

ولغرض تقييم المصارف عينة الدراسة من حيث امتلاكها لموجودات ائتمانية خطرة، إذ يتضح أن أدنى قيمة للموجودات الائتمانية الخطرة من بين مصارف عينة الدراسة كانت لدى المصرف التجاري العراقي بقيمة (154805) مليون دينار، ويليه مصرف بغداد وبقيمة (278113) مليون دينار، ومن ثم يليهما مصرف الشرق الاوسط بقيمة أكبر من المصرفين السابقين وقد بلغت (302020) مليون دينار، واخيراً المصرف الاهلي للاستثمار الذي يمتلك اعلى قيمة والبالغة (372371) مليون دينار، وعند الموازنة بين المجاميع يتضح أن مصرف الاستثمار الاهلي يمتلك موجودات خارج وداخل الميزانية أكبر مما هو عليه في باقي المصارف عينة التطبيق، ويعد هذا المصرف الأكثر خطورة بين مصارف عينة الدراسة، ويليه مصرف الشرق الاوسط، ومن ثم مصرف بغداد والمصرف التجاري العراقي الذي يعد أقل خطورة من المصرفين الآخرين.

2. نتائج قياس وتحليل مخاطر التشغيل (OR) للمصارف عينة الدراسة

يتم قياس مخاطر التشغيل من خلال ضرب النسبة المرجحة لمخاطر التشغيل(a) (15%) بقيمة إجمالي الدخل (GI) لآخر ثلاث سنوات مقسوما على 3 سنوات (n)، على وفق طريقة المؤشر الأساسي والمعادلة الآتية توضح ذلك وكما يأتي:

$$OR=\Sigma GI / n \times a$$

إذ أن:

OR = مخاطر التشغيل

GI = إجمالي الدخل

n = عدد السنوات

a = نسبة الترجيح

ويوضح الجدول (3-3) نتائج حساب مخاطر التشغيل للمصارف الاربعة عينة الدراسة:

جدول (3-3): مقارنة نتائج حساب مخاطر التشغيل (OR) (مليون دينار)

ت	المصرف / السنة	مخاطر التشغيل OR (GI/3)								
		المصرف التجاري العراقي (1)	مصرف بغداد (2)	مصرف الشرق الاوسط (3)	المصرف الاهلي للاستثمار (4)	نسبة الفا (15) %	المصرف التجاري العراقي =(6) (1×5)	مصرف بغداد(2×5) =(7)	مصرف الشرق الاوسط =(3×5) (8)	المصرف الاهلي للاستثمار (4×5)=(9)
1	2016	8065	39895	689890	2323	15	1210	5984	103484	348
2	2017	8282	10560	3910	10453	15	1242	1584	587	1568
3	2018	945	10428	2595	37929	15	142	1564	389	5689
4	2019	9119	6191	86737	99017	15	1368	929	13011	14853
5	2020	17661	10843	87656	1654	15	2649	1626	13148	248
6	2021	18364	17596	87717	2367	15	2755	2755	13158	355

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المبوبة في الجداول (أ، ب، ج) من ملحق (1).

يتبين من الجدول (3-3)، أن مقدار الأموال اللازمة لتغطية مخاطر التشغيل (OR) المصارف عينة الدراسة متذبذبة بشكل متباين على مستوى المصرف الواحد، وذلك بسبب التذبذب في مجمل الدخل GI، أي أن هناك علاقة طردية بين إجمالي الدخل وبين مقدار الأموال اللازمة لتغطية مخاطر التشغيل طبقا لطريقة المؤشر الأساسي، إذ كلما ارتفعت مبالغ إجمالي الدخل كلما ارتفعت قيمة الأموال اللازمة لتغطية مخاطر التشغيل والعكس صحيح، وعلى أساس المؤشر الأساسي يتعين على المصارف اتخاذ الحيطة والحذر، وقياس مخاطرة التشغيل سنوياً للمتابعة ولغرض تقييم مصارف عينة الدراسة من حيث أقل المخاطر بينها يتضح أن أدنى قيمة للأموال اللازمة لتغطية مخاطر التشغيل بين مصارف عينة الدراسة كان لدى مصرف الشرق الاوسط بقيمة(103484) مليون دينار من بين المصارف عينة الدراسة، ويليه المصرف الأهلي للاستثمار بقيمة (14853) مليون دينار، ومن ثم يليهما مصرف بغداد وبقيمة (5984) مليون دينار، وأخيراً المصرف التجاري العراقي وبقيمة (2755) مليون دينار.

3. نتائج قياس وتحليل مخاطر السوق MR للمصارف عينة الدراسة

يمكن حساب مخاطر السوق (MR) للمصارف عينة الدراسة من خلال ضرب النسبة المرجحة بمخاطر السوق (8%) بقيمة حاصل جمع الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان (RWA) مع مخاطر التشغيل (OR) على وفق المعادلة الآتية:

$$MR=\Sigma RWA+ OR \times \%8$$

ويوضح الجدول (3-4) نتائج حساب وتحليل مخاطر السوق للمصارف عينة الدراسة على المعادلة المذكورة آنفاً:

جدول(3-4) نتائج حساب مخاطر السوق(MR) للمصارف عينة الدراسة(مليون دينار)

ت	المصرف / السنة	مخاطر التشغيل OR (GI/3)								
		المصرف التجاري العراقي (1)	مصرف بغداد (2)	مصرف الشرق الاوسط (3)	المصرف الاهلي للاستثمار (4)	نسبة الفا (8) %	المصرف التجاري العراقي =(6) (1×5)	مصرف بغداد(5×2) =(7)	مصرف الشرق الاوسط)=(3×5) (8	المصرف الاهلي للاستثمار(5×4)=(9)
1	2016	47209	284097	395480	372519	%8	3777	22728	31638	29802
2	2017	52620	246531	265770	227937	%8	4210	19722	21262	18235
3	2018	75704	215327	302409	241422	%8	6056	17226	24193	19314
4	2019	81024	240168	301583	284484	%8	6482	19213	24127	22759
5	2020	157454	125242	293940	274502	%8	12596	10019	23515	21960
6	2021	146125	144331	290411	227648	%8	11690	11456	23233	18212

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج جدول(3-2) ونتائج جدول (3-3)

يتبين من الجدول (3-4)، أن مقدار الأموال اللازمة لتغطية مخاطر السوق (MR) في المصارف عينة الدراسة تزداد بصورة متباينة وعلى مستوى المصرف الواحد، وذلك بسبب الزيادة في الموجودات المرجحة بالمخاطر، إذ أن هنالك علاقة طردية بين مخاطر السوق وحجم الأموال اللازمة لتغطية تلك المخاطر، أي كلما ازدادت مبالغ الموجودات الخطرة زادت الأموال اللازمة لتغطية مخاطر السوق، وبالعكس كلما انخفضت مبالغ الموجودات الخطرة انخفضت الأموال اللازمة لتغطية مخاطر السوق، وعلى أساس هذا المؤشر يتعين على المصرف اتخاذ الحيطة والحذر وقياس مخاطر السوق بشكل مستمر، وتبين أن أدنى قيمة للأموال اللازمة لتغطية مخاطر السوق (MR) لكل مصرف كانت بقيمة (3777) مليون دينار في المصرف التجاري العراقي عام 2016، وبقيمة (10019) مليون دينار في مصرف بغداد عام 2020، وقيمة(18212) مليون دينار في مصرف الأهلي للاستثمار عام2021، وبقيمة (21262) مليون دينار في مصرف الشرق الاوسط خلال عام2017.

وكانت أعلى قيمة للأموال اللازمة لتغطية مخاطر السوق (MR) لكل مصرف كانت بقيمة (31638) مليون دينار في مصرف الشرق الاوسط خلال عام في عام 2016، ويليه المصرف الأهلي للاستثمار بقيمة (29802) مليون دينار في عام 2016، ويلي بعدهما مصرف بغداد بقيمة (22728) مليون دينار في 2016، واخيراً المصرف التجاري العراقي بقيمة (12596) مليون دينار في عام 2020.

وبعد اتمام قياس مخاطر الائتمان والتشغيلية والسوقية يمكن قياس إجمالي الموجودات المرجحة بمخاطر للمصارف عينة الدراسة على وفق الجدول الآتي:

جدول (3-5) مقارنة نتائج حساب الموجودات المرجحة بالمخاطر (RWA) للمصارف عينة الدراسة (مليون دينار)

جدول(3-5) : مقارنة نتائج حساب الموجودات المرجحة بالمخاطر (RWA) للمصارف عينة الدراسة

أ	المصرف	ت	العام	(CR)(1)	(OR)(2)	(MR)(3)	RWA(1+2+3)=(4)
المصرف التجاري العراقي		1	2016	45999	3777	645	50421
		2	2017	51378	4210	663	56251
		3	2018	75562	6056	76	81694
		4	2019	79656	6482	730	86868
		5	2020	154805	12596	1413	168814
		6	2021	143370	11690	1469	156529
ب	المصرف	ت	العام	(CR)(1)	(OR)(2)	(MR)(3)	RWA(1+2+3)=(4)
مصرف بغداد		1	2016	278113	22728	3192	304033
		2	2017	244947	19722	845	265614
		3	2018	213763	17226	834	231823
		4	2019	239239	19213	495	258947
		5	2020	123616	10019	867	134502
		6	2021	141576	11456	1408	154440
ج	المصرف	ت	العام	(CR)(1)	(OR)(2)	(MR)(3)	RWA(1+2+3)=(4)
مصرف الشرق الاوسط		1	2016	291996	31638	55191	378825
		2	2017	265183	21262	313	286758
		3	2018	302020	24193	208	326421
		4	2019	288572	24127	6939	319638
		5	2020	280792	23515	7012	311319
		6	2021	277253	23233	7017	307503
د	المصرف	ت	العام	(CR)(1)	(OR)(2)	(MR)(3)	RWA(1+2+3)=(4)
المصرف الاهلي للاستثمار		1	2016	372171	29802	186	402159
		2	2017	226369	18235	836	245440
		3	2018	235733	19314	3034	255047
		4	2019	269631	22759	7921	300311
		5	2020	274254	21960	132	296346
		6	2021	227293	18212	189	245694

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الجداول(3-2)، (3-3)، (3-4)

يتضح من الجدول (3-5) أن مقدار الموجودات المرجحة بالمخاطر في المصارف عينة الدراسة هنالك تذبذب بالزيادة من عام إلى آخر، وذلك يعود السبب لتلك الزيادة إلى زيادة كل من الموجودات المرجحة بمخاطرة (الائتمان، والتشغيل، والسوق)، مما يتعين على المصارف أن تحتفظ برأس مال كافٍ لتغطية إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر المحسوبة في الجدول المقارن (3-4)، ويتضح أن هنالك علاقة طردية بين الموجودات المرجحة لكل من مخاطرة الائتمان والسوق والتشغيل وبين إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر (RWA)، نظرًا لأنه كلما ارتفعت قيمة الموجودات المرجحة بالمخاطر (الائتمان والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق) ، زاد إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر (RWA) والعكس صحيح مع زيادة مخاطر الموجودات المرجحة بالمخاطر (الائتمان والتشغيل ومخاطر السوق) انخفاض قيمة إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر (RWA) تنخفض .

ثالثاً: نتائج قياس وتحليل نسبة كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة

يمكن حساب وتحليل نسبة كفاية رأس المال (CAR) للمصارف عينة الدراسة عن طريق قسمة رأس المال الإجمالي في المصارف على إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر وحسب المعادلة الآتية:

$$\mathbf{CAR} = \frac{\mathbf{TC}}{\mathbf{RWA}} \times \%\mathbf{100}$$

إذ أن :

CAR: نسبة كفاية رأس المال

TC: إجمالي رأس المال

RWA: إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر

إذ يتم قياس نسبة كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة من خلال قسمة نتائج جدول (3-1) على قيم نتائج جدول (3-5) ويضرب الناتج بنسبة 100%، وفي الجدول (3-6) توضيح قياس نسبة كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة وحسب المعادلة أعلاه.

جدول (3-6) مقارنة نتائج احتساب نسبة كفاية رأس المال(CAR) (مليون دينار)

ت	القيمة / السنة	TC(1)	RWA(2)	CAR(2/1)(3)
أ	المصرف التجاري العراقي			
1	2016	297455	50421	%590
2	2017	311136	56251	%553
3	2018	302795	81694	%371
4	2019	287860	86868	%331
5	2020	308042	168814	%182
6	2021	314773	156529	%201
	المتوسط			%371
ت	القيمة / السنة	TC(1)	RWA(2)	CAR(2/1)(3)
ب	مصرف بغداد			
1	2016	286724	304033	%94
2	2017	282736	265614	%106
3	2018	536677	231823	%232
4	2019	276358	258947	%107
5	2020	288469	134502	%214
6	2021	317420	154440	%206
	المتوسط			%160
ت	القيمة / السنة	TC(1)	RWA(2)	CAR(2/1)(3)
ج	مصرف الشرق الاوسط			
1	2016	275989	378825	%73
2	2017	274205	286758	%96
3	2018	270660	326421	%83
4	2019	270007	319638	%84
5	2020	268262	311319	%86
6	2021	266622	307503	%87
	المتوسط			%85

ت	القيمة / السنة	TC(1)	RWA(2)	CAR(2/1)(3)
د	المصرف الاهلي للاستثمار			
1	2016	308088	402159	%77
2	2017	303487	245440	%124
3	2018	314674	255047	%123
4	2019	300237	300311	%100
5	2020	325296	296346	%110
6	2021	316468	245694	%129
	المتوسط			%111

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الجدولين(3-1),(3-5)

يتبين من جدول (3-6) أن نسبة كفاية رأس المال (CAR) في المصارف عينة الدراسة تختلف من عام إلى آخر، وذلك بسبب التباين في إجمالي رأس المال، وكذلك الانخفاض أو الارتفاع في الموجودات المرجحة بالمخاطر بالنسبة إلى إجمالي رأس المال، لذا تبين هذه النسبة مدى قدرة المصارف على استخدام إجمالي رأس المال لمواجهة الخسائر التي قد يتعرض لها المصرف من جراء التعامل بالموجودات الخطرة، ويطلق على هذه النسبة نسبة هامش الأمان (security marging)، إذ إن انخفاض هذه النسبة يدل على ارتفاع المخاطر المصرفية، أي هنالك علاقة عكسية معناها أنه بانخفاض هذه النسبة ترتفع المخاطر التي تتعرض لها الأنشطة الاستثمارية والائتمانية من خلال انخفاض قدرة إجمالي رأس المال على تغطية المخاطر، وبالعكس عند ارتفاع النسبة فإن المخاطر المصرفية تنخفض، كما إن هنالك علاقة طردية بين الزيادة في كفاية رأس المال والزيادة في إجمالي رأس المال.

وتعد نسبة كفاية رأس مال مصرف التجاري العراقي ومصرف بغداد، ومصرف الشرق الاوسط، ومصرف الأهلي للاستثمار، ولمدة الدراسة كاملة أكبر من نسبة الحد الأدنى المسموح بها في المصارف العراقية (12%) لكفاية رأس المال بموجب متطلبات لجنة بازل 3، إذ يلاحظ ارتفاع النسب بشكل كبير في المصارف عينة الدراسة، وهذا يدل على أن المصارف تحافظ على مواردها المالية نتيجة المخاطر التي تكتنفها الأنشطة الاستثمارية، الأمر الذي دفع المصارف لزيادة حجم رؤوس أموالها بالنسبة إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر بشكل كبير، إذ أن هنالك علاقة عكسية بين نسبة كفاية رأس المال والموجودات المرجحة بالمخاطر، فالزيادة في الموجودات المرجحة بالمخاطر يدل على انخفاض نسبة كفاية رأس المال والعكس صحيح، ويتضح من الجدول (3-6) أن نسبة كفاية رأس المال كانت متباينة على مستوى المصرف الواحد، إذ بلغت نسبة كفاية رأس المال في مصرف التجاري العراقي حداً أعلى بنسبة (590%) خلال عام 2016 و(182%) حداً أدنى خلال عام 2020

وبمتوسط سنوي بلغ (371%)، إذ أن ارتفاع نسبة الكفاية كان لسببين رئيسين الأول النمو المستمر في رأس المال والثاني السياسة الجيدة الاستثمارية للمصرف من خلال تجنب الاستثمارات الخطرة، فضلاً عن توجيه أغلب الموارد المالية لديه إلى الاستثمار في حوالات الخزينة عديمة المخاطر، بذلك فإن المصرف لديه رأس مال قوي يمكنه من مواجهة المخاطر المختلفة، كذلك فإن النسبة التي حققها المصرف تفوق المعدل المعياري الصادر من قبل البنك المركزي بحوالي (359%)، وتفوق النسبة التي حددتها لجنة بازل بحوالي (361%)، بسبب تجاوز النسبة المعيارية المطلوبة، وعلى الرغم من أن ارتفاع هذه النسبة دليل على توفر حماية أكبر للمصرف في مواجهة المخاطر المحتملة.

أما مصرف بغداد فقد كانت نسبة كفاية رأس المال متفاوتة بسبب اختلاف نسبة النمو في موجودات المصرف المرجحة بالمخاطر وفي إجمالي رأس المال خلال مدة الدراسة، إذ بلغت نسبة كفاية رأس المال حداً أعلى (232%) خلال عام 2018 و(94%) حداً أدنى خلال عام 2016 وبمتوسط سنوي بلغت قيمته (160%)، وهي أعلى من النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي العراقي بحوالي (148%)، الصادرة سنة (2004) إذ حددها بنسبة لا تقل عن (12%) من القيمة الإجمالية للموجودات المحددة وعلى أساس مراعات المخاطر، وأيضا أعلى من النسبة المعيارية التي حددتها لجنة بازل بحوالي(150%)، والتي نصت على ضرورة احتفاظ المصارف بنسبة لا تقل عن(10.5%) من إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر، وأن نسبة كفاية رأس المال تغطي الموجودات الخطرة في جميع سنوات الدراسة بأكثر من النسبة المحددة لكفاية رأس المال، فضلاً عن أنموذج البنك المركزي العراقي وأنموذج لجنة بازل، لكن الاحتفاظ بنسبة تفوق المعدل المطلوب لها أثار عكسية على مقدار الأرباح المتحققة والتي تتمثل بتجميد أموال كبيرة مقابل موجودات منخفضة المخاطر.

ومصرف الشرق الاوسط فقد كانت نسبة كفاية رأس المال منتظمة النمو خلال مدة الدراسة خلال المدة من (2016) الى (2021)، بسبب النمو المستمر في إجمالي رأس المال للمدة المذكورة، إذ بلغت نسبة كفاية رأس المال حداً أعلى (96%) خلال عام 2017 و (61%) حداً أدنى خلال عام 2016 وبمتوسط سنوي بلغت قيمته (85%)، وهي أعلى من النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي بحوالي (73%)، وأيضا أعلى من النسبة التي حددتها لجنة بازل للأشراف المصرفي بحوالي (75%)، ولتقييم هذه النسب فتعد جميعها جيدة لأن نسبة كفاية رأس المال تغطي الموجودات الخطرة في جميع سنوات الدراسة بأكثر من النسبة المحددة لكفاية رأس المال وتجنب الاستثمارات الخطرة.

وفي المصرف الأهلي للاستثمار فقد كانت نسبة كفاية رأس المال منتظمة بسبب استقرار نسبة النمو في موجودات المصرف المرجحة بالمخاطر وفي إجمالي رأس المال، إذ بلغت نسبة كفاية رأس المال حداً أعلى بنسبة (129%) خلال عام 2021 و (77%) حداً أدنى خلال عام 2016 وبمتوسط سنوي بلغ (111%)، وهي أعلى من النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي بحوالي (99%)، وأيضا أعلى من النسبة التي حددتها لجنة بازل للأشراف المصرفي بحوالي (101%)، وأن ارتفاع نسبة الكفاية كان لسببين رئيسين الأول النمو المستمر في رأس المال، والثاني السياسة الاستثمارية للمصرف من خلال تجنب الاستثمارات الخطرة، فضلاً عن توجيه أغلب المصادر المالية لديه إلى الاستثمار في أرصدة الحساب المطلق لدى البنك المركزي الذي يخلو من المخاطر.

ولغرض تقييم كفاية رأس المال في مصارف عينة الدراسة فإن المتوسط العام لنسبة كفاية رأس المال في المصرف التجاري العراقي خلال مدة الدراسة بلغ (371%) وتعد هذه النسبة هي الأكبر بالقياس مع مصارف عينة الدراسة الأخرى، وذلك نتيجة السياسة السليمة بين نسبة كفاية رأس المال والمخاطر المالية، ويأتي بعده مصرف بغداد وبنسبة متوسط بلغت (160%)، ثم يأتي بعدهما مصرف الأهلي للاستثمار إذ بلغت نسبة المتوسط للمصرف(111%)، واخيراً مصرف الشرق الاوسط بأقل نسبة متوسط من المصارف الأخرى خلال مدة الدراسة، إذ بلغت نسبة المتوسط للمصرف (85%).

وإن هذا الارتفاع في نسب كفاية رأس المال عن الحدود الدنيا الموضوعة من قبل متطلبات لجنة بازل3 يعطي دليلا على اتباع المصارف سياسة ائتمانية، واستثمارية متحفظة من خلال توظيف مواردها المالية، وكما تعبر عن قوة المركز المالي للمصارف عينة الدراسة من حيث قدرة رؤوس أموالها في مواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها العمل المصرفي، كما تعكس مقدرة جيدة على تغطية الخسائر التي قد تواجهها المصارف،

2.2.1.3 قياس وتحليل جودة الموجودات للمصارف عينة الدراسة

نصَ قانون المصارف لسنة (2011) يُحدد تسهيل أنواعاً مختلفة من القروض غير المنتجة للفوائد أو غير العاملة ومنها الائتمان المشكوك في تحصيله الذي يتأخر فيه المقترض عن سداد القرض لمدة ستة أشهر أي (180) يوماً، وكذلك فضلاً عن الائتمان الخاسر الذي لا يمكن تحصيله، والذي يشمل جميع أنواع القروض التي مضى على موعد استحقاقها مدة أكثر من سنة، ولغرض قياس جودة الموجودات تم استخدام نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (AQ)، فارتفاع هذه النسب يدل على ضعف جودة الموجودات للمصرف، وبالعكس عند انخفاض النسبة فتكون جودة الموجودات لدى

المصرف جيدة، ويتم حسابها من خلال قسمة القروض المتعثرة (NPL) على القروض الممنوحة (TL) وحسب المعادلة الآتية:

$$AQ=\frac{NPL}{TL}\ x\%100$$

إذ أن:

NPL : القروض المتعثرة

TL : إجمالي القروض

والجدول (3-7) يوضح كيفية احتساب جودة الموجودات للمصارف عينة الدراسة.

جدول(3-7) مقارنة نتائج حساب جودة الموجودات (مليون دينار)

ت	القيمة / السنة	NPL(1)	TL(2)	AQ(1÷2)=(3)
أ	المصرف العراقي التجاري			
1	2016	10463	29245	%36
2	2017	10195	30932	%33
3	2018	9461	31242	%30
4	2019	9971	32150	%31
5	2020	12684	43387	%29
6	2021	9163	50004	%18
	المتوسط			%30
ت	القيمة / السنة	NPL(1)	TL(2)	AQ(1÷2)=(3)
ب	مصرف بغداد			
1	2016	25240	120058	%21
2	2017	30302	147142	%21
3	2018	30223	168546	%18
4	2019	30939	180141	%17
5	2020	56798	191380	%30
6	2021	75393	169999	%44
	المتوسط			%25
ت	القيمة / السنة	NPL(1)	TL(2)	AQ(1÷2)=(3)
ج	مصرف الشرق الاوسط			
1	2016	14946	113713	%13
2	2017	16084	100252	%16
3	2018	16046	87441	%18
4	2019	10725	85337	%13
5	2020	18785	85136	%22
6	2021	19017	103568	%18
	المتوسط			%17
ت	القيمة / السنة	NPL(1)	TL(2)	AQ(1÷2)=(3)
د	المصرف الاهلي للاستثمار			
1	2016	11699	69774	%17
2	2017	11699	88766	%13
3	2018	11699	109728	%11
4	2019	35856	135488	%26
5	2020	46428	126926	%37
6	2021	51428	149562	%34
	المتوسط			%23

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول (أ، ب، ج) من ملحق (3)

يتبين من جدول (3-7)، أن نسبة جودة الموجودات في المصارف عينة الدراسة تختلف من عام إلى آخر، وذلك بسبب الزيادة في القروض المتعثرة، وكذلك الانخفاض أو الارتفاع في إجمالي القروض بالنسبة إلى القروض المتعثرة، إذ بلغت جودة الموجودات في التجاري العراقي حداً أعلى بنسبة (36%) في عام 2016 و(18%) حداً أدنى في عام2021، وبمتوسط سنوي بلغ (30%)، وإن ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض للمصرف خلال مدة الدراسة يدل على جودة المصرف لموجوداته منخفضة أي أنه يلحظ أن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض مرتفعة، فتعد قروضاً رديئة بينما المصرف لم يجتاز النسبة المخصصة، فارتفاع تلك النسب يؤدي إلى تحقيق خسائر كبيرة في رأس مال المصرف، لذا ينبغي العمل على تخفيض حجم القروض المتعثرة.

أما مصرف بغداد فقد كانت نسبة جودة الموجودات لديه متباينة، وتتجه نحو الارتفاع عاماً بعد عام، إذ بلغت النسبة (44%) كحد أعلى خلال عام 2021 و(17%) كحد أدنى خلال عام 2019، وبمتوسط سنوي بلغ (25%) ، وعلى الرغم من ارتفاع النسبة الا انها تقع فوق نسبة 20% ولبعض سنوات مدة الدراسة ويعد هذا ضمن التصنيف المتوسط، وإن ارتفاع هذه النسبة خلال مدة الدراسة تدل على أن المصرف يسير باتجاه الفقدان لجودة موجوداته نتيجة التأخر في تحصيل القروض في موعد استحقاقها إذ ينبغي على المصرف منح القروض بضمانات تمكنها من تحصيل القروض في مواعيد استحقاقها.

وفي مصرف الشرق الاوسط فقد كانت نسبة جودة الموجودات لديه منتظمة ومستقرة، إذ بلغت النسبة (22%) كحد أعلى خلال عام 2020 و(13%) كحد أدنى خلال عام 2019,2016، وبمتوسط سنوي بلغ (17%)، على الرغم من ارتفاع النسبة خلال الأعوام الأخيرة إلا إنها مقبولة نوعاً ما وتأخذ تصنيف متوسط بعض الشيء، ومع ذلك فإن ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض خلال الأعوام الأخيرة لمدة الدراسة تدل على أن المصرف يسير باتجاه الفقدان إلى جودة الموجودات لديه نتيجة التأخر في تحصيل القروض في مواعيد استحقاقها، إذ ينبغي على المصرف منح القروض بضمانات ذات ضمانة أكثر لتحصيل القرض في مواعيد استحقاقها والمتابعة الجيدة.

وبلغت جودة الموجودات في المصرف الاهلي للاستثمار حداً أعلى بنسبة (37%) في عام2020 و(11%) حداً أدنى في عام 2018، وبمتوسط سنوي بلغ (23%)، وإن ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض للمصرف خلال مدة الدراسة يدل على جودة المصرف لموجوداته منخفضة أي

أنه يلحظ أن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض لم تفوق النسبة المخصصة لتقييم القروض على أنها متعثرة التي حددت بنسبة (60%)، فارتفاع تلك النسب يؤدي إلى تحقيق خسائر كبيرة في رأس مال المصرف، لذا ينبغي العمل على تخفيض حجم القروض المتعثرة.

ولغرض تقييم جودة الموجودات للمصارف عينة الدراسة فإن المتوسط العام لنسبة جودة الموجودات في المصرف التجاري العراقي وبنسبة متوسط بلغت (30%)، ومن ثم يليه مصرف بغداد خلال مدة الدراسة بلغ (25%) ، ويأتي بعدهما المصرف الأهلي للاستثمار وبنسبة متوسط (23%)، واخيراً مصرف الشرق الاوسط وبنسبة متوسط(17%)، الذي يمثل أقل درجة مخاطر عدم السداد.

2.1.3. 3 قياس وتحليل جودة الادارة للمصارف عينة الدراسة

يتم قياس جودة الادارة من خلال احتساب نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (LDR)، التي تبين كفاءة إدارة المصرف في توظيف موارده المالية، وارتفاع هذه النسبة يدل على قدرة المصرف في توظيف ودائعه، وتحسب من خلال قسمة القروض(L)، على إجمالي الودائع (D)، ونسبة المصاريف إلى الإيرادات (ERR)، وتقيس هذه النسبة إجمالي المصاريف وكنسبة مئوية من العوائد المتحققة، فكلما انخفضت هذه النسبة اظهرت الإدارة كفاءة في إدارة أنشطة المصرف، وعلى العكس عند ارتفاعها ففي حالة ارتفاعها فإنها تدل على عدم كفاءة الإدارة المصرفية، ويتم حسابها من خلال قسمة مصاريف العمليات الإجمالية (E)، كالمصاريف الإدارية والتشغيلية على إجمالي الإيرادات المتحققة (R) خلال السنة، وكما مبين أدناه:

$$\mathbf{LDR} = \frac{\mathbf{L}}{\mathbf{D}} \times \mathbf{\%100}$$

$$\mathbf{ERR} = \frac{\mathbf{E}}{\mathbf{R}} \times \mathbf{\%100}$$

إذ إن:

LDR : Loans to Deposits Ratio: نسبة الفروض إلى الودائع

L : Loans: القروض

D: Deposits: الودائع

ERR: Ratio of Expenses to Revenues: نسبة المصاريف إلى الإيرادات.

E : Expenses: المصاريف.

R : Revenue: الإيرادات

جدول(3-8) مقارنة نتائج حساب جودة الادارة (مليون دينار)

LDR(1÷2)=(3)	D(2)	L(1)	القيمة / السنة	أ ت
المصرف التجاري العراقي				
%24	121222	29245	2016	1
%23	134227	30932	2017	2
%23	135132	31242	2018	3
%23	142615	32150	2019	4
%30	146013	43387	2020	5
%18	272761	50004	2021	6
%24	المتوسط			
ERR(1÷2)=(3)	R (2)	E (1)	القيمة / السنة	أ ت
المصرف التجاري العراقي				
%49	17983	8793	2016	1
%53	23864	12620	2017	2
%46	19758	9036	2018	3
%64	19542	12545	2019	4
%64	19547	12528	2020	5
%29	57268	16846	2021	6
%51	المتوسط			

يلاحظ من الجدول السابق أن نسبة التوظيف(LDR) للمصرف التجاري العراقي غير مستقرة، بذلك يمكن القول إن المصرف لا يسعى إلى زيادة القروض الممنوحة وتوظيف موارده المتاحة، وبلغت ما نسبته (18%) كحدٍ أدنى عام2021 و(30%) كحدٍ أعلى عام 2020، وبلغ متوسط توظيف الودائع (LDR) للمصرف حوالي (24%)، أي أن المصرف يقوم بمنح قروض بمقدار (24%)، وبذلك فإن الودائع المعطلة تشكل ما نسبته (76%)، وهي نسبة غير جيدة إذا قورنت بالمصارف عينة الدارسة.

أما نسبة المصاريف إلى الإيرادات(ERR) أو كفاءة العمليات فإنها غير مستقرة إذ تراوحت ما بين (29%) كحدٍ أدنى عام 2021 و(64%) كحدٍ أعلى عام2020,2019، وبلغ متوسط النسبة حوالي (51%)، بذلك فإن الأرباح الصافية تمثل ما نسبته (49%) من إجمالي الإيرادات، وتذهب إلى مساهمي المصرف بعد تنزيل ضريبة الدخل والخسائر الحالية أو المدورة، أي أن المصرف يحافظ على حقوق مساهميه، فكلما انخفضت نسبة المصاريف إلى الإيرادات أدى ذلك إلى ارتفاع حجم الأرباح المتحققة.

جدول مقارنة نتائج حساب جودة الادارة (مليون دينار)

ب	القيمة / السنة	L(1)	D(2)	LDR(1÷2)=(3)
ت	مصرف بغداد			
1	2016	120058	827926	%15
2	2017	147142	714523	%21
3	2018	168546	786386	%21
4	2019	180141	803009	%22
5	2020	191380	1073266	%18
6	2021	169999	1158326	%15
	المتوسط			%19
ب	القيمة / السنة	E (1)	R (2)	ERR(1÷2)=(3)
ت	مصرف بغداد			
1	2016	35697	73620	%48
2	2017	31040	54134	%57
3	2018	12838	6425	%2
4	2019	10141	4559	%2
5	2020	26786	60552	%44
6	2021	25983	82963	%31
	المتوسط			%31

من خلال الجدول السابق يتبين ان نسبة الودائع إلى القروض (LDR) في مصرف بغداد منتظمة ومستقرة، فأن أدنى نسبة حققها المصرف كانت في عامي 2020,2016 والتي بلغت (15%) في حين حقق المصرف أعلى نسبة عام 2019 والتي بلغت (22%) وبلغ متوسط نسبة (LDR) للمصرف ولسنوات الدراسة جميعها حوالي (19%) أي أن المصرف يقوم بمنح قروض بمقدار (19%)، في حين تبقى ما نسبة (81%) من الودائع معطلة ولا يقوم المصرف باستثمارها، فالنشاط الجوهري لجميع المصارف هو منح القروض من خلال الودائع التي بحوزتها.

أما عند تحليل كفاءة العمليات (ERR) لمصرف بغداد يلحظ أنهّا منتظمة مستقرة، فأدنى نسبة حققها المصرف كانت عامي 2019,2018 إذ بلغت (2%) وأعلى نسبة حققها المصرف كانت عام 2017 والتي بلغت (57%) وبلغ متوسط النسبة للمصرف حوالي (31%) ،أي إن المصاريف الإجمالية تمثل ما نسبته(31%) من إجمالي الإيرادات التي يحققها المصرف والتي تستقطع من الإيرادات، والمتبقي هو (69%) يذهب على شكل أرباح صافية للمالكين أو لمساهمي المصرف، فنسبة (ERR) تبين كفاءة الإدارة المصرفية في تقليل إجمالي المصاريف من إجمالي الإيرادات المتحقق فكلما انخفضت دل ذلك على كفاءتها وفاعليتها.

جدول مقارنة نتائج حساب جودة الادارة (مليون دينار)

ج	القيمة / السنة	L(1)	D(2)	LDR(1÷2)=(3)
ت	مصرف الشرق الاوسط			
1	2016	113713	251839	%45
2	2017	100252	324585	%31
3	2018	87441	429602	%20
4	2019	85337	271418	%31
5	2020	85136	266697	%32
6	2021	103568	278784	%37
	المتوسط			%33

ج	القيمة / السنة	E (1)	R (2)	ERR(1÷2)=(3)
ت	مصرف الشرق الاوسط			
1	2016	21468	65944	%33
2	2017	26306	46554	%57
3	2018	17970	26960	%67
4	2019	16041	18127	%88
5	2020	24651	24597	%1
6	2021	16331	19100	%85
	المتوسط			%55

من خلال الجدول السابق يتبين أن مصرف الشرق الاوسط لديه انخفاض في نسبة القروض إلى إجمالي الودائع وبصورة غير منتظمة وذلك بسبب ارتفاع الودائع من سنة إلى أخرى وانخفاض القروض لكن تبقى النسب جميعها منخفضة مقارنة بحجم الودائع التي يحتفظ بها المصرف، فمن خلال جدول يتبين أن أدنى نسبة متحققة كانت عام 2018 والتي بلغت (20%)، وأعلى نسبة حققها المصرف كانت عام 2016 والتي بلغت حوالي(45%)، في حين بلغ متوسط نسبة (LDR) لمصرف الشرق الاوسط ولسنوات الدراسة جميعها حوالي (33%)، أي أن المصرف يقوم بمنح القروض من خلال ودائعه المتاحة بمقدار(33%) والمتبقي يمثل ما نسبته(67%) تبقى مجمدة لا يتم استثمارها، مما يعني توفير حماية أكبر للمودعين.

أما نسبة كفاءة العمليات (ERR) لمصرف الشرق الاوسط، فتكاد تكون مستقرة، بسبب استقرار كل من إيرادات المصرف ومصاريفه، فأدنى نسبة حققها المصرف كانت عام 2020 والتي بلغت (1%) في حين بلغت أعلى نسبة متحققة (88%) في عام 2019، وبلغ متوسط النسبة ولسنوات الدراسة جميعها (55%)، وبذلك فإن الأرباح الصافية تمثل ما نسبته (45%) من إجمالي الإيرادات، وتذهب إلى مساهمي المصرف بعد تنزيل ضريبة الدخل والخسائر.

جدول مقارنة نتائج حساب جودة الادارة (مليون دينار)

د	القيمة / السنة	L(1)	D(2)	LDR(1÷2)=(3)
ت	المصرف الاهلي للاستثمار			
1	2016	69774	254003	%27
2	2017	88766	246006	%36
3	2018	109728	238584	%46
4	2019	135488	210962	%64
5	2020	126926	269018	%47
6	2021	149562	246011	%61
	المتوسط			%47

د	القيمة / السنة	E (1)	R (2)	ERR(1÷2)=(3)
ت	المصرف الاهلي للاستثمار			
1	2016	3052	28663	%11
2	2017	3621	21767	%17
3	2018	2810	13800	%20
4	2019	2168	11771	%18
5	2020	2125	16441	%13
6	2021	3954	13894	%28
	المتوسط			%18

ت	القيمة / السنة	MRR(1+2)/N التجاري العراقي	MRR(1+2)/N بغداد	MRR(1+2)/N الشرق الاوسط	MRR(1+2)/N الاهلي للاستثمار
1	2016	%37	%32	%39	%19
2	2017	%38	%39	%44	%27
3	2018	%35	%12	%44	%33
4	2019	%44	%12	%60	%41
5	2020	%47	%31	%17	%30
6	2021	%47	%23	%61	%45
	المتوسط	%41	%25	%44	%33

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ملحق(3) للمصارف عينة الدراسة للأعوام (2016-2021)

إذ ان

Management Rate Ratios : PRR: معدل نسب الادارة.

Number of ratios : N: عدد النسب والتي تساوي (2).

وفقاً للجدول السابق يلاحظ إن نسبة التوظيف(LDR) للمصرف الاهلي للاستثمار غير مستقرة فأدنى نسبة حققها المصرف كانت عام 2016 وبلغت حوالي(27%)، في حين حقق المصرف أعلى نسبة عام 2019 والتي بلغت حوالي (64%) وبلغ متوسط النسبة ولسنوات الدراسة جميعها حوالي (47%)، وهي نسبة مرتفعة، إي أن المصرف يقوم بتوظيف الودائع المتوافرة لدية، بمعنى أنه يقوم بتوظيف جزء من رأسماله ويمنحه على شكل قروض، فارتفاع هذه النسبة دليل على كفاءة الإدارة في توظيف الموارد وادارة المخاطر، وتوفير عوائد مجزية لمساهمي المصرف وحفظ حقوقهم، هذا من جانب من جانب آخر ارتفاع نسبة (LDR)، يؤدي إلى تخفيض السيولة المتوافرة لدى المصرف بالتالي يمكن

القول إنّ إدارة المصرف تسعى إلى تحقيق الأرباح وعوائد مجزية لصالح المساهمين وعلى حساب توفير السيولة (الأمان) لمودعي المصرف.

أما نسبة كفاءة العمليات (ERR) للمصرف يلاحظ انها مستقرة فأدنى نسبة حققها المصرف كانت عام 2016 التي بلغت (11%)، في حين بلغت أعلى نسبة متحققة (28%) عام 2021، وبلغ متوسط النسبة ولسنوات الدراسة جميعها حوالي (18%)، هذا يعني أن المصاريف التي تستقطع من إجمالي الإيرادات تبلغ (18%)، والمتبقي يمثل ما نسبته (82%) تذهب على شكل أرباح صافية لمساهمي المصرف وهي نسبة كبيرة مقارنة بالمصارف عينة الدراسة.

4.2.1.3 تحليل الربحية للمصارف عينة الدراسة

تعد الربحية من أهم المقاييس التي يمكن الاسترشاد بها في تحليل الأداء المالي كونها تمثل أهم الاهداف التي تسعى المصارف الى تحقيقها ويقاس مؤشر الربحية وفق النسب الاربعة الآتية:

1. معدل العائد على الموجودات

وهي نسبة قياس حجم صافي الربح بعد الضرائب الى إجمالي الموجودات، ويمكن قياسها وفق المعادلة الآتية:

$$\mathbf{ROA = \frac{NI}{TA} x\%100}$$

إذ ان

Return On Asset : ROA :العائد إلى الموجودات.
Net Income : NI : صافي الدخل
Total Asset : TA : إجمالي الموجودات

2. معدل العائد على حق الملكية

تسعى هذه النسبة الى إظهار العلاقة بين حجم الأموال التي ساهم بها المالكون، وحجم الارباح المتحققة منها ويمكن قياسها وفق المعادلة الآتية:

$$\mathbf{ROE = \frac{NI}{TE} x\%100}$$

Return On Equity : ROE :العائد إلى حقوق الملكية.
Net Income : NI : صافي الدخل.
Total Equity : TE : إجمالي حق الملكية.

3. معدل العائد على الودائع

تسعى هذه النسبة الى قياس صافي الارباح المتحققة مقارنة بحجم الودائع التي يمتلكها المصرف، ويمكن قياسها وفق للمعادلة الآتية:

$$\mathbf{ROD = \frac{NI}{TD} x\%100}$$

إذ ان

ROD: Rate of Return on Deposits : نسبة العائد على الودائع.
IN: Net Income : صافي الدخل.
D: Deposits: الودائع.

4. هامش صافي الربح

هي نسبة تقارن بين صافي الدخل المتحقق بعد الفوائد والضرائب والايرادات التي حققها المصرف في مدة محددة وعن طريق المعادلة الآتية:

$$NIM = \frac{NI}{R} x\%100$$

إذ ان

INM: Net Income Margin: هامش صافي الدخل
NI: Net Income: صافي الدخل
R: Revenue: الإيرادات

وبناءً عليه ووفقاً للمعادلات المذكورة آنفاً يمكن استخراج الربحية للمصارف مجال الدراسة، ويوضح الجدول (3-9) مقارنة نتائج حساب الربحية ولكل مصرف:

جدول (3-9) مقارنة نتائج حساب الربحية للمصارف عينة الدراسة

أ / القيمة / العام	NI(1)	TE(2)	ROE% (1/2)=(3)	TD(4)	ROD% (1/4)=(5)
ت	المصرف التجاري العراقي				
1	2016	7578	281941	%2.69	121222	%6
2	2017	10050	291809	%4	134227	%7
3	2018	10834	283678	%4	135132	%8
4	2019	6532	271929	%2.40	142615	%5
5	2020	35457	307755	%12	146013	%24
6	2021	13009	314543	%4	272761	%4.80
	المتوسط			%5	المتوسط	%9

أ / القيمة / العام	NI(1)	R(6)	NPM% (1/6)=(7)	TA(8)	ROA% (1/8)=(9)
ت	المصرف التجاري العراقي				
1	2016	7578	17983	%14	423819	%1.79
2	2017	10050	23864	%42	460616	%2.18
3	2018	10834	19758	%55	444138	%2.44
4	2019	6532	19542	%33	449777	%1.45
5	2020	35457	19547	%181	616949	%5.75
6	2021	13009	57268	%23	512312	%2.54
	المتوسط			%58	المتوسط	%2.69

يوضح الجدول السابق، أن نسبة العائد على الموجودات كانت نتائجها متباينة خلال مدة الدراسة وعلى مستوى المصرف الواحد ففي المصرف التجاري العراقي تراوحت النسبة بين (1.79%) حداً أدنى خلال العام 2016 و(5.75%) حداً أعلى خلال العام 2020 وبمتوسط سنوي بلغ (2.69%)، وهذا يبين أن الدخل المتولد عن كل دينار من الموجودات كان أقل بالمقارنة مع مصرف بغداد ومصرف

الشرق الاوسط والمصرف الاهلي للاستثمار، أما نسبة العائد على حق الملكية فقد كانت نتائجها متذبذبة على مستوى المصرف الواحد، فقد تراوحت بين (2.40%) حداً أدنى خلال العام 2019 و(12%) حداً أعلى خلال عام 2020 بالنسبة الى المصرف التجاري العراقي وبمتوسط سنوي بلغ (5%)، وهذا يبين أن الدخل المتولد من كل دينار من حق الملكية للمصرف التجاري العراقي كان غير جيد بالمقارنة مع مصرف الشرق الاوسط ومصرف بغداد والمصرف الاهلي للاستثمار، أما نسبة العائد على الودائع فقد كانت نتائجها أيضا متباينة على مستوى المصرف الواحد، فقد تراوحت النسبة بين (4.80%) حداً أدنى خلال العام 2021 و(24%) حداً أعلى خلال العام 2020 بالنسبة الى المصرف التجاري العراقي وبمتوسط سنوي بلغت نسبته (9%)، وهذا يبين أن الدخل المتحقق من كل دينار من الاموال المودعة لدى المصرف التجاري العراقي كانت أقل بالمقارنة مع مصرف الشرق الاوسط ومصرف بغداد والمصرف الاهلي للاستثمار، أما نسبة هامش الربح فقد كانت نتائجها متفاوتة على مستوى المصرف الواحد فقد تراوحت النسبة بين (14%) حداً أدنى خلال العام 2016 و(181%) حداً أعلى خلال العام 2020 بالنسبة الى المصرف التجاري العراقي وبمتوسط سنوي بلغت نسبته (58%)، ويعد الهامش المتحقق في المصرف التجاري العراقي أفضل بالمقارنة مع مصرف الشرق الاوسط ومصرف بغداد والمصرف الاهلي للاستثمار.

جدول مقارنة نتائج حساب الربحية للمصارف عينة الدراسة

ب	القيمة / العام	NI(1)	TE(2)	ROE% (1/2)=(3)	TD(4)	ROD% (1/4)=(5)
ت	مصرف بغداد					
1	2016	20245	282822	%7	827926	%2.45
2	2017	6122	276942	%170	714523	%86
3	2018	4152	266742	%1.56	786386	%52
4	2019	7299	273641	%2.67	803009	%91
5	2020	20200	278436	%7	1073266	%1.88
6	2021	29980	309130	%10	1158326	%2.59
	المتوسط		المتوسط	%33	المتوسط	%39
ب	القيمة / العام	NI(1)	R(6)	NPM% (1/6)=(7)	TA(8)	ROA% (1/8)=(9)
ت	مصرف بغداد					
1	2016	20245	73620	%27	1200424	%1.69
2	2017	6122	54134	%11	1090153	%56
3	2018	4152	6425	%37	1113539	%37
4	2019	7299	4559	%160	1132744	%64
5	2020	20200	60552	%33	1419528	%1.42
6	2021	29980	82963	%36	1539809	%1.95
	المتوسط		المتوسط	%51	المتوسط	%27

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ملحق(3) للمصارف عينة الدراسة للأعوام (2016-2021)

في مصرف بغداد فقد تراوحت نسبة معدل العائد على الموجودات بين (1.42%) حداً أدنى عام 2020 و(64%) حداً أعلى خلال العام 2019 وبمتوسط سنوي بلغ (27%) خلال مدة الدراسة، وهذا يشير الى أن مقدرة موجودات مصرف بغداد كانت أفضل بالمقارنة مع المصرف التجاري العراقي والمصرف الاهلي للاستثمار ومصرف الشرق الاوسط من حيث العائد المتحقق على الموجودات، أما نسبة معدل العائد على حق الملكية فقد تراوحت بين (1.56%) حداً أدنى عام 2018 و(170%) حداً أعلى عام 2017 وبمتوسط سنوي بلغ (33%) خلال مدة الدراسة، وهذا يوضح أن مقدرة موجودات مصرف بغداد كانت أفضل بالمقارنة مع مصرف الشرق الاوسط والمصرف التجاري العراقي، ونسبة معدل العائد على الودائع فقد تراوحت بين (1.88%) حداً أدنى عام 2020 و (91%) حداً أعلى عام 2019 وبمتوسط سنوي بلغت نسبته (39%) خلال مدة الدراسة، مما يدل على أن قدرة ودائع مصرف بغداد في توليد الدخل كانت أفضل بالمقارنة مع مصرف الشرق الاوسط والمصرف التجاري العراقي والمصرف الاهلي للاستثمار، أما نسبة هامش الربح فقد تراوحت بين (11%) حداً أدنى عام 2017 و(160%) حداً أعلى عام 2019 وبمتوسط سنوي بلغ (51%) وهذا يشير الى أن الهامش المتحقق في مصرف بغداد كان أفضل بالمقارنة مع مصرف الشرق الاوسط والمصرف الاهلي للاستثمار، وأقل من المصرف التجاري العراقي.

جدول مقارنة نتائج حساب الربحية للمصارف عينة الدراسة

ج	القيمة / العام	NI(1)	TE(2)	ROE% (1/2)=(3)	TD(4)	ROD% (1/4)=(5)
ت	مصرف الشرق الاوسط					
1	2016	12945	287361	%5	251839	%5
2	2017	4861	287726	%1.7	324585	%1.50
3	2018	2295	267468	%8	429602	%53
4	2019	78	267290	%0.03	271418	%0.03
5	2020	2096	264891	%79	266697	%8
6	2021	290	265181	%11	278784	%1
	المتوسط		المتوسط	%17	المتوسط	%11
ج	القيمة / العام	NI(1)	R(6)	NPM% (1/6)=(7)	TA(8)	ROA% (1/8)=(9)
ت	مصرف الشرق الاوسط					
1	2016	12945	65944	%20	656850	%2
2	2017	4861	46554	%10	770690	%6
3	2018	2295	26960	%9	800750	%29
4	2019	78	18127	%4	658231	%0.01
5	2020	2096	24597	%12	647869	%3
6	2021	290	19100	%1.5	640722	%0.05
	المتوسط		المتوسط	%9	المتوسط	%7

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ملحق(3) للمصارف عينة الدراسة للأعوام (2016-2021)

أما مصرف الشرق الاوسط فقد تراوحت نسبة معدل العائد على الموجودات بين(0.01%) حداً أدنى خلال العام 2019 و(29%) حداً أعلى خلال العام 2018 وبمتوسط سنوي بلغ (7%)، وهذا يعكس أن موجودات مصرف الشرق الاوسط كانت أقل في توليد العائد بالمقارنة مع مصرف بغداد، والمصرف التجاري العراقي، والمصرف الاهلي للاستثمار، ونسبة معدل العائد على حق الملكية فقد تراوحت النسبة بين (0.03%) حداً أدنى عام 2019 وحداً أعلى (79%) خلال العام 2020 وبمتوسط سنوي بلغ (17%)، وهذا يعكس أن حق الملكية لمصرف الشرق الاوسط كان الأقل في توليد العائد بالمقارنة مع مصرف بغداد والمصرف الاهلي للاستثمار، واما نسبة معدل العائد على الودائع فقد تراوحت بين (1%) حداً أدنى عام 2021 وحداً أعلى (53%) خلال العام 2018 وبمتوسط سنوي بلغت نسبته (11%)، وهذا يعكس أن ودائع مصرف الشرق الاوسط كانت اقل في توليد العائد بالمقارنة مع مصرف بغداد ومصرف الاهلي للاستثمار، ونسبة هامش الربح فقد تراوحت النسبة بين (1.5%) حداً أدنى عام 2021 و(20%) حداً أعلى عام 2016 وبمتوسط سنوي بلغت نسبته (9%) وهذا يعكس أن هامش الربح في مصرف الشرق الأوسط كان الأقل بين المصارف عينة الدراسة.

جدول مقارنة نتائج حساب الربحية للمصارف عينة الدراسة

د	القيمة / العام	NI(1)	TE(2)	ROE% (1/2)=(3)	TD(4)	ROD% (1/4)=(5)
ت	المصرف الاهلي للاستثمار					
1	2016	10179	289793	%4	254003	%4
2	2017	3996	283083	%1.4	246006	%1.6
3	2018	338965	283102	%120	238584	%142
4	2019	17216	260626	%7	210962	%8
5	2020	4674	265274	%18	269018	%1.7
6	2021	922	263138	%4	246011	%4
	المتوسط			%26	المتوسط	%27

د	القيمة / العام	NI(1)	R(6)	NPM% (1/6)=(7)	TA(8)	ROA% (1/8)=(9)
ت	المصرف الاهلي للاستثمار					
1	2016	10179	28663	%36	577870	%2
2	2017	3996	21767	%18	573707	%7
3	2018	338965	13800	%25	607085	%56
4	2019	17216	11771	%146	529830	%3.2
5	2020	4674	16441	%28	571480	%8
6	2021	922	13894	%7	650959	%1
	المتوسط			%43	المتوسط	%13

ت	القيمة / العام	PRR(3+5+7+9)/N=10	PRR(3+5+7+9)/N=10	PRR(3+5+7+9)/N=10
	المصارف	التجاري العراقي	بغداد	الشرق الاوسط	الاهلي للاستثمار
1	2016	%6	%10	%8	%12
2	2017	%14	%81	%5	%7
3	2018	%17	%32	%25	%86
4	2019	%10	%79	%23	%41
5	2020	%56	%11	%7	%14
6	2021	%9	%13	%3	%4
المتوسط		%19	%38	%12	%27

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ملحق(3) للمصارف عينة الدراسة للأعوام (2016-2021)

إذ ان

Profitability Rate Ratios : PRR : معدل نسب الربحية.

Number of ratios : N: عدد النسب والتي تساوي (4).

وان المصرف الاهلي للاستثمار فقد تراوحت نسبة معدل العائد على الموجودات بين(1%) حداً أدنى خلال العام 2021 و(56%) حداً أعلى خلال العام 2018 وبمتوسط سنوي بلغ (13%)، وهذا يعكس أن موجودات المصرف الاهلي للاستثمار كانت أقل في توليد العائد بالمقارنة مع مصرف بغداد، والمصرف التجاري العراقي، اما معدل العائد على حق الملكية فقد تراوحت النسبة بين (1.4%) حداً أدنى عام 2017 وحداً أعلى (120%) خلال العام2018 وبمتوسط سنوي بلغ (26%)، وهذا يعكس أن حق الملكية للمصرف الاهلي للاستثمار كان الأقل في توليد العائد بالمقارنة مع مصرف بغداد، وتراوح نسبة معدل العائد على الودائع بين (1.6%) حداً أدنى عام 2017 و(142%) حداً أعلى عام 2018 وبمتوسط سنوي بلغت نسبته (27%)، مما يدل على أن قدرة ودائع المصرف الاهلي للاستثمار في توليد الدخل كانت أقل بالمقارنة مع مصرف بغداد، وقد بلغ هامش الربح نسبة تراوحت بين (7%) حداً أدنى عام2021 و(146%) حداً أعلى عام 2019 وبمتوسط سنوي بلغ (43%) وهذا يشير الى أن الهامش المتحقق في المصرف الاهلي للاستثمار كان أفضل بالمقارنة مع مصرف الشرق الاوسط.

ولغرض تقييم المصارف مجال الدراسة من حيث المتوسط العام لنسب الربحية فقد حقق مصرف بغداد أعلى نسبة بالمقارنة مع مصرف التجاري العراقي ومصرف الشرق الأوسط والمصرف الاهلي للاستثمار وبمتوسط سنوي بلغت نسبته (38%)، ويليه المصرف الاهلي للاستثمار وبمتوسط سنوي بلغ (27%)، ثم يأتي بعدهما المصرف التجاري العراقي وبمتوسط سنوي بلغت نسبته(19%)، ثم يأتي

في المرتبة الاخيرة مصرف الشرق الاوسط وبمتوسط سنوي بلغ (12%)، وتعد هذه النسب متقاربة وتعكس في نفس الوقت تباين الارباح المتحققة في المصارف مجال الدراسة.

5.2.1.3 تحليل السيولة للمصارف عينة الدراسة

لتحليل السيولة المصرفية للمصارف عينة الدراسة سوف يتم استخدم هذه النسب

1. نسبة التداول (السيولة القانونية) (CR): والتي تُستخرج من خلال قسمة الموجودات المتداولة (CA)، على المطلوبات المتداولة (CL)، وتبين هذه النسبة قدرة المصارف على سداد التزاماتها من خلال موجوداتها المتداولة، وتُحسب هذه النسبة كما يلي :

$$\mathbf{CR = \frac{CA}{CL} \times \%100}$$

إذ ان

CR: Current Ratio : نسبة التداول
CA: Current assets : الموجودات المتداولة
CL: Current liabilities : المطلوبات المتداولة

2. نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات (LTAR): إذ تبين نسبة (LTAR) القروض التي تمنحها المصارف كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات، فكلما ارتفعت هذه النسبة انخفضت معها السيولة التي تحتفظ بها المصارف، وتُستخرج من خلال قسمة القروض (L) على إجمالي الموجودات (TA)، وتُحسب هذه النسبة كما يلي :

$$\mathbf{LTAR= \frac{L}{TA} \times \%100}$$

إذ ان

LTAR : Loans to total assets Ratio : القروض إلى إجمالي الموجودات
L : Loans : القروض
TA: total assets : إجمالي الموجودات

3. نسبة الرصيد النقدي (MFR): والتي تبين النقود السائلة التي تحتفظ بها المصارف كنسبة مئوية من إجمالي الودائع وما في حكمها، فارتفاع هذه النسبة يدل على أنها تحتفظ بسيولة نقدية عالية مقرنة مع إجمالي ودائع الزبائن، بذلك يكون لها القدرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها وتُستخرج من خلال قسمة النفود السائلة والأرصدة السائلة الاخرى(C+F) على إجمالي الودائع(D) وما في حكمها، وتُحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\mathbf{MFR= \frac{C+F}{D} \times \%100}$$

إذ ان

MFR : Monetary fund Ratio :نسبة الرصيد النقدي
C : Cash : النقد

Funds : F : الارصدة
Deposits : D : الودائع

4. نسبة السيولة السريعة QLR: وتعد هذه النسبة الأفضل لقياس قدرة المصارف على الاستجابة السريعة لمتطلباتها قصيرة الأجل، وسرعة تحويل الموجودات إلى نقد، وهي تبين مقدرة الموجودات السائلة (النقدية، استثمارات قصيرة الأجل، المدينون) على تغطية المطلوبات المتداولة، وتُحسب هذه النسبة كما يلي:

$$QLR=\frac{LA}{CL}\times\%100$$

إذ ان

QLR : Quick Liquidity Ratio : نسبة السيولة السريعة
LA : Liquidity Assets : الموجودات السائلة
CL : Current Liabilities : المطلوبات المتداولة

والموجودات السائلة: يجري حسابها وفق المعادلة الاتية:

$$LA= SI+C+R$$

إذ ان

SI: Short-Term Investments الاستثمارات قصيرة الأجل.
C: Cash النقد
R: Receivables المدينون.

وفي أغلب الأحيان تكون النسبة المثالية لنسبة السيولة السريعة هي (1:1) إذ ينبغي أن تكون قيمة الموجودات المتداولة السريعة كافية لتغطية المطلوبات المتداولة.

ويوضح الجدول (3-10) مقارنة نتائج حساب السيولة في المصارف مجال الدراسة، وعن طريق المعادلات المذكورة آنفاً وكما يأتي:

جدول (3-10) مقارنة نتائج حساب السيولة للمصارف عينة الدراسة

ت	أ القيمة / العام	CA(1)	CL(2)	CR(1÷2)=3	L(4)	TA(5)	LTAR(4÷5)=6
المصرف التجاري العراقي							
1	2016	422318	141878	%298	29245	423819	%7
2	2017	455098	168808	%270	30932	460616	%7
3	2018	442359	160461	%276	31242	444138	%7
4	2019	446610	177848	%251	32150	449777	%7
5	2020	613719	309195	%198	43387	616949	%7
6	2021	508380	197769	%257	50004	512312	%10
المتوسط				%258	المتوسط		%8

أ	القيمة / العام	C+F(7)	D(8)	MFR(7÷ 8)= 9	LA(10)	CL (11)	QLR(10 ÷11)=12
ت	المصرف التجاري العراقي						
1	2016	102850	121222	%85	102850	141878	%72
2	2017	83599	134227	%62	83599	168808	%50
3	2018	145390	135132	%108	145390	160461	%91
4	2019	203969	142615	%143	203969	177848	%115
5	2020	34873	146013	%24	34873	309195	%11
6	2021	122737	272761	%45	122737	197769	%62
	المتوسط		المتوسط	%78	المتوسط		%67

من خلال الجدول السابق يلحظ إن السيولة القانونية للمصرف التجاري العراقي مستقرة فأدنى نسبة حققها المصرف كانت عام 2020 وبلغت (198%)، في حين حقق المصرف أعلى نسبة عام 2016 والتي بلغت (298%)، وبلغ متوسط النسبة لسنوات الدراسة جميعها حوالي (258%)، والتي فاقت النسبة المعيارية بحوالي(8.6) مرة وهي نسبة مرتفعة، بذلك فإن المصرف لدية القدرة على مواجهة التزاماته المختلفة من خلال موجوداته المتداولة، أما نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات(LTAR) للمصرف التجاري العراقي، فإنها منخفضة بالمقارنة مع إجمالي حجم موجوداته، إذ حقق المصرف أدنى نسبة خلال مدة الدراسة وبلغت (7%) أما أعلى نسبة متحققة فكانت عام 2021 إذ بلغت حوالي (10%)، في حين بلغ متوسط نسبة (LTAR) حوالي(8%) وعليه توفر سيولة عالية يحتفظ بها المصرف لمواجهة التزاماته تجاه عملائه ودائنيه بسبب انخفاض حجم القروض مقارنة مع إجمالي الموجودات، ففي عام2016–2020 بلغت النسبة (7%) وارتفعت لتصل إلى (10%) في عام 2021، بسبب الارتفاع الطفيف في القروض الممنوحة، فجميع القروض التي يمنحها المصرف تكاد تكون منخفضة جداً مقارنة مع إجمالي الموجودات.

وإن انخفاض القروض الممنوحة انعكس إيجابياً على السيولة والأرصدة النقدية، إذ يلحظ ارتفاع نسبة الرصيد النقدي وللسنوات جميعها فأدنى نسبة حققها المصرف كانت عام 2020 وبلغت (24%)، في حين بلغت أعلى نسبة يحققها المصرف عام 2019 وبلغت (143%)، وبلغ متوسط نسبة الرصيد النقدي حوالي (78%)، أي باستطاعة المصرف تسديد التزاماته بما نسبته (78%)، من الأرصدة النقدية دون الاعتماد على الموجودات الاخرى، وأن نتائج السيولة السريعة (QLR) في المصارف عينة الدراسة متباينة من مصرف إلى آخر، ففي المصرف التجاري العراقي تشكل السيولة لديه (115%) مرة كحد أعلى خلال عام 2019، و(11%) مرة كحد أدنى خلال عام 2020، وبمتوسط سنوي بلغ (67%)، وهذه النسبة تفوق النسبة المحددة (1:1)، بذلك تتوافر لدى المصرف سيولة عالية جداً، بسبب ارتفاع مؤشرات السيولة لديه.

جدول مقارنة نتائج حساب السيولة للمصارف عينة الدراسة

LTAR(4÷5)=6	TA(5)	L(4)	CR(1÷2)=3	CL(2)	CA(1)	القيمة / العام	ب
مصرف بغداد							ت
%10	1200424	120058	%114	917602	1042904	2016	1
%13	1090153	147142	%116	813211	939879	2017	2
%15	1113539	168546	%126	846796	1070571	2018	3
%16	1132744	180141	%126	859103	1082536	2019	4
%13	1419528	191380	%120	1141093	1363622	2020	5
%11	1539809	169999	%120	1230679	1479289	2021	6
%13	المتوسط		%120	المتوسط			
QLR(10÷11)=12	CL (11)	LA(10)	MFR(7÷8) = 9	D(8)	C+F(7)	القيمة / العام	ب
مصرف بغداد							ت
%80	917602	736873	%65	827926	541807	2016	1
%80	813211	646504	%70	714523	500902	2017	2
%72	846796	612061	%78	786386	612061	2018	3
%64	859103	551317	%69	803009	551317	2019	4
%739	1141093	843250	%79	1073266	843250	2020	5
%57	1230679	706105	%61	1158326	706105	2021	6
%182	المتوسط		%70	المتوسط			

من خلال الجدول(3-10) أن مصرف بغداد تبين إن السيولة القانونية مستقرة فأدنى نسبة حققها المصرف كانت عام 2016 وبلغت (114%)، في حين حقق المصرف أعلى نسبة عام 2019-2018 والتي بلغت (126%)، وبلغ متوسط النسبة لسنوات الدراسة جميعها حوالي (120%)، والتي فاقت النسبة المعيارية بحوالي(4) مرة وهي نسبة مرتفعة، بذلك فإن المصرف لدية القدرة على مواجهة التزاماته المختلفة من خلال موجوداته المتداولة، أما نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات(LTAR) لمصرف بغداد، فإنها منخفضة بالمقارنة مع إجمالي حجم موجوداته، إذ حقق المصرف أدنى نسبة عام 2016 وبلغت (10%) أما أعلى نسبة متحققة فكانت عام 2019 إذ بلغت حوالي (16%)، في حين بلغ متوسط نسبة(LTAR) حوالي (13%) وعليه توفر سيولة عالية يحتفظ بها المصرف لمواجهة التزاماته تجاه عملائه ودائنيه بسبب انخفاض حجم القروض مقارنة مع إجمالي الموجودات، ففي عام2017 بلغت النسبة (13%) وارتفعت لتصل إلى (15%) في عام 2018 أما في عام 2019 فبلغت النسبة (16%)، بسبب الارتفاع الطفيف في القروض الممنوحة، وانخفضت لتصل إلى(13%)عام 2020 وذلك بسبب انخفاض القروض، وفي عام 2021 انخفضت النسبة لتصل إلى(11%) بسبب انخفاض حجم القروض الممنوحة، فجميع القروض التي يمنحها المصرف تكاد تكون منخفضة جداً مقارنة مع إجمالي الموجودات.

وإن انخفاض القروض الممنوحة انعكس إيجابياً على السيولة والأرصدة النقدية، إذ يلحظ ارتفاع نسبة الرصيد النقدي وللسنوات جميعها فأدنى نسبة حققها المصرف كانت عام 2021 وبلغت (61%)، في حين بلغت أعلى نسبة يحققها المصرف عام 2020 وبلغت (79%)، وبلغ متوسط نسبة الرصيد النقدي حوالي (70%)، أي باستطاعة المصرف تسديد التزاماته بما نسبته (70%)، من الأرصدة النقدية دون الاعتماد على الموجودات الاخرى، بذلك تتوافر لدى المصرف سيولة عالية جداً، أما السيولة السريعة لدى مصرف بغداد فبلغ حدها الأعلى (739%) مرة خلال عام 2020، وحدها الأدنى (57%) مرة خلال عام 2021، وبمعدل متوسط سنوي (182%)، وتعد هذه النسبة جيدة لأنها تجاوزت النسبة المحددة (1:1)، إذ أن المصرف لديه إدارة جيدة لسيولة ويحافظ على السيطرة في مواجهة التزاماته.

جدول مقارنة نتائج حساب السيولة للمصارف عينة الدراسة

LTAR(4÷5)=6	TA(5)	L(4)	CR(1÷2)=3	CL(2)	CA(1)	القيمة / العام	ج
مصرف الشرق الاوسط							ت
%17	656850	113713	%156	361740	563703	2016	1
%13	770690	100252	%142	477234	678931	2017	2
%11	800750	87441	%133	533282	706970	2018	3
%13	658231	85337	%145	390941	564977	2019	4
%13	647869	85136	%145	382978	553590	2020	5
%16	640722	103568	%142	375540	533407	2021	6
%14	المتوسط		%144	المتوسط			
QLR(10÷11)=12	CL (11)	LA(10)	MFR(7÷8) = 9	D(8)	C+F(7)	القيمة / العام	ج
مصرف الشرق الاوسط							ت
%78	361740	281549	%112	251839	281549	2016	1
%86	477234	410665	%127	324585	410665	2017	2
%87	533282	465696	%108	429602	465696	2018	3
%81	390941	317842	%117	271418	317842	2019	4
%81	382978	309174	%116	266697	309174	2020	5
%88	375540	330097	%118	278784	330097	2021	6
%84	المتوسط		%116	المتوسط			

وفي مصرف الشرق الاوسط تبين من الجدول (3-11) إن السيولة القانونية (CR) مستقرة، وأن الموجودات المتداولة مرتفعة مقارنة بإجمالي المطلوبات المتداولة وأدنى نسبة حققها المصرف، كانت عام 2018 وبلغت (133%)، في حين بلغت أعلى نسبة متحققة حوالي (156%) وذلك في عام 2016 والتي فاقت فيها الموجودات المتداولة المطلوبات وازدادت عليها بحوالي (56%)، وبلغ متوسط نسبة (CR) للمصرف حوالي (144%)، وهي نسبة فاقت النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي

العراقي بحوالي(4.8) مره، مما يدل أن المصرف يحتفظ بسيولة عالية جداً، أما عن نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات للمصرف (LTAR) فتكاد تكون مستقرة إلى حدٍ ما فأدنى نسبة حققها المصرف كانت عام 2018، وبلغت حوالي (11%)، وذلك بسبب انخفاض القروض الممنوحة، فانخفاض القروض الممنوحة، يؤدي إلى ارتفاع السيولة التي يحتفظ بها المصرف، في حين حقق المصرف أعلى نسبة عام 2016 وبلغت (17%) وبلغ متوسط نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات (14%)، بذلك فإن المصرف يمنح قروضاً منخفضة بالمقارنة مع إجمالي الموجودات، وتتوفر لدية سيولة عالية، ففي عام 2016 بلغت النسبة (17%)، أما في عام 2017 بلغت (13%)، بسبب انخفاض القروض الممنوحة عن العام السابق، وفي عام 2018 انخفضت النسبة لتصل إلى (11%) بسبب الانخفاض الطفيف في القروض الممنوحة عن العام السابق، أما عام 2020,2019 بلغت النسبة (13%) وذلك بسبب ارتفاع القروض بنسبة طفيفة، وارتفعت النسبة لتصل إلى (16%) عام 2021، وعليه فإن النسب جميعها منخفضة مقارنة مع حجم الموجودات.

وإن انخفاض القروض التي يمنحها المصرف انعكست بشكلٍ إيجابي على نسبة الرصيد النقدي (MFR)، فوفقاً للجدول السابق يلحظ أن المصرف يحتفظ بأرصدة نقدية كبيرة، وأدنى نسبة حققها كانت عام 2018 وبلغت (108%)، في حين بلغت أعلى نسبة يحتفظ بها المصرف من النقود السائلة والأرصدة النقدية مقابل الودائع، كانت عام 2017، وبلغت (127%) وبلغ متوسط النسبةحوالي(116%)، وهي نسبة مرتفعة، أي باستطاعة المصرف تسديد التزاماته خاصة التزاماته تجاه مودعيه بما نسبته (116%)، وبشكلٍ نقدي ودون الاعتماد على موجوداته الاخرى، وارتفاع هذه النسبة يدل على تجميد الاموال النقدية، والتي يحتفظ بها المصرف على شكل نقدية في الصندوق أو أرصدة مودعة لدى البنك المركزي والمصارف الأخرى، ويلحظ أن هناك علاقة عكسية ما بين نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات (LTAR) ونسبة الرصيد النقدي فانخفاض نسبة (LTAR) يؤدي إلى ارتفاع نسبة الرصيد النقدي، أما السيولة السريعة لدى مصرف الشرق الاوسط فبلغ حدها الأعلى (88%) مرة خلال عام 2021، وحدها الأدنى (78%) مرة خلال عام 2016، وبمعدل متوسط سنوي (84%)، وتعد هذه النسبة جيدة إذ فاقت النسبة المحددة (1:1)، إذ باستطاعة المصرف السيطرة على مواجهة التزاماته.

جدول مقارنة نتائج حساب السيولة للمصارف عينة الدراسة

د	القيمة / العام	CA(1)	CL(2)	CR(1÷2)=3	L(4)	TA(5)	LTAR(4÷5)=6
ت	المصرف الاهلي للاستثمار						
1	2016	562401	288078	%195	69774	577870	%12
2	2017	552918	290624	%190	88766	573707	%15
3	2018	587579	323983	%181	109728	607085	%18
4	2019	511545	269203	%190	135488	529830	%26
5	2020	556317	306206	%182	126926	571480	%22
6	2021	14141	387820	%4	149562	650959	%23
	المتوسط		المتوسط	%157	المتوسط		%19

د	القيمة / العام	C+F(7)	D(8)	MFR(7÷8) = 9	LA(10)	CL (11)	QLR(10÷11)=12
ت	المصرف الاهلي للاستثمار						
1	2016	426464	254003	%168	431126	288078	%150
2	2017	385847	246006	%157	367719	290624	%127
3	2018	355093	238584	%149	401019	323983	%124
4	2019	303545	210962	%144	338340	269203	%126
5	2020	357701	269018	%133	390690	306206	%128
6	2021	322668	246011	%131	382496	387820	%99
	المتوسط		المتوسط	%147	المتوسط		%126

ت	القيمة / العام	LRR(3+6+9+12) /N=13	LRR(3+6+9+12) /N=13	LRR(3+6+9+12) /N=13	LRR(3+6+9+12) /N=13
	المصارف	التجاري العراقي	بغداد	الشرق الاوسط	الاهلي للاستثمار
1	2016	%116	%67	%91	%131
2	2017	%97	%70	%92	%122
3	2018	%78	%73	%109	%118
4	2019	%129	%69	%89	%122
5	2020	%60	%238	%89	%116
6	2021	%94	%62	%91	%64
	المتوسط	%96	%97	%94	%112

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على ملحق رقم (3) .

إذ أن

LRR : Liquidity Ratios Rate معدل نسب السيولة.

N : Number عدد النسب وتساوي (4)

اما المصرف الاهلي للاستثمار تميز بسيولته المرتفعة، فوفقاً للجدول السابق يلاحظ أن نسبة السيولة القانونية (CR) مستقرة، إذ تراوحت ما بين (4%) عام 2021 كحدٍ أدنى و(195%) كحدٍ أعلى عام 2016 وبمتوسط (157%)، فاق متوسط النسبة المعيارية بحوالي(5.2) مرة، وهذا يعني إن لدى المصرف القدرة على تحمل كافة التزاماته المختلفة ولاسيما تجاه مودعيه، فارتفاع نسبة السيولة القانونية لدى المصارف جاء نتيجة انخفاض حجم القروض الممنوحة، إذ مثلت نسبة منخفضة من إجمالي الموجودات، وبلغت (12%) كحدٍ أدنى في عام 2016 و(26%) كحدٍ أعلى عام 2019 وبمتوسط (19%) وبذلك فإن القروض تمثل نسبة ضئيلة من إجمالي موجودات المصرف.

اما نسبة الرصيد النقدي(MFR) للمصرف فقد حقق أدنى نسبة كانت عام 2021 وبلغت (131%)، في حين بلغت أعلى نسبة متحققة (168%) وذلك عام 2016 وبمتوسط (147%) ولسنوات الدراسة جميعها، ويمكن القول أنهُ باستطاعة المصرف تسديد التزاماته كافة وبشكلٍ نقدي ودون الحاجة إلى تسيل أحد موجوداته، لأن حجم النقود في الصندوق والأرصدة النقدية لدى المصارف الأخرى فاقت الودائع والالتزامات الأخرى التي تدخل في حكم الودائع، أما في مصرف الأهلي للاستثمار فقد كانت السيولة السريعة لديه منتظمة خلال مدة الدراسة، إذ بلغ حدها الأعلى (150%) مرة خلال عام 2016، وبلغ حدها الأدنى (99%) مرة خلال عام 2021، وبمتوسط سنوي (126%)، وتعد هذه النسبة جيدة، بسبب امتلاكه سيولة كافية.

من خلال التحليل السابق يتبين أن المصارف تحتفظ بأرصدة نقدية لا تُستثمر، فإن انخفاض القروض الممنوحة من قبل المصارف، قد أثر على حجم السيولة التي تحتفظ بها، لذلك تميزت باحتفاظها بسيولة مرتفعة مقارنة بحجم الودائع التي تمتلكها.

ولغرض تقييم مستوى السيولة في المصارف مجال الدراسة من خلال المتوسط العام للنسب الاربعة يتضح أن المتوسط العام لنسب السيولة في المصارف جميعها اخذت المستوى الاخير من التصنيف وذلك لان المصارف تتمتع بسيولة عالية ولا تستثمر هذه الاموال لتحقيق الارباح، إذ بلغت في المصرف الاهلي للاستثمار (112%) وهو المتوسط الأكبر بالمقارنة مع مصرف بغداد الذي يأتي في المرتبة الثانية التي بلغت نسبة السيولة فيه حوالي (97%)، ويليه المصرف التجاري العراقي وبمتوسط بلغت نسبته حوالي (96%)، واخيراً مصرف الشرق الاوسط بمتوسط بلغت نسبته حوالي (94%)، مما يشير الى انخفاض مخاطر السيولة لدى المصارف عينة الدراسة، إذ أن هناك علاقة عكسية بين نسب السيولة، وبين مخاطر السيولة فكلما ازدادت نسبة السيولة كلما قلت تعرض المصرف الى مخاطر السيولة والعكس صحيح، وبالتالي قلت التعرض إلى عدم توفر السيولة الكافية لتغطية المسحوبات النقدية، وذلك لأن الموجودات في المؤشرات الاربعة هي قادرة على تغطية المخاطر وسوف تسترد في الأجل القصير أي سرعة تحولها في الأجل القريب إلى سيولة، وبأقل خسارة ممكنة على اعتبار إن الأموال متركزة في استثمارات ذات مخاطر قليلة.

6. تحليل الحساسية تجاه مخاطر السوق للمصارف عينة الدراسة

تعرف الحساسية بالمخاطر التي تتعرض لها المصارف نتيجة لتغير أسعار الموجودات المالية، مثل تغير أسعار الأسهم، والسندات، فضلاً عن تغير أسعار صرف العملات، وأسعار الفائدة، وتُقاس من

خلال استخدام نسبة الأوراق المالية التي تحتفظ بها المصارف، سواء أكانت تلك الأوراق محليه، أو أجنبية، إلى إجمالي الموجودات (STAR)، فارتفاع هذه النسبة يعرض المصارف إلى مخاطر مختلفة، وتُحسب من خلال قسمة الأوراق المالية (S)، على إجمالي الموجودات (TA) وهي كما مبين أدناه:

$$\mathbf{STAR}=\frac{\mathbf{S}}{\mathbf{TA}}\times\mathbf{\%100}$$

إذ إنّ:

STAR : Securities to Total Assets Ratio : نسبة الاوراق المالية إلى إجمالي الموجودات.
S : Securities : الأوراق المالية .
TA : Total Assets: إجمالي الموجودات.

وغالباً ما يتم استعمال تحليل الفجوة (GAP) والتي تمثل الفرق ما بين الموجودات الحساسة للفائدة (RSAs) وما بين المطلوبات الحساسة(RSLs)، ففي حالة أظهرت النتيجة قيمة موجبة، يعني ذلك أن الموجودات الحساسة لأسعار الفائدة أكبر من المطلوبات الحساسة، أما في حالة أظهرت النتيجة قيمة سالبة فإنها تعني أن المطلوبات الحساسة للفائدة أكبر من الموجودات، ويُتأكد من تلك النتيجة من خلال استعمال نسبة الفجوة (GAP Ratio)، والتي تُستخرج من خلال قسمة الموجودات الحساسة على المطلوبات، بالإضافة إلى الفجوة المطلق(|GAP|) والتي تبين مقدار الفجوة بوصفها نسبة من إجمالي الموجودات الحساسة، والمقاييس التالية تبين ذلك:

$$\mathbf{GAP = RSAs - RSLs}$$

إذ إنّ:
GAP: الفجوة
RSAs: rate-sensitive assets : الموجودات الحساسة للفائدة
RSLs: rate-sensitive liabilities : المطلوبات الحساسة للفائدة

$$\mathbf{GR}=\frac{\mathbf{RSAs}}{\mathbf{RSLs}}\times\mathbf{100\%}$$

إذ إنّ:
GR: GAPRatio : نسبة الفجوة
RSAs:rate-sensitive assets : الموجودات الحساسة للفائدة
RSLs:rate-sensitive liabilities : المطلوبات الحساسة للفائدة

$$|\mathbf{GAP}|=\frac{\mathbf{GAP}}{\mathbf{TA}}\times\ \mathbf{\%100}$$

إذ إنّ:
|G|: |Gap|:الفجوة المطلقة
G: Gap : الفجوة
TA: Total Assets : إجمالي الموجودات

جدول (3-11) مقارنة نتائج حساب الحساسية اتجاه مخاطر السوق للمصارف عينة الدراسة

أ	القيمة / العام	S(1)	TA(2)	STAR(1÷2)=3	RSAs(4)	RSLs(5)	GAP(4-5)=6
ت	المصرف التجاري العراقي						
1	2016	290669	423819	%69	423819	115678	274439
2	2017	316904	460616	%69	460616	141941	281878
3	2018	267293	444138	%60	444138	168808	291808
4	2019	189579	449777	%42	449777	177848	271929
5	2020	185934	616949	%30	616949	309195	307754
6	2021	287239	512312	%56	512312	197769	314543
	المتوسط			54%	المتوسط		290392

أ	القيمة / العام	GAP(7)	TA(8)	GAP Ratio (7÷8)=9	GAP(10)	TA(11)	|GAP|(10÷11)=12
ت	المصرف التجاري العراقي						
1	2016	274439	423819	%65	274439	423819	%65
2	2017	281878	460616	%61	281878	460616	%61
3	2018	291808	444138	%66	291808	444138	%66
4	2019	271929	449777	%60	271929	449777	%60
5	2020	307754	616949	%50	307754	616949	%50
6	2021	314543	512312	%61	314543	512312	%61
	المتوسط		المتوسط	%61	المتوسط		%61

وفقاً للجدول السابق تبين أن المصرف التجاري العراقي يحتفظ بأوراق تتصف الارتفاع، إذ تراوحت نسبة الاحتفاظ مقارنة مع موجوداته، من (30%) كحدٍ أدنى عام 2020 و(69%) كحدٍ أعلى عام2017,2016، وبمتوسط(54%)، وهذه النسبة تمثل خطر على المصرف، لأنها مرتفعة جداً وتكون إمكانية تحسس المصرف من التغيرات التي تحدث في أسعار الأوراق المالية مرتفعة، وإن احتفاظ المصرف التجاري العراقي بأرصدة نقدية كبيرة أدى إلى ارتفاع فجوة الموجودات والمطلوبات الحساسة، فمن خلال الجدول (3-11) يلحظ أن المصرف حقق فجوة موجبة ولسنوات الدراسة جميعها، وهذا ما بينته نسبة الفجوة فهي أكبر من واحد، ولعل السبب الرئيسي الذي يدعو المصرف إلى زيادة الموجودات الحساسة للفائدة مقابل المطلوبات الحساسة، هو الرغبة في زيادة الأرباح التي تنتجها تلك الموجودات وتتمثل بالفوائد المقبوضة على المبالغ المودعة لدى المصارف المحلية والخارجية والمبالغ المودعة لدى البنك المركزي، والاستثمار في الأدوات المالية المختلفة، والائتمان النقدي، إذ شكلت مبالغ كبيرة مقارنة بحجم المطلوبات الحساسة، وأن أدنى فجوة حققها المصرف كانت عام 2019 وبلغت حوالي (271929) مليون دينار كذلك بلغت أعلى فجوة متحققة حوالي(314543) مليون دينار وذلك في عام 2021، وبمتوسط (290392) مليون دينار ولسنوات الدراسة جميعها، وبذلك فإن إي ارتفاع يحدث في أسعار الفائدة يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة المدينة والدائنة ومن ثم زيادة عائد الفائدة، وبسبب احتفاظ المصرف بموجودات كبيرة فإن ارتفاع أسعار الفائدة

سوف يصب في صالحه، ويحدث العكس عند الانخفاض، وتبين نسبة الفجوة المطلقة شدة تحسس المصرف تجاه تلك التغيرات إذ تراوحت ما بين (50%) كحدٍ أدنى عام 2020 و(66%) كحدٍ أعلى عام 2018 وبمتوسط (61%)، وهي نسبة كبيرة لذلك يتطلب من المصرف العمل على إحداث توازن ما بين مطلوباته وموجوداته الحساسة لتفادي الوقوع في الخسائر لاسيما عند انخفاض أسعار الفائدة.

جدول مقارنة نتائج حساب الحساسية اتجاه مخاطر السوق للمصارف عينة الدراسة

ب	القيمة / العام	S(1)	TA(2)	STAR(1÷2)=3	RSAs(4)	RSLs(5)	GAP(4-5)=6
ت	مصرف بغداد						
1	2016	89230	1200424	%7	1042904	917602	125302
2	2017	89230	1090153	%8	939879	813211	126668
3	2018	85843	1113539	%8	1070571	846796	223775
4	2019	97250	1132744	%9	1082536	859103	223433
5	2020	162810	1419528	%11	1363622	1141093	222529
6	2021	442311	1539809	%29	1479289	1230679	248610
	المتوسط			%12	المتوسط		195053

ب	القيمة / العام	GAP(7)	TA(8)	GAP Ratio (7÷8)=9	GAP(10)	TA(11)	|GAP|(10÷11) =12
ت	مصرف بغداد						
1	2016	125302	1200424	%10	125302	1200424	%10
2	2017	126668	1090153	%12	126668	1090153	%12
3	2018	223775	1113539	%21	223775	1113539	%21
4	2019	223433	1132744	%20	223433	1132744	%20
5	2020	222529	1419528	%16	222529	1419528	%16
6	2021	248610	1539809	%16	248610	1539809	%16
	المتوسط			%16	المتوسط		%16

ومن خلال الجدول(3-11) تبين إن نسبة الاوراق المالية إلى إجمالي الموجودات(STAR) لمصرف بغداد مستقرة ومنخفضة جداً فأدنى نسبة حققها المصرف كانت عام2016 وبلغت (7%) وبلغت أعلى نسبة(29%) عام2020، أما متوسط نسبة (STAR) فقد بلغت (12%)، ويلحظ انخفاض حجم الاستثمارات في الاوراق المالية إلى إجمالي الموجودات لمصرف بغداد، بذلك فإن المخاطر التي يتعرض لها المصرف، كمخاطر تغير أسعار الفائدة، وتغير أسعار الأسهم، تكاد تكون معدومة بسبب امتلاكه أوراقاً مالية منخفضة مقارنة مع إجمالي حجم الموجودات.

ويلحظ أن قيمة الفجوة (GAP) لمصرف بغداد للاستثمار موجبة ولسنوات الدراسة جميعها، لأن الموجودات الحساسة للفائدة أكبر من المطلوبات الحساسة للفائدة، كذلك فإن الموجودات الحساسة للفائدة تتجه نحو الارتفاع وبشكلٍ مستمر وتمثلت تلك الموجودات بالأرصدة التي يحتفظ بها المصرف، والائتمان الممنوح، والأوراق المالية ذات العائد المتغير، مقابل انخفاض المطلوبات الحساسة للفائدة التي تمثلت بالودائع التي يحتفظ بها المصرف، والقروض الممنوحة من قبل الغير، وهذا ما اكدته قيمة

(GAP Ratio) فهي أكبر من واحد ولسنوات الدراسة جميعها، ويلاحظ أن قيمة الفجوة للمصرف متباينة من سنة لأخرى، فأدنى قيمة حققها المصرف كانت عام 2016 وبلغت (125302) مليون في حين حقق المصرف أعلى قيمة للفجوة عام 2021 إذ بلغت (248610) مليون دينار أما متوسط الفجوة ولسنوات الدراسة جميعها فقد بلغ (195053) مليون دينار، وبسبب تباين قيمة الفجوة من سنة لأخرى أدى ذلك إلى تباين نسبة الفجوة المطلقة (|GAP|) للمصرف، والتي تُبين قيمة الفجوة كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات الحساسة، و بلغت أدنى نسبة حققها المصرف من الفجوة المطلقة(|GAP|) حوالي (10%) ذلك في عام 2016، في حين بلغت أعلى نسبة متحققة حوالي(21%) وذلك في عام 2018، وبلغ متوسط الفجوة المطلقة للمصرف و لسنوات الدراسة جميعها حوالي (16%)، بذلك يمكن القول: إن ارتفاع معدلات الفائدة يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة (الفائدة المدفوعة، والمستلمة) وزيادة عائد الفائدة الصافي، لان الموجودات الحساسة أكبر من المطلوبات وإن الفجوة موجبة، أي الفوائد التي سوف يتقاضها المصرف أكبر من الفوائد المدفوعة لاسيما المدفوعة على الودائع، ويحدث العكس عند انخفاض أسعار الفائدة والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وانخفاض في صافي عائد الفائدة، بسبب انخفاض أسعار الفوائد المستلمة والمتأتية من القروض الممنوحة.

جدول مقارنة نتائج حساب الحساسية اتجاه مخاطر السوق للمصارف عينة الدراسة

GAP(4-5)=6	RSLs(5)	RSAs(4)	STAR(1÷2)=3	TA(2)	S(1)	القيمة / العام	ج
مصرف الشرق الاوسط							ت
201963	361740	563703	%0.35	656850	2278	2016	1
201697	477234	678931	%0.39	770690	3027	2017	2
229736	533282	706970	%0.38	800750	3068	2018	3
174036	390941	564977	%0.52	658231	3410	2019	4
170612	382978	553590	%0.78	647869	5073	2020	5
157867	375540	533407	%0.66	640722	4207	2021	6
189319	المتوسط		%0.51	المتوسط			
|GAP|(10÷11) =12	TA(11)	GAP(10)	GAP Ratio (7÷8)=9	TA(8)	GAP(7)	القيمة / العام	ج
مصرف الشرق الاوسط							ت
%31	656850	201963	%31	656850	201963	2016	1
%26	770690	201697	%26	770690	201697	2017	2
%29	800750	229736	%29	800750	229736	2018	3
%26	658231	174036	%26	658231	174036	2019	4
%26	647869	170612	%26	647869	170612	2020	5
%25	640722	157867	%25	640722	157867	2021	6
%27	المتوسط		%27	المتوسط			

من خلال الجدول (3-11) يلحظ انخفاض نسبة الاوراق المالية لمصرف الشرق الاوسط بالمقارنة مع التجاري العراقي وبغداد فأدنى نسبة حققها المصرف كانت عام 2016 وبغلت (0.35%)، في حين بلغت أعلى نسبة يحققها المصرف (0.78%) عام 2020، وبلغ متوسط نسبة (STAR) (0.51%).

وكذلك تباين قيمة الفجوة لمصرف الشرق الاوسط، وأن القيم جميعها التي حققها المصرف تمثل قيماً موجبة، ولسنوات الدراسة جميعها، وأن أدنى قيمة حققها المصرف من الفجوة كانت عام 2021 وبلغت (157867) مليون دينار وكانت فجوة موجبة، في حين حقق أعلى قيمة من الفجوة عام 2018 وإذ بلغت (229736) مليون دينار، وكانت تملك قيمة موجبة، لان الموجودات الحساسة للفائدة أكبر من المطلوبات، بالتالي فإن المصرف حقق فجوة موجبة، وهذا ما أكدته نسبة الفجوة والتي كانت أكثر من واحد، بسبب ارتفاع حجم الموجودات الحساسة وتمثلت تلك الموجودات بالأرصدة التي يحتفظ بها المصرف، والائتمان الممنوح، والأوراق المالية ذات العائد المتغير، مقابل انخفاض المطلوبات الحساسة للفائدة التي تمثلت بالودائع التي يحتفظ بها المصرف، كذلك بلغ متوسط الفجوة حوالي(189319) مليون دينار، وبسبب تباين قيمة الفجوة من سنة لأخرى أدى ذلك إلى تباين نسبة الفجوة المطلقة (|GAP|) للمصرف، والتي تُبين قيمة الفجوة كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات الحساسة، لأن الفوائد المستلمة أكبر من الفوائد المدفوعة، وهذا ما أكدته نسبة الفجوة (GAP Ratio) إذ كانت قيمتها أكبر من واحد، ففي حال افترضنا ارتفاع أسعار الفائدة، فإن ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع عائد الفائدة، لان الفجوة موجبة والفوائد المقبوضة أكبر من المدفوعة، أما عند افتراض انخفاض أسعار الفائدة فإن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض صافي عائد الفائدة، لأن الفجوة موجبة والفوائد المقبوضة تكون أقل من الفوائد المدفوعة، أما عن نسبة الفجوة المطلقة (|GAP|) والتي تبين نسبة الفجوة من إجمالي الموجودات الحساسة للفائدة، إذ أن أدنى نسبة حققها المصرف كانت عام 2021 وبلغت (25%) ونسبة (31%) مثلت أعلى نسبة في عام 2016 وبلغ متوسط الفجوة للمصرف حوالي (27%).

جدول مقارنة نتائج حساب الحساسية اتجاه مخاطر السوق للمصارف عينة الدراسة

د	القيمة / العام	S(1)	TA(2)	STAR(1÷2)=3	RSAs(4)	RSLs(5)	GAP(4-5)=6
ت	المصرف الاهلي للاستثمار						
1	2016	16983	577870	%3	431126	288078	143048
2	2017	23739	573707	%4	367719	290624	77095
3	2018	4200	607085	%0.69	401019	323983	77036
4	2019	4230	529830	%0.80	338340	269203	69137
5	2020	4145	571480	%0.73	390690	306206	84484
6	2021	4701	650959	%0.72	382496	387820	-5324
	المتوسط		المتوسط	%2	المتوسط		74246

د	القيمة / العام	GAP(7)	TA(8)	GAP Ratio (7÷8)=9	GAP(10)	TA(11)	|GAP|(10÷11)=12
ت	المصرف الاهلي للاستثمار						
1	2016	143048	577870	%25	143048	577870	%25
2	2017	77095	573707	%13	77095	573707	%13
3	2018	77036	607085	%13	77036	607085	%13
4	2019	69137	529830	%13	69137	529830	%13
5	2020	84484	571480	%15	84484	571480	%15
6	2021	-5324	650959	%- 0.82	-5324	650959	%0.82
	المتوسط		المتوسط	%13	المتوسط		%13

ت	القيمة / العام	MSR(3+9+12)/N المصرف التجاري العراقي	MSR(3+9+12)/N مصرف بغداد	MSR(3+9+12)/N مصرف الشرق الاوسط	MSR(3+9+12)/N المصرف الاهلي للاستثمار
1	2016	%66	%9	%21	%18
2	2017	%64	%11	%17	%10
3	2018	%64	%17	%19	%9
4	2019	%54	%16	%18	%9
5	2020	%43	%14	%18	%10
6	2021	%59	%20	%17	%0.24
	المتوسط	%58	%15	%18	%9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ملحق (3) للمصارف عينة الدراسة

إذ أن

MSR: Market Sensitivity Ratios معدل نسب الحساسية تجاه السوق.

N : Number عدد النسب وتساوي (3).

من خلال الجدول (3-11) تبين أن الاوراق المالية التي يحتفظ بها المصرف الاهلي للاستثمار تتصف بالاستقرار فأدنى نسبة حققها المصرف كانت عام 2018 وبلغت (69%)، في حين حقق أعلى نسبة عام 2017 وبلغت (4%) وبلغ متوسط نسبة الأوراق المالية إلى إجمالي الموجودات للمصرف حوالي (2%)، وتبين كذلك تباين قيمة الفجوة للمصرف الاهلي للاستثمار، وأن القيم جميعها التي حققها المصرف تمثل قيماً موجبة، ولسنوات الدراسة جميعها ماعدا سنة 2021، التي حقق فيها المصرف فجوة سالبة، وأن أدنى قيمة حققها المصرف من الفجوة كانت عام 2021 وبلغت (5324-) مليون دينار وكانت فجوة سالبة، في حين حقق أعلى قيمة من الفجوة عام 2016 وإذ بلغت (143048) مليون دينار، وكانت تملك قيمة موجبة، لان الموجودات الحساسة للفائدة أكبر من المطلوبات، وعليه فإن المصرف حقق فجوة سالبة فقط عام (2021)، وهذا ما أكدته نسبة الفجوة والتي كانت أقل من واحد، بسبب ارتفاع حجم المطلوبات الحساسة لاسيما الودائع التي يحتفظ بها

المصرف كذلك بلغ متوسط الفجوة حوالي(74246) مليون دينار، فبالنسبة للفجوة السالبة في حالة افترضنا ارتفاع أسعار الفائدة سوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وانخفاض عائد الفائدة، لأن الفوائد المدفوعة أكبر من الفوائد المستلمة، أما في حالة افترضنا انخفاض أسعار الفائدة سوف يؤدي ذلك إلى انخفاض أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، ومن ثم ارتفاع صافي عائد الفائدة، بسبب انخفاض الفوائد المدفوعة والمستحقة على الودائع، أما في الأعوام (2020,2019,2018,2017,2016) فأظهرت الفجوة قيم موجبة، وذلك بسبب ارتفاع حجم الموجودات الحساسة بالمقارنة مع حجم المطلوبات الحساسة وهذا ما أكدته نسبة الفجوة (GAP Ratio) إذ كانت قيمتها أكبر من واحد، ففي حال افترضنا ارتفاع أسعار الفائدة، فإن ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع عائد الفائدة، لان الفجوة موجبة والفوائد المقبوضة أكبر من المدفوعة، أما عند افتراض انخفاض أسعار الفائدة فإن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض صافي عائد الفائدة، لأن الفجوة موجبة والفوائد المقبوضة تكون أقل من الفوائد المدفوعة، أما عن نسبة الفجوة المطلقة (|GAP|) والتي تبين نسبة الفجوة من إجمالي الموجودات الحساسة للفائدة، إذ أن أدنى نسبة حققها المصرف كانت عام 2021 وبلغت (0.82%) ونسبة (25%) مثلت أعلى نسبة في عام 2016 وبلغ متوسط الفجوة للمصرف حوالي (13%)، من خلال التحليل السابق للمصارف عينة الدراسة يتبين لنا أن مصرف بغداد والمصرف الأهلي ومصرف الشرق الاوسط يحتفظان بنسبة مرتفعة من الاوراق المالية، مقارنة مع المصرف التجاري العراقي، إذ بلغ متوسط الاحتفاظ للأوراق المالية لمصرف بغداد والمصرف الأهلي والشرق الاوسط حوالي(12%) و(2%) و(0.51%) على التوالي، وبذلك فإن المصارف تعرض إلى مخاطر منخفضة مثل مخاطر تغير أسعار الأوراق المالية أو تغير أسعار الفائدة، وهذا يدل على أن المصارف التي حصلت على التصنيف القوي قادرة على ادارة مخاطرها والمحافظة على حقوق المساهمين وتحقيق اهداف المصرف وبذلك الافصاح عن المعلومات التي تخص الاوراق المالية للمصارف التي يستفاد منها اصحاب المصلحة، وجاء بعدهم المصرف التجاري العراقي الذي بلغ الاحتفاظ فيه حوالي (54%) وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع المصرف الأهلي ومصرف الشرق الأوسط ومصرف بغداد، لكن التحليل السابق حصر الحساسية تجاه مخاطر السوق فقط في الأوراق المالية ودون الاخذ بنظر الاعتبار التغير الذي يحدث في أسعار فائدة القروض والودائع والأرصدة التي تحتفظ بها المصارف، من خلال التحليل السابق يتبين أن هناك نوعاً من التشابه ما بين المصارف عينة الدراسة فجميعها أظهرت أن موجوداتها الحساسة للفائدة أكبر من المطلوبات باستثناء مصرف بغداد الذي أظهر فجوة سالبة إي أن المطلوبات الحساسة للفائدة أكبر من الموجودات وذلك في عام 2021 فقط، فضلاً عن اختلاف نسبة الفجوة المطلقة من عام إلى أخر، إذ بزيادة الفجوة المطلقة تزداد الحساسية تجاه مخاطر السوق وسواء كان ذلك التحسس إيجابي أو سلبي.

المبحث الثاني

التحقق من تطبيق متطلبات الحوكمة المصرفية وتقييم المصارف وفق أنموذج CAMELS واختبار الفرضيات

للقيام بعملية التصنيف النهائي يتم إيجاد متوسط التصنيف لكل مؤشر من مؤشرات أنموذج التقييم للمصارف عينة الدراسة، ثم تقارن مع الأوزان النهائية، ويتناول هذا المبحث التصنيف النهائي للمصارف عينة الدراسة، ووصف خصائص التصنيف بحسب المستويات المختلفة، ومناقشة الفرضيات التي تم أثباتها والتي لم تثبت.

1.2.3 التحقق من تطبيق متطلبات الحوكمة المصرفية

جدول(3-12) قياس الحوكمة المصرفية للمصرف التجاري العراقي

أ	الابعاد	مجلس الادارة					
ت		2016	2017	2018	2019	2020	2021
1	حجم المجلس	7	7	7	7	7	7
2	استقلالية المجلس	%86	%86	%86	%86	%86	%86
3	عدد الاجتماعات او الجلسات	6	6	6	6	6	6

ب	مناصب أعضاء مجلس الادارة	علمية الاعضاء
ت		
1	رئيس مجلس الادارة	بكالوريوس
2	نائب رئيس مجلس الادارة	ماجستير
3	عضو مجلس الادارة	بكالوريوس
4	المدير المفوض	دبلوم
5	عضو مجلس الادارة	ماجستير
6	عضو مجلس الادارة	بكالوريوس
7	عضو مجلس الادارة	بكالوريوس

ج	الابعاد	لجنة التدقيق					
ت		2016	2017	2018	2019	2020	2021
1	حجم المجلس	3	3	3	3	3	3
2	استقلالية المجلس	%67	%67	%67	%67	%33	%33
3	عدد جلسات التدقيق	1	1	1	1	3	3

د	الابعاد	هيكل الملكية					
ت		2016	2017	2018	2019	2020	2021
1	حصة الادارة من الاسهم	%69,6	%69,6	%75	%75	%75	%75
2	حصة المؤسسات الاخرى من المصرف	%30,4	%30,4	%25	%25	%25	%25
3	الحصة الحكومية	-	-	-	-	-	-
4	الحصة العائلية	-	-	-	-	-	-
5	تركيز الملكية	%69,6	%69,6	%75	%75	%75	%75

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات القوائم المالية السنوية المنشورة في هيئة سوق العراق للأوراق المالية

أن مجلس اعضاء ادارة المصرف التجاري يتكون من 7 اعضاء وكانت عدد جلسات مجلس الادارة 6 جلسات في كل عام، وكانت علمية اعضاء مجلس الادارة متفاوتة ولم يتم تبديل او استقالة اي عضو طول فترة الدراسة، اما لجنة التدقيق طيل مدة الدراسة لم يتم ذكر عدد جلسات التدقيق فقط التي تمت اخر العام، وكان عدد المدققين 3 اعضاء خلال المدة(2016-2019) كان هناك عضو من اعضاء لجنة التدقيق موجود في ادارة التنفيذ، اما في عامي(2021,2020) كانت لجنة التدقيق 2 من اعضائها موجود في مجلس ادارة التنفيذ وبهذا لا يكون هناك استقلالية، في عام 2018 تم زيادة حصة مجلس الادارة من اسهم المصرف من (69,6%- 75%).

جدول (3 – 13) قياس الحوكمة المصرفية لمصرف بغداد

أ	الابعاد	مجلس الادارة					
ت		2016	2017	2018	2019	2020	2021
1	حجم المجلس	7	7	7	7	7	7
2	استقلالية المجلس	%86	%86	%86	%86	%86	%86
3	عدد الاجتماعات او الجلسات	15	20	13	13	13	10

ب	مناصب أعضاء مجلس الادارة	علمية الاعضاء
ت		
1	رئيس مجلس الادارة	بكالوريوس
2	نائب رئيس مجلس الادارة	بكالوريوس
3	عضو مجلس الادارة	بكالوريوس
4	المدير المفوض	بكالوريوس
5	عضو مجلس الادارة	بكالوريوس
6	عضو مجلس الادارة	بكالوريوس
7	عضو مجلس الادارة	بكالوريوس

ب	الابعاد	لجنة التدقيق					
ت		2016	2017	2018	2019	2020	2021
1	حجم المجلس	3	3	3	3	3	3
2	استقلالية المجلس	%67	%67	%67	%67	%67	%67
3	عدد جلسات التدقيق	2	2	2	2	3	5

ب	الابعاد	هيكل الملكية					
ت		2016	2017	2018	2019	2020	2021
1	حصة الادارة من الاسهم	%71,9	%71,9	%71,9	%71,9	%71,9	%71,9
2	حصة المؤسسات الاخرى من المصرف	%28,1	%28,1	%28,1	%28,1	%28,1	%28,1
3	الحصة العائلية	%14	%14	%14	%14	%14	%14
4	الحصة الحكومية	-	-	-	-	-	-
5	تركيز الملكية	%71,9	%71,9	%71,9	%71,9	%71,9	%71,9

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات القوائم المالية السنوية المنشورة في هيئة سوق العراق للأوراق المالية

أن مجلس اعضاء ادارة مصرف بغداد يتكون من 7 اعضاء وكانت عدد جلسات مجلس الادارة منتظمة، وكانت علمية اعضاء مجلس الادارة جميعهم حاصلي شهادة البكالوريوس ولم يتم تبديل او استقالة اي عضو من اعضاء مجلس الادارة طول فترة الدراسة، اما لجنة التدقيق فكان اعضائها مستقلين، وتتكون اللجنة من 3 اعضاء، وكانت عدد جلسات التدقيق خلال الفترة (2016-2019) جلستان في كل عام ماعدا العامين الاخيرين من فترة الدراسة، اما هيكل الملكية فكانت النسبة ثابتة لم تتغير خلال فترة الدراسة، وكانت هناك حصة عائلية كانت مساهمة بنسبة 14% اما باقي المصارف لم تكُن هناك حصة عائلية.

جدول (3 – 14) قياس الحوكمة المصرفية لمصرف الشرق الاوسط

أ	الابعاد	مجلس الادارة					
ت		2016	2017	2018	2019	2020	2021
1	حجم المجلس	9	9	5	5	5	5
2	استقلالية المجلس	%89	%89	%80	%80	%80	%80
3	عدد الاجتماعات او الجلسات	14	39	64	69	46	92

ب	مناصب أعضاء مجلس الادارة	علمية الاعضاء
ت		
1	رئيس مجلس الادارة	بكالوريوس
2	نائب رئيس مجلس الادارة	دبلوم
3	المدير المفوض	بكالوريوس
4	عضو مجلس الادارة	بكالوريوس
5	عضو مجلس الادارة	بكالوريوس

ج	الابعاد	لجنة التدقيق					
ت		2016	2017	2018	2019	2020	2021
1	حجم المجلس	3	3	4	4	4	4
2	استقلالية المجلس	%67	%67	%75	%75	%75	%75
3	عدد جلسات التدقيق	2	1	1	1	1	1

ج	الابعاد	هيكل الملكية					
ت		2016	2017	2018	2019	2020	2021
1	حصة الادارة من الاسهم	%27	%27	%35	%35	%35	%35
2	حصة المؤسسات الاخرى من المصرف	%73	%73	%65	%65	%65	%65
3	الحصة الحكومية	-	-	-	-	-	-
4	الحصة العائلية	-	-	-	-	-	-
5	تركيز الملكية	%73	%73	%65	%65	%65	%65

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات القوائم المالية السنوية المنشورة في هيئة سوق العراق للأوراق المالية

أن مجلس اعضاء ادارة مصرف الشرق الاوسط يتكون من 9 اعضاء في عام(2016-2017)، وبعد ذلك تم استقالة 4 اعضاء من مجلس الادارة وكذلك تبديل اعضاء مجلس الادارة مع بقاء رئيس مجلس الادارة ونائب مجلس الادارة والمدير المفوض، وكانت عدد جلسات مجلس الادارة متفاوتة إذ كانت بين(14-92) جلسة، اما علمية اعضاء مجلس الادارة الذين تم استقالتهم وتبديلهم لم تذكر في الاعوام التي تم ذكرهم فيها، وكانت لجنة التدقيق مستقلة، وفي بداية عام 2018 قامت لجنة الحوكمة بتشكيل لجنة تتكون من اربعة مدققين مستقلين، وكانت جلسات التدقيق خلال الفترة(2017-2021) جلسة واحدة كل عام إذ لم يذكر عدد جلسات التدقيق الا عام 2016 وكانت جلستان، اما هيكل الملكية فكانت النسبة متفاوتة خلال فترة الدراسة.

جدول (3 -15) قياس الحوكمة المصرفية للمصرف الاهلي للاستثمار

أ	الابعاد	مجلس الادارة					
ت		2016	2017	2018	2019	2020	2021
1	حجم المجلس	7	5	5	5	7	7
2	استقلالية المجلس	%86	%80	%80	%80	%86	%86
3	عدد الاجتماعات او الجلسات	9	11	11	11	11	9

ب	الابعاد	لجنة التدقيق					
ت		2016	2017	2018	2019	2020	2021
1	حجم المجلس	2	2	2	3	2	3
2	استقلالية المجلس	%50	%50	%50	%67	%50	%67
3	عدد جلسات التدقيق	4	4	4	4	4	4

ج	الابعاد	هيكل الملكية					
ت		2016	2017	2018	2019	2020	2021
1	حصة الادارة من الاسهم	%27,29	%27,29	%27,29	%27,29	%27,29	%27,29
2	حصة المؤسسات الاخرى من المصرف	%72,71	%72,71	%72,71	%72,71	%72,71	%72,71
3	الحصة الحكومية	-	-	-	-	-	-
4	الحصة العائلية	-	-	-	-	-	-
5	تركيز الملكية	%72,71	%72,71	%72,71	%72,71	%72,71	%72,71

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات القوائم المالية السنوية المنشورة في هيئة سوق العراق للأوراق المالية

أن مجلس اعضاء ادارة المصرف الاهلي للاستثمار يتكون من 7 اعضاء في عام2016 وفي عام 2017 تم استقالة 2 من اعضاء مجلس الادارة، وبعد ذلك تم انتخاب 2 من اعضاء مجلس الادارة نهاية عام(2019/12/31)، وكانت عدد جلسات مجلس الادارة مستقرة، اما علمية اعضاء مجلس الادارة لم يتم ذكرهم بشكل مفصل انما تم ذكر احصائية بجميع علمية موظفين المصرف،

وكانت لجنة التدقيق مستقلة، وعدد جلسات التدقيق خلال الفترة (2016–2021) 4 جلسات كل عام، اما هيكل الملكية فكانت النسبة ثابتة خلال فترة الدراسة.

2.2.3 وتقييم المصارف وفق أنموذج CAMELS واختبار الفرضيات

5.2.2.3 التقييم التفصيلي والنهائي للمصرف التجاري العراقي

أولاً: التقييم التفصيلي للمصرف التجاري العراقي

1. تقييم المصرف من حيث نسبة كفاية راس المال

من خلال جدول (2–5) في المبحث الاول من الفصل الثاني يتم تصنيف المصرف التجاري العراقي ومعرفة درجة تصنيفه في نسبة كفاية رأس المال وفق أنموذج CAMELS على وفق الجدول الاتي:

جدول تصنيف نسبة كفاية رأس المال وفق أنموذج CAMELS للمصرف التجاري العراقي

درجة التصنيف	موقع المصرف من التصنيف	النسبة المتحققة	كفاية رأس المال CAR	وصف التصنيف
1	المصـــرف التجـــاري العراقي	% 371	أكبر او تساوي≤ 15%	رأس المال الجيد والقوي
2			أكبر او تساوي 12-14.99%	رأس المال الكافي
3			اقل من 8 - 11.99%	رأس المال غير الكافي
4			اقل من 7- 7.99%	رأس المال غير الكافي بدرجة كبيرة
5			أقل ≤ 6.99%	رأس المال غير الكافي بدرجة حرجة

من خلال الجدول اعلاه يتبين ان المصرف التجاري العراقي يقع ضمن التصنيف الاول (القوي) من حيث درجة التصنيف لنسبة كفاية راس المال، إذ حقق نسبة 371% وهي نسبة تفوق النسبة المحددة 15% وفقاً لأنموذج CAMELS ويدل ذلك على ان رأس المال قوي بالنسبة إلى إجمالي مخاطر المصرف، وذلك يبين مدى التزام المصرف بالاحتفاظ بنسبة محددة للمستوى القانوني لراس مال المصرف، وهو ضمن الشروط المنصوصة على المصارف بانها تحتفظ بنسبة من رأس مال المصرف للوفاء بالتزاماته، والذي يكون التحديد والتحكم في هذه النسبة من ضمن قرارات المجلس المتخذة في مجلس الادارة، وفي تحقيق مستويات رأس المال هذا يعني تحقيق المتطلبات التنظيمية الخاصة بحوكمة رأس المال، ومن من خلال ما تقدم يمكن القول أن المصرف التجاري العراقي وفقاً لنسبة كفاية راس المال قد حقق متطلبات الحوكمة المصرفية، من خلال تحقق نسبة عالية في كفاية رأس المال لدى المصرف، إذ تكون لدى المصرف الشفافية في الافصاح مما يتضح لدى الاطراف المهتمون الاطلاع على راس المال، كما ان احساس الموظفين القائمين بمسئولتهم اتجاه عملهم، من حيث مراقبة مخاطر الملاءة المالية، والسعي نحو تحقيق اهداف الخاصة في رأس المال، والتي اهمها

حماية حقوق المساهمين، مما يطمن المساهمين الحاليين ويمكن جذب المساهمين المرتقبون، وبذلك يمكن ثبات الفرضية الفرعية الاولى والتي تنص على (أن التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية يساهم في تحسين نسبة كفاية رأس المال لمؤشرات أنموذج CAMELS).

2. تقييم المصرف من حيث نسبة جودة الموجودات

ومن هنا يمكن بيان درجة تصنيف المصرف التجاري العراقي على وفق ما ورد في جدول(2-6) الذي تم ذكره في المبحث الاول من الفصل الثاني، على وفق الجدول الآتي:

جدول تصنيف جودة الموجودات وفق أنموذج CAMELS للمصرف التجاري العراقي

موقع المصرف من التحليل	نسبة جودة الموجودات المتحققة %	NPLLR	درجة التصنيف
		أقل من ≥ 1.25 %	قوي
		%1.26-2.5	مرضي
		% 2.6-3.5	متوسط
		% 3.6-5.5	حدي
المصرف التجاري العراقي	%30	أكثر من ≤ 5.5%	ضعيف

من خلال الجدول اعلاه يتبين ان المصرف التجاري العراقي يقع ضمن التصنيف الخامس (الضعيف) من حيث درجة التصنيف لجودة الموجودات، إذ حقق نسبة 30% وهي نسبة غير منطقية للنسبة المحددة ≥ 1.25 % وفقاً لأنموذج CAMELS ويدل ذلك على ان المصرف وفقاً لهذا المستوى الضعيف فتكون موجوداته الائتمانية معرضة للمخاطر وعدم السيطرة، مما يضعف رأس المال وتكون هناك نتائج سلبية عليه وإمكانية محدودة بأن إجراءات الإدارة يمكن أن تُحسن من الحالة المالية للمصرف ولذلك وجب الأمر وجود رقابة تنظيمية قوية لمنع المزيد من تآكل رأس المال وحماية أموال المودعين والدائنين، ومن من خلال ما تقدم يمكن القول أن المصرف التجاري العراقي وفقاً لنسبة جودة الموجودات قد لا يحقق متطلبات الحوكمة المصرفية،

وقد يعود سبب ذلك باحتمال ضعف كفاءة اعضاء مجلس الادارة والقائمين في توظيف الاموال بمنح الائتمان، والدليل في ذلك بان اعضاء مجلس الادارة غير مستقر من حيث الخبرة والشهادة إذ يلحظ ان رئيس الجلسة يحصل على بكالوريوس ومدير التفويض حاصل على دبلوم، وهذا يدل على غياب الخبرة في منح الائتمان من حيث الضمان وعدم السداد وعدم المتابعة المستمرة للقروض المتأخرة السداد، كما ان مخاطر عدم السداد لا توجد مراقبة كافية عليها، لما يولده من مخاطر لعدم حفظ حقوق المساهمين، والدليل في ذلك ان لجنة التدقيق في طيلة مدة الدراسة كان عدد جلسات التدقيق هي مرة واحدة خلال العام، وفي العامين الاخرين كانت ثلاث جلسات تدقيقية، بينما تنوه

اللجان العالمية المتبعة دولياً بان ينبغي ان يكون عدد جلسات التدقيق على لا يقل عن اربع جلسات سنوياً اي كل ربع سنة (كل ثلاثة اشهر)، وخلال مدة الدراسة لم يحقق المصرف الجلسات المنصوص عنها، فضلاً عن ذلك فقط كان عدد المدققين ثلاث اعضاء خلال المدة(2016-2019) وكان هناك عضواً من اعضاء لجنة التدقيق موجود في ادارة التنفيذ، اما في عامي(2021,2020) كانت لجنة التدقيق اثنين من اعضائها موجود في مجلس ادارة التنفيذ، وبهذا لا يكون هناك استقلالية، وفي عام 2018 تم زيادة حصة مجلس الادارة من اسهم المصرف من (69,6%- 75%)، وبذلك فأن لجان المصرف غير مستقلين بقراراتهم ولا في عملهم، وهنا يمكن نفي الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على (ان التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية يساهم في تحسين نسبة جودة الموجودات لمؤشرات أنموذج CAMALS)، واختيار الفرضية البديلة والتي تنص على (ان عدم التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية لا يساهم في تحسين نسبة جودة الموجودات لمؤشرات أنموذج CAMALS).

3. تقييم المصرف من حيث نسبة جودة الادارة

ومن هنا يمكن بيان درجة تصنيف المصرف التجاري العراقي على وفق ما ورد في جدول(2-7) الذي تم ذكره في المبحث الاول من الفصل الثاني، على وفق الجدول الآتي:

جدول تصنيف جودة الادارة وفق أنموذج CAMELS للمصرف التجاري العراقي

التصنيف	موقع المصرف من التصنيف	النسبة المتحققة	تصنيف جودة الادارة	وصف التصنيف
1			أقل من≥25.99%	قوي
2			26-30.99%	مرضي
3			31-38.99%	متوسط
4	المصرف التجاري العراقي	41%	39-45.99%	حدي
5			≤46%	ضعيف

من خلال الجدول اعلاه يتبين ان المصرف التجاري العراقي يقع ضمن التصنيف الرابع (الحدي) من حيث درجة التصنيف لجودة الادارة لدى المصرف، إذ حقق نسبة 41% وهي نسبة غير منطقية للنسبة المحددة ≥ 25% وفقاً لأنموذج CAMELS، ويدل ذلك على ان المصرف وفقاً لهذا المستوى إلى ضعف الإدارة وأداء مجلس الإدارة والوضوح في ضعف إدارة المخاطر، إذ تكون غير كافية بالنظر إلى طبيعة أنشطة المصرف وحجمة، ومستوى التعرض للمشاكل والمخاطر، وغالباً ما يكون هناك احتمال كبير بعدم تحديد المخاطر بشكل كافٍ أو قياسها ومراقبتها، أو السيطرة عليها، إذ أن نسبة التوظيف(LDR) للمصرف التجاري العراقي غير مستقرة، بذلك يمكن القول إن المصرف لا يسعى إلى زيادة القروض الممنوحة وتوظيف موارده المتاحة، أي أن المصرف يقوم بمنح قروض

بمقدار قليل، وبذلك فإن الودائع المعطلة تشكل ما نسبته كبيرة، وذلك واضح في مستوى الخبرة لدى مجلس الادارة إذ يترأس المجلس اقل شهادة وخبرة من بعض الاعضاء وهو المؤثر قراراً في الاستثمار وتوجه قرارات ادارة المصرف، فضلاً عن عدم استقلالية اللجنة التدقيقية والتي تتكون من ثلاثة اعضاء اثنين منهم في ادارة التنفيذ ويمكن لهما التلاعب باي بيانات خاصة بالإدارة وتتطلب إجراءات فورية من قبل مجلس الإدارة وإدارة المصرف للحفاظ على سلامته، لذ أستوجب الأمر استبدال أو تعزيز الإدارة، ويلزم اتخاذ إجراءات تنظيمية قوية تجاه المتطلبات التنظيمية، ومن من خلال ما تقدم يمكن القول أن المصرف التجاري العراقي وفقاً لنسبة جودة الادارة قد لا يحقق متطلبات الحوكمة المصرفية، وبذلك يمكن نفي الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على (أن التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية يساهم في تحسين نسبة جودة الادارة لمؤشرات أنموذج CAMALS)، واختيار الفرضية البديلة والتي تنص على (أن عدم التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية لا يساهم في تحسين نسبة جودة الادارة لمؤشرات أنموذج CAMALS).

4. تقييم المصرف من حيث نسبة الربحية

ومن هنا يمكن بيان درجة تصنيف المصرف التجاري العراقي على وفق ما ورد في جدول(2-8) الذي تم ذكره في المبحث الاول من الفصل الثاني، على وفق الجدول الآتي:

جدول تصنيف الربحية وفق أنموذج CAMELS للمصرف التجاري العراقي

التصنيف	موقع المصرف من التصنيف	النسبة المتحققة	تصنيف الربحية	وصف التصنيف
1			أكبر من ≤100%	قوي
2			80-99.99%	مرضي
3			35-79.99%	متوسط
4			25-34.99%	حدي
5	المصرف التجاري العراقي	19%	≤24.99%	ضعيف

من خلال الجدول اعلاه يتبين ان المصرف التجاري العراقي يقع ضمن التصنيف الخامس(ضعيف) من حيث درجة التصنيف لربحية المصرف، إذ حقق نسبة 19% وهي نسبة حرجة ولا تفوق النسبة المحددة ≤100% وفقاً لأنموذج CAMELS، إذ يشير هذا المستوى إلى نقص حاد في الربحية، وأن المصرف الذي يصنف ضمن التصنيف (5) يعاني من خسائر كبيرة ويُمكن أن يؤدي ذلك إلى زواله أو تصفيته بسبب تآكل رأسماله لذلك وجب الامر اتخاذ إجراء فوري، ويلزم الإشراف التنظيمي القوي من قبل البنك المركزي، وقد يعود السبب في عدم استقلالية اللجنة التدقيقية، ومستوى الخبرة لدى مجلس الادارة، إذ أن المصرف التجاري العراقي وفقاً لنسبة الربحية قد لا يطبق قواعد

حوكمة المؤسسات وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية، وذلك عن طريق الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية وتقوية مهنة التدقيق الخارجي أمام مجلس إدارة المصرف، إذ يلاحظ أن نظام الرقابة الداخلية للمصرف غير مستقل، من خلال تدخل ادارة التنفيذ في اللجنة التدقيقية، وكذلك حصة مجلس الادارة من هيكل الملكية، كانت الهيمنة فقط لمجلس الادارة، إذ تكتسب آلية تركز الملكية أهمية كبيرة، وذلك نتيجة تأثيرها في فاعلية الرقابة على القرارات الادارية، فالملكية المنتشرة والتي تتمثل في عدد كبير من المساهمين لعدد قليل من الأسهم مع عدد قليل من المالكين لعدد كبير من الأسهم ينتج رقابة ضعيفة على قرارات الإدارة، وبذلك يمكن نفي الفرضية الفرعية الرابعة والتي تنص على (أن التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية يساهم في تحسين نسبة ادارة الربحية لمؤشرات أنموذج CAMELS)، واختيار الفرضية البديلة والتي تنص على (أن عدم التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية لا يساهم في تحسين نسبة ادارة الربحية لمؤشرات أنموذج CAMELS).

5. تقييم المصرف من حيث ادارة السيولة

ومن هنا يمكن بيان درجة تصنيف المصرف التجاري العراقي على وفق ما ورد في جدول(2-9) الذي تم ذكره في المبحث الاول من الفصل الثاني، على وفق الجدول الآتي:

جدول تصنيف السيولة وفق أنموذج CAMELS للمصرف التجاري العراقي

التصنيف	موقع المصرف من التصنيف	النسبة المتحققة	تصنيف السيولة	وصف التصنيف
1	المصرف التجاري العراقي	%96	اكبر من ≥ 50%	قوي
2			%45-49.99	مرضي
3			%44.99-38	متوسط
4			%37.99-33	حدي
5			أقل او تساوي32%	ضعيف

من خلال الجدول اعلاه يتبين ان المصرف التجاري العراقي يقع ضمن التصنيف الاول (القوي) من حيث درجة التصنيف لسيولة لدى المصرف، إذ حقق نسبة 96% وهي نسبة تفوق النسبة المحددة ≥ 50% وفقاً لأنموذج CAMELS، ويدل ذلك على ان المصرف وفقاً لهذا المستوى تتصف إدارته بالفهم الشامل للبيئة الاقتصادية وبيئة العملاء فضلاً عن توافر الموجودات السائلة لمواجهة مسحوبات الودائع وتلبية طلب القروض، انخفاض عمليات الاقتراض التي يقوم بها المصرف من المصارف الاخرى لتلبية احتياجات السيولة، زيادة عمليات الرقابة والاشراف على كافة العمليات والأنشطة التي يقوم بها المصرف، وامتلاك إدارة المصرف الخبرة الكافية والاستخدام المعقول لعمليات الاقراض، ويدل ذلك على قرارات استثمار الاموال مهتمة بتحقيق اهداف السيولة، وبذلك فأن اتخاذ قرارات المتخذة من

قبل مجلس الادارة بما يخص السيولة سليمة في استثمار الاموال وذلك نتيجة تناسب عدد الاعضاء في المجلس وعدد جلسات اجتماعاتهم خلال السنة، وبذلك يمكن ثبات الفرضية الفرعية الخامسة والتي تنص على (أن التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية يساهم في تحسين نسبة ادارة السيولة لمؤشرات أنموذج CAMELS).

6. تقييم المصرف من حيث نسبة الحساسية اتجاه مخاطر السوق

ويمكن بيان درجة تصنيف المصرف التجاري العراقي على وفق ما ورد في جدول(2-10) الذي تم ذكره في المبحث الاول من الفصل الثاني، على وفق الجدول الآتي:

جدول تصنيف الحساسية تجاه مخاطر السوق وفق أنموذج CAMELS للمصرف التجاري العراقي

التصنيف	موقع المصرف من التصنيف	النسبة المتحققة	الحساسية اتجاه مخاطر السوق	وصف التصنيف
1			أقل من ≥ 25.99%	قوي
2			26- 30.99 %	مرضي
3			31- 37.99%	متوسط
4			38- 42.99%	حدي
5	المصرف التجاري العراقي	58%	≤43%	ضعيف

من خلال الجدول اعلاه يتبين ان المصرف التجاري العراقي يقع ضمن التصنيف الخامس (الضعيف) من حيث درجة التصنيف للحساسية اتجاه مخاطر السوق لدى المصرف، إذ حقق نسبة 58% وهي نسبة تفوق النسبة المحددة ≤25% وفقاً لأنموذج CAMELS، ويدل ذلك على ان المصرف وفقاً لهذا المستوى يشهد مشاكل حادة وكبيرة في التحكم بمخاطر السوق، ويتطلب اتخاذ خطوات تصحيحية فعند عدم اتخاذ تلك الإجراءات يمكن أن يؤدي ذلك إلى انهيار المصرف وإفلاسه. وقد يعود سبب ذلك باحتمال ضعف كفاءة اعضاء مجلس الادارة القائمين في توظيف الاموال وعدم دراسة اوضاع السوق بالشكل السليم، والدليل في ذلك بان اعضاء مجلس الادارة غير مستقر من حيث الخبرة والشهادة إذ يلحظ ان رئيس الجلسة يحصل على بكالوريوس ومدير التفويض حاصل على دبلوم، وهذا يدل على غياب الخبرة في منح دراسة سلوكيات السوق واسعار الفائدة، الامر الذي يؤثر على المصرف ككل، كما ان المصرف يكون اقرب عرضة للكثير من المخاطر، وكل ذلك يدل على ضعف مراقبة الإدارة الاوضاع السوق ولأسعار الفائدة السائدة في السوق، والتي بدورها تولد مخاطر لعدم حفظ حقوق المساهمين ومخاطر الافلاس والخروج من السوق، كما ان لجنة التدقيق في طيلة مدة الدراسة كان عدد جلسات التدقيق هي مرة واحدة خلال العام، وفي العامين الاخرين كانت ثلاث جلسات تدقيقية، بينما تنوه اللجان العالمية المتبعة دولياً بان ينبغي ان يكون عدد جلسات التدقيق على

لا يقل عن اربع جلسات سنوياً اي كل ربع سنة (كل ثلاثة اشهر)، وخلال مدة الدراسة لم يحقق المصرف الجلسات المنصوص عنها، فضلاً عن ذلك فقط كان عدد المدققين ثلاث اعضاء خلال المدة (2016-2019) وكان هناك عضواً من اعضاء لجنة التدقيق موجود في ادارة التنفيذ، اما في عامي(2021- 2020) كانت لجنة التدقيق اثنين من اعضائها موجود في مجلس ادارة التنفيذ، وبهذا لا يكون هناك استقلالية، وفي عام 2018 تم زيادة حصة مجلس الادارة من اسهم المصرف من (69,6% - 75%)، وبذلك فأن لجان المصرف غير مستقلين بقراراتهم ولا في عملهم، وهنا يمكن نفي الفرضية الفرعية السادسة والتي تنص على (أن التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية يساهم في تحسين نسبة الحساسية اتجاه مخاطر السوق من مؤشرات أنموذج CAMALS)، واختيار الفرضية البديلة والتي تنص على (أن عدم التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية لا يساهم في تحسين نسبة الحساسية اتجاه مخاطر السوق لمؤشرات أنموذج CAMALS).

ثانياً: التقييم النهائي للمصرف التجاري العراقي

الجدول (3-13) يبين جميع النسب التي حققها المصرف التجاري العراقي حسب مؤشرات أنموذج التقييم CAMELS.

جدول(3-16) التقييم النهائي للمصرف التجاري العراقي

مصرف التجاري العراقي			
البيان	متوسط النسبة	التصنيف	درجة التصنيف
كفاية رأس المال	%371	قوي	1
جودة الموجودات	%30	ضعيف	5
جودة الادارة	%41	حدي	4
الربحية	%19	ضعيف	5
السيولة	%96	قوي	1
الحساسية تجاه مخاطر السوق	%58	ضعيف	5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل السابق.

$$\text{التصنيف الكلي للمصرف} = \frac{5+1+5+4+5+1}{6} = 3.5$$

تمثل نسبة (3.5) الاساس في عملية التقييم، فعند مقارنتها مع الأوزان النهائية لنموذج التقييم يتبين أن المصرف وقع ضمن التصنيف الرابع(حدي)، وبذلك فإن المصرف يعاني من مشاكل كبيرة على الصعيد الاداري والمالي مما ينعكس على ادائه ويشكل خطورة كبيرة، لعدم التزامه بالقوانين والتعليمات والانظمة، مما يعرضه للتأثر بالتقلبات الاقتصادية وعدم قدرة الادارة على التعامل معه، واحتمالية فشل المصارف كبيرة جدا اذا لم يتم ايجاد معالجات سريعة لنقاط الضعف التي يعاني منها

المصرف، ويعود ذلك الى سبب عدم العمل وفقاً لمتطلبات الحوكمة المصرفية، وكما موضح سابقاً الثغرات الموجودة في مجلس الادارة ولجنة التدقيق وكذلك في هيكل الملكية إذ تكون درجة تركيز الملكية لأعضاء مجلس الادارة، لأن ذلك من المتوقع أن تتم زيادة ثروة المديرين من خلال المبالغة في الأرباح عن الفترة الحالية وتحويل الثروة من حملة الأسهم الخارجيين إليها، أي أن إذا كانت حصة الإدارة مرتفعة، فإنها ستعمل على اختيار السياسات المحاسبية التي تقلل من التحفظ المحاسبي، وبذلك فيكون العمل على نفي الفرضية الرئيسة والتي تنص على (استخدام مؤشرات أنموذج CAMALS وفقاً لحوكمة المصارف التجارية)، ووضع فرضية بديلة تناسب نتائج المصرف والتي تنص على (عدم استخدام مؤشرات أنموذج CAMALS وفقاً لحوكمة المصارف التجارية).

2.2.2.3 التقييم التفصيلي والنهائي لمصرف بغداد

أولاً: التقييم التفصيلي لمصرف بغداد

1. تقييم المصرف من حيث نسبة كفاية راس المال

من خلال جدول (2-5) في الفصل الثاني المبحث الاول يتم تصنيف المصارف ومعرفة أوزان كفاية رأس المال وفق أنموذج CAMELS على وفق الجدول الاتي:

جدول تصنيف نسبة كفاية رأس المال وفق أنموذج CAMELS لمصرف بغداد

درجة التصنيف	موقع المصرف من التصنيف	النسبة المتحققة	كفاية رأس المال CAR	وصف التصنيف
1	مصرف بغداد	% 160	أكبر او تساوي≤ 15%	رأس المال الجيد والقوي
2			أكبر او تساوي -14.99 12%	رأس المال الكافي
3			اقل من 8 - 11.99%	رأس المال غير الكافي
4			اقل من 7- 7.99 %	رأس المال غير الكافي بدرجة كبيرة
5			أقل ≤ 6.99%	رأس المال غير الكافي بدرجة حرجة

من خلال الجدول اعلاه يتبين ان مصرف بغداد يقع ضمن التصنيف الاول (القوي) من حيث درجة التصنيف لنسبة كفاية راس المال، إذ حقق نسبة 160% وهي نسبة تفوق النسبة المحددة 15% وفقاً لأنموذج CAMELS ويدل ذلك على ان رأس مال قوي بالنسبة إلى إجمالي مخاطر المصرف ويتميز المصرف الذي يكون ضمن هذا المستوى بإدارة جيدة، ويحقق مستويات عالية من النمو، وتتجاوز فيه مستويات رأس المال المتطلبات التنظيمية كافة، ويتميز بأداء قوي للأرباح وزيادة التخصص وقدرة الإدارة على تحليل وقياس المخاطر المرتبطة بأنشطته وتحديد مستويات رأس المال المناسبة ويُحقق أرباحاً معقولة، والذي يكون التحديد والتحكم في هذه النسبة من ضمن قرارات المجلس المتخذة في مجلس الادارة، من خلال توجيه ادارة العمل بشكل جيد في المصرف وتأكيد نزاهة الإدارة

فيها، وكذلك قدرة مصرف بغداد على الوفاء بالالتزامات والتعهدات من آجل ضمان تحقيق أهدافه بشكل قانوني واقتصادي سليم، ومن من خلال ما تقدم يمكن القول أن مصرف بغداد وفقاً لنسبة كفاية راس المال قد حقق متطلبات الحوكمة المصرفية، من خلال تحقق نسبة مرتفعة في كفاية رأس المال لدى المصرف، إذ أن المصرف الملتزم بالحوكمة يؤدي الى تصاعد فرصة التمويل وانخفاض التكلفة وبذلك يكون المصرف محل ثقة بالنسبة للمستثمرين، لأن الحوكمة تساعد على إنماء عمليات الاستثمار وذلك من خلال تخفيض تكلفة التمويل، كما ان احساس الموظفين القائمين بمسئولتهم اتجاه عملهم، من حيث مراقبة مخاطر الملاءة المالية، والسعي نحو تحقيق اهداف الخاصة في رأس المال، والتي اهمها حماية حقوق المساهمين، مما يطمن المساهمين الحاليين ويمكن جذب المساهمين المرتقبون، باعتبارهم الاشخاص الذين يقدمون رأس المال المملوك، وبذلك يمكن ثبات الفرضية الفرعية الاولى والتي تنص على (أن التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية يساهم في تحسين نسبة كفاية رأس المال لمؤشرات أنموذج CAMELS).

2. تقييم المصرف من حيث نسبة جودة الموجودات

ويمكن بيان درجة تصنيف جودة الموجودات لمصرف بغداد على وفق ما ورد في جدول(2-6) الذي تم ذكره في المبحث الاول من الفصل الثاني، على وفق الجدول الآتي:

جدول تصنيف جودة الموجودات وفق أنموذج CAMELS لمصرف بغداد

موقع المصرف من التحليل	نسبة جودة الموجودات المتحققة %	NPLLR	درجة التصنيف
		أقل من ≥ 1.25 %	قوي
		%1.26-2.5	مرضي
		% 2.6-3.5	متوسط
		% 3.6-5.5	حدي
مصرف بغداد	%23	أكثر من ≤ 5.5%	ضعيف

من خلال الجدول اعلاه يتبين ان مصرف بغداد يقع ضمن التصنيف الخامس (الضعيف) من حيث درجة التصنيف لجودة الموجودات، إذ حقق نسبة 23% وهي نسبة غير منطقية للنسبة المحددة ≥ 1.25 % وفقاً لأنموذج CAMELS ويدل ذلك على ان المصرف وفقاً لهذا المستوى الضعيف فتكون موجوداته الائتمانية معرضة للمخاطر وعدم سيطرة الادارة عليها، مما يضعف رأس المال، مما يترتب عليها نتائج سلبية وإمكانية محدودة لدى إجراءات الإدارة والتي يتطلب منها أن تُحسن من الاداء المالي للمصرف، ولذلك يتوجب الأمر وجود رقابة تنظيمية شديدة لمنع المزيد من تآكل رأس المال

وحماية أموال المودعين والدائنين، ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن مصرف بغداد وفقاً لنسبة جودة الموجودات قد لا يحقق متطلبات الحوكمة المصرفية.

وقد يعود سبب ذلك باحتمال ضعف كفاءة اعضاء مجلس الادارة القائمين في توظيف الاموال بمنح الائتمان، والدليل في ذلك أن المصرف يسير باتجاه الفقدان لجودة موجوداته نتيجة التأخر في تحصيل القروض في موعد استحقاقها إذ ينبغي على المصرف منح القروض بضمانات تمكنها من تحصيل القروض في مواعيد استحقاقها، كما لا توجد مراقبة كافية على مخاطر عدم السداد، لما يولده من مخاطر لعدم حفظ حقوق المساهمين، والدليل في ذلك ان لجنة التدقيق في طيلة الفترة (2016-2019) كانت عدد جلسات التدقيق جلستان في كل عام ماعدا العامين، وفي العامين الاخرين كانت ثلاث الى خمس جلسات تدقيقية، بينما تنوه اللجان العالمية المتبعة دولياً بان ينبغي ان يكون عدد جلسات التدقيق على لا يقل عن اربع جلسات سنوياً اي كل ربع سنة (كل ثلاثة اشهر)، وخلال مدة الدراسة لم يحقق المصرف الجلسات المنصوص عنها الا في سنة 2021 وذلك قد يدل على عدم استقلالية عمل اللجنة وتشتت قرارات الادارة بشأن الائتمان، فضلاً عن ذلك فقط كان عدد المدققين ثلاث اعضاء خلال المدة (2016-2019)، وبما أن وظيفة لجنة التدقيق يتمثل في مساعدة أعضاء التنظيم في تنفيذ مسئولياتهم بفعالية، وذلك بإمدادهم بالبيانات وتقديم المشورة والتوصيات بصدد الأنشطة التي تم مراجعتها، فأن مصرف بغداد لم يكُن هناك رقابة داخلية وجلسات تدقيقية كافية للمراقبة على انشطة المصرف، وهنا يمكن نفي الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على (ان التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية يساهم في تحسين نسبة جودة الموجودات لمؤشرات أنموذج CAMALS)، واختيار الفرضية البديلة والتي تنص على (ان عدم التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية لا يساهم في تحسين نسبة جودة الموجودات لمؤشرات أنموذج CAMALS).

3. تقييم المصرف من حيث نسبة جودة الادارة

يمكن بيان درجة تصنيف مصرف بغداد على وفق ما ورد في جدول (2-7) الذي تم ذكره في المبحث الاول من الفصل الثاني، على وفق الجدول الآتي:

جدول تصنيف جودة الادارة وفق أنموذج CAMELS لمصرف بغداد

التصنيف	موقع المصرف من التصنيف	النسبة المتحققة	تصنيف جودة الادارة	وصف التصنيف
1	مصرف بغداد	%25	أقل من≤25.99%	قوي
2			26-30.99%	مرضي
3			31-38.99%	متوسط
4			39-45.99%	حدي

5			≤46%	ضعيف

من خلال الجدول اعلاه يتبين ان مصرف بغداد يقع ضمن التصنيف الاول (القوي) من حيث درجة التصنيف لجودة الادارة لدى المصرف، إذ حقق نسبة 25% وهي نسبة مساوية للنسبة المحددة ≤ 25 % وفقاً لأنموذج CAMELS، ويدل ذلك على ان المصرف وفقاً لهذا المستوى يشير إلى الأداء القوي من قبل مجلس الإدارة وإدارة المصرف، إذ يمتلك المصرف إدارة قوية تتناسب مع حجم المخاطر التي يتعرض لها، وأن المخاطر تكون محددة ومسيطر عليها، ومجلس الإدارة وإدارة المصرف يبدون رغبة للتعامل مع المخاطر، وبنجاح عال، وذلك واضح في الاستقلالية لدى مجلس الادارة، فضلاً عن استقلالية اللجنة التدقيقية، وبذلك يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين للقيام بوظائفهم ولديهم إدراك واضح وكامل لدورهم، وعدم خضوعهم لأي تأثيرات داخلية أو خارجية، فضلاً عن ذلك فأن مجلس الادارة لديهم القدرة على إصدار القرارات المناسبة لإدارة شؤون المصرف والأعمال اليومية، لأن مجلس ادارة مصرف بغداد كانت جلساتهم منتظمة بين(10–20) جلسة خلال مدة الدراسة، ومن خلال ما تقدم يمكن قول أن مصرف بغداد وفقاً لنسبة جودة الادارة قد حقق متطلبات الحوكمة المصرفية، وبذلك يمكن ثبات الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على (أن التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية يساهم في تحسين نسبة جودة الادارة لمؤشرات أنموذج CAMALS).

4. تقييم المصرف من حيث نسبة الربحية

يمكن بيان درجة تصنيف مصرف بغداد على وفق ما ورد في جدول (2–8) الذي تم ذكره في المبحث الاول من الفصل الثاني، على وفق الجدول الآتي:

جدول تصنيف الربحية وفق أنموذج CAMELS لمصرف بغداد

التصنيف	موقع المصرف من التصنيف	النسبة المتحققة	تصنيف الربحية	وصف التصنيف
1			أكبر من ≤100%	قوي
2			80-99.99%	مرضي
3	مصرف بغداد	38%	35-79.99%	متوسط
4			25-34.99%	حدي
5			≤24.99%	ضعيف

من خلال الجدول اعلاه يتبين ان مصرف بغداد يقع ضمن التصنيف الثالث(متوسط) من حيث درجة التصنيف لربحية المصرف، إذ حقق نسبة 38% وهي نسبة لا تفوق النسبة المحددة ≤100% وفقاً لأنموذج CAMELS، يشير هذا المستوى إلى ضرورة تحسين الأرباح والعمل على زيادتها لأنها لا تدعم العمليات ورأس المال والمخصصات، وقد يعود السبب في درجة تركيز الملكية لأعضاء

مجلس الادارة، لأن نفوذ الإدارة يزداد مع زيادة حصتها في الملكية، ومن ثم يكون لديها مجال أوسع للعمل بشكل نفعي واتخاذ القرارات التي تحقق مصالحها، وكذلك عدد جلسات التدقيق كانت جلستان في كل عام ماعدا العامين، وفي العامين الاخرين كانت ثلاث الى خمس جلسات تدقيقية، بينما تنوه اللجان العالمية المتبعة دولياً بان ينبغي ان يكون عدد جلسات التدقيق على لا يقل عن اربع جلسات سنوياً اي كل ربع سنة (كل ثلاثة اشهر)، وخلال مدة الدراسة لم يحقق المصرف الجلسات المنصوص عنها الا في سنة 2021 وذلك ما يثبت عدم استقلالية عمل اللجنة، وبذلك يمكن نفي الفرضية الفرعية الرابعة والتي تنص على (أن التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية يساهم في تحسين نسبة ادارة الربحية من مؤشرات أنموذج CAMELS)، واختيار الفرضية البديلة والتي تنص على (أن عدم التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية لا يساهم في تحسين نسبة ادارة الربحية لمؤشرات أنموذج CAMELS).

5. تقييم المصرف من حيث نسبة السيولة

ومن هنا يمكن بيان درجة تصنيف مصرف بغداد على وفق ما ورد في جدول (2-9) الذي تم ذكره في المبحث الاول من الفصل الثاني، على وفق الجدول الآتي:

جدول أوزان السيولة وفق أنموذج CAMELS لمصرف بغداد

التصنيف	موقع المصرف من التصنيف	النسبة المتحققة	تصنيف السيولة	وصف التصنيف
1	مصرف بغداد	%97	اكبر من ≥ 50%	قوي
2			45%- 49.99	مرضي
3			38 -44.99%	متوسط
4			33 -37.99%	حدي
5			أقل او تساوي32%	ضعيف

من خلال الجدول اعلاه يتبين ان مصرف بغداد يقع ضمن التصنيف الاول (القوي) من حيث درجة التصنيف لسيولة لدى المصرف، إذ حقق نسبة 97% وهي نسبة تفوق النسبة المحددة ≥50% وفقاً لأنموذج CAMELS، ويدل ذلك على ان المصرف وفقاً لهذا المستوى تتصف إدارته بالفهم الشامل للبيئة الاقتصادية وبيئة العملاء فضلاً عن توافر الموجودات السائلة لمواجهة مسحوبات الودائع وتلبية طلب القروض، انخفاض عمليات الاقتراض التي يقوم بها المصرف من المصارف الاخرى لتلبية احتياجات السيولة، زيادة العمليات الرقابية والاشراف على كافة عمليات وانشطة المصرف التي يعمل بها، وامتلاك إدارة المصرف الخبرة الكافية، ويدل ذلك على قرارات استثمار الاموال مهتمة بتحقيق اهداف السيولة، وبذلك فأن القرارات المتخذة من قبل مجلس الادارة بما يخص السيولة سليمة في استثمار الاموال وذلك نتيجة تناسب عدد الاعضاء في المجلس وعدد جلسات اجتماعاتهم خلال

السنة ومدى إدراكهم للوظائف الموكلة إليهم في عملية الحوكمة مع ضمان عدم تأثرهم بأية عوامل سواء كانت داخلية أو خارجية، ان المصرف وفقاً لهذا المستوى يشير إلى السيولة العالية وهي أكثر من كافية لدعم العمليات والحفاظ على رأس المال وكفاية المخصصات بعد النظر لنوعية الموجودات والنمو، وعوامل أخرى تؤثر على جودة وكمية السيولة، وان المصرف قد طبق القواعد الاحترازية ومواجهة ارتفاع المخاطر المصرفية، وذلك لأجل تحقيق السيولة الملائمة اتجاه العملاء، وكذلك الحصة العائلية من هيكل الملكية التي لها تأثير ايجابي، وذلك لأن هذه المؤسسات تتمتع برؤية طويلة الأجل ناجمة عن رغبة المؤسسين في بقاء المؤسسة للأجيال القادمة، وبذلك يمكن ثبات الفرضية الفرعية الخامسة والتي تنص على (أن التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية يساهم في تحسين نسبة ادارة السيولة لمن مؤشرات أنموذج CAMELS).

6. تقييم المصرف من حيث نسبة الحساسية اتجاه مخاطر السوق

يمكن بيان درجة تصنيف مصرف بغداد على وفق ما ورد في جدول (2-10) الذي تم ذكره في المبحث الاول من الفصل الثاني، على وفق الجدول الآتي:

جدول تصنيف الحساسية تجاه مخاطر السوق وفق أنموذج CAMELS لمصرف بغداد

التصنيف	موقع المصرف من التصنيف	النسبة المتحققة	الحساسية اتجاه مخاطر السوق	وصف التصنيف
1	مصرف بغداد	%15	أقل من ≥ %25.99	قوي
2			% 30.99 -26	مرضي
3			%37.99 -31	متوسط
4			%42.99 -38	حدي
5			%43≤	ضعيف

من خلال الجدول اعلاه يتبين ان المصرف بغداد يقع ضمن التصنيف الاول (القوي) من حيث درجة التصنيف لجودة الادارة لدى المصرف، إذ حقق نسبة 15% وهي نسبة تفوق النسبة المحددة ≥25% وفقاً لأنموذج CAMELS، ويدل ذلك على ان المصرف وفقاً لهذا المستوى يتميز بالقدرة على التحكم بمخاطر السوق كذلك فإن الأرباح المتحققة لها القدرة على مواجهة التغيرات العكسية التي تحدث في أسعار الفائدة، فضلاً عن احتفاظه برأس مال كافٍ لصد تلك المخاطر، إذ إن المخاطر التي تواجه المصرف، كمخاطر تغير أسعار الفائدة، وتغير أسعار الأسهم، تكاد تكون معدومة بسبب امتلاكه أوراقاً مالية منخفضة مقارنة مع إجمالي حجم الموجودات.

وقد يعود سبب ذلك كفاءة اعضاء مجلس الادارة القائمين في توظيف الاموال ودراسة اوضاع السوق بالشكل السليم، والدليل في ذلك بان اعضاء مجلس الادارة مستقرين من حيث الخبرة والشهادة، ومن

خلال جلسات مجلس الادارة المنتظمة في مراقبة اوضاع وانشطة المصرف، وحفظ حقوق المساهمين ومواجهة مخاطر الافلاس كل ذلك يدل على قوة مراقبة الإدارة لأوضاع السوق ولأسعار الفائدة السائدة في السوق، وأن وضع العلاوات والمكافئات لصالح المدراء المكلفين بإدارة المخاطر من قبل مجلس الإدارة أحد أهم آليات الحوكمة، لحثهم وتحفيزهم على تعظيم عوائد المساهمين، وكذلك الافصاح والشفافية من قبل مجلس الادارة الذي في التقارير والقوائم المالية السنوية للمصرف جعلها أكثر ملائمة وموثوقية مما يزيد من ثقة اصحاب المصلحة، فضلا عن أن الافصاح يرسل إشارة لأصحاب المصالح بوجود رقابة فاعلة على اعمال المديرين مما يقلل من ممارساتهم غير الاخلاقية، وعليه التخفيف من قلق اصحاب المصالح ومساعدتهم في تحديد استدامة أو تقلب الارباح والتدفقات النقدية المستقبلية، مما ينعكس بشكل ايجابي على السيولة وكذلك زيادة ربحية المصرف، فإن الأرباح المتحققة لها القدرة على مواجهة التغيرات العكسية التي تحدث في أسعار الفائدة، فضلاً عن احتفاظ المصرف برأس مال كافٍ لمواجهة تلك المخاطر، وهنا يمكن ثبات الفرضية الفرعية السادسة والتي تنص على (أن التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية يساهم في تحسين نسبة الحساسية اتجاه مخاطر السوق لمؤشرات أنموذج CAMALS).

ثانياً: التقييم النهائي لمصرف بغداد

جدول(3-17) التقييم النهائي لمصرف بغداد

مصرف بغداد			
البيان	متوسط النسبة	التصنيف	درجة التصنيف
كفاية رأس المال	%160	قوي	1
جودة الموجودات	%25	ضعيف	5
جودة الادارة	%25	قوي	1
الربحية	%38	متوسط	3
السيولة	%97	قوي	1
الحساسية تجاه مخاطر السوق	%15	قوي	1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل السابق .

$$\text{التصنيف الكلي للمصرف} = \frac{1+1+3+1+5+1}{6} = 2$$

إن نسبة متوسط التصنيف (2) تعد الاساس للقيام بعملية التصنيف فعند مقارنتها مع الأوزان النهائية لنموذج التقييم، نلحظ أنها تقع ضمن التصنيف الثاني (مرضي) ومقاربة إلى التصنيف الأول، أي أن التقييم النهائي لمصرف بغداد هو تقييم مرضي، والمصارف التي تكون ضمن هذا التصنيف سليمة في الأساس، لكنا تعاني من بعض نقاط الضعف البسيطة، والتي تتمثل بالارتفاع الطفيف في

القروض المتعثرة، فضلاً عن انخفاض معدل العائد إلى إجمالي حقوق الملكية وإلى الموجودات، لأن المصرف يحتفظ برؤوس أموال وموجودات ضخمة مقارنة مع إجمالي الأرباح المتحققة، ويتميز المصرف بالاستقرار والقدرة على تحمل التقلبات الاقتصادية المختلفة، والامتثال الكبير للوائح الإشرافية التي تصدرها الجهات الرقابية، والمتمثلة بالبنك المركزي، وكذلك يعود ذلك الى سبب عمل المصرف وفقاً لمتطلبات الحوكمة المصرفية، وكما موضح سابقاً ولكن قد توجد بعض الثغرات الموجودة في مجلس الادارة ولجنة التدقيق، باحتمال ضعف كفاءة اعضاء مجلس الادارة القائمين في توظيف الاموال بمنح الائتمان، نتيجة التأخر في تحصيل القروض في موعد استحقاقها إذ ينبغي على المصرف منح القروض بضمانات تمكنها من تحصيل القروض في مواعيد استحقاقها، ولكن لا يوجد أي قلق رقابي من قبله، وبذلك يكون ثبات الفرضية الرئيسة والتي تنص على (استخدام مؤشرات أنموذج CAMALS وفقاً لحوكمة المصارف التجارية).

3.2.2.3 التقييم التفصيلي والنهائي لمصرف الشرق الاوسط

أولاً: التقييم التفصيلي لمصرف الشرق الاوسط

1. تقييم المصرف من حيث نسبة كفاية راس المال

من خلال جدول (2-5) في الفصل الثاني المبحث الاول يتم تصنيف المصارف ومعرفة أوزان كفاية رأس المال وفق أنموذج CAMELS على وفق الجدول الاتي:

جدول تصنيف نسبة كفاية رأس المال وفق أنموذج CAMELS لمصرف الشرق الاوسط

درجة التصنيف	موقع المصرف من التصنيف	النسبة المتحققة	كفاية رأس المال CAR	وصف التصنيف
1	مصرف الشرق الاوسط	% 85	أكبر او تساوي≤ 15%	رأس المال الجيد والقوي
2			أكبر او تساوي 12-14.99%	رأس المال الكافي
3			اقل من 8 - 11.99%	رأس المال غير الكافي
4			اقل من 7- 7.99 %	رأس المال غير الكافي بدرجة كبيرة
5			أقل ≥ 6.99%	رأس المال غير الكافي بدرجة حرجة

من خلال الجدول اعلاه يتبين ان مصرف الشرق الاوسط يقع ضمن التصنيف الاول (القوي) من حيث درجة التصنيف لنسبة كفاية راس المال، إذ حقق نسبة 85% وهي نسبة تفوق النسبة المحددة 15% وفقاً لأنموذج CAMELS ويدل ذلك على ان رأس مال قوي بالنسبة إلى إجمالي مخاطر المصرف ويتميز المصرف الذي يكون ضمن هذا المستوى بإدارة جيدة، ويحقق مستويات عالية من النمو، وتتجاوز فيه مستويات رأس المال المتطلبات التنظيمية كافة، ويتميز بأداء قوي للأرباح وزيادة التخصص وقدرة الإدارة على تحليل وقياس المخاطر المرتبطة بأنشطته وتحديد

مستويات رأس المال المناسبة ويُحقق أرباحاً معقولة فضلاً عن القدرة على رفع رأس مال جديد، وكذلك قدرة مصرف الشرق الاوسط على الوفاء بالالتزامات والتعهدات من آجل ضمان تحقيق أهدافه بشكل قانوني واقتصادي سليم، ومن من خلال ما تقدم يمكن القول أن مصرف الشرق الاوسط وفقاً لنسبة كفاية راس المال قد حقق متطلبات الحوكمة المصرفية، لأن الحوكمة تساعد على إنماء عمليات الاستثمار من خلال تخفيض تكلفة التمويل، و احساس الموظفين القائمين بمسئولتهم اتجاه عملهم، من حيث مراقبة مخاطر الملاءة المالية، و حماية حقوق المساهمين، مما يطمن المساهمين الحاليين، والذي يؤدي الى جذب المساهمين المرتقبون، باعتبارهم الاشخاص الذين يقدمون رأس المال المملوك، وقد يعود السبب لكفاءة مجلس الادارة في الالتزام بالأسس والقواعد التي تدار بها المصارف، إذ كانت حصة مجلس الادارة من هيكل الملكية كافية في القدرة على اتخاذ القرارات وادارة المصرف، وكذلك كانت حصة المؤسسات الاخرى كافية على مراقبة اداء الادارة، إذ تحد الملكية المؤسسية من تصرفات الإدارة الانتهازية وتخفيض مشاكل الوكالة، وتخفيض حالة عدم التماثل بين الإدارة والمستثمرين في السوق، فضلا عن رغبة المؤسسات في إعداد قوائم مالية ذات جودة عالية، كما أن زيادة ملكية مؤسسات الاستثمار يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية والحد من التصرفات الانتهازية، وبذلك يمكن ثبات الفرضية الفرعية الاولى والتي تنص على (ان التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية يساهم في تحسين نسبة كفاية رأس المال لمؤشرات أنموذج CAMELS).

2. تقييم المصرف من حيث نسبة جودة الموجودات

يمكن بيان درجة تصنيف مصرف الشرق الاوسط على وفق ما ورد في جدول (2-6) الذي تم ذكره في المبحث الاول من الفصل الثاني، على وفق الجدول الآتي:

جدول تصنيف جودة الموجودات وفق أنموذج CAMELS لمصرف الشرق الاوسط

موقع المصرف من التحليل	نسبة جودة الموجودات المتحققة %	NPLLR	درجة التصنيف
		أقل من ≥ 1.25 %	قوي
		%1.26-2.5	مرضي
		% 2.6-3.5	متوسط
		% 3.6-5.5	حدي
مصرف الشرق الاوسط	%17	أكثر من ≤ 5.5%	ضعيف

من خلال الجدول اعلاه يتبين ان مصرف الشرق الاوسط يقع ضمن التصنيف الخامس (الضعيف) من حيث درجة التصنيف لجودة الموجودات، إذ حقق نسبة 17% وهي نسبة غير منطقية للنسبة المحددة ≥ 1.25 % وفقاً لأنموذج CAMELS، ويدل ذلك على ان المصرف وفقاً لهذا

المستوى الضعيف فتكون موجوداته الائتمانية معرضة للمخاطر وعدم السيطرة، مما يضعف رأس المال وتكون هناك نتائج سلبية عليه وإمكانية محدودة بأن إجراءات الإدارة يمكن أن تُحسن من الحالة المالية للمصرف ولذلك وجب الأمر وجود رقابة تنظيمية قوية لمنع المزيد من تآكل رأس المال وحماية أموال المودعين والدائنين.

وقد يعود سبب ذلك باحتمال ضعف كفاءة اعضاء لجنة التدقيق، يؤدي الى التأخر في تحصيل القروض في موعد استحقاقها إذ ينبغي على المصرف منح القروض بضمانات تمكنها من تحصيل القروض في مواعيد استحقاقها، كما ان مخاطر عدم السداد لا توجد مراقبة كافية عنها، لما يولده من مخاطر لعدم حفظ حقوق المساهمين، وكذلك جلسات لجنة التدقيق طيلة الفترة (2017-2021) كانت عدد جلساتها جلسة واحدة في كل عام ماعدا عام 2016 كانت جلستان ولا تفي بالغرض، بينما تنوه اللجان العالمية المتبعة دولياً بان ينبغي ان يكون عدد جلسات التدقيق على لا يقل عن اربع جلسات سنوياً اي كل ربع سنة (كل ثلاثة اشهر)، وخلال مدة الدراسة لم يحقق المصرف الجلسات المنصوص عنها، فضلاً عن ذلك فقط كان عدد المدققين ثلاث الى اربعة اعضاء خلال المدة(2016-2021)، وبما أن وظيفة لجنة التدقيق يتمثل في مساعدة أعضاء التنظيم في تنفيذ مسئولياتهم بفعالية، وذلك بفحص المعلومات الإدارية والمالية بشكل مفصل سواء ما كان متعلقا بالعمليات الحسابات، والأرصدة، للتحقق من قيم الموجودات ومطابقتها لما هو مثبت في الدفاتر ولحماية هذه الموجودات كنشاط وقائي ناشئ عن الإهمال وعدم الكفاءة، لذا يمكن القول أن مصرف الشرق الاوسط لم يكُن هناك رقابة داخلية وجلسات تدقيقية كافية على مراقبة انشطة المصرف، وهنا يمكن نفي الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على (ان التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية يساهم في تحسين نسبة جودة الموجودات لمؤشرات أنموذج CAMALS)، واختيار الفرضية البديلة والتي تنص على (ان عدم التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية لا يساهم في تحسين نسبة جودة الموجودات لمؤشرات أنموذج CAMALS).

3. تقييم المصرف من حيث نسبة جودة الادارة

يمكن بيان درجة تصنيف مصرف الشرق الاوسط على وفق ما ورد في جدول (2-7) الذي تم ذكره في المبحث الاول من الفصل الثاني، على وفق الجدول الآتي:

جدول تصنيف جودة الادارة وفق أنموذج CAMELS لمصرف الشرق الاوسط

التصنيف	موقع المصرف من التصنيف	النسبة المتحققة	تصنيف جودة الادارة	وصف التصنيف
1			أقل من≥25.99%	قوي
2			26-30.99%	مرضي
3			31-38.99%	متوسط
4	مصرف الشرق الاوسط	44%	39-45.99%	حدي
5			≤46%	ضعيف

من خلال الجدول اعلاه يتبين ان مصرف الشرق الاوسط يقع ضمن التصنيف الرابع (الحدي) من حيث درجة التصنيف لجودة الادارة لدى المصرف، إذ حقق نسبة 44% وهي نسبة غير منطقية للنسبة المحددة ≥ 25 % وفقاً لأنموذج CAMELS، ويدل ذلك على ان المصرف وفقاً لهذا المستوى يشير هذا التصنيف إلى ضعف الإدارة وأداء مجلس الإدارة وإدارة المخاطر، إذ تكون غير كافية بالنظر إلى طبيعة أنشطة المصرف وحجمة، ومستوى التعرض للمشاكل والمخاطر، وغالباً ما يكون هناك احتمال كبير بعدم تحديد المخاطر بشكل كافٍ أو قياسها ومراقبتها، أو السيطرة عليها وتتطلب إجراءات فورية من قبل مجلس الإدارة وإدارة المصرف للحفاظ على سلامته، لذ أستوجب الأمر استبدال أو تعزيز الإدارة، ويلزم اتخاذ إجراءات تنظيمية قوية تجاه المتطلبات التنظيمية.

ويدل ذلك على ان المصرف وفقاً لهذا المستوى إلى ضعف الإدارة وأداء مجلس الإدارة والوضوح في ضعف إدارة المخاطر، إذ تكون غير كافية بالنظر إلى طبيعة أنشطة المصرف وحجمة، ومستوى التعرض للمشاكل والمخاطر، وغالباً ما يكون هناك احتمال كبير بعدم تحديد المخاطر بشكل كافٍ أو قياسها ومراقبتها من قبل لجنة التدقيق، أو السيطرة عليها، إذ أن نسبة التوظيف(LDR) لمصرف الشرق الاوسط غير مستقرة، بذلك يمكن القول إن المصرف لا يسعى إلى زيادة القروض الممنوحة وتوظيف موارده المتاحة، أي أن المصرف يقوم بمنح قروض بمقدار قليل، وبذلك فإن الودائع المعطلة تشكل ما نسبه كبيرة، وذلك قد يكون السبب من استقالة 4 اعضاء من مجلس الادارة، فضلاً عن عدم كفاءة اللجنة التدقيقية من خلال جلساتها التدقيقية التي لا تفي باحتياجات المصرف للرقابة، لذ يستوجب الأمر استبدال أو تعزيز الإدارة، ويلزم اتخاذ إجراءات تنظيمية قوية تجاه المتطلبات التنظيمية، ومن من خلال ما تقدم يمكن القول أن مصرف الشرق الاوسط وفقاً لنسبة جودة الادارة قد لا يحقق متطلبات الحوكمة المصرفية، وبذلك يمكن نفي الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على (أن التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية يساهم في تحسين نسبة جودة الادارة لمؤشرات أنموذج

CAMALS)، واختيار الفرضية البديلة والتي تنص على (أن عدم التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية لا يساهم في تحسين نسبة جودة الادارة لمؤشرات أنموذجCAMALS).

4. تقييم المصرف من حيث نسبة الربحية

يمكن بيان درجة تصنيف مصرف الشرق الاوسط على وفق ما ورد في جدول (2-8) الذي تم ذكره في المبحث الاول من الفصل الثاني، على وفق الجدول الآتي:

جدول تصنيف الربحية وفق أنموذج CAMELS لمصرف الشرق الاوسط

التصنيف	موقع المصرف من التصنيف	النسبة المتحققة	تصنيف الربحية	وصف التصنيف
1			أكبر من ≤100%	قوي
2			80-99.99%	مرضي
3			35-79.99%	متوسط
4			25-34.99%	حدي
5	مصرف الشرق الاوسط	12%	≤24.99%	ضعيف

من خلال الجدول اعلاه يتبين ان مصرف الشرق الاوسط يقع ضمن التصنيف الخامس(الضعيف) من حيث درجة التصنيف لربحية المصرف، إذ حقق نسبة 12% وهي نسبة خطرة ولا تفوق النسبة المحددة ≤100% وفقاً لأنموذج CAMELS، ويدل ذلك على ان المصرف يعاني من نقص حاد في الربحية، وكذلك من خسائر كبيرة، ويُمكن أن يؤدي ذلك إلى تصفيته بسبب تآكل رأسماله لذلك من الضرورة اتخاذ إجراء فوري، ويلزم الإشراف التنظيمي القوي من قبل البنك المركزي، وذلك نتيجة استقالة 4 اعضاء من مجلس الادارة وكذلك تبديل اعضاء مجلس الادارة، الامر الذي يؤدي الى الاختلال باتخاذ القرارات، وكذلك جلسات لجنة التدقيق طيلة الفترة (2017-2021) كانت عدد جلساتها جلسة واحدة في كل عام ماعدا عام 2016 كانت جلستان ولا تفي بالغرض، وخلال مدة الدراسة لم يحقق المصرف الجلسات المنصوص عنها، إذ يعد عدد المرات التي تجتمع فيها لجنة التدقيق خلال العام من الأمور التي تؤثر في فعاليتها، لأن ذلك يعد مقياساً مهماً على مقدرة اللجنة على القيام بمهامها وممارسة دورها بشكل ايجابي وعدد المرات هذا يرتبط بحجم مسؤوليات اللجنة وبطبيعة الظروف التي يمر بها المصرف، لذا يمكن القول أن مصرف الشرق الاوسط لم يكُن هناك رقابة داخلية وجلسات تدقيقية كافية على مراقبة انشطة المصرف، إذ ينبغي أن يكون عدد الأعضاء كافيا لتحقيق مزيج من القدرات والخبرات التي تمكن اللجنة من القيام بالمهام الملقاة عليها وتحقيق اهدافها، وبذلك يمكن نفي الفرضية الفرعية الرابعة والتي تنص على (أن التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية يساهم في تحسين نسبة ادارة الربحية لمؤشرات أنموذج CAMELS)، واختيار الفرضية

البديلة والتي تنص على (أن عدم التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية لا يساهم في تحسين نسبة ادارة الربحية لمؤشرات أنموذج CAMELS).

5. تقييم المصرف من حيث نسبة السيولة

يمكن بيان درجة تصنيف مصرف الشرق الاوسط على وفق ما ورد في جدول (2-9) الذي تم ذكره في المبحث الاول من الفصل الثاني، على وفق الجدول الآتي:

جدول تصنيف السيولة وفق أنموذج CAMELS لمصرف الشرق الاوسط

التصنيف	موقع المصرف من التصنيف	النسبة المتحققة	تصنيف السيولة	وصف التصنيف
1	مصرف الشرق الاوسط	%94	اكبر من ≥ 50%	قوي
2			%45-49.99	مرضي
3			%44.99-38	متوسط
4			%37.99-33	حدي
5			أقل او تساوي32%	ضعيف

من خلال الجدول اعلاه يتبين ان مصرف الشرق الاوسط يقع ضمن التصنيف الاول (القوي) من حيث درجة التصنيف لسيولة لدى المصرف، إذ حقق نسبة 94% وهي نسبة تفوق النسبة المحددة ≥50% وفقاً لأنموذج CAMELS، ويدل ذلك على ان المصرف وفقاً لهذا المستوى تتصف إدارته بالفهم الشامل للبيئة الاقتصادية وبيئة العملاء فضلاً عن توافر الموجودات السائلة لمواجهة مسحوبات الودائع وتلبية طلب القروض، انخفاض عمليات الاقتراض التي يقوم بها المصرف من المصارف الاخرى لتلبية احتياجات السيولة، زيادة عمليات الرقابة والاشراف على كافة العمليات والأنشطة التي يقوم بها المصرف، وامتلاك إدارة المصرف الخبرة الكافية والاستخدام المعقول لعمليات الاقراض، وبذلك فأن القرارات المتخذة من قبل مجلس الادارة بما يخص السيولة سليمة في استثمار الاموال وذلك نتيجة تناسب عدد الاعضاء في المجلس وعدد جلسات اجتماعاتهم خلال السنة ومدى إدراكهم للوظائف الموكلة إليهم في عملية الحوكمة مع ضمان عدم تأثرهم بأية عوامل سواء كانت داخلية أو خارجية، ان مصرف الشرق الاوسط يتمتع بسيولة كافية قادر على مواجهة مخاطرة وادارتها، وكذلك تحقيق الارباح من خلال استثمار هذه السيولة، وفي هذه الحالة تقل نسبة الديون لديه الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع قيمة الاسهم، وزيادة حقوق المساهمين، وكذلك حصة المؤسسات الاخرى التي يمتلكها المصرف، وقدرتها على الرقابة أو التأثير في أداء الإدارة، وبذلك يمكن ثبات الفرضية الفرعية الخامسة والتي تنص على (أن التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية يساهم في تحسين نسبة ادارة السيولة لمؤشرات أنموذج CAMELS).

6. تقييم المصرف من حيث نسبة الحساسية اتجاه مخاطر السوق

ومن هنا يمكن بيان درجة تصنيف مصرف الشرق الاوسط على وفق ما ورد في جدول (3-10) الذي تم ذكره في المبحث الاول من الفصل الثاني، على وفق الجدول الآتي:

جدول تصنيف الحساسية تجاه مخاطر السوق وفق أنموذج CAMELS لمصرف الشرق الاوسط

التصنيف	موقع المصرف من التصنيف	النسبة المتحققة	الحساسية اتجاه مخاطر السوق	وصف التصنيف
1	مصرف الشرق الاوسط	%18	أقل من ≥ 25.99%	قوي
2			26- 30.99 %	مرضي
3			31- 37.99%	متوسط
4			38- 42.99%	حدي
5			≤43%	ضعيف

من خلال الجدول اعلاه يتبين ان مصرف الشرق الاوسط يقع ضمن التصنيف الاول (القوي) من حيث درجة التصنيف للحساسية اتجاه مخاطر السوق لدى المصرف، إذ حقق نسبة 18% وهي نسبة تفوق النسبة المحددة ≤25% وفقاً لأنموذج CAMELS، ويدل ذلك على ان المصرف وفقاً لهذا المستوى يتميز بالقدرة على التحكم بمخاطر السوق كذلك فإن الأرباح المتحققة لها القدرة على مواجهة التغيرات العكسية التي تحدث في أسعار الفائدة، فضلاً عن احتفاظه برأس مال كافٍ لمواجهة تلك المخاطر.

وقد يعود سبب ذلك كفاءة اعضاء مجلس الادارة القائمين في توظيف الاموال و دراسة اوضاع السوق بالشكل السليم، والدليل في ذلك بان اعضاء مجلس الادارة مستقرين من حيث الخبرة والشهادة، وكذلك من خلال جلسات مجلس الادارة المنتظمة في مراقبة اوضاع وانشطة المصرف، وحفظ حقوق المساهمين ومواجهة مخاطر الافلاس، لأن حملة الأسهم لهم دورا هاما في مراقبة أداء المصرف بصفة عامة، وكذلك حصة مجلس الادارة من هيكل الملكية كانت معقولة في القدرة على مراقبة الإدارة لأوضاع السوق ولأسعار الفائدة السائدة في السوق، وانه بإمكانهم التأثير على تحديد توجيهات وقرارات المصرف، وكذلك الافصاح والشفافية من قبل مجلس الادارة الذي في التقارير والقوائم المالية السنوية للمصرف يجعلها أكثر ملائمة وموثوقية مما يزيد من ثقة اصحاب المصلحة، مما ينعكس بشكل ايجابي على السيولة وكذلك زيادة ربحية المصرف، فإن الأرباح المتحققة لها القدرة على مواجهة التغيرات العكسية التي تحدث في أسعار الفائدة، وهنا يمكن ثبات الفرضية الفرعية السادسة والتي تنص على (أن التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية يساهم في تحسين نسبة الحساسية اتجاه مخاطر السوق لمؤشرات أنموذج CAMALS).

ثانياً: التقييم النهائي لمصرف الشرق الاوسط

يبين الجدول أدناه متوسطات النسب التي حققها مصرف الشرق الاوسط ولجميع سنوات الدراسة، والتي على أساسها تُعطى تصنيفات مختلفة، ومن ثم الوصول إلى التصنيف النهائي.

جدول(3-18) التقييم النهائي لمصرف الشرق الاوسط

مصرف الشرق الاوسط			
البيان	متوسط النسبة	التصنيف	درجة التصنيف
كفاية رأس المال	%85	قوي	1
جودة الموجودات	%17	ضعيف	5
جودة الادارة	%44	حدي	4
الربحية	%12	ضعيف	5
السيولة	%94	قوي	1
الحساسية تجاه مخاطر السوق	%18	قوي	1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل السابق .

$$\text{التصنيف الكلي للمصرف} = \frac{1+1+5+4+5+1}{6} = 2.8$$

تعد نسبة (2.8) الاساس للقيام بعملية التصنيف النهائي فعند مقارنتها مع الأوزان النهائية لنموذج التقييم يلحظ إنها تقع ضمن التصنيف الثالث (متوسط)، معنى ذلك تراوح اداء المصرف ما بين متوسط الى هامشي، اي عدم قدرة ادارة المصرف على التعامل السريع مع نقاط ضعف ادائها بأسرع وقت اضافة لعدم قدرتها على التعامل مع التقلبات الاقتصادية والتأثر السريع بالظروف الخارجية، واحد اسباب ذلك يعزى هو الى عدم دقة الادارة في تنفيذ القوانين والتعليمات والانظمة، واداء ادارة المخاطر لديها يكون اقل من المرضي، نتيجة ذلك تحتاج تلك المصارف الى اهتمام السلطات الرقابية، وهنالك امل في تحسين ادائها اذا ان احتمالية فشل المصرف غير مؤكد ويعتمد ذلك على متانة المصرف وسلامته.

وكذلك يعود ذلك الى سبب عمل المصرف وفقاً لمتطلبات الحوكمة المصرفية، وكما موضح سابقاً ولكن قد توجد بعض الثغرات الموجودة في مجلس الادارة ولجنة التدقيق، وذلك نتيجة استقالة 4 اعضاء من مجلس الادارة، واحتمال ضعف كفاءة اعضاء لجنة التدقيق، إذ كانت عدد جلسات التدقيق جلسة واحدة كل عام، وكذلك حجم مجلس الإدارة الكبير في العام(2016 و2017) لأن كبر حجم مجلس الإدارة يؤدي لصعوبة التنسيق والتواصل غير الفعال، بما يؤدي لضعف عملية اتخاذ القرار، وبذلك يكون نفي الفرضية الرئيسة والتي تنص على (استخدام مؤشرات أنموذج CAMALS وفقاً

لحوكمة المصارف التجارية)، ووضع فرضية بديلة تناسب نتائج المصرف والتي تنص على (عدم استخدام مؤشرات أنموذج CAMALS وفقاً لحوكمة المصارف التجارية).

4.2.2.3 التقييم التفصيلي والنهائي للمصرف الاهلي للاستثمار:

أولاً: التقييم التفصيلي للمصرف الاهلي للاستثمار

1. تقييم المصرف من حيث نسبة كفاية راس المال

من خلال جدول (2-5) في الفصل الثاني المبحث الاول يتم تصنيف المصارف ومعرفة أوزان كفاية رأس المال وفق أنموذج CAMELS على وفق الجدول الاتي:

جدول تصنيف نسبة كفاية رأس المال وفق أنموذج CAMELS للمصرف الاهلي للاستثمار

درجة التصنيف	موقع المصرف من التصنيف	النسبة المتحققة	كفاية رأس المال CAR	وصف التصنيف
1	المصـــــرف الاهلـــــي للاستثمار	% 111	أكبر او تساوي≤ 15%	رأس المال الجيد والقوي
2			أكبر او تساوي 12-14.99%	رأس المال الكافي
3			اقل من 8 - 11.99%	رأس المال غير الكافي
4			اقل من 7- 7.99 %	رأس المال غير الكافي بدرجة كبيرة
5			أقل ≤ 6.99%	رأس المال غير الكافي بدرجة حرجة

من خلال الجدول اعلاه يتبين ان المصرف الاهلي للاستثمار يقع ضمن التصنيف الاول (القوي) من حيث درجة التصنيف لنسبة كفاية راس المال، إذ حقق نسبة 111% وهي نسبة تفوق النسبة المحددة 15% وفقاً لأنموذج CAMELS ويدل ذلك على ان رأس مال قوي بالنسبة إلى إجمالي مخاطر المصرف ويتميز المصرف الذي يكون ضمن هذا المستوى بإدارة جيدة، ويحقق مستويات عالية من النمو، وتتجاوز فيه مستويات رأس المال المتطلبات التنظيمية كافة، ويتميز بأداء قوي للأرباح وزيادة التخصص وقدرة الإدارة على تحليل وقياس المخاطر المرتبطة بأنشطته وتحديد مستويات رأس المال المناسبة ويُحقق أرباحاً معقولة فضلاً عن القدرة على رفع رأس مال جديد، وكذلك قدرة المصرف الاهلي للاستثمار على الوفاء بالالتزامات والتعهدات من آجل ضمان تحقيق أهدافه بشكل قانوني واقتصادي سليم، ومن من خلال ما تقدم يمكن القول أن المصرف الاهلي للاستثمار وفقاً لنسبة كفاية راس المال قد حقق متطلبات الحوكمة المصرفية، وقد يعود السبب لكفاءة مجلس الادارة في الالتزام بالأسس والقواعد التي تدار بها المصارف، وبدورها تحدد كيفية وضع أهداف المصرف والتشغيل وحماية مصالح المساهمين وأصحاب الاموال، إذ أن المصرف الملتزم بالحوكمة يؤدي الى زيادة فرص التمويل وانخفاض التكلفة وبذلك يكون المصرف محل ثقة بالنسبة للمستثمرين، لأن الحوكمة تساعد على إنماء عمليات الاستثمار وذلك من خلال تخفيض تكلفة التمويل، كما ان احساس

الموظفين القائمين بمسئولتهم اتجاه عملهم، من حيث مراقبة مخاطر الملاءة المالية، والسعي نحو تحقيق اهداف الخاصة في رأس المال، والتي اهمها حماية حقوق المساهمين، مما يطمن المساهمين الحاليين ويمكن جذب المساهمين المرتقبون، باعتبارهم الاشخاص الذين يقدمون رأس المال المملوك، وبذلك يمكن ثبات الفرضية الفرعية الاولى والتي تنص على (ان التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية يساهم في تحسين نسبة كفاية رأس المال لمؤشرات أنموذج CAMELS).

2. تقييم المصرف من حيث نسبة جودة الموجودات

ومن هنا يمكن بيان درجة تصنيف كل مصرف من مصارف عينة الدراسة على وفق ما ورد في جدول (2-6) الذي تم ذكره في المبحث الاول من الفصل الثاني، على وفق الجدول الآتي:

جدول تصنيف جودة الموجودات وفق أنموذج CAMELS للمصرف الاهلي للاستثمار

موقع المصرف من التحليل	نسبة جودة الموجودات المتحققة %	NPLLR	درجة التصنيف
		أقل من ≥ 1.25 %	قوي
		%1.26-2.5	مرضي
		% 2.6-3.5	متوسط
		% 3.6-5.5	حدي
المصرف الاهلي للاستثمار	%23	أكثر من ≤ 5.5%	ضعيف

من خلال الجدول اعلاه يتبين ان المصرف الاهلي للاستثمار يقع ضمن التصنيف الخامس (الضعيف) من حيث درجة التصنيف لجودة الموجودات، إذ حقق نسبة 23% وهي نسبة غير منطقية للنسبة المحددة ≥ 1.25 % وفقاً لأنموذج CAMELS، ويدل ذلك على ان المصرف وفقاً لهذا المستوى الضعيف فتكون موجوداته الائتمانية معرضة للمخاطر وعدم السيطرة، مما يضعف رأس المال ويترتب على ذلك هناك سلبية عليه وإمكانية محدودة ومما يتطلب من الادارة أن تُحسن من إجراءات الاداء المالي للمصرف ولذلك وجب الأمر وجود رقابة تنظيمية قوية لمنع المزيد من تآكل رأس المال وحماية أموال المودعين والدائنين.

وقد يعود سبب ذلك باحتمال ضعف كفاءة اعضاء مجلس الادارة في ادارة المخاطر الائتمانية، وضعف قرارتهم اتجاه منح الاتمان، وذلك واضح من خلال استقالة 2 من اعضاء مجلس الادارة وعدم الافصاح بشكل مفصل عن علمية مجلس الادارة وكذلك عدد اعضاء لجنة التدقيق التي تتكون في بعض السنوات من 2 اعضاء فقط والتي لا تفي بالغرض، إذ ينبغي أن يكون عدد الأعضاء كافيا لتحقيق مزيج من القدرات والخبرات التي تمكن اللجنة من القيام بالمهام الملقاة عليها وتحقيق اهدافها، جميع هذه الاسباب قد تؤثر في اتخاذ القرارات المتعلقة بأنشطة المصرف وبالخصوص القرارات

المتعلقة بإدارة المخاطر الائتمانية، وكذلك نسبة الاسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين لها أثر ايجابي على المخاطر الائتمانية، لذا ينبغي على مجلس الادارة وضع نظام تقييم مستقل لعملية ادارة القروض تقدم نتائج التقييم مباشرةً الى مجلس الادارة، وهنا يمكن نفي الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على (ان التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية يساهم في تحسين نسبة جودة الموجودات لمؤشرات أنموذج CAMALS)، واختيار الفرضية البديلة والتي تنص على (ان عدم التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية لا يساهم في تحسين نسبة جودة الموجودات لمؤشرات أنموذج CAMALS).

3. تقييم المصرف من حيث نسبة جودة الادارة

يمكن بيان درجة تصنيف كل مصرف من مصارف عينة الدراسة على وفق ما ورد في جدول (2-7) الذي تم ذكره في المبحث الاول من الفصل الثاني، على وفق الجدول الآتي:

جدول تصنيف جودة الادارة وفق أنموذج CAMELS للمصرف الاهلي للاستثمار

التصنيف	موقع المصرف من التصنيف	النسبة المتحققة	تصنيف جودة الادارة	وصف التصنيف
1			أقل من≥25.99%	قوي
2			26-30.99%	مرضي
3	المصرف الاهلي للاستثمار	33%	31-38.99%	متوسط
4			39-45.99%	حدي
5			≤46%	ضعيف

من خلال الجدول اعلاه يتبين ان المصرف الاهلي للاستثمار يقع ضمن التصنيف الثالث (متوسط) من حيث درجة التصنيف لجودة الادارة لدى المصرف، إذ حقق نسبة 33% وهي نسبة غير منطقية للنسبة المحددة ≥ 25 % وفقاً لأنموذج CAMELS، ويدل ذلك على ان المصرف وفقاً لهذا المستوى يشير إلى ضرورة تحسين وتطوير عمل الإدارة، وأداء المجلس وإن أداء إدارة المخاطر أقل من مرضية، نظراً لطبيعة المصرف وحجم انشطته، كما أن قدرات الإدارة أو مجلس الإدارة قد تكون غير كافية لنوع المصرف وحجمة وحالته، وقد تكون هناك مشاكل ومخاطر غير محددة ومراقبة، أو لا يتم السيطرة عليها بشكل فعال.

ويدل ذلك على ان المصرف وفقاً لهذا المستوى إلى ضعف الإدارة وأداء مجلس الإدارة والوضوح في ضعف إدارة المخاطر، إذ تكون غير كافية بالنظر إلى طبيعة أنشطة المصرف وحجمة، ومستوى التعرض للمشاكل والمخاطر، وغالباً ما يكون هناك احتمال كبير بعدم تحديد المخاطر بشكل كافٍ أو قياسها ومراقبتها من قبل لجنة التدقيق، أو السيطرة عليها، وذلك قد يكون السبب من استقالة 2 اعضاء من مجلس الادارة، فضلاً عن عدم كفاءة اللجنة التدقيقية من خلال العدد القليل الذي تتكون

منه لجنة التدقيق، لذ يستوجب الأمر استبدال أو تعزيز الإدارة، ويلزم اتخاذ إجراءات تنظيمية قوية تجاه المتطلبات التنظيمية، ومن من خلال ما تقدم يمكن القول أن المصرف الاهلي للاستثمار وفقاً لنسبة جودة الادارة قد لا يحقق متطلبات الحوكمة المصرفية، وبذلك يمكن نفي الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على (أن التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية يساهم في تحسين نسبة جودة الادارة لمؤشرات أنموذج CAMALS)، واختيار الفرضية البديلة والتي تنص على (أن عدم التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية لا يساهم في تحسين نسبة جودة الادارة لمؤشرات أنموذج CAMALS).

4. تقييم المصرف من حيث نسبة الربحية

يمكن بيان درجة تصنيف المصرف الاهلي للاستثمار على وفق ما ورد في جدول(2-8) الذي تم ذكره في المبحث الاول من الفصل الثاني، على وفق الجدول الآتي:

جدول تصنيف الربحية وفق أنموذج CAMELS للمصرف الاهلي للاستثمار

التصنيف	موقع المصرف من التصنيف	درجة التصنيف	تصنيف الربحية	وصف التصنيف
1			أكبر من ≤100%	قوي
2			99.99-80%	مرضي
3			79.99-35%	متوسط
4	المصرف الاهلي للاستثمار	27%	34.99-25%	حدي
5			≤24.99%	ضعيف

من خلال الجدول اعلاه يتبين ان المصرف الاهلي للاستثمار يقع ضمن التصنيف الرابع(حدي) من حيث درجة التصنيف لربحية المصرف، إذ حقق نسبة 27% وهي نسبة حرجة ولا تفوق النسبة المحددة ≤100% وفقاً لأنموذج CAMELS، ويدل ذلك على ان مستوى الأرباح غير كافية لدعم العمليات والإبقاء على مستويات كافية من رأس المال والمخصصات فالمصرف التي تصنف ضمن التصنيف(4) عادةً ما تعاني من تقلبات في مستوى هامش الربح، وذلك قد يكون نتيجة استقالة 2 من اعضاء مجلس الادارة، وبدوره الذي يؤدي الى اختلال في اتخاذ القرارات، وكذلك ارتفاع حصة المؤسسات الاخرى بالنسبة لحصة الادارة الامر الذ يضعف من قرارات المجلس، وبذلك يمكن نفي الفرضية الفرعية الرابعة والتي تنص على (أن التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية يساهم في تحسين نسبة ادارة الربحية لمؤشرات أنموذج CAMELS) واختيار الفرضية البديلة والتي تنص على (أن عدم التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية لا يساهم في تحسين نسبة ادارة الربحية لمؤشرات أنموذج CAMELS).

5. تقييم المصرف من حيث نسبة السيولة

يمكن بيان درجة تصنيف المصرف الاهلي للاستثمار على وفق ما ورد في جدول (2-9) الذي تم ذكره في المبحث الاول من الفصل الثاني، على وفق الجدول الآتي:

جدول تصنيف السيولة وفق أنموذج CAMELS للمصرف الاهلي للاستثمار

التصنيف	موقع المصرف من التصنيف	درجة التصنيف	تصنيف السيولة	وصف التصنيف
1	المصرف الاهلي للاستثمار	%112	اكبر من ≥ 50%	قوي
2			%45-49.99	مرضي
3			%44.99-38	متوسط
4			%37.99-33	حدي
5			أقل او تساوي32%	ضعيف

من خلال الجدول اعلاه يتبين ان المصرف الاهلي للاستثمار يقع ضمن التصنيف الاول (القوي) من حيث درجة التصنيف لسيولة لدى المصرف، إذ حقق نسبة 112% وهي نسبة تفوق النسبة المحددة ≥50% وفقاً لأنموذج CAMELS، ويدل ذلك على ان المصرف وفقاً لهذا المستوى تتصف إدارته بالفهم الشامل للبيئة الاقتصادية وبيئة العملاء فضلاً عن توافر الموجودات السائلة لمواجهة مسحوبات الودائع وتلبية طلب القروض، انخفاض عمليات الاقتراض التي يقوم بها المصرف من المصارف الاخرى لتلبية احتياجات السيولة، زيادة عمليات الرقابة والاشراف على كافة العمليات والأنشطة التي يقوم بها المصرف، وامتلاك إدارة المصرف الخبرة الكافية والاستخدام المعقول لعمليات الاقراض.

وبذلك فأن القرارات المتخذة من قبل مجلس الادارة بما يخص السيولة سليمة في استثمار الاموال وذلك نتيجة تناسب عدد الاعضاء في المجلس وعدد جلسات اجتماعاتهم خلال السنة ومدى إدراكهم للوظائف الموكلة إليهم في عملية الحوكمة مع ضمان عدم تأثرهم بأية عوامل سواء كانت داخلية أو خارجية، ان المصرف الاهلي للاستثمار يتمتع بسيولة كافية قادر على مواجهة مخاطره وادارتها، وكذلك تحقيق الارباح من خلال استثمار هذه السيولة، وفي هذه الحالة تقل نسبة الديون لديه الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع قيمة الاسهم، وزيادة حقوق المساهمين، لان هذا المؤشر يخلق الاطمئنان لدى المساهمين واصحاب المصلحة وادارة المصرف لمواجهة اي طارئ قد يتعرض له المصرف، وكذلك احتمالية افصاح وشفافية لجنة التدقيق عن المعلومات والبيانات الذي بدوره يؤدي الى انخفاض تشتت المعلومات والبيانات في التقارير المالية، لإعطاء إشارة ايجابية للمستثمرين، مما قد يؤدي الى زيادة المتعاملين مع المصرف وبذلك ارتفاع سيولة المصرف، وبذلك يمكن ثبات الفرضية

الفرعية الخامسة والتي تنص على (أن التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية يساهم في تحسين نسبة ادارة السيولة لمؤشرات أنموذج CAMELS).

6. تقييم المصرف من حيث نسبة الحساسية اتجاه مخاطر السوق

يمكن بيان درجة تصنيف المصرف الاهلي للاستثمار على وفق ما ورد في جدول (2-10) الذي تم ذكره في المبحث الاول من الفصل الثاني، على وفق الجدول الآتي:

جدول تصنيف الحساسية تجاه مخاطر السوق وفق أنموذج CAMELS للمصرف الاهلي للاستثمار

التصنيف	موقع المصرف من التصنيف	درجة التصنيف	الحساسية اتجاه مخاطر السوق	وصف التصنيف
1	المصرف الاهلي للاستثمار	%9	أقل من ≥ 25.99%	قوي
2			% 30.99 -26	مرضي
3			%37.99 -31	متوسط
4			%42.99 -38	حدي
5			%43≤	ضعيف

من خلال الجدول اعلاه يتبين ان المصرف الاهلي للاستثمار يقع ضمن التصنيف الاول (القوي) من حيث درجة التصنيف للحساسية اتجاه مخاطر السوق لدى المصرف، إذ حقق نسبة 9% وهي نسبة تفوق النسبة المحددة ≥25% وفقاً لأنموذج CAMELS، ويدل ذلك على ان المصرف وفقاً لهذا المستوى يتميز بالقدرة على التحكم بمخاطر السوق كذلك فإن الأرباح المتحققة لها القدرة على مواجهة التغيرات العكسية التي تحدث في أسعار الفائدة، فضلاً عن احتفاظه برأس مال كافٍ لمواجهة تلك المخاطر.

وقد يعود سبب ذلك استقلالية وكفاءة اعضاء مجلس الادارة في توجيه القائمين في توظيف الاموال ودراسة اوضاع السوق بالشكل السليم، والدليل في ذلك بان اعضاء مجلس الادارة مستقلين، وكل ذلك يدل على قوة مراقبة الإدارة لأوضاع السوق ولأسعار الفائدة السائدة في السوق من خلال جلسات مجلس الادارة المنتظمة في مراقبة اوضاع وانشطة المصرف، وحفظ حقوق المساهمين ومواجهة مخاطر الافلاس، لأن حملة الأسهم لهم دورا هاما في مراقبة أداء المصرف بصفة عامة، وانه بإمكانهم التأثير على تحديد توجيهات وقرارات المصرف، ولأن الحوكمة المصرفية تمثل أداة يهدف من خلالها مجلس الإدارة إلى تعظيم قيمة المصرف وتحسين أدائها، وإدارة المخاطر المحيطة بالمصرف، والسعي إلى تعزيز المساءلة والحفاظ على حقوق المساهمين، وإذا كان الهدف من إدارة المخاطر هو تحسين الأداء وزيادة قيمة المساهمين فان الحوكمة المصرفية هي جملة الآليات والإجراءات التي تضمن للمستثمرين مردودية من خلال استثماراتهم، وكذلك الافصاح والشفافية من قبل لجنة التدقيق الذي في التقارير والقوائم المالية السنوية للمصرف يجعلها أكثر ملائمة وموثوقية مما يزيد

من ثقة اصحاب المصلحة، فضلا عن أن الافصاح يرسل إشارة لأصحاب المصالح بوجود رقابة فاعلة على اعمال المديرين مما يقلل من ممارساتهم غير الاخلاقية، وعليه التخفيف من قلق اصحاب المصالح ومساعدتهم في تحديد استدامة أو تقلب الارباح والتدفقات النقدية المستقبلية، مما ينعكس بشكل ايجابي على السيولة وكذلك زيادة ربحية المصرف، فإن الأرباح المتحققة لها القدرة على مواجهة التغيرات العكسية التي تحدث في أسعار الفائدة، فضلاً عن احتفاظ المصرف برأس مال كافٍ لمواجهة تلك المخاطر، وهنا يمكن ثبات الفرضية الفرعية السادسة والتي تنص على (أن التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية يساهم في تحسين نسبة الحساسية اتجاه مخاطر السوق لمؤشرات أنموذج CAMALS).

ثانياً: التقييم النهائي للمصرف الاهلي للاستثمار

يبن الجدول أدناه متوسطات النسب التي حققها المصرف الاهلي للاستثمار، والتي تُعطى تصنيفات مختلفة حسب أوزان أنموذج التقييم .

جدول (3-19) التقييم النهائي للمصرف الاهلي للاستثمار

المصرف الاهلي للاستثمار			
البيان	متوسط النسبة	التصنيف	درجة التصنيف
كفاية رأس المال	%111	قوي	1
جودة الموجودات	%23	ضعيف	5
جودة الادارة	%33	متوسط	3
الربحية	%27	قوي	4
السيولة	%112	قوي	1
الحساسية تجاه مخاطر السوق	%9	قوي	1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل السابق

$$\text{التصنيف الكلي للمصرف} = \frac{1+1+4+3+5+1}{6} = 2.5$$

تعد نسبة (2.5) الاساس للقيام بعملية التصنيف، فعند مقارنتها مع الأوزان النهائية لنموذج التقييم نراها تقع ضمن التصنيف الثالث (متوسط)، معنى ذلك عدم قدرة ادارة المصرف على التعامل السريع مع نقاط ضعف ادائها بأسرع وقت اضافة لعدم قدرتها على التعامل مع التقلبات الاقتصادية والتأثر السريع بالظروف الخارجية، واحد اسباب ذلك يعزى هو الى عدم دقة الادارة في تنفيذ القوانين والتعليمات والانظمة، واداء ادارة المخاطر لديها يكون اقل من المرضي، نتيجة ذلك تحتاج تلك المصارف الى اهتمام السلطات الرقابية، وهنالك امل في تحسين ادائها اذا ان احتمالية فشل المصرف غير مؤكد ويعتمد ذلك على متانة المصرف وسلامته.

وكذلك يعود ذلك الى سبب عدم عمل المصرف وفقاً لمتطلبات الحوكمة المصرفية، وكما موضح سابقاً بسبب تواجد بعض الثغرات الموجودة في مجلس الادارة ولجنة التدقيق، باحتمال ضعف كفاءة اعضاء لجنة التدقيق واستقالة 2 من اعضاء مجلس الادارة، وضعف كفاءة القائمين في توظيف الاموال بمنح الائتمان، نتيجة التأخر في تحصيل القروض في موعد استحقاقها إذ ينبغي على المصرف منح القروض بضمانات تمكنها من تحصيل القروض في مواعيد استحقاقها، وحصة المؤسسات التي تفوق حصة مجلس الادارة، جميعها وسائل جعلت هذا المصرف ضمن المستوى المتوسط، وبذلك يكون نفي الفرضية الرئيسة والتي تنص على (استخدام مؤشرات أنموذج CAMALS وفقاً لحوكمة المصارف التجارية) ووضع فرضية بديلة تناسب نتائج المصرف والتي تنص على (عدم استخدام مؤشرات أنموذج CAMALS وفقاً لحوكمة المصارف التجارية).

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول: الاستنتاجات

المبحث الثاني: التوصيات

المبحث الاول

الاستنتاجات

1. أن الحوكمة باعتبارها نظام او اسلوب يتم من خلالها ادارة ورقابة المؤسسة في شفافية وامان، ونظراً لتداخلها في العديد من الامور الاقتصادية والتنظيمية، فأن التطبيق السليم للحوكمة المصرفية من قبل المصارف يضمن تحقيق مصالح جميع الاطراف.
2. إن أنموذج التقييم CAMELS يعد واحد من المعايير الشاملة، التي تقييم المصارف من الجوانب المالية والإدارية كافة، لاسيما النوعية والكمية منها والتنبؤ بالمخاطر قبل حدوثها، وإمكانية استخدامه لتقييم المصارف بشكلٍ سنوي أو لسنوات عدة.
3. من الممكن استخدام نتائج مؤشرات أنموذج CAMELS وفق الحوكمة المصرفية، كون هذه المؤشرات تصب في اتجاه تقييم الاداء، وهذا يساعد على تطبيق اليات الحوكمة المصرفية بفعالية لتجنب الاخفاقات.
4. أن لجنة التدقيق للمصرف التجاري العراقي كانت غير مستقلة طيلة فترة الدراسة، عكس المصارف الاخرى عينة الدراسة.
5. حصول مصرف بغداد على التصنيف الثاني من أنموذج التقييم CAMELS وهو تصنيف مرضي، أي أن مصرف بغداد يطبق الحوكمة المصرفية، اما مصرف الشرق الاوسط والمصرف الاهلي للاستثمار الذي حصل على التصنيف الثالث وهو تصنيف متوسط، وحصل المصرف التجاري العراقي على التصنيف الرابع(حدي)، أي أن المصرف التجاري العراقي ومصرف الشرق الاوسط والمصرف الاهلي للاستثمار لا تعمل وفقاً لمتطلبات الحوكمة المصرفية.
6. اختلفت نسبة كفاية رأس المال بين المصارف عينة الدراسة، وتميزت المصارف عينة الدراسة باحتفاظها بنسبة عالية جداً، وفاقت النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي العراقي ولجنة بازل وامكانها ادرة مخاطرها والمحافظة على حقوق المساهمين واصحاب المصلحة وتحقيق الاهداف ومراقبة تنفيذها من خلال الادارة الكفؤة للمصرف.
7. تقوم السلطات الإشرافيه بوضع حدود دنيا للنسب المعيارية سواء أكانت نسبة كفاية رأس المال، أو نسبة السيولة القانونية، التي ينبغي على المصارف الاحتفاظ بها، فالهدف الاساس لتلك المعايير هو توفير حماية أكبر لحقوق المساهمين ومودعي المصرف وادارة المخاطر وبذلك تحسين ادارة المصرف، ودون أن تضع حدوداً عليا، إذ يُمكن أن يؤدي ذلك الى مبالغة المصارف بمقدار الاحتفاظ.

8. لا يعني بالضرورة ارتفاع حجم القروض المتعثرة بسبب منح قروضاً كبيرة، لأن عملية تحصيل القروض تعتمد على الخطط الإدارية و ونوعية وحجم الضمانات المقدمة والإجراءات المتبعة عند التحصيل، وقد يعود سبب ذلك باحتمال ضعف كفاءة اعضاء مجلس الادارة والقائمين في توظيف الاموال بمنح الائتمان.
9. ارتفاع جودة الادارة لدى مصرف بغداد فالودائع جميعها التي يقبلها المصرف يقوم بمنحها على شكل قروض، وفي بعض الأحيان يقوم بتوظيف جزء من رأسماله، مما أدى ذلك الى زيادة مصادر الدخل الائتمانية، وقد يرجع ذلك في الاستقلالية لدى مجلس ادارة مصرف بغداد، فضلاً عن استقلالية اللجنة التدقيقية، وفي المقابل انخفضت نسب التوظيف لدى المصارف عينة الدراسة الاخرى، وزاد اعتمادها وبشكلٍ كبير على مصادر الدخل غير الائتمانية.
10. انخفاض نسبة المصاريف الى إجمالي الايرادات (كفاءة العمليات) لمصرف الشرق الاوسط وعليه حصل على المرتبة الاخيرة في كفاءة العمليات، إذ شكلت المصاريف نسبة منخفضة من إجمالي الإيرادات، في حين شكلت المصاريف لدى المصارف نسبة كبيرة، ويؤثر الارتفاع في هذه النسبة بشكل سلبي على حجم الأرباح المتحققة.
11. حصول مصرف بغداد على التصنيف الثالث(متوسط) من نسبة الربحية، وكذلك حصول المصرف التجاري العراقي ومصرف الشرق الاوسط على التصنيف الخامس(ضعيف)، واما المصرف الاهلي للاستثمار فقد حصل على التصنيف الرابع(حدي) من نسبة الربحية.
12. إن المصارف عينة الدراسة جميعها تحتفظ بسيولة تفوق النسبة المعيارية، مع اختلاف نوعيتها، فتميزت المصارف عينة الدراسة باحتفاظها بأموال وأرصدة نقدية كبيرة.
13. إن الارباح التي تحققها المصارف عينة الدراسة لا تتلاءم مع حجم رؤوس الأموال التي تحتفظ بها، وذلك لأن الاحتفاظ برؤوس أموال ضخمة يؤدي الى تعطيل الموارد المالية.

تبين أن المصارف عينة الدراسة أقل تحسساً للمخاطر التي تحدث في أسعار الفائدة العكسية، بسبب قدرتها على تخفيض فجوة موجوداتها ومطلوباتها الحساسة، فبارتفاع هذه النسبة تزداد المخاطر كالتغيرات العكسية التي تحدث في أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، كذلك فإن المصارف عينة الدراسة جميعها تحتفظ بأوراق مالية تتناسب مع حجم موجوداتها، مما يوفر لها حماية أكبر تجاه التغيرات التي تحدث في أسعار وفائدة تلك الاوراق، ماعدا المصرف التجاري العراقي الذي حصل على التصنيف الضعيف.

المبحث الثاني

التوصيات

1. من الضرورة الزام المصارف بالتطبيق السليم للحوكمة المصرفية من قبل البنك المركزي، وذلك من آجل تعزيز كفاءة النظام المصرفي، وضمان مصالح العملاء، لتحقيق اكبر قدر من الشفافية في البيانات والمعلومات المالية، والذي من شأنه أن يعزز من الثقة في الجهاز المصرفي.
2. ضرورة الالتزام بأنموذج التقييم CAMELS من قبل المصارف عينة الدراسة من خلال تأليف لجنة من داخل المصرف تقوم بتقييم المصرف بشكل سنوي وإيجاد نسب معيارية مستهدفه وبحسب مكونات الأنموذج، وذلك لغرض تحديد أهم وأبرز نقاط الضعف التي يعاني منها المصرف، والعمل على اتخاذ إجراءات تصيحيه شأنها أن تخفض تلك النقاط، فضلاً عن تحديد نقاط القوة التي تتمثل بالإيجابيات التي تميز المصرف ومن ثم العمل على تعزيزها وأدامتها مستقبلاً.
3. ضرورة القضاء على نقاط الضعف التي شخصها أنموذج التقييم CAMELS للمصارف عينة الدراسة فإن أهم نقاط الضعف التي امتلكتها المصارف المحلية عينة الدراسة هي تحقيق أرباحاً لا تتناسب مع حجم رؤوس الاموال وموجوداتها، لأن الاحتفاظ برؤوس أموال ضخمة يؤدي الى تعطيل الموارد المالية، وأن عدم استثمار تلك الموارد يؤدي الى انخفاض قيمتها المستقبلية، لذا يتطلب الامر ضرورة الدراسة عن الفرص الاستثمارية المتاحة.
4. ضرورة أتخاذ إجراءات حازمة من آجل تقليل ارتفاع حجم القروض المتعثرة، وكما تَبين لنا إن المصارف عينة الدراسة تقوم بمنح قروضاً كبيرة فاقت الودائع التي تحتفظ بها، وبقيه حجم القروض مُسيطراً عليها وعند مستويات منخفضة، لأن جودة الموجودات تتطلب كفاية ورصانة السياسات، والإجراءات المتبعة عند التحصيل ونظم المعلومات الإدارية، والوثائق المقدمة فضلاً عن الضمانات، بذلك يتطلب من المصارف الاهتمام بتلك الأمور لغرض عدم بلوغ القروض المتعثرة مستويات كبيرة .

5. ضرورة قيام السلطات الإشرافية (البنك المركزي) بوضع حدوداً عليا للنسب المعيارية (كفاية رأس المال، و السيولة القانونية) لضمان عدم تعطيل الموارد ومنع المبالغة في مقدار الاحتفاظ لتلك النسب.
6. من الضرورة العمل على تخفيض نسبة كفاية رأس المال وجعلها تتلاءم مع معايير البنك المركزي ولجنة بازل لتجنب تعطيل الأموال المتاحة، لأن الاحتفاظ بنسب كبيرة منها وبشكلٍ يفوق النسبة المعيارية يؤثر على الأرباح المتحققة تأثيراً سلبياً.
7. ينبغي العمل على توظيف الموارد المتاحة من خلال استخدام المنافسة السعرية وإيجاد طرق بديله لتسويق تلك الموارد، وتوضحَ لنا أيضاً أن المصارف عينة الدراسة تحتفظ بودائع كبيرة لا تتلاءم مع القروض التي تقوم بمنحها، وأن عدم استثمارها يؤدي الى زيادة تكاليفها، ومن ثم تحقيق خسائر كبيرة وبشكلٍ متكرر، وأتباع سياسات مختلفة بغرض تخفيض إجمالي المصروفات كتقنين عمليات الشراء التي يقوم بها المصرف وللموجودات كافة خاصة التي لا يكون هناك حاجة أو أهمية لشرائها، والعمل على تخفيض الموجودات التي تكون مصاريفها أكبر من إيراداتها، فكل تلك الآليات يمكن للمصرف اتباعها في سبيل رفع إيراداته المتحققة مقابل مصروفاته .
8. ينبغي استثمار النقد والأرصدة المجمدة في الموجودات المالية المختلفة، كالأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى التي يمكن تحويلها الى نقد، فضلاً عن الاستثمار الحقيقي واللذان يدران عوائد مجزية، ففي حال واجه المصرف عمليات سحب من قبل مودعيه يمكن له أن يقوم ببيع تلك الأوراق وتسيلها، وتسديد التزاماته.
9. من الضرورة ايجاد فجوة مستهدفة من قبل المصارف عينة الدراسة، تُمكنها من السيطرة على التحركات العكسية جميعها التي تحدث في أسعار الفائدة، وجعلها تصب في صالح المصرف من خلال مراقبة التحركات التي تحدث في أسعار الفائدة، أو إيجاد نوع من التوازن ما بين الموجودات الحساسة لأسعار الفائدة والمطلوبات الحساسة، لتقليل التأثيرات الخارجية والتي تحصل عند تغير أسعار الفائدة خاصة التغيرات التي تؤدي الى تخفيض صافي عائد الفائدة.

قائمة
المراجع والمصادر

قائمة المصادر

أولاً: المراجع

- **القرآن الكريم**
- **القوانين والتشريعات**

– **البنك المركزي قانون تنفيذ المصارف رقم 4، 2010، م18.**

ثانياً: المصادر العربية

أ. الكتب:

1. إبراهيم، سيد أحمد، (حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات عبر الوطنية وغسيل الأموال)، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2010.
2. بلعزوز، بن علي قندوز، وعبد الكريم، عبد الرزاق حبار، (إدارة المخاطر)، دار الورق عمان– الاردن، 2013 .
3. حاكم، محسن الربيعي، وحمد، عبد الحسين راضي، (حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة)، الطبعة الأولى، دار اليازوري، الأردن،2011.
4. حسن، صلاح، (البنوك والمصارف ومنظمات الاعمال معايير حوكمة المؤسسات المالية)، دار الكتاب الحديثة، القاهرة، 2010.
5. رايس، مبروك، (انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي) دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2016.
6. رايس، مبروك، (انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي)، دار جنان الاردن– عمان،2016.
7. الربيعي، حاكم محسن، وراضي، حمد عبد الحسين، (حوكمة البنوك وأثرها على الأداء والمخاطرة)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2011.
8. الرمحي، نضال محمود، (نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق)، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2011.
9. سدرة، أنيسة، (حوكمة البنوك في ظل التطورات المالية العالمية)، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2016.
10. السيسي، صلاح الدين حسن، (الرقابة على اعمال البنوك ومنظمات الاعمال: تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الالكترونية)، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011.
11. السيسي، صلاح الدين، (الموسوعة المصرفية العلمية والعملية)، الجزء الثاني، مجموعة النيل العربية، مصر – القاهرة، 2011.
12. طالب، علاء فرحان، وشيحان، ايمان، (الحوكمة المؤسسية والاداء المالي الاستراتيجي للمصارف)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2011.

13. محمد، احمد كاسب خليفة، (حوكمة الشركات ما بين التمويل والتدقيق الداخلي)، دار الفكر الجامعي، مصر،2020.
14. محمد. داود، وعلي ،سعد،(البنوك ومحافظ الاستثمار)، دار التعليم الجامعي الاسكندرية، مصر، 2012.
15. مصطفى، يوسف كافي، (الأزمة المالية الاقتصادية العالمية و حوكمة الشركات)، مكتبة المجتمع العربي للتوزيع والنشر، عمان، 2013.
16. منير، إبراهيم هندي، (الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء: مدخل حوكمة الشركات)، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2010.

ب. الرسائل والإطريح

1. أبو هونة، صلاح عامر، (أثر كفاية رأس المال على ربحية وسيولة المصارف)، أطروحة دكتورا غير منشورة، جامعة الكوفة ، العراق ،2016.
2. آل غزوي، عبد الجليل، (حوكمة الشركات واثارها على مستوى الافصاح في المعلومات المحاسبية)، دراسة اختبارية على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير، تخصص المحاسبة التحليل المالي، الاكاديمية العربية في الدنمارك، 2010.
3. أليفي، محمد، (أساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014.
4. بركة، كامل يوسف، (دور أساليب المحاسبة الادارية في تفعيل حوكمة الشركات)، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية غزة، كلية التجارة، فلسطين، 2012.
5. بن عويد، نجوى، (دور حوكمة الشركات في تعزيز أداء المؤسسة المستدامة)، دراسة حالة مجمع صيدال، مصنع قسنطينة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، مالية و حوكمة الشركات، جامعة بسكرة،2013.
6. بو قريط، ايمان، (مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في البنوك الجزائرية وفقا لمبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2015.
7. بوقرة، رابح، وغانم، هاجرة، (الحوكمة المفهوم والأهمية، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012.
8. بيان، عمرو، (مدى تطبيق معايير الحوكمة في دوائر ضريبة الدخل الفلسطينية في محافظات الضفة الغربية وأثرها في زيادة كفاءة وفاعلية الاداء)، الخليل، رسالة ماجستير، 2010.
9. تريعة، حنان، (أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك التجارية)، رسالة ماجستير للعلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد محمد لخضر الوادي،2015.
10. تميسة، سهام، (تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS)، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري للفترة (2008-2012)، رسالة ماجستير، فرع علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.
11. تومي، إبراهيم، (تكييف معايير السلامة في المصارف الإسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية)، دراسة حالة بنك البركة الإسلامي، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017.

12. حليمة، سفيني، (دور إدارة المخاطر في تعزيز الحوكمة البنكية دراسة تطبيقية على بعض وكالات البنوك التجارية بأم البواقي)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2014.
13. دعبوز، سعاد، (ارساء مبادئ الحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي وواقعها في المؤسسات المصرفية الجزائرية)، رسالة ماجستير، كلية العلوم، جامعة اكلي محمد اولماج، 2015.
14. رمضاني، زينب، (واقع القروض المصرفية المتعثرة لدى البنوك العمومية الجزائرية، دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012.
15. رياض زلاسي، (إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية)، دراسة حالة مؤسسة اليانس للتأمين، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، 2010.
16. زغود، ايمان، (الانذار المبكر باستخدام نموذج CAMELS لتقييم اداء البنوك التجارية)، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،2015.
17. سدرة، أنيسة، (حوكمة البنوك الجزائرية في ظل التطورات المالية العالمية)، للفترة: 1990 – 2010، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012.
18. شرف، اية احمد، (اثر تطور القيود الرقابية على اداء البنوك في اطار منهج Camels)، رسالة ماجستير، جامعة عين الشمس، 2014.
19. طابي، ايمان،(الموازنة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية)، دراسة حالة البنك الوطني الجزائي BNA، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2017.
20. عبد الحليم، حليس، (دور اليات الحوكمة المصرفية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية)، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة بسكرة، رسالة ماجستير، تخصص مالية وحاكمية مؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014.
21. عتروس، صونيا، (أدوات ادارة السيولة في البنوك ودورها في التخفيض من خطر السيولة)، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (BNA)، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير – الجزائر،2015.
22. عثمان، عثمانية، (الحوكمة وأثرها على الاداء المالي للشركة – دراسة مقارنة بين بعض الشركات الامريكية والجزائرية)، رسالة ماجستير، تخصص استراتيجية مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة الغربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2011.
23. علوان، شهيرة، (تقييم أداء البنوك الاسلامية باستخدام نظام التقييم المصرفي الامريكيCAMELS)، دراسة حالة بنك البركة الجزائي، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2016.
24. علي، حسام عباس، (تقييم المصارف التجارية وفق نموذج CAMELS في ظل العوائد والمخاطر)، جامعة المثنى، كلية الادارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، رسالة ماجستير، 2019.

25. غضبان، حسام الدين، (مساهمة في اقتراح نموذج لحوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية)، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2014.
26. فليح، مصطفى رزاق، (أثر المحددات الداخلية والخارجية على استمرارية الأرباح والقيمة السوقية للمصارف التجارية، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)، جامعة المثنى – كلية الادارة والاقتصاد: قسم العلوم المالية والمصرفية، رسالة ماجستير،2020.
27. قديح، بسام سليمان، (أثر خصائص لجان التدقيق على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة: فلسطين، 2013.
28. كاظم، شيماء يونس،(أثر السيولة النقدية في مستوى اداء المصارف، دراسة تحليلية قياسية في بعض المصارف التجارية العراقية للمدة 1997–2011)، اطروحة دكتوراه في العلوم المحاسبية، جامعة سانت كليمنيس البريطانية– فرع العراق، 2014.
29. مزراق، حسينة، (الحوكمة وأثرها على مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي)، وكالة أم البواقي، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2015.
30. مونه، يونس، (تحديد الحجم الأمثل لكفاية رأس المال في البنوك الاسلامية دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الاسلامية خلال الفترة 2013–2017)، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم، فرع علوم التسيير تخصص مالية كمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2019–2020 .
31. نصر الله، أم كلثوم، (دور مجلس الإدارة في تفعيل حوكمة الشركات على مستوى المؤسسات الاقتصادية، مذكرة الماستر، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 2014.
32. وليد علي بو خمادة، (المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات)، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، 2014.

ج. البحوث التقارير

1. ابراهيم، حمود، فؤاد، نغم احمد، (دور حوكمة الشركات في تحسين جودة التقارير المالية في بيئة الاعمال السورية)، مجلة جامعة تشرين، البحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 33، العدد3، 2011.
2. آدم، جعفر حسن، وابراهيم، فضل المولي، (معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الاسلامية ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد16 المجلد الاول، 2015.
3. البلداوي، شاكر عبد الكريم، وعبد الرحمن، نورة منير، (أثر قواعد حوكمة المؤسسات المتعلقة باختيار المدقق الخارجي في موثوقية القوائم المالية)، مجلة الادارة والاقتصاد، السنة32، عدد104، 2015.
4. بن الطاهر، حسين، وبو طلاعه، محمد، (دراسة اثر حوكمة الشركات على الشفافية والافصاح في ظل النظام المحاسبي المالي والملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي الإداري)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012.

5. بن طيبة، جميلة، وتحانوت، خيرة، (الحوكمة في البنوك العمومية الجزائرية مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية)، المجلد رقم 9، العدد رقم 1، الجزائر، 2020.
6. بو خلخال، يوسف، (أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الامريكي Camels على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية)، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة الباحث، جامعة الاغواط، العدد 10، 2012.
7. تاج الدين، م. د. ميادة صلاح الدين، (تأثير تطبيق نموذج Camels في ربحية المصارف)، دراسة تطبيقية على عدد من المصارف الخاصة العراقية للمدة 2010–2016، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2019.
8. تدلاوتي، أمينة العيد محمد، (أثر وانعكاسات التوحيد المحاسبي على نظام مراقبة التسيير)، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، الجزائر،2015.
9. جبر، ابراهيم داعور عابد، ومحمد، نواف، (مدى التزام المصارف العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة)، غزة : مجلة جامعة الازهر، 2013.
10. جميل، حسن النجار، وعلي، خليل عقل، (قياس أثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين)، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، المجلد 15 العدد 4، 2016.
11. حساني، رقية، وكرامة، مروة، وحمزة، فاطمة، (آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والاداري)، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المنعقد في 2012/6/7.
12. حمودي، مروان عبد الرسول، والعامري، محمد علي، (أثر الحوكمة المصرفية على العائد والمخاطرة)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد10، العدد21، 2018.
13. حميد، طيبة ماجد، وغيث، اركان عبد الله، (استخدام أنموذج Camels وأثره في الحوكمة المصرفية لتقييم أداء المصارف)،دراسة حالة مصرف بغداد، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، بغداد، العراق، 2022.
14. الخاكاني، نوري عبد الرسول، وابو هونة، صلاح عامر، (استخدام نظام CAMEL في تحليل كفاية رأس المال والربحية والسيولة لعينة من المصارف العراقية)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (15) ، العدد (2)، 2018.
15. رياض، حاتم، وأصلان، مصطفى، (مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية دراسة تطبيقية)، مجلة المحاسبة والتمويل الجامعة الإسلامية كلية التجارة، القدس، 2015.
16. سدرة، أنيسة، (حوكمة البنوك في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة 2008) ، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 04، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2013.
17. سعيد، حسين، وأبو العز، علي، (كفاية رأس المال في المصارف الاسلامية "في الواقع وسلامة التطبيق")، كلية الشريعة، الجامعة الاردنية، المؤتمر الدولي للجامعة الاسلامية، 2014.
18. سعيد، عبد الله، وعبد الغفار، محمد صلاح، وابراهيم، محمد ابراهيم، (اثر تطبيق التقييم المصرفي الامريكي على الاداء المالي للبنوك المصرية دراسة تطبيقية)، المجلد العاشر، العدد الاول الجزء الثاني،2019.

19. سمير، آيات عكاش، ونارجس، معمري، (واقع تطبيق الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري من خلال الالتزام بمتطلبات لجنة بازل)، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد رقم 07، جامعة بسكرة، ديسمبر 2018.
20. شكارة، موفق عباس باقر، (تقويم اداء المصارف بموجب معايير Camels)، ديوان الرقابة المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية – المجلد السابع – العدد 18– الفصل الاول، 2012.
21. شوقي، بو رقبة ، (طريقة CAMELS في تقيم اداء البنوك الاسلامية)، تفرغ علمي بمركز ابحاث الاقتصاد الاسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2010.
22. شيروف، نهى، (مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية في إطار اتفاقيه بازل 3، التدقيق مبدأ و آلية من آليات الرقابة)، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 4، كلية الحقوق والعلم السياسي، جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر، 2016.
23. صندوق، عفيف المشعل، ياسر، وحسن، علي، (تقييم اداء القطاع المصرفي الخاص بالاعتماد على نموذج CAMELS)، دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد ، (34) ، العدد (4)، 2021.
24. عباس، سيد عبد الرحمن، (دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، الجزائر، 2012.
25. عبد الستار، عائشة محمد، (أثر تقييم الأداء المصرفي باستعمال CAMELS على القيمة السوقية) دراسة تحليلية لمصرف الائتمان للمده 2012-2016، مجلة الدنانير، العدد 18، 2020.
26. عبد القادر، معراج، (الحوكمة المؤسسية في القطاع البنكي والمالي ودورها في ارساء قواعد الشفافية)، بحث مقدم في الملتقى الوطني، جامعة الأغواط، 2010.
27. عبد المالك، مهري، عولمي، بسمة، (الحوكمة المصرفية في الجزائر كضرورة لبناء نظام مصرفي تنافسي وفق المعايير الدولية)، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والادارية، جامعة العربي التبسي، تبسة، العدد السادس، ديسمبر، 2016.
28. علي الفضل، مؤيد محمد وحمد، مجيد عبد زيد، (حوكمة الشركات ودورها في الحد من الارباح دراسة اختبارية لحالة العراق)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (17)، العدد 3، العراق، 2014.
29. عماد، صالح أحمد حسين، (الحكم الرشيد في الشركات العامة في فلسطين ومدى جاهزيتها لتطبيق مدونة قواعد حوكمة الشركات وانعكاساته على التنمية)، القدس، جامعة القدس، 2011.
30. عيسى، محمد، (مدى توافق متطلبات معيار الافصاحات في الادوات المالية مع البنوك التجارية الاردنية)، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، العدد8، 2012.
31. الفضل، مؤيد محمد، وراضي، نوال حربي،(العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وقيمة المؤسسة في ضوء نظرية الوكالة)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد12، عدد4، 2010.
32. قارون، احمد، (مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقاً لتوصيات لجنة بازل)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، قسم العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، 2012.
33. قصاص، شريفة، (أثر تطبيق الحوكمة على تحسين اداء المنظومة المصرفية الجزائرية)، دراسة تحليلية تقييمية من(2002-2010) رماح للبحوث والدراسات، 2017.

34. الكراسنة، ابراهيم، (إدارة المخاطر)، صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية، الإمارات، أبو ظبي 2010.

35. محمد ابراهيم موسى، (حوكمة الشركات المقيدة بسوق الاوراق المالية)، غزة: الجامعة الاسلامية، 2010.

36. محمد، حسن، عبد الوهاب، بشرى، (دليل مقترح لتفعيل لجنة التدقيق لدعم تنفيذ حوكمة الشركات والياتها)، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الغري للعلوم الادارية والاقتصادية، 2012.

37. محمود، نجاة شاكر، (العوامل المؤثرة في تطبيق نظام التصنيف الائتماني وفق اتفاقية بازل2)، بحث استطلاعي في عينة من المصارف العراقية، 2018.

38. مشكور، سعود جايد، عبد، حيدر عباس، (نظام حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية مدخل معاصر للإصلاح المالي والإداري في العراق)، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد الخاص بالمنتدى المحاسبي العربي السنوي الثاني لنقابة المحاسبين والمدققين، 2015.

39. مقدم، الهام، وطراد، هناء، (اثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفق مقررات لجنة بازل، دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي البستني، 2016.

40. ناصر، دادني، ومعراج، هواري، (دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية)، جامعة الاغواط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2014.

41. يحياوي، الهام، وبو حديد، ليلى، (الحوكمة و دورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد05، 2014.

42. يحيى، شريف احمد، (تطبيق نظام Camels في تقييم أداء البنوك المصرية في ضوء المعايير والاتفاقات الدولية)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة الاسماعيلية، العدد الثاني،2017.

43. يوسف، علي، (أثر استقلالية مجلس الادارة في ملاءمة معلومات الارباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الاسواق المالية)، دراسة تطبيقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الثاني، 2012.

ثانياً. المصادر الاجنبية

A. The Books

1. Al-Ali, Asaad Hameed, (Commercial Banks Administration), Risk Management Entrance, First Edition, Publisher Al-Malkah, Baghdad, 2013.
2. Alamry, (S. C.), (Analysis of Financial Statements), Dar, Almanahj , Amman, Jordan, 2020.
3. Al-Jamil, Sarmad Kawkab, (The Management of Financial Institutions Theories and Applications), First Edition, Academic Publisher for Publishing and Distribution, Amman, 2018.
4. Al-Shabib, Duraid Kamel , (Administration of Contemporary Banks), Second Edition, Publisher Al-Maisara for Publishing, Distribution and Printing, Amman, 2018.
5. Al-Shabib, Duraid Kamel , (Banking Operations Department), First Edition, Publisher Al-Maisara for Publishing, Distribution and Printing , Amman, 2015.
6. Al-Shabib, Duraid Kamel , (Contemporary Banks Management), First Edition, Publisher Al-Maysara Publishing, Distribution and Printing, Amman, 2012 .

7. Arens, Alvin A; Elder, Randal J & Mark S, Beasley, (Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach), 10th ed., Pearson Education, 2010.
8. Faten ben bouheni, (banking governance, performance and risk-taking, conventional banks Vs. Islamic banks) first publisher, John Wiley Sons, Inc., United States of America, 2016.
9. Gabilodo, Jose, (Bank Funding, Liquidity, and Capital Adequacy,(published by Eduard elgar,US,2016.
10. Grier, Waymond A., (Credit Analysis of Financial Institutions), Edition3 rd., Euro money Institutional Investor PLC, London, 2012.
11. Hanmanth, Mustari & Shivaji Waghamare, (Risk Management In Banks), by publisher house Laxmi Book, Sholapur, 2014.
12. Saeid, Abdulsalam Lefta, (Banking and Private Banking), First Edition Publisher Al-Zikra, Publishing and Distribution, Amman, 2013.
13. Sekaran, U & Bougie, (Research Methods for Business: A Skill Building Approach), 5th edition, John Wiley & Sons, 2010 .
14. Suresh, Padmalatha and Paul, Justin , (Management of Banking and Financial Services), 2 ed. Edition, Pearson India Education Services Pvt. Ltd, India, 2010.
15. Suresh, Padmalatha and Paul, Justin. (Management of Banking and Financial Services), 4th Edition, Pearson India Education Services Pvt. Ltd, India .B. Journals & Periodicals, 2018.
16. Tian, Weidong, (Commercial Banking Risk Management), University of North Carolina at Charlotte, publisher North Carolina, U , 2017.

B. Master theses and Dissertations

1. Ahsan, Mohammad Kamrul, Measuring Financial Performance Based on CAMEL: A Study on Selected Islamic Banks in Bangladesh, Asian Business Consortium, unpublished Master Thesis , Volume (6), Number (1), Issue 13:48, 2016.
2. Al-Mahmoud, Hussein, (The possibility of using CAMELS system in assessing the quality of profitability in Islamic banks-applied study), unpublished Master Thesis, Department of Banking and Insurance, Faculty of Economics, Damascus University, 2014.
3. Danotieno Amoll, (Effect of Board of Directors Composition On Financial Performance, Department Of Finance And School Of Business, University Of Nairobi, 2015.
4. Getahun, Mulualem, (Analyzing Financial Performance Of Commercial Banks In Ethiopia), Master Degree Project, Submitted To Addis Ababa University, 2015.
5. Gul Zeb, Haseeb Zaman Babar, (CAMELS Rating System for Banking Industry in Pakistan), Umea school of business, master thesis, 2011.
6. Johansson, Emilia.(Basel III: A study of Basel III and whether it may protect against new banking failures), Master's thesis within economics, Jönköping university, 2012.
7. Mulugeta, Tadios, (A Comparative Study on the Financial Performance of Commercial Banks in Ethiopia - An Application of CAMEL Model) , Master Degree Project, Submitted to Addis Ababa, University, Ethiopia,2016.
8. Nowroz, T., (Corporate Governance: The Effect of Governance Supervisory on Malaysian Financial Institutions' Performance), Thesis Sal ford Business School, 2018 .
9. Alzead, R., (The determinants and economic consequences of risk disclosure: Evidence from Saudi Arabia), Ph. D, Dissertation, Portsmouth Business School, University of Portsmouth, United Kingdom, 2017.

C. Research and Reports

1. Abata, Matthew Adeolu, (Asset Quality and Bank Performance): A Study of Commercial Banks in Nigeria, Journal of Finance and Accounting،Volume(5), Number (18), 2014.
2. Adel, B, & Maissa, T, (Interaction Between Audit Committee and Internal Audit: Evidence from Tunisia), IUP Journal of Corporate Governance, 12 (2), 2013.

3. Adelopo, Ismail. (Voluntary Disclosure Practices Amongst Listed Companies in Nigeria), Advances in Accounting, incorporating advances in International Accounting; Vol. 27, 2011.
4. Ajanthan A, Balaputhiran ,and Nimalathashan (Corporate Governance and Banking performance), Comparative study between Private and state banking sector in sirlanka", European Journal of Business and management Vol,No.20, 2013.
5. Al Ramahi, N., Alaboud, E., Owais, W. Alrefae, K., & Shah wan, Y., (The Results of Applying the Principles of Corporate Governance in Corporations Listed on the First Market in the Amman Stock Exchange), Research Journal of Finance and Accounting, 5(14), 2014.
6. Al Zawahreh, H, (The Association between Bank Characteristics and the Extent of Risk Management Disclosure in the Annual reports of Islamic Banks in the Mena). Yarmouk University- Faculty of Economics and Administrative Sciences, 2015.
7. Al-A'ajeebi, Akeel Dakeel Kareem , (The role of the auditor in evaluating the performance of private banks and indicating their Exposed to financial stumbling through the application of the Sherrod system applied study in a sample of Iraqi private banks), Al-muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 8, No (1), 2018.
8. ALemu ,M, Aweke, M., (Financial Performance of Private Commercial Banks in Ethiopia :A CAMEL Approach), International Journal of Scientific and Research Publications, vol. 7, No.10, 2017.
9. Al-Hadi, A., M. M. Hasan & A. Habib, (Risk committee, firm life cycle, and market risk disclosures), Corporate Governance: An Inter- national Review, 24 (2), 2016.
10. Alhassan, Abdul Latif & Brobbey, Freeman Owusu & Asamoah, Michael Effah , (Does Asset Quality Persist on Bank Lending Behaviour? Empirical Evidence from Ghana, Global Journal of Management and Business Research, Volume (13), Issue (4), 2013.
11. Allini, A.; Rossi, F.M. and Hussainey, K., (The board's role in risk disclosure: An exploratory study of Italian listed state-owned enterprises), Public Money and Management, Vol. 36, No. 2, 2016.
12. Amir Mahmoudian & Ali Zabihi, , (Study of the Relationship between Corporate Governance and Financial Performance of the Companies Listed in Tehran Stock Exchange Market, Mediterranean), Journal of Social Science MCSER Publishing, Rome-Italy Vol 6 No 5, 2016.
13. Ammann M., Oesch D& Schmid M., (Corporate governance and firm value: International evidence), Journal of Empirical Finance ISSN:09275398 Year: Volume: 18 Issue: 1, 2011.
14. Andra ,L.& Mircea, (Corporate Governance in Banking Activities), Alexandru Ioan Cuza University of Iasi, Faculty of Economics Business Administration Iasi, Romania,2010.
15. Antwi ,S. Binfor, F., (The Effect of Corporate Governance on Strategic Change in Financial Institutions: Evidence from Ghana), International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences March, Vol. 3, No. 3 ISSN, 2013.
16. Ararat, M., Claessens, S. & Yurtoglu, B. B.,(Report On The First 10 Years Of The Emerging Markets Corporate Governance Research Network), (EMCGN). S.L.: The International Finance Corporation, 2014.
17. Aspal, (P. K.), & Dhawa, (S.), (Camels Rating Model For Evaluating Financial Performance of Banking Sector: A Theoretical Perspective), International Journal of System Modeling and Simulation. Vol. 1, No.(2), 2016.
18. Ayanda,(A,M), Christopher,(E,I),&Mudashiru (M,A),(Deter mints of Banks profit Ability in A Developing Economy" Evidence from Nigerian Banking Industry. Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, Vol.4,No.9, 2013.
19. Ball, Ray, (Audited Financial Reporting and Voluntary Disclosure as Complements: A Test of Confirmation Hypothesis), Journal of Accounting and Economics; 53, 2012.
20. Barth, J.R., Caprio JR,G.& Levine, R, (a Bank Regulation and Supervision in 180 Countries from 1999 to 2011), Journal of Financial Economic Policy, 5, 2013.
21. Basel Committee on Banking Supervision, Basel III: the liquidity coverage ratio and liquidity risk monitoring tools, Bank for International Settlements, January 2013.

22. Basel committee on banking supervision, Principles for enhancing corporate governance, Bank for international settlements, Switzerland, Basel, October, 2010.

23. Benjamin fung , (the Demand and need for trans parency and disciosure in corporate governance universal) , journal of management, 2014.

24. Biswas, Mahua , (Performance evaluation of Bank of Maharashtra with CAMEL model), International Journal of Business and Administration Research Review, Volume (1), Issue(5) , 2014.

25. Boateng, Kwadwo , (Credit Risk Management and Performance of Banks in Ghana: the Camels Rating Model Approach), International Journal of Business and Management Invention, Volume (8), Issue (2), 2019.

26. Bouch Mohamed, Saidi Abd Elssamed, Firano Zakaria, (Financial stability: definitions, theoretical foundations and roles of the central banks), International Research Journal of Finance and Economics, 2012.

27. Bruno,V & Claessens, S., (Corporate governance and regulation: Can there be too much of a good thing), Journal of Financial Intermediation ISSN: 10429573 Year: 2010 Volume: 19 Issue: 4 .

28. Cargill, F. Thomas, (The Fiancial System Financial Regulation and Central Bank Policy), Cambridge university, by hose publisher united printing Cambridge, 2017.

29. Chatzi, G. Diakomihalis, N and Chytis, T. (performance of the Greek banking sector pre and throughout the financial crisis), Journal of risk &Control,Vol.2,No.1, 2015.

30. Chiboole, (A. D.), & Jagongo, (A.), (Short-term financing decisions and financial performance of commercial banks in Kenya), International Academic Journal of Economics and Finance, Vol.3, No.(5)، 2020.

31. Colja ,T., Krstinic ,M .& Morena, (Perspectives of Corporate Governance in Croatian Banking Sector), International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 1, No. 3, 2011.

32. Dan& Andra ,L.,(Corporate Governance And Bank Performance in Romanian Banking System" Annals of The "Stefan Cell Mare) University of Suceava,.Fascicle of The Faculty of Economics and Public Administration Vol. 11, No.1(13), 2011.

33. Dang, Uyen , The Camel rating system in banking supervision a case study, ARCADA University of Applied Sciences, International Business, 2011.

34. Daniel, N., Denis, D., and Naveen, L., (Sources of Financial Flexibility: Evidence from Cash Flow Shortfalls), Working paper, Purdue University, 2010.

35. Dechow ,P., Ge, W., & Schrand , C. (Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants and their consequences). Journal of Accounting and Economics, 50(2), 2010 .

36. Delahaye, Bernd. (Basel III: Capital Adequacy and Liquidity after the Financial Crisis), LL. M. Short Paper, Harvard University, Harvard Law School, 2011.

37. Dessie, G. Alemnew, (A Critical Analysis of The Ethiopian Banking Law in Light of The Basel Committee on Banking Supervision's Corporate Governance Principles For Banks), SSRN Electronic , Journal, (2) Ellen. L R, 2017.

38. Desta, Tesfatsion , (Financial Performance Of "The Best African Banks" A Comparative Analysis Through Camel Rating), Journal of Accounting and Management, vol: 6; no: 1, 2016.

39. Dey, R. K., S. Z. Hossai, & Z. Rezaee, (Financial risk disclosure and financial attributes among publicly traded manufacturing companies: Evidence from Bangladesh), Journal of Risk and Financial Management, 11(3), 2018.

40. Dreca, Nada, (Determinants of Capital Adequacy Ratio in Selected Bosnian Banks Dumlupinar University), Journal of Social Sciences, 2013.

41. Durrah, (O.), Abdul Rahman, (A. A.), Jamil, (S. A.), & Ghafeer, (N. A), :() (Exploring the Relationship between Liquidity Ratios and Indicators of Financial Performance), An Analytical Study on Food Industrial Companies Listed in Amman Bursa. International Journal of Economics and Financial Issues. Vol.6, No.(2), 2016.

42. Ebrahimi, S; Bahraminasab, A; Seyedi, F., (The Impact of CAMEL Indexes on Profit Management in Banks Listed on Tehran Stock Exchange), International Review of Management and Marketing, Vol. 7, No. 2, 2017.

43. El-Chaarani, H, (The Impact of Corporate Governance on the Performance of Lebanese Banks), the International Journal of Business and Finance Research , Vol. 5 ،No.1, 2014.

44. Elgammal, M., K. Hussaiey & F. Ahmed, (Corporate Governance and Voluntary Risk and Forward-looking disclosures), Journal of Applied Accounting, 19 (4), 2018.

45. Elshandidy, T.; Neri, L., (Corporate governance, risk disclosure practices, and market liquidity: Comparative evidence from the UK and Italy), Corporate Governance An International Review, Vol. 23, no. 4, 2015.

46. Elzahar, H.; Hussainey, K., (Determinants of narrative risk disclosures in UK interim reports), The Journal of Risk Finance, Vol. 13, no. 2, 2012.

47. Fakhri, Samer Mohammad and Kader, Sobahae Aldin , (Index of banking profitability and factors influencing a study from a sample of Iraqi banks), Journal of the University of Kirkuk for Administrative and Economic Sciences, Volume (6), Issue (2), 2016.

48. Fani, (K. A.), Khan, (V. J.), Kumar, (B.), & Kumar , (B.), (Impact of Internal and External Factors on Bank Performance in Pakistan), International and Public Affairs. Vol.2, No.(4), 2018.

49. Ferrouhi ,Mehdi, (bank liquidity and financial performance :evidence from Moroccan banking industry) ,business and practice journal, vol: 15(4), 2014.

50. Gao, F., Y. Dong, C. Ni, and R. Fu. (Determinants and economic consequences of non-financial disclosure quality), European Accounting Review 25 (2), 2016.

51. García, L.S; Barbadillo, E.R & Pérez, M.O, (Audit Committee and Internal Audit and the Quality of Earnings: Empirical Evidence from Spanish Companies), Journal of Management & Governance, 16 (2), 2012.

52. Ghosh, D. yoti& kohli, R. Bindya, (BASEL1 TO BASEL2 TO BASEL3), AIMA journal of management & research, volume 7,issue 2/4. 2013.

53. Hopt, Klaus .J, (Corporate Governance Of Banks And Financial Institutions: Economic Theory, Supervisory Practice،Evidence And Policy), ECGI Working Paper Series in Law, 2020.

54. Islam, (A.), Sarker, (N. I.), Rahman, (M.), & Sultana, (A.), (Determinants of Profitability of Commercial Banks in Bangladesh), International Journal of Banking and Financial Law. Vol. 1(1), 2017.

55. Iyer, Venkataraman M; Michael, Bamber & Jeremy, Griffin, ,(Characteristics of Audit Committee Financial Experts: An Empirical Study), Managerial Auditing Journal, 28 (1), 2013.

56. Jacob, Lamm, & others, (under control: Governance Across the Enterprise), CA press Inc., New York, USA, 2010.

57. Javed Ahmed Jamali, (Impact of Corporate Governance on Financial Performance: Karachi Stock Exchange, Pakistan), Business and Economic Research, Vol. 6, No. 2, 2016.

58. Jenkins, Kerry, (Corporate governance principles), Basel committee on banking supervision, 2018.

59. Kadhim, Huda Jabbar , (Investment Returns and their Impact on Banking Value: An Empirical Study in the Islamic and Commercial Banks of Elaf for the Period 2012-2016), Journal of the Faculty of Administration and Economics for Economic, Administrative and Financial Studies, Volume (10) Issue (4), 2018.

60. Karapinar ,Aydin & Dogan, Ismail Cagri, (An Analysis on the Performance of the Participation Banks in Turkey), Accounting and Finance Research Vol. 4, No. 2; 2015 .

61. Kaveen Bachoo; Rebecca Tan ;Mark Wilson, (Firm Value and The Quality of Sustainability Reporting in Australia). Australian Accounting Review (CPA Australia). 323(64), 2013.

62. Kiflee, A.R.; Khan, M.N.A., (Relationship between corporate governance and risk disclosure practice from Malaysia perspective), FGIC 2nd Conference on Governance and Integrity, Knee Social Sciences, Vol. 2019.

63. Kumar, Parvesh, (Camels Rating Model For Evaluating Financial Performance of Banking Sector), A Theoretical Perspective International Journal of System Modelling and Simulation ,Vol 1(3) Oct-Dec2013.

64. Kumar, Vijaya, (Evaluating the financial performance and financial stability of national commercial banks in the UAE), Int. J. Business and Globalization, Volume (16), Number (2), 2016.

65. Lang, M., K. V. Lins, and M. Maffett. (Transparency, liquidity, and valuation: International evidence on when transparency matters most), Journal of Accounting Research 50 (3), 2012.

66. Madalina Mariagirbina, (Board Members Financial Diction and Firms' Performance: Empirical Evidence for Bucharest Stock Exchange Companies), International Journal of Economics and Managineering Vol:6, No:9, 2012.

67. Malahimm, (S. S.), & Al-khatib, (A. Y.), (Determinants of Financial Performance For The Banks Sector in Jordan), Innovate Journal of Business Management, Vol.6, Issue 1, 2018.

68. Marcin ,kowska, M., (Corporate governance in banks: problems and remedies), Financial Assets and Investing, 3(2), 2012.

69. Merciful, Abbas Fadhil, (The importance of CAMELS system in evaluating the performance of banks in Iraq), Journal of Baghdad College of Economic Sciences University, No. 39, 2014.

70. Mohammad, Saad Abd, (Measuring Capital Adequacy in Islamic Banks in accordance with Basel II), Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 20, No. 76,2014.

71. Mohanty, Anoop, (An Empirical study on Financial performance of Commercial Banks in India), Application of CAMEL model , Journal of Finance & Management Volume 5, Number 2, July 2014.

72. Muraina, (S. A.), (Determinants of Listed Deposit Money Banks Profitability in Nigeria0, International Journal of Finance and Banking Research, Vol.4(3), 2018.

73. Nagaraja, Vinay. (The Effect of Intangible Assets on the Firm Value), International Journal of Engineering and Management Research, 6(1(January February, 2019.

74. Neghabi, Zahra Houshmand& Rafiee, Sudabeh Morshedian& Soleymani، Zahra, (A comparative analysis on ranking insurance firms using RBC and CAMELS), Management Science, Volume (2), 2012.

75. Nelson, Sherliza Puat & Devi, Susela, (Audit Committee Experts and Earnings Quality), Corporate Governance: The International Journal of Business in Society, 13 (4), 2011.

76. Nguyen,(H.D.H.)& DANG,(V.D.)(Bank-Specific Determinants of Loan Growth in Vietnam: Evidence from the CAMELS Approach). Journal of Asian Finance, Economics and Business Vol.(7) ,No (9), 2020.

77. Nimer, K., Badran, S., Warrad, L., and Khuraisat, O., (The Effect of Audit Committee's Effectiveness on Dividend Payout Policy: Evidence from the Jordanian Firms), International Journal of Business and Management, 7 (7), 2011.

78. Nugroho, Mulyanto, HALIK ,Abdul& ARIF, Donny, (Effect of CAMELS Ratio on Indonesia Banking Share Prices). Journal of Asian Finance, Economics and Business Vol. 7, No. 11 , 2020.

79. Nwakama, P C, Qkereke E J, Arewa A, (An Empirical Evaluation of corporate Governance Mechanism in Banking sector: Impact and Implication in Nigeria), Asian Journal of Business and Management sciences, Vol. l No 2, 2010.

80. Obid, S. and B. Naysary, (Toward a comprehensive theoretical framework for Sharia governance in Islamic financial institutions), Journal of Financial Services Marketing, Vol.19, No.4,2014.

81. Odekina, (I. I.), Gabriel, (A. O.), & Solomon, (T. T.), (Effect of Capital Adequacy, Credit Risk and Operating Efficiency on the performance of Commercial Banks in Nigeria), Financial Markets ،Institutions and Risks, Volume 3, Issue 1, 2019.

82. Olayinka Marte Uadiale, (The Impact of board Structure on Corporate Financial Performance in Nigeria), International of Business and Management, Vol. 5, No; 10, 2010.

83. Oliveira, J., L. L. Rodrigues & R. Craig, (Public visibility and risk-related disclosures in Portuguese credit institutions), Journal of Risk,15 (4), 2013.

84. Ongore, (V. O.) & Kusa, (G. B.), (Determinants of Financial Performance of Commercial Banks in Kenya), International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 3, No. 1, 2013.

85. Pastory, Dickson & Mutaju, Marobhe , (The Influence of Capital Adequacy on Asset Quality Position of Banks in Tanzania), International Journal of Economics and Finance; Volume(5) Number(2), 2013.

86. Penikas, (H.), (History of Banking Regulation As Developed By The BASEL Committee on Banking Supervision In 1974 – 2014, Brief Overview) National Research University Higher School of Economics- Moscow, Russia), Department of Applied Economics, 2015.

87. Poulos, Apostolos G. Christo, (Could Lehman Brothers Collapse Be Anticipated? An Examination Using CAMELS Rating System), International Business Research Vol. 4, No. 2, April, 2011.

88. Priyanka Aggarwal, (Impact of Corporate Governance on Corporate Financial Performance), IOSR Journal of Business and Management (IOSRJBM) e-ISSN: 2278-487X, p-ISSN: 2319-7668. Volume 13, Issue 3 (Sep. - Oct. 2013).

89. Rahim, Abbas Fadel, (The Importance of the CAMELS System in Assessing the Performance of Banks in Iraq), The Case of the National Islamic Bank, Journal of Baghdad College of Economic Sciences University, No 34, 2014.

90. Rao, S. & T. D. Jirra, (Analysis on Risk Disclosure Practices of Com-metrical Banks in Ethiopia), Perspex Indian Journal of Research, 6 (2)، 2017.

91. Ronald Zhao, (Corporate governance and firm performance: Some evidence from Chinese listed companies), [University of Victoria] On: 19 November 2014, At: 04:57.

92. Rozzani, Nabilah and Abdul, Rashidah, (Camels and Performance Evaluation of Banks in Malaysia), Finance and Business Research, Vol. 2. No. 1. 2013.

93. Saleh, R.I.A.; Nokhal, A.M.S. and Eltantawy, S.M.M., (The impact of introducing the new corporate governance code on the level of voluntary risk disclosure with an empirical study on the Egyptian listed companies), Journal of Contemporary Business Studies, Faculty of Commerce, Kafr Elsheik University , No. 5, 2018.

94. Salgotra, Priyanka &, Wadhwa, Ruchika, (Capital Adequacy-A Financial Soundness Indicator for Banks) A Comparative Analysis of Public Banks in India .IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM),e-ISSN: 2278-487X, 2015.

95. Sangmi, Mohi-ud-Din, (Analysing Financial Performance of Commercial Banks in India: Application of CAMEL Model), Pak. J. Comer. Soc. Sci. Vol. 4 (1), 2010.

96. Sarker, (A. A.), (CAMELS Rating System in the Context of Islamic Banking), A Proposed 'S' for Sharia Framework, 2011.

97. Sathyamoorthi, C.R& Mapharing, Mogotsinyana& Ndzinge, Shabane, (Performance Evaluation of Listed commercial banks in Botswana :The CAMEL Mode)l, Archives Business Research, Volume (5), Number 10,2017.

98. Setyawati, Indah & Marita, (EVALUASI KINERJA MODEL CAMELS PADA PT BANK DANAMON INDONESIA) , Kajian Akuntansi, Volume (5), Number (1), 2010.

99. Shams, Mirfeyz, Gholamreza, Zamanian,& Zahra, Safari, (The Relationship between Liquidity Risk and Stock Price: An Empirical Investigation of the Tehran Stock Exchange), European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, Issue 30, 2011.

100. Silva, Tarcision Pedro & Leite, Mauricio & Gise, Jaqueline Carla and Gollo Vander lei , (Financial and economic Performance of Major Brazilian credit cooperatives), Contadina Y Administration, Volume (62), Issue (5), 2017 .

101. Su Hing, (The Corporate Governance Affects Organizational Strategy: Lessons From Jordan Environment), Journal of Business and Management, Volume 12, Issue 4, 2020.

102. Talab, H. R., Abdul Manaf, K. B., & Abdul Malak, S. S. D., (Corporate Governance Mechanisms and Firm Performance in Iraq: A Conceptual Framework), Account and Financial Management Journal, 2(11), 2017.

103. Thiruvadi, S, & Huang, H, (Audit Committee Gender Differences and Earnings Management), Gender in Management: An International Journal, 26 (7), 2011.

104. Topak, (M. S.), & Talu, (N. H.), (Bank Specific and Macroeconomic Determinants of Bank Profitability: Evidence from Turkey), International Journal of Economics and Financial Issues، Vol.7(2), 2017.

105. Turlea, eugenin, mocanu mihela , vadu Carmen, (Corporate governance in the banking), academy of economy studies, 2012.

106. Uniform Financial Institutions Rating System (UFIRS), Overall Conclusions Regarding Condition Of The Bank, US, 2016.

107. Van-Thep, N.,& Day-Yang, L., (Determinants of financial soundness of commercial Banks: Evidence from Vietnam), Journal of applied finance and Banking,Vol.9,Iss.3,2019.

108. **هيئة سوق العراق للأوراق المالية http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/homePage.html) تاريخ الدخول 12/(2022 – 10:10 AM3**

قائمة الملاحق

الملاحق

جميع الجداول من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية السنوية المنشورة في هيئة سوق العراق للأوراق المالية

ملحق (1) نتائج حساب الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان[1] داخل الميزانية WBCRW للمصارف عينة الدراسة

(أ) المصرف التجاري العراقي(مليون دينار)							
مبلغ الموجوداتA(2)						DR% (1)	0
2021	2020	2019	2018	2017	2016		
15674	13452	8754	7402	5827	6430	0	1
24506	26309	15382	15137	14412	11665	0	2
287461	186190	160205	267520	316904	290669	0	3
-	-	7000	50000	20000	30000	0	4
9228	3825	3605	1889	2459	2409	10	5
81915	306492	170587	71804	41714	-	20	6
56060	54172	35369	10428	41576	14862	20	7
56061	54079	35276	10255	41280	14526	20	8
819	819	63	597	467	245	100	9
27136	18840	11447	11933	10789	29245	50	10
22548	13488	13506	9461	10195	10384	100	11
14396	3230	3168	1780	1762	10798	100	12
13768	6488	6507	6542	5518	3384	100	13
499108	687384	470869	464748	512903	424617	-	Σ
(أ) المصرف التجاري العراقي(مليون دينار)							
الموجودات المرجحةWBCRWA (3)=(2×1)						DR% (1)	0
2021	2020	2019	2018	2017	2016		
0	0	0	0	0	0	0	1
0	0	0	0	0	0	0	2
0	0	0	0	0	0	0	3
0	0	0	0	0	0	0	4
923	383	361	189	246	241	10	5
16383	61298	34117	14361	8343	-	20	6
11212	10834	7074	34117	8256	2972	20	7
11212	10816	7055	2051	8256	2905	20	8
819	819	63	597	467	245	100	9
13568	9420	5724	5967	5395	14623	50	10
22548	13488	13506	9461	10195	10384	100	11
14396	3230	3168	1780	1762	10798	100	12
13768	6488	6507	6542	5518	3384	100	13
104829	116776	77575	75065	48438	45552	-	Σ

* نوع الموجود

1. نقدية بالعملة المحلية، 2. رصيد الغطاء القانوني لدى البنك المركزي،3. سندات حكومة العراق، 4.الحساب الطليق لدى البنك المركزي، 5. اوراق نقدية بالعملة الاجنبية، 6. موجودات نقدية أخرى، 7. نقدية لدى المصارف والشركات المالية المحلية، 8. أرصدة مدينة خارج العراق، 9. الاستثمارات في الشركات الغير موحدة ميزانيتها، 10. التسهيلات المضمونة للقطاع الخاص، 11. التسهيلات الغير مضمونة للقطاع الخاص، 12. الموجودات الثابتة بعد تنزيل الاندثار المتراكم ، 13. الموجودات الاخرى.

نتائج حساب الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان داخل الميزانية $WBCRWA^2$ للمصارف عينة الدراسة

(ب) مصرف بغداد (مليون دينار)							
مبلغ الموجوداتA(2)						DR (1)%	0
2021	2020	2019	2018	2017	2016		
145261	137191	59166	82786	67755	63634	0	1
164066	127256	111470	97686	113572	109618	0	2
-	167882	72926	61450	62477	71178	0	3
573619	714120	95200	119000	318835	347643	0	4
-	16709	-	-	50765	52421	10	5
-	-	26000	50000	740	20912	20	6
11474	11941	13498	13120	530	758	20	7
170805	93105	30500	44519	185769	215390	20	8
1079	4071	3569	3839	1585	2868	100	9
134100	153327	157306	165089	107284	137328	50	10
17553	10322	130328	8306	27316	6940	100	11
9927	3932	6576	9607	37390	31818	100	12
23653	18884	139431	27606	24995	6940	100	13
1251537	1458740	845970	683008	999013	1067448	-	Σ
(ب) مصرف بغداد (مليون دينار)							
الموجودات المرجحةWBCRWA (3)=(2×1)						DR (1)%	0
2021	2020	2019	2018	2017	2016		
0	0	0	0	0	0	0	1
0	0	0	0	0	0	0	2
0	0	0	0	0	0	0	3
0	0	0	0	0	0	0	4
-	1671	-	-	5977	5242	10	5
-	-	5200	10000	148	4182	20	6
2295	2388	2700	2624	106	152	20	7
34161	18621	6100	8904	37154	43078	20	8
1079	4071	3569	3839	1585	2868	100	9
6705	7666	7865	82545	53642	68664	50	10
17553	10322	130328	8306	27316	6940	100	11
9927	3932	6576	9607	37390	31818	100	12
23653	18884	13943	27606	24995	6940	100	13
95373	67555	176281	153431	188313	169884	-	Σ

* نوع الموجود

1. نقدية بالعملة المحلية، 2. رصيد الغطاء القانوني لدى البنك المركزي،3. سندات حكومة العراق، 4.الحساب الطليق لدى البنك المركزي، 5. اوراق نقدية بالعملة الاجنبية، 6. موجودات نقدية أخرى، 7. نقدية لدى المصارف والشركات المالية المحلية، 8. أرصدة مدينة خارج العراق، 9. الاستثمارات في الشركات الغير موحدة ميزانيتها، 10. التسهيلات المضمونة للقطاع الخاص، 11. التسهيلات الغير مضمونة للقطاع الخاص، 12. الموجودات الثابتة بعد تنزيل الاندثار المتراكم ، 13. الموجودات الاخرى.

نتائج حساب الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان[3] داخل الميزانيةWBCRWA للمصارف عينة الدراسة

(جـ) مصرف الشرق الاوسط (مليون دينار)							
مبلغ الموجوداتA(2)						DR (1)%	0
2021	2020	2019	2018	2017	2016		
133654	250474	186371	292606	283121	60659	0	1
13879	13864	13864	13860	13860	13860	0	2
-	-	-	-	-	-	0	3
38936	47141	40826	38137	23364	55229	0	4
-	-	-	-	-	-	10	5
157507	11559	90644	134953	104180	135661	20	6
2963	3357	2818	2425	5301	3264	20	7
5057	4881	6173	6873	8815	44425	20	8
4207	5073	3410	3068	2278	2278	100	9
84551	85136	94051	94572	100252	113713	50	10
1544	2023	295	208	94623	55153	100	11
107315	94279	93254	93780	91759	93147	100	12
70094	111049	107481	100703	353	432	100	13
619707	403409	639187	781185	727906	577821	-	Σ
(جـ) مصرف الشرق الاوسط (مليون دينار)							
الموجودات المرجحةWBCRWA (3)=(2×1)						DR (1)%	0
2021	2020	2019	2018	2017	2016		
0	0	0	0	0	0	0	1
0	0	0	0	0	0	0	2
-	-	-	-	-	-	0	3
0	0	0	0	0	0	0	4
-	-	-	-	-	-	10	5
31501	2312	18129	26991	2084	27132	20	6
593	671	564	485	1060	653	20	7
1011	976	1235	1375	1763	8885	20	8
4207	5073	3410	3068	2278	2278	100	9
42276	42568	47026	47286	50126	56857	50	10
1544	2023	295	208	94623	55153	100	11
107315	94279	93254	93780	91759	93147	100	12
70094	111049	107481	100703	353	432	100	13
258541	258951	271394	273896	244046	244537	-	Σ

[3] * نوع الموجود

1. نقدية بالعملة المحلية، 2. رصيد الغطاء القانوني لدى البنك المركزي،3. سندات حكومة العراق، 4.الحساب الطليق لدى البنك المركزي، 5. اوراق نقدية بالعملة الاجنبية، 6. موجودات نقدية أخرى، 7. نقدية لدى المصارف والشركات المالية المحلية، 8. أرصدة مدينة خارج العراق 9. الاستثمارات في الشركات الغير موحدة ميزانيتها، 10. التسهيلات المضمونة للقطاع الخاص، 11. التسهيلات الغير مضمونة للقطاع الخاص، 12. الموجودات الثابتة بعد تنزيل الاندثار المتراكم ، 13. الموجودات الاخرى.

نتائج حساب الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان[4] داخل الميزانية WBCRWA للمصارف عينة الدراسة

(د) المصرف الاهلي للاستثمار(مليون دينار)							
مبلغ الموجودات A (2)						DR% (1)	0
2021	2020	2019	2018	2017	2016		
9280	15943	55877	22485	67872	45089	0	1
19844	13845	18303	14957	7986	11599	0	2
-	-	-	-	-	-	0	3
144470	90341	109738	173272	174921	211450	0	4
89759	98351	27378	26414	35265	20502	10	5
652	329	-	50000	40000	20000	20	6
777	777	777	778	752546	752660	20	7
44848	119968	38000	29982	42891	84526	20	8
4701	4145	21550	-	23739	16983	100	9
217919	138827	146506	141059	118712	103401	50	10
33936	34238	31841	23449	6456	4382	100	11
14141	15163	18096	19272	21124	14966	100	12
26154	22150	22278	19565	12747	10882	100	13
476558	554077	490344	365288	1304259	1296440	-	Σ

(د) المصرف الاهلي للاستثمار(مليون دينار)							
الموجودات المرجحة(3)=(1×2) WBCRWA						DR% (1)	0
2021	2020	2019	2018	2017	2016		
0	0	0	0	0	0	0	1
0	0	0	0	0	0	0	2
-	-	-	-	-	-	0	3
0	0	0	0	0	0	0	4
8976	9835	2738	2641	3527	2050	10	5
130	66	-	10000	8000	4000	20	6
155	155	155	156	150509	150532	20	7
8970	23994	7600	5996	8578	16905	20	8
4701	4145	21550	-	23739	16983	100	9
108960	69414	73253	70530	59356	51701	50	10
33936	34238	31841	23449	6456	4382	100	11
14141	15163	18096	19272	21124	14966	100	12
26154	22150	22278	19565	12747	10882	100	13
206123	179160	177511	151609	145032	272401	-	Σ

[4] * نوع الموجود

1. نقدية بالعملة المحلية، 2. رصيد الغطاء القانوني لدى البنك المركزي،3. سندات حكومة العراق، 4.الحساب الطليق لدى البنك المركزي، 5. اوراق نقدية بالعملة الاجنبية، 6. موجودات نقدية أخرى، 7. نقدية لدى المصارف والشركات المالية المحلية، 8. أرصدة مدينة خارج العراق 9. الاستثمارات في الشركات الغير موحدة ميزانيتها، 10. التسهيلات المضمونة للقطاع الخاص، 11. التسهيلات الغير مضمونة للقطاع الخاص، 12. الموجودات الثابتة بعد تنزيل الاندثار المتراكم ، 13. الموجودات الاخرى.

ملحق (2) نتائج حساب الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان خارج الميزانية للمصارف عينة الدراسة

أ	المصرف التجاري العراقي (مليون دينار)						
نوع الموجود	DR(1)%	مبلغ الموجودات بعد استبعاد التأمينات OBA(2)					
		2016	2017	2018	2019	2020	2021
خطابات الضمان	100	373	2448	423	2081	38029	38541
اعتمادات صادرة	20	-	-	-	-	-	-
اعتمادات واردة	40	-	-	-	-	-	-
الحوالات الخارجية	20	372	2459	372	-	-	-
المجموع	-	745	4907	795	2081	38029	38541
نوع الموجود	أ	المصرف التجاري العراقي (مليون دينار)					
	DR(1)%	الموجودات المرجحة OBCRWA(2×1)=(3)					
		2016	2017	2018	2019	2020	2021
خطابات الضمان	100	373	2448	423	2081	38029	38541
اعتمادات صادرة	20	-	-	-	-	-	-
اعتمادات واردة	40	-	-	-	-	-	-
الحوالات الخارجية	20	74	492	74	-	-	-
المجموع	-	447	2940	497	2081	38029	38541

ب	مصرف بغداد (مليون دينار)						
نوع الموجود	DR(1)%	مبلغ الموجودات بعد استبعاد التأمينات OBA(2)					
		2016	2017	2018	2019	2020	2021
خطابات الضمان	100	79385	54280	60243	62216	55244	45976
اعتمادات صادرة	20	14221	11771	444	3710	4085	1135
عمليات برسم التحصيل	20	-	-	-	-	-	-
المجموع	-	93606	66051	60687	65926	59329	47111
نوع الموجود	ب	مصرف بغداد (مليون دينار)					
	DR(1)%	الموجودات المرجحة OBCRWA(2×1)=(3)					
		2016	2017	2018	2019	2020	2021
خطابات الضمان	100	79385	54280	60243	62216	55244	45976
اعتمادات صادرة	20	28844	2354	89	742	817	227
عمليات برسم التحصيل	20	-	-	-	-	-	-
المجموع	-	108229	56634	60332	62958	56061	46203

جـ	مصرف الشرق الاوسط (مليون دينار)						
نوع الموجود	DR (1)%	مبلغ الموجودات بعد استبعاد التأمينات OBA(2)					
		2016	2017	2018	2019	2020	2021
خطابات الضمان	100	28094	17905	26085	15732	20224	17351
اعتمادات صادرة	20	96734	16140	10193	7228	8072	6793
اعتمادات واردة	40	-	-	-	-	-	-
الحوالات الخارجية	20	92	21	-	-	14	11
المجموع	-	124920	34066	36278	22960	28310	24155

نوع الموجود	DR (1)%	مصرف الشرق الاوسط (مليون دينار)					
		الموجودات المرجحة OBCRWA(2×1)=(3)					
		2016	2017	2018	2019	2020	2021
خطابات الضمان	100	28094	17905	26085	15732	20224	17351
اعتمادات صادرة	20	19347	3228	2039	1446	1614	1359
اعتمادات واردة	40	-	-	-	-	-	-
الحوالات الخارجية	20	18	4	-	-	3	2
المجموع	-	47459	21137	28124	17178	21841	18712

د

نوع الموجود	DR (1)%	المصرف الاهلي للاستثمار (مليون دينار)					
		مبلغ الموجودات بعد استبعاد التأمينات OBA(2)					
		2016	2017	2018	2019	2020	2021
خطابات الضمان	100	75822	79910	83727	91044	93546	19470
اعتمادات صادرة	20	97065	229	1529	8275	1703	3849
اعتمادات واردة	40	-	-	-	-	-	-
الحوالات الخارجية	20	22673	6906	455	104	6034	4652
المجموع	-	127320	87045	85711	99423	101283	27971

نوع الموجود	DR (1)%	المصرف الاهلي للاستثمار (مليون دينار)					
		الموجودات المرجحة OBCRWA(2×1)=(3)					
		2016	2017	2018	2019	2020	2021
خطابات الضمان	100	75822	79910	83727	91044	93546	19470
اعتمادات صادرة	20	19413	46	306	1055	341	770
اعتمادات واردة	40	-	-	-	-	-	-
الحوالات الخارجية	20	4535	1381	91	21	1207	930
المجموع	-	99770	81337	84124	92120	95094	21170

ملحق (3) البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة

(أ) المصرف التجاري العراقي (مليون دينار)

ت	السنة / المفردات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
1	النقود + الرصيد	102850	83599	145390	203969	34873	122737
2	الاوراق المالية	290669	316904	267293	189579	185934	287239
3	الفجوة	274439	281878	291808	271929	307754	314543
4	المصاريف	8793	12620	9036	12545	12528	16846
5	الموجودات السائلة	102850	83599	145390	203969	34873	122737
6	الموجودات المتداولة	422318	455098	442359	446610	613719	508380
7	مجموع الموجودات	423819	460616	444138	449777	616949	512312
8	الودائع	121222	134227	135132	142615	146013	272761
9	الايرادات	17983	23864	19758	19542	19547	57268
10	المطلوبات المتداولة	141878	168808	160461	177848	309195	197769
11	اجمالي حق الملكية	281941	291809	283678	271929	307755	314543
12	صافي الدخل	7578	10050	10834	6532	35457	13009
13	رأس المال المدفوع	250000	250000	250000	250000	250000	250000
14	اجمالي القروض المتعثرة	10463	10195	9461	9971	12684	9163
15	اجمالي القروض	29245	30932	31242	32150	43387	50004
16	اجمالي الدخل	8065	8282	945	9119	17661	18364

(ب) مصرف بغداد (مليون دينار)

ت	السنة / المفردات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
1	النقود + الرصيد	541807	500902	612061	551317	843250	706105
2	الاوراق المالية	89230	89230	85843	97250	162810	442311
3	الفجوة	125302	126668	223775	223433	222529	248610
4	المصاريف	35697	31040	12838	10141	26786	25983
5	الموجودات السائلة	736873	646504	612061	551317	843250	706105
6	الموجودات المتداولة	1042904	939879	1070571	1082536	1363622	1479289
7	مجموع الموجودات	1200424	1090153	1113539	1132744	1419528	1539809
8	الودائع	827926	714523	786386	803009	1073266	1158326
9	الايرادات	73620	54134	6425	4559	60552	82963
10	المطلوبات المتداولة	917602	813211	846796	859103	1141093	1230679
11	اجمالي حق الملكية	282822	276942	266742	273641	278436	309130
12	صافي الدخل	20245	6122	4152	7299	20200	29980
13	رأس المال المدفوع	250000	250000	250000	250000	250000	250000
14	اجمالي القروض المتعثرة	25240	30302	30223	30939	56798	75393
15	اجمالي القروض	120058	147142	168546	180141	191380	169999
16	اجمالي الدخل	39895	10560	10428	6191	10843	17596

(ج) مصرف الشرق الاوسط (مليون دينار)

ت	السنة / المفردات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
1	النقود + الرصيد	281549	410665	465696	317842	309174	330097
2	الاوراق المالية	2278	3027	3068	3410	5073	4207
3	الفجوة	201963	201697	229736	174036	170612	157867
4	المصاريف	21468	26306	17970	16041	24651	16331
5	الموجودات السائلة	281549	410665	465696	317842	309174	330097
6	الموجودات المتداولة	563703	678931	706970	564977	553590	533407
7	مجموع الموجودات	656850	770690	800750	658231	647869	640722
8	الودائع	251839	324585	429602	271418	266697	278784
9	الايرادات	65944	46554	26960	18127	24597	19100
10	المطلوبات المتداولة	361740	477234	533282	390941	382978	375540
11	اجمالي حق الملكية	287361	287726	267468	267290	264891	265181
12	صافي الدخل	12945	4861	2295	78	2096	290
13	رأس المال المدفوع	250000	250000	250000	250000	250000	250000
14	اجمالي القروض المتعثرة	14946	16084	16046	10725	18785	19017
15	اجمالي القروض	113713	100252	87441	85337	85136	103568
16	اجمالي الدخل	689890	3910	2595	86737	87656	87717

(د) المصرف الاهلي للاستثمار (مليون دينار)

ت	السنة / المفردات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
1	النقود + الرصيد	426464	385847	355093	303545	357701	322668
2	الاوراق المالية	16983	23739	4200	4230	4145	4701
3	الفجوة	143048	77095	77036	69137	84484	-5324
4	المصاريف	3052	3621	2810	2168	2125	3954
5	الموجودات المتداولة	562401	552918	587579	511545	556317	14141
6	الموجودات السائلة	431126	367719	401019	338340	390690	382496
7	مجموع الموجودات	577870	573707	607085	529830	571480	650959
8	الودائع	254003	246006	238584	210962	269018	246011
9	الايرادات	28663	21767	13800	11771	16441	13894
10	المطلوبات المتداولة	288078	290624	323983	269203	306206	387820
11	اجمالي حق الملكية	289793	283083	283102	260626	265274	263138

12	صافي الدخل	10179	3996	338965	17216	4674	922
13	رأس المال المدفوع	250000	250000	250000	250000	250000	250000
14	اجمالي القروض المتعثرة	11699	11699	11699	35856	46428	51428
15	اجمالي القروض	69774	88766	109728	135488	126926	149562
16	اجمالي الدخل	2323	10453	37929	99017	1654	2367

Abstract

This study aims to show the extent to which commercial banks use the CAMELS model in accordance with the requirements of banking governance, an applied study in four Iraqi banks (the Commercial Bank of Iraq, the Bank of Baghdad, the Middle East Bank, and the National Investment Bank) for the period between (2016-2021), and the problem of the study was in That there is a weakness in the financial and administrative performance of commercial banks, and this leads to a decrease in the ownership represented by the capital and its financial stumbling and the failure to achieve an acceptable return, as well as the administrative weakness in the correct employment of investment, and the lack of competition in the market and the lack of liquidity management well, and all of this is due to lack of interest Applying the requirements of banking governance, and on the other hand, highlighting the role and importance of the CAMELS model in the comprehensive evaluation process, and the financial ratios were employed to measure the components of the model by analyzing the financial statements of the study sample banks in order to evaluate those banks and achieve the objectives of the study, by collecting data on the indicators of the CAMELS model and employing them With the mathematical equations for each indicator and extracting the final ratios for each indicator and then employing them in the classification table approved for the CAMELS model, the study reached several results that can be mentioned, the most important of which is the Bank of Baghdad obtaining the satisfactory rating from the CAMELS evaluation model, meaning that the Bank of Baghdad applies banking governance, but it is not With a strong rating, while the Middle East Bank and the National Investment Bank obtained the third rating, which is an average rating, and the Commercial Bank of Iraq obtained the fourth rating (marginal), meaning that the Commercial Bank of Iraq, the Middle East Bank and the National Investment Bank do not operate in accordance with the requirements of banking governance, and this indicates However, the Iraqi commercial banks did not use the indicators of the CAMELS model in accordance with the requirements of banking governance.

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Muthanna
College of Administration and Economics
Department of Finance and Banking

The extent to which commercial banks use the CAMELS model in accordance with banking governance requirements

An applied study of a sample of commercial banks listed in the Iraq)

(Stock Exchange

Master Thesis Submit

to board of the College of Administration and Economic - Muthanna University It is part of the requirements of obtaining a Master's degree in Financial and Banking Sciences

by

Rusel Ghalib Uhmedy

Supervised By

Assistant Professor Dr. Akeel Dakheel Kareem

1445 H. 2023 A.D.